جامعة دمشق – كلية الاقتصاد : قسم الاقتصاد والتخطيط

﴿ القدرة التنافسية للاقتصاد السوري وأثرها في التجارة الخارجية ﴾

مشروع بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إشراف أ . د . حسين الفحل

إعداد الطالب: شجاع أحمد الحسين

2010

﴿ وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تعلم وكان فضل الله عليك عظيما ﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء من الآية 113

الإهداء

إلى الأُميّ الذي دانت به العلماءُ نبراساً للعلم وعلماً من أعلامِ الحقيقة دالاً عليها وموقناً بها طريقاً موصلة إلى تمام معرفة الله تعالى .

الرسول الكريم محمّد " صّ "

إلى الذين جسدوا بعطائهم قول الحبيب المصطفى " فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب " فكانوا مؤمنين بالعلم منهجاً وسلوكاً ، الذين علمونا وما زالوا أن العلم هو ذروة سنام الحقيقة .

أساتذةً وطلبة علم

إلى الذين حملوا همي وما زالوا يمدون روحي قبل ج سدي بالألفة والمحبة والحنان إلى الذين ألهموني طرق النجاح وأسدلوا على جوارحي عظيم الثقة بالله والنزوع الدائم إلى المعرفة

والدي رحمه الله ، والدتي وإخوتي ، عمي وعائلته الكريمة

إلى من يلهمني نور الحياة ويشاطرني الحب والشوق والأمل إلى من كانت أرواحهم شتلةً في نسيج روحي ومازالوا وسيبقون ياسميناً لفؤادي وعمري

زوجتي وطفلتي نغم الروح

شكر خاص

في نهاية هذا البحث كان لابد لي أن أشكر أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور حسين الفحل والذي لم يتوانى أبداً في تقديم العون الفكري والمعنوي ومساندتي فيما يخص بحثي المتواضع فكان خير مشرف وخير أخ لم تلده أمي ، وله مني جزيل الشكر والتقدير .

وشكري موصول كذلك لكل من :

– السادة الأساتذة الكرام أعضاء لجنة الحكم ، الأستاذ ة الدكتورة نهلة أبازيد والأستاذ الدكتور مدين علي ،الذين تفضلوا بالموافقة على الحكم على هذه الرسالة .

– عمادة كلية الاقتصاد بجامعة دمشق وأعضاء الهيئة التدريسية فيها.

– كل الذين ساعدوني في إنجاز هذا البحث المتواضع وأخصهم بالذكر السيد المهندس إياد الهبشة .

القدرة التنافسية للاقتصاد السوري

وأثرها في التجارة الخارجية

مقدمة:

يواجه الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية تغييرات جوهرية مستمرة ناجمة عن إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية ، الأمر الذي استتبعه تغيرات في مكانة الدول و ثقلها في الميدان الدولي بنظمه السياسية والاقتصادية كافة ، وقد أصبح النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية يشكل تحدياً كبيراً وخطراً محتملاً لدول العالم، أو بالأحرى شركاته، وبخاصة تلك الموجودة في الدول النامية ، حيث أصبحت العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي بعيداً عن سيطرة الدولة الوطنية ، بعد أن كانت الاقتصاديات الوطنية هي الفاعلة والاقتصاد العالمي هو ثمرة تفاعلاتها .

إلا أن هذا النظام الجديد في الوقت ذاته يشكل فرصة للبلدان النامية إن أمكن الاستفادة منه للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمية ، وسواء اتفُق على هذا القول أم لا ، فإنه لابد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام ، بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين .

ومن المعلوم في الوقت الحاضر أن الشركات هي التي تتنافس وليست الدول ، وعليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية ، تكون قادرة على مهمة رفع مستوى معيشة أفراد دولها ، إذ أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط إلى حد كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر .

هذا وبما أن الاقتصاد السوري أحد الاقتصاديات النامية التي تعاني من ضعف التنمية الاقتصادية لنقص الاستثمارات وضيق السوق الداخلية بشكل أساسي ، ولكي تتمكن سوريا من الاندماج بشكل كامل وفعال في هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد لابد لها من بناء قدراتها في مجال الإنتاج والاستثمار وتحسين المناخ العام والثقة بالاقتصاد المحلي وضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية ، مما يعني نمو وتحسين وتوسيع البنى التحتية التي تمكنها من توصيل سلعها بكفاءة إلى الأسواق العالمية ، والذي يتطلب تنويع السلع والأسواق ، وزيادة الاستثمار وتطوير الموارد البشرية والطاقات الفنية لرفع الإنتاج والكفاءة إلى مستوياتها في مجالات النوعية والكلفة ومتطلبات التسليم في الأسواق العالمية، والذي يمثل بالمفهوم العلمي والتكنولوجي رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري ، حيث يحتاج الاقتصاد السوري لعملية إصلاح وإعادة هيكلة اقتصادية شاملة تمكنه من مواجهة استحقاقات التغيرات الاقتصادية المعاصرة والمستقبلية، وتأتي أهمية رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري من حيث آثارها الاقتصادية والتي تنعكس بشكل مباشر على التجارة الخارجية السورية ، وهو ما سيتم محاولة إيضاحه في هذا البحث من خلال التعريف بماهية وواقع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري وبيان معوقات بنائها واستشفاف آفاق تطويرها والآثار الاقتصادية على التجارة الخارجية .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من معالجته لموضوع ال قدرة التنافسية للاقتصاد السوري وآثارها على التجارة الخارجية السورية ، من خلال الدور الذي تلعبه في رفع وتائر النمو الاقتصادي وما يتبع ذلك من اضطراد التنمية واستدامتها واستجابتها للتحديات المتعددة والمتطورة ، وذلك انطلاقاً من واقع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري في المجالات الصناعية، والزراعية، والخدمية (المالية) ، والمعوقات التي تواجه رفع هذه القدرة سواء التحديات الداخلية منها أم الخارجية ، والآفاق المستقبلية لتطوير ورفع هذه القدرات، حيث أن هذا الموضوع سيتركز تأثيره على القطاعات الأساسية في الاقتصاد السوري، وعلى النتائج التي يمكن تحقيقها من خلال تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته ، وخاصةً بعد أن أصبحت التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ينموان بشكل أكبر من نمو الناتج العالمي خلال العقود الأخيرة .

فرضيات البحث:

- يعتبر مفهوم القدرة التنافسية من أهم المفاهيم العلمية الاقتصادية الحديثة من أجل رصد التطورات المختلفة للأنشطة الاقتصادية ومدى تأثير البيئة المحيطة وبالتالي تكون الأساس الذي يتم بناءً عليه تحديد ميزات ومعالم الاقتصاد المحلي وتقييم قدراته لمواجهة كل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية .
- يعتبر الاقتصاد السوري من اقتصاديات الدول النامية الهشة والتي تحتاج إل ى تطوير القطاعات الأساسية المختلفة وتكييفها بما ينسجم مع آليات اقتصاد السوق والتوجه العالمي الجارف نحو الليبرالية وتحرير الأسواق ، مما يتطلب دراسة دقيقة وعلمية للوضع الاقتصادي السوري الراهن والعمل على إيجاد خطوات فعلية وجادة لتطوير وتحديث الاقتصاد السوري ليكون قادراً على تحقيق مكاسب في هذا النظام العالمي الجديد ، وألا يبقى سوقاً استهلاكياً لمنتجات الدول العالمية الأخرى .
- تعتبر القدرة التنافسية للاقتصاد السوري من أهم الجوانب التي يجب دراستها وتحديد المشكلات والمعوقات التي تعيق رفعها وتطويرها لتكون منطلقاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية لما تمكنه من استشفاف عوامل وآليات تطوير وتحديث لقطاعات الاقتصاد السوري .
- إن هناك علاقة ترابط وثيقة بين عملية رفع القدرة التنافسية وتطور البيئة المؤسساتية والتشريعية الاقتصادية والإدارية السورية وهذه العلاقة ترقى إلى الس ببية فبوجودها يتحقق رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري .
- يشكل ضعف القطاع الخاص وصغر حجمه في الاقتصاد السوري تحدياً كبيراً أمام عملية رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري والوصول إلى النتائج المرجوة من حيث تحقيق عملية التكامل الاقتصادي .
- إن الآثار المتوقعة لعملية رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري ستتوزع بين آثار ايجابية وآثار سلبية على قطاع التجارة الخارجية ، وسيتوقف ذلك على واقع الاقتصاد السوري والآلية التي سيتم من خلالها إصلاح القطاعات الاقتصادية السورية .

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية هذا البحث في نقطتين رئيسيتين تتمثلان بـ :

- ❖ إن الاقتصاد السوري ما يزال اقتصاداً نامياً صغير الحجم، لا يتجاوز إجمالي الناتج المحلي فيه 20 مليار دولار أمريكي، كما يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية والذي يدل على أن الجاهزية التنافسية لهذا الاقتصاد ما تزال ضعيف ة ولا تمكنه من مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية ، وخاصة مع التوجه الحالي نحو نظام اقتصاد السوق سواء أكان اجتماعياً أم رأسمالياً بحتاً، بحيث سيؤدي ذلك إلى علاقة تبعية اقتصادية فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية والإزالة التدريجية للقيود الجمركية والغير جمركية على حركة السلع والخدمات .
- ❖ من ناحية أخرى فإن رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري تعتبر المخرج الوحيد والأساسي للخروج من كافة الأزمات والمشاكل التي يعانيها الاقتصاد السوري رغم كل التكاليف التي يمكن أن يتحملها الاقتصاد السوري بشكل عام وبشكل خاص على مستوى التجارة الخارجية .

وبين هاتين الإشكاليتين يحاول البحث إبراز أسلوب رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري كأداة رئيسية تساهم في تطوير الآليات الاقتصادية السورية وتهيئتها لتنسجم مع متطلبات تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي، مما يؤدي إلى تقليل الآثار السل بية لهذا النظام العالمي الجديد وتعظيم الآثار الإيجابية من خلال تعظيم دور القطاع الخاص وتنمية الموارد الاقتصادية والبشرية ونقل التكنولوجيا .

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى محاولة تسليط الضوء على جانب بالغ الأهمية ألا وهو موضوع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري من المنظور الضيق وليس من المنظور الواسع للمفهوم ، فالهدف هو دراسة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الأساسية وهي الصناعية والزراعية والخدمية (المالية) ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى دورها في تعزيز دور القطاع الخاص الذي من المفترض أن يؤدي دوراً اقتصادياً بالغ الأهمية في المرحلة القادمة .

كما يهدف البحث إلى محاولة استشفاف أهم التحديات والعقبات التي تواجه عملية رفع الجاهزية التنافسية للاقتصاد السوري والنتائج التي يمكن أن تحدثها وبشكل خاص على قطاع التجارة الخارجية ، وذلك من خ لال إيراد دراسة عملية لصناعة النسيج وزراعة القطن والخدمات المصرفية ممثلة على التوالي قطاعات الصناعة ، الزراعة ، الخدمات المالية .

محددات البحث:

يندرج موضوع التنافسية الاقتصادية ضمن أهم المفاهيم الاقتصادية الحديثة والواسعة بالمفهوم الكلي ولضخامة هذا المفه وم واتساعه سيتم الاكتفاء بدراسة بعض المجالات دون الأخرى وذلك تبعاً للأهمية التي يحتلها كل قطاع في عملية التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الدراسة.

كما سيتم اعتماد النظرية الاقتصادية في التنافسية لدراسة واقع القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية السورية ومعوقاتها بما يسهل عملية الدراسة واستخلاص الاستنتاجات حول أهم الآثار التي يمكن أن تحدثها عملية رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري .

مناهج البحث :

يعتمد البحث على منظومة منهجية تتكون من عدة مناهج أولها المنهج الوصفي والذي يتجلى واضحاً في الفصل الأول من البحث عند الحديث عن مفهوم القدرة التنافسية الاقتصادية بشكل عام ، ثم لا يلبث يأتي التحليل بوصفه منهجاً آخر أن يأتي مكملاً للمنهج الوصفي وليكوِّن تحليلاً علمياً يرسم واقع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري والمشكلات التي تواجهها والذي سيعطي وصفاً حقيقياً لطبيعة المشكلة التي يعالجها هذا البحث من خلال تحليل واقع القطاعات هدف الدراسة بالاعتماد على مؤشرات أداء هذه القطاعات وتطور هذا الأداء ومن ثم العمل على المنهج الاستدلالي والاستقرائي لاستنتاج واستقراء أهم النتائج المرجوة من هذا البحث ..

والله ولي التوفيق

شجاع أحمد الحسين

دمشق – كانون الثاني / 2010

مخطط البحث:

.... الفصل الأول ....

(البعد العلمي لمفهوم القدرة التنافسية الاقتصادية)

مبحث أول : تعريف القدرة التنافسية الاقتصادية وأهميتها .... ص 13 .
مبحث ثاني : أنواع ومجالات و ركائز القدرة التنافسية الاقتصادية............... ص 20 .
مبحث ثالث : نظريات التنافسية الاقتصادية .... ص 37 .

.... الفصل الثاني ....

(واقع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري)

القدرة التنافسية الصناعية .... ص 67 .
القدرة التنافسية الزراعية .... ص 94 .
القدرة التنافسية الخدمية (المالية) .... ص 115 .

.... الفصل الثالث ....

(معوقات بناء وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري)

مبحث أول :العولمة وأثرها على الاقتصاد السوري.............................. ص 149 .
مبحث ثاني : التحديات الداخلية .... ص 157 .

- المعوقات الإدارية .
- المعوقات العلمية والمعرفية .
- المعوقات الاقتصادية.

.... الفصل الرابع ....

(أثار تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري على التجارة الخارجية السورية)

مبحث أول : واقع التجارة الخارجية السورية .... ص 168 .

مبحث ثاني : الآثار المترتبة على الصادرات .... ص 182 .

مبحث ثالث : الآثار المترتبة على الواردات .... ص 189 .

.... الفصل الخامس ....

(آفاق تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري)

(نموذج مقترح)

مبحث أول : إمكانيات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري .... ص 196 .

مبحث ثاني : تفعيل الدور الاقتصادي للقطاع الخاص السوري.................. ص 217 .

مبحث ثالث : إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي .... ص 224 .

الاستنتاجات والمقترحات.

الخاتمة.

الفصل الأول

(البعد العلمي لمفهوم القدرة التنافسية الاقتصادية)

تمهيد:

خلال الأعوام الماضية بات النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية مصدر انشغال عميق بأكثر مما مضى لدى قادتها وللعالم المتقدم ككل ، وانصب اهتمام العالم مرة ثانية على الدور المحوري الذي يجب أن تؤديه عملية رفع القدرة التنافسية في الحد من الفقر والعمل على النهوض بالاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال حجز الحصص في الأسواق الدولية والحصول على أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية، نتيجة الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي .

وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنافسية يعتبر مسألة في غاية الأهمية، حيث أن تحديد جوانب وأسس هذه المسألة ومجالاتها ومؤشرات قياسها وكيفية قراءتها وتحليلها يشكل أساساً لمتخذي القرار في صياغة السياسات الاقتصادية ، والشركات المتعددة الجنسية في توجيه نشاطاتها ورؤوس الأموال ، وقطاعات الأعمال وإداراتها وكذلك الباحثين والاقتصاديين في تحليل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

وسنتطرق بالدراسة في هذا الفصل لمفهوم القدرة التنافسية وأهميتها ، وأنواع ومجالات القدرة التنافسية وركائزها، وكذلك النظريات التنافسية الاقتصادية.

مبحث أول: تعريف القدرة التنافسية الاقتصادية وأهميتها:

لقد أصبحت عبارة تنافس وتنافسية ذات وقع متزايد الأهمية في عالم اليوم ، وأصبح للتنافسية مجالس وهيئات أو إدارات ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات ، وتقدم عنها تقارير لكبار المسؤولين وليس لرجال الأعمال فقط ، حتى أن بعض الدول كالولايات المتحدة الأميركية مثلاً تعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر المهدّدة لأمنها القومي ، **ولم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على الشركات لكي تبقى وتنمو أو الأفراد ليحظوا بفرص العمل ، بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفرادها ومشاركتهم في التقدم العلمي .**

وقد استند هذا الاهتمام بمناخ التنافس إلى مجموعة من العوامل أهمها :

- التغيرات الحاصلة على النشاط البشري من مختلف جوانبه في التنظير الاقتصادي وفي التنظيم الاجتماعي والسياسي . وقد عرف العالم في العقود الأخيرة تطورات واسعة في الفكر الاقتصادي المرتبط بموضوع البحث حول محدَدات القدرة التنافسية . فهناك التطورات في نظريات النمو والتجارة وظهور نظريتي النمو والتجارة الجديدتين ، إضافة إلى التغيرات على نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين وبروز نظرية الجودة الكاملة (**Total Quality Management**) والتنافس في ذلك عوضاً عن المنافسة بالسعر .
- التطورات على المستوى العلمي والتكنولوجي وتقاصر المسافة بين العلم والتقانة أو بين الاختراع وتطبيقه ، ولم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة وفي كل فروعها بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي ومهارات العاملين والإدارة .
- التطورات السياسية والتوجهات الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وبروز عالم القطب الواحد وتَعزُّز دور المؤسسات الدولية ، مما يقود إلى التفكير بأنماط جديدة من النظم وما يتبع ذلك من انعكاسات على مختلف الأنشطة البشرية وعلى رأسها الإنتاج والتبادل والحاكمية والمشاركة ونظم القيم .

كما يدعم التاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية الافتراض القاعدي بأن العولمة ستمكّن الاقتصاد العالمي ككل من تحقيق نمو اقتصادي أعلى . وقد أوضح آدم سميث ذلك منذ 220 سنة في كتابه **ثروة الأمم** ، وبيَّن أن مستويات الإنتاجية والنمو يعتمدان على التخصص والتخصص بدوره يعتمد على مدى اتساع السوق ، وأن السوق الدولية الموسعة للسلع تسمح بزيادة التخصص وبمردودات أعلى للابتكار وبزيادة كونية في مستويات الإنتاجية وفي معدلات النمو .

وإذا كان من المقبول القول بأن الشركات يمكن أن تطوّر من تنافسيها (بمعنى إنتاجيتها على الأغلب) خلف حدود مغلقة في بيئة محلية محضة فإن الاختبار الحقيقي للتنافسية العالمية هو الإنجاز في الأسواق الدولية ، حيث أن التنافسية مثلها مثل التجارة ترتفع في العمل في بيئة دولية منفتحة ، وقد فتحت أعداداً متزايدة من البلدان والقطاعات حدودها أمام التنافسية الدولية.

ومع ذلك فإن التنافسية لا تزال غير معرّفة بشكل واضح ودقيق ، إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يتركَّز على تنافسية السعر والتجارة ، وبين حزمة شاملة تكاد تتضمَّن كل أنشطة الاقتصاد والمجتمع . وكذلك فإن السعي لرفع القدرات التنافسية واقتحام الأسواق الدولية ذو مزايا معروفة ، ولكنه ينطوي أيضاً على آثار سلبية على الأمدين القصير والطويل الأجل، ومنها على سبيل المثال زيادة الاختلال في توزيع الدخول والثروة بين الشرائح الاجتماعية والمشروعات والأقاليم والدول ، إضافة إلى تقسيم العمل الدولي وتغيُّر فرص الاستخدام وحركة العمالة وخصائص سوق العمل وضماناتها على وجه العموم .

ولكن كثيراً ما يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول ، مما يجعل موضوع تحديد مفهوم دقيق للتنافسية مهمة صعبة إضافة إلى ديناميكية التغير المستمر في مفهوم التنافسية ، حيث أن البعض في السبعينيات كان يربطها بالتجارة الخارجية ، ومن ثم تم ربطها بالسياسات الصناعية خلال الثمانينيات أما في التسعينيات فتم ربطها بالسياسات التكنولوجية للدولة ، بينما في الوقت الحالي فإن تنافسية الدولة تركِّز على رفع مستوى معيشة المواطنين وعملية توزيع الدخول من خلال الجمع بين السياسات الاقتصادية الشاملة للدولة .

وقد اختلف معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية في تحديد مفهوم محدّد ودقيق للتنافسية ، فينطلق بعضهم من مفهوم ضيق ويختصرها في تنافسية السعر والتجارة ويستعمل البعض الآخر مفهوم واسع يكاد يشمل جميع مناحي النشاط الاقتصادي ، وهذا ما يظهر بشكل كبير في التعداد الكبير للمؤشرات المستعملة في قياس القدرة التنافسية . وقد حصل تحوّل في المفاهيم من مفهوم الميزة النسبية (**المتمثِّلة تقليدياً في قدرات الدولة من موارد طبيعية واليد العاملة الرخيصة ، المناخ والموقع الجغرافي ، والتي تسمح بإنتاج رخيص وتنافسي**) إلى مفهوم الميزة التنافسية (**المتمثلة في اعتماد الدولة على التقدم التكنولوجي والعنصر الفكري في الإنتاج ، نوعية الإنتاج والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين**) مما جعل العناصر المكونة للميزة النسبية تصبح غير فاعلة وغير مهمة في تحديد القدرة الاقتصادية للدولة وتنافسيتها .

كما تعتبر مسألة تحديد مفهوم التنافسية من المهام الصعبة وذلك لأن مفهوم التنافسية يتميَّز بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة ، حيث أن أول ظهور له كان خلال الفترة 1981 – 1987 التي عرفت عجزاً كبيراً في الميزان التجاري للولايات المتحدة (خاصة في تبادلاتها مع اليابان) وزيادة حجم الديون الخارجية ، وظهر الاهتمام مجدّداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة ، وكذلك توجّه العالم لتطبيق اقتصاديات السوق .

وبالتالي نجد بإن مفهوم التنافسية ليس معرّفاً جيداً ، حتى أنه فـي الكتاب الواحد قد يختلف مضمونه ، ففي حين يرى [1] **Landau** أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية والنمو الاقتصادي فإن آخرين يستعملون لها مضموناً ضيقاً يتركز على تن افسية السعر والتجارة .

مما يعني أن التنافسية الدولية تتخذ مجموعة كبيرة من التعاريف وذلك حسب الزاوية التي تُرى منها وسنتطرق لأهم هذه التعاريف .

❖ **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD):**

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2] **(OECD)** التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني بأنها " المدى الذي تـُنتج من خلاله الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية ، وبنفس الوقت يتم تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل " .

كذلك تعرف المنظمة التنافسية الدولية على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي " ، وفي وثيقة أخرى تعرف التنافسية الدولية على أنها " قدرة البلد على زيادة حصصه في الأسواق المحلية و الدولية " .

---

[1]- د . محمد عدنان وديع ، " القدرة التنافسية وقياسها " ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، عدد 24 ، 2003 ، ص 4 .

2- OECD : Organization for Economic Cooperation and Development, 2004 .

❖ **تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية :**

يعرِّف التنافسية الدولية على أنها [1] " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشية مطردة في الأجل الطويل " .

❖ **تعريف المجلس الأوربي ببرشلونة :**

عرف المجلس الأوربي في اجتماعه ببرشلونة عام 2000 تنافسية الأمة على أنها [2] " القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسات الاقتصادية " .

❖ **تعريف معهد التنافسية الدولية:**

يرى المعهد التنافسية الدولية على أنها قدرة البلد على :

- أن ينتج أكثر وأكفأ نسبياً (تكلفة أقل ، ارتفاع الجودة ، الملائمة) .
- أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية ، وبالتالي سلع ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلي ، مما يحقق عوائد أكبر متمثلة في ارتفاع الدخل القومي للفرد ذي النمو المضطرد ، وهو أحد أهم عناصر التنمية البشرية .
- استقطاب الاستثمارات الأجنبية بهدف رفع المزايا النسبية التي يتمتع بها البلد وذلك من خلال توفير البيئة المناسبة .

وقد توصل فريق المعهد إلى تعريف موجز للتنافسية ، فيعرفها كا لتالي " تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى " .

ووُضِع لهذا التعريف مجالاً يتناول الأنشطة التصديرية ، منافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر .

❖ **تعريف المعهد الدولي لتنمية الإدارة (International Institute for Management Development):**

" التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية وبالعولمة والاقتراب ".

---

[1] - طارق نوير ، دور الحكومة الداعم للتنافسية الدولية " حالة مصر " ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2002 ، ص5 .

2 – Debonneuil Michele et Fontagne Lionel , '' Competitivite '' , conseil d analyse economique , paris , 2003 , p 13 .

❖ **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum):**

" التنافسية هي مجموعة المؤسسات ، السياسات والعوامل التي تؤثر على مستوى الإنتاجية في الاقتصاد ، الذي بدوره يحدد معدل الرفاهية التي يمكن أن تتحقق من ارتفاع معدلات العوائد على الاستثمار في الاقتصاد ، وبالتالي تحقيق نمو مستدام وأعلى في المدى المتوسط ".

❖ **تعريف المعهد العربي للتخطيط بالكويت :**

تبنى فريق مشروع التنافسية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال عمله في إعداد تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية مفهوماً واضحاً يُركّز على الأسواق الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العر بية . واعتمد الفريق التعريف التالي [1] " تتعلق التنافسية الدولية بالأداء النسبي الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى " .

❖ **تعاريف بعض الاقتصاديين :**

يعرف **Aldington** التنافسية على أنها [2] " قدرة الدولة على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية " ، وهذا مكافئ للتعريف الذي يقول بأن التنا فسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإبداع و توزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده " وهو التعريف الذي تبناه Scott and Lodge .

ونلاحظ مما سبق بأن بعض التعاريف تركز في الأساس على ميزان المدفوعات ، وأخرى تطبق عدة مئات من المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كان البلد يولد نسبياً من الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولّده منافسوه ، والقدرة على الحفاظ على الحصص في الأسواق الدولية والمحلية ، وفي نفس الوقت القدرة على توفير مداخيل مستديمة أعلى وبالتالي تحقيق مستويات أعلى في المعايير الاجتماعية والبيئية .

---

[1] - د . محمد عدنان وديع ، " القدرة التنافسية وقياسها " ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، عدد 24 ، 2003 ، ص 4 .

[2] - د . محمد عدنان وديع ، " القدرة التنافسية وقياسها " ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، عدد 24 ، 2003 ، ص 5 .

ومن خلال التعاريف السابقة فإنه يمكننا التوصل إلى تعريف أشمل للتنافسية يتلخص في أن التنافسية الاقتصادية هي قدرة الدولة على :

1. **توفير البيئة الملائمة والمناسبة لعمل المؤسسات والشركات العاملة فيها من خلال إيجاد البيئة التشريعية والقانونية المناسبة ، وتوفير البنى التحتية التي تمكِّن من تحقيق إنتاجية أعلى ، وما يشكل جذباً للاستثمارات المحلية والخارجية .**
2. **الاستثمار الأمثل والأكفأ لموارد الدولة وأصولها .**
3. **التوطين التكنولوجي والانتقال إلى مرحلة الإبداع والاختراع من خلال إيجاد البنية الأساسية الصحيحة للتعليم والتدريب والتطوير للقدرات البشرية الوطنية بما يعكس هجرة العقول إلى الخارج .**
4. **زيادة الحصص في الأسواق الدولية من خلال الإ نتاج بشكل أكثر وأكفأ نسبياً و أكثر ملائمة لحاجات الأسواق العالمية ، حيث أن عمليات الإنتاج هذه تتضمن قيم مضافة عالية ، وبالتالي الحصول على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، فلا يبقى مكوِّن الأجور عائقاً لإضعاف الميزة التنافسية .**

وقد نجم عن تعاريف التنافسية المختلفة وطرق قياسها المتعدِّدة خلط أو اندماج وصعوبة التفرقة مابين التنافسية والتنمية الاقتصادية بالمفهوم الواسع . كما أن تباين التحليل الاقتصادي في أنواع التنافسية عرَّض مفهوم التنافسية وتعاريفها إلى انتقادات كثيرة ، وكان النقد الأكثر جوهرية نقد **Lall** و **Oral and Chabchoub** [1] الذي انصب على تقييم تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي فيما يتعلَّق بابتعاد مؤشرات التنافسية عن تعريف وقياس واضح لمفهوم التنافسية بحيث أن كل شيء تقريباً يؤثر في التنافسية ومنه تم تمييع مفهومها ومحدِّداتها ، كم ا أن بعض التعاريف للتنافسية قد تجاهل وبشكل كلي القدرات والميزات التنافسية الكامنة التي تمتلكها الدول والتي يمكن نقلها إلى ميزات تنافسية جارية .

---

1 - Oral and Chabchoub (1997) . An Estimation Model for Replicating the Ranking of the World Cometitiveness report international . Yurna of Forecasting 13 (4) Dec .pp527 – 577 .

وبالتالي فإن أهمية التنافسية [1] تبرز في اتجاه و قدرة الدول على الانتقال إلى مواقع أعلى في الميزان الاقتصادي العالمي وتحقيق مستوى أعلى لمعيشة أفرادها ، خاصة مع التوجه العالمي لتطبيق اقتصاديات السوق والدخول في بوتقة العولمة الاقتصادية ، مما يتطلب النهوض بالاقتصاد الوطني ورسم السياسات والاستراتيجيات التي تمكن من الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها هذا النظام الاقتصادي الجديد والتقليل من سلبياته والتي تنعكس وبشكل مباشر على المستوى المعيشي لأفراد الدولة .

---

2 – World economic forum , '' World competitiveness report '' , Geneva , 1999 , p2 .

مبحث ثاني: أنواع ومجالات وركائز القدرة التنافسية الاقتصادية :

أولاً: أنواع القدرة التنافسية ومجالاتها :

يميِّز تقرير التنافسية الكونية للمنتدى الاقتصادي العالمي 2000 (**WEF**) بين التنافسية الظرفية أو العمليات الجارية ودليلها (**Current Competitiveness Index**) ، وتركِّز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات واستراتيجياته ، وتحتوي على عناصر مثل : التزويد التكلفة ، والحصة من السوق ...الخ ، وبين التنافسية المستدامة ودليلها (**Growth Competitiveness Index**) ، وتركِّز على الإبداع التكنولوجي ورأس المال البشري والفكري ، وتحتوي عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري والإنتاجية ، ومؤسسات البحث والتطوير ، الطاقة الإبداعية ، الوضع المؤسسي ، وقوى السوق .

كما يُمكن التمييز بين عدة أنواع للتنافسية وهي :

- **تنافسية التكلفة أو السعر :** حيث يمكن القول بأن المؤسسة تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة لا تتجاوز سعر منتجاتها في السوق قياساً إلى تكلفة المنافسين وبالتالي فإنها تتمكن من توسيع سوقها الخارجية بصورة أفضل ، وهنا يدخل بشكل كبير أثر أسعار الصرف .
- **التنافسية غير السعرية :** وذلك باعتبار أن حدود التنافسية معرَّفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية فإن بعض الاقتصاديين يميِّزون المكونات غير السعرية في التنافسية .
- **التنافسية النوعية :** حيث تشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي ، فالدولة ذات المنتجات المبتكرة والنوعية الجيدة والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدِّرة والمنتجة ذات السمعة الحسنة في السوق تتمكّن من تصدير سلعها رغم ارتفاع سعرها عن مثيلاتها من السلع المنافسة .
- **التنافسية التقنية:** حيث أن التنافس يمكن اختصاره من خلال النوعية في الصناعات ذات التقنية العالية.

وبالتالي فإنه من الممكن التمييز بين إنجاز التنافسية وكمون التنافسية وسيرورة التنافسية (Mirza)[1] ، ففي إدارة التنافسية يجب الموازنة بين الإنجاز الآني للتنافسية والكمون ، حيث أن التركيز على أحدهما والتضحية بالآخر يُفقد الغرض الأساسي من البحث في التنافسية .

كما تدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة منها:

1 –مستوى التحليل: وذلك اعتباراً من مستوى المشروع أو المنتج إلى مس توى قطاع النشاط ثم مستوى الدولة أو حتى على مستوى الإقليم.
2 –الشمول : الوصول إلى تحقيق الغايات والأهداف بأقل التكاليف والفعالية والاختيار الصحيح للغايات والأهداف .
3 –النسبية : حيث التنافسية في جوهرها تعني المقارنة النسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بلداناً أو شركات أو أقسام في الشركة الواحدة ، أو بين فترتين زمنيّتين للاقتصاد الواحد ، أو المقارنة النسبية للاقتصاد قياساً بوضعية افتراضية مستهدفة تكون معرّفة بشكل كامل ودقيق ، وتنعكس هذه الجوانب على أدوات ومؤشرات قياس التنافسية .

ثانياً: ركائز القدرة التنافسية ومؤشرات قياسها :

1) المؤشرات المحدودة:

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (**Gross Domestic Product**) للفرد أو بقية المؤشرات المشابهة في التعبير عن التطور والتنمية الاقتصادية للبلد ومعدل نموه من أفضل المؤشرات التي تعبر عن تقدم البلد أو توجهه نحو ذلك ، وهو أدق ال مؤشرات عن توليد الثروة ، ولكنه فيما يتعلق بتحديد التنافسية فهو لا يميز بين المداخيل الناجمة عن استنزاف الموارد غير المتجددة و بين المداخيل الناجمة عن القيمة المضافة ، ولكن يمكن القول بأنه يوجد مجموعة كبيرة من أساليب ومؤشرات قياس التنافسية تختلف باختلاف المستوى الذي يتم تناوله كما تختلف تبعاً لمناهج الجهات التي تقوم بالقياس ، وبالتالي فإن مؤشرات قياس التنافسية تختلف حسب المفهوم والتعريف المعتمد للتنافسية .

1 – Mirza (1998). Global Competitive Strategies in the New World Economy, Edward Elgar, Cheltenham .

ولكن مع كل ذلك فثمة العديد من مؤشرات التنافسية ، حيث أن بعض الدراسات تختصرها بعدد محدود مثل : الإنتاجية ، أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك السعر النسبي للسلع المتاجر بها وغير المتاجر بها ، تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية وقيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة .

ومع هذا فإن مفهوم التنافسية المعرَّف بشكل مفصلٍ على مستوى المؤسسة أو قطاع النشاط لا يتطابق مع مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني ، حيث أنه من الممكن أن ترتفع الإنتاجية في المؤسسة من خلال تقليص حجم المدخلات (تخفيض حجم العمالة مثلاً) وبالتالي زيادة مستوى الإنتاجية في المؤسسة بدلاً من زيادة المخرجات مع الحفاظ على مستويات التشغيل ، مما يمثل انخفاضاً في مستوى تنافسية الاقتصاد في حال عدم القدرة على استيعاب العمالة الفائضة (نقص الدخل والرفاه العام) ، وبالتالي فإنه من المهم أن يجري التحليل على المستويات الثلاثة للتنافسية (مستوى المؤسسة ، مستوى قطاع النشاط ، مستوى الاقتصاد الوطني) ، وذلك بهدف تحديد ركائز ومكامن القوة والضعف التي يمكن أن تؤثر في رفع أو خفض القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني انطلاقاً من المستوى الجزئي صعوداً نحو رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ركائز القدرة التنافسية ومكامنها قد تتنوع وتتفرع وذلك تبعاً لاختلاف مؤشرات قياس القدرة التنافسية ، حيث أن مؤشر التنافسية يمكن أن يتفرع إلى مجموعة من المتطلبات و الركائز التي يسهم تطويرها وتحسينها في رفع مستوى المؤشر الكلي للقدرة التنافسية سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي الجزئي أم الكلي .

2) مؤشرات تنافسية المؤسسة:

إن مفهوم التنافسية يكون أكثر وضوحاً على مستوى المؤسسة ، حيث أن المؤسسة قليلة الربحية تعتبر غير تنافسية (تكلفة الإنتاج المتوسطة أكبر من سعر المنتج في السوق) وقد يعود ذلك إلى ضعف الإنتاج أو ارتفاع تكاليف الإنتاج ، أو العاملين معاً .

وقد أظهرت دراسة القدرة التنافسية وقياسها لمجموعة من المؤسسات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع ، ومن هذه النتائج :

- تنافسية المشروع لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفةعوامل الإنتاج.
- وجود عوامل مختلفة غير مرتبطة بالأسعار تعطي اختلاف في مستوى الإنتاجية (وفورات الحجم ، سلسلة العمليات ، حجم المخزون ، القيادة ،.....الخ).

- إمكانية تحسين إنتاجية المشروعات وتنافسيتها من خلال نقل التكنولوجيات وإدخال عنصر الإبداع .
- ضرورة رفع مستوى التأهيل للموارد البشرية المعتمد عليها في عمليات الإنتاج والإدارة.
- توقُّف تنافسية المشروع على البيئة الاقتصادية والتشريعية التي يعمل بها .

يقدم Austin[1] نموذجاً لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تنافسيتها وهي :

- دخول المنافسين: كيفية سهولة أو صعوبة بدء تنافس المشتركين الجدد، في وجود موانع .
- تهديد البدائل: كيفية سهولة منتج أو خدمة أن تستبدل ، خصوصاً مع إيجاد إنتاج أرخص .
- القدرة على مساومة الموردين : مدى الاحتكار لعمليات التوريد (مدى قوة موقع الموردين) .
- التنافس بين المشاركين الحاليين : قوة المنافسة بين المشاركين الحاليين الموجودين .

ويشكل هذا النموذج عنصراً أساسياً وهاماً في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة ، ولهذا فإن الربحية ،تكلفة الصنع ،الإنتاجية والحصة من السوق تشكل جم يعاً مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة .

أ – الربحية :

تشكل ربحية المؤسسة أهم المؤشرات عن تنافسيتها الحالية ، حيث تتوقف ربحيتها على إنتاجيتها النسبية ، تكلفة عوامل الإنتاج ، الجاذبية النسبية لمنتجاتها في الأسواق سواء الداخلية أم الخارجية وعلى قدرتها على التطو ير والتحديث سواء في عمليات الإنتاج أو من خلال الإبداع والابتكار في إنتاجها ، مما يعني بأن ربحية المؤسسة تعتمد على القيمة السوقية لمنتجاتها .

ب –الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج :

تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل **(PTF: Productivite Total des Factures)**[2] الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات ، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج ، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل

[1] - د . محمد عدنان وديع ، " القدرة التنافسية وقياسها " ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، عدد 24 ، 2003 ، ص 5 .

2 – Donald G . McFetridge , Idem ,1995, p9 .

أطنان من الورق أو أعداد من السيارات ، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة .

ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية ، كما يمكن إرجاع نموها سواء إلى التغييرات التقنية أوتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفورات الحجم ، كما يتأثر دليل النمو **PTF** بالفروقات في الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية ، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية (لا فاعلية تقنية ، أو لا فاعلية أخرى تسمى "لا فاعلية X") أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معاً .

ت -تكلفة الإنتاج :

تكون المؤسسة تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة الحرة النزيهة عندما تكون تكلفة الإنتاج المتوسطة أقل من أسعار منتجاتها في السوق ، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى أن عوامل الإنتاج غير مكلفة أو أن إنتاجية المؤسسة مرتفعة ، ولكن بمقارنة تكلفة الإن تاج المتوسطة لإنتاج متجانس مثلاً في المؤسسة مع تكلفة الإنتاج المتوسطة للمنافسين ، فإن ضعفها يشكل مؤشراً عن التنافسية ما لم يكن هذا الضعف في التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع ، كما يمكن استخدام تكلفة اليد العاملة بديلاً عن تكلفة الإنتاج المتوسطة في حال كانت تشكل الجزء الأكبر من التكلفة الإجمالية (كما يدخل مفهوم وفورات الحجم كأساس لتقييم تكلفة الإنتاج المتوسطة) .

ث -الحصة السوقية :

يمكن القول بأن الحصة من السوق تُ ترجم المزايا التي تحصل عليها المؤسسة من خلال الإنتاجية أو انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج ، كما تؤثر القوانين الجمركية للبلد في الحصة السوقية لإنتاج المؤسسة في السوق الداخلية ولكنها تضعف في السوق الدولية ، مما يعني بأنه يوجد علاقات وتأثيرات متبادلة ما بين الإنتاجية وتكاليف الإنتاج الكلية و كذلك الحصة السوقية.

وقد بينت دراسات عدة للمشاريع (Mac Fridge 95)[1] وجود حزمة واسعة من المؤشرات التي يمكن أن تعبر عن تنافسية المشروع ، ومن هذه النتائج :

- تنافسية المشروع لا تتمركز بشكل أساسي على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج .
- وجود مجموعة كبيرة من العوامل التي تؤثر في الإنتاجية والتكاليف مثل وفورات الحجم وسلسلة العمليات ، والإدارة ....الخ .
- لا يمكن القول عن المشروع أنه تنافسي إلا في حال كان السوق الذي يتم فيه القياس والمقارنة سوق تنافسي نزيه ، حيث أن أكثر العوامل الأخرى المحددة لتنافسية المشروع تسقط أمام الحماية التي يمكن أن يتمتع بها المشروع تجاه منافسة المشاريع الأخرى .
- إذ كانت تنافسية الدولة تقاس بتنافسية مشروعاتها ، فإن تنافسية المشروع تعتمد على إدارته ، وبالتالي فإن تنافسية الدولة تعتمد على الإدارة الاقتصادية لمشاريعها التنافسية .

3) مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط :

يمكن تقييم تنافسية قطاع النشاط عندما تكون المعطيات عن المؤسسات المكونة له كافية وذلك من خلال عدة مقاييس تمثل متوسطات ذات معنى ، ولكنها لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن قطاع النشاط المدروس ، كما أن إجراء تحليل للتنافسية على مستوى قطاع النشاط بالمقارنة مع قطاع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر يتم معه مثلاً التبادل ، وتلك المقاييس هي :

أ – مؤشرات التكاليف والإنتاجية :

يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج **(PTF)** مساوية لعوامل الإنتاج فيه أو أعلى منها في قطاعات النشاط الأجنبية المزاحمة .

وغالباً ما يتم لذلك إجراء مقارنات دولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة **CUMO**[2] ، ومن الممكن تعريف دليل تنافسية اليد العاملة لفرع النشاط **i** في البلد **j** في الفترة **t** بواسطة المعادلة التالية :

---

[1] د . محمد عدنان وديع ، " القدرة التنافسية وقياسها " ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، عدد 24 ، 2003 ، ص 13 .

2 – Donald G . McFetridge , Idem,1995 , p9 .

$$CUMO = \frac{W_{ijt} \cdot R_{jt}}{\left(Q/L\right)_{ijt}} \qquad (1)$$

حيث :

W_{ijt} : تمثل معدل أجر الساعة في قطاع النشاط i و البلد j خلال الفترة t .

R_{jt} : تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j خلال الفترة t .

$\left(Q/L\right)_{ijt}$: تمثل الإنتاج الساعي في قطاع النشاط i و البلد j خلال الفترة t .

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن " التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية مع البلد K " .

$$CUMO_{ijkt} = CUMO_{ijt} / CUMO_{ikt} \qquad (2)$$

ويمكن رفع $CUMO$ للبلد j بما يلي :

- ارتفاع معدل الأجور بشكل أسرع مما يتم في الخارج .
- ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل مما في الخارج .
- ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً بعملات الدول الأخرى .

تكمن مشكلة المقارنة النسبية للتكلفة الوحدوية في غموضها ، حيث أن ارتفاع التكلفة الوحدوية قد يكون بسبب ارتفاع الأجور أو ازدياد سعر الصرف للبلد j خلال الفترة i ، وهو ما يكون مرغوباً في حال كان يعكس الزيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمتها في البلدان الأجنبية أو بزيادة تكلفة العدول للعمال في البلد ، وإلا فإن التكلفة الوحدوية للبلد يجب أن تهبط بالمقارنة مع تكلفة الشركاء التجاريين ، وهذا التراجع يستلزم تحسين الإنتاجية أو هبوط الأجور أو تخفيض العمالة .

وقد تبنى العديد من الاقتصاديين هذه الفكرة حتى منتصف الثمانينات ، حيث اعتبروا بأن فكرة التنافسية الدولية محددة بشكل وحيد بأسعار التصدير ، التي هي دالة أساساً في تكلفة عوامل

الإنتاج الصناعي الوحدوية ، وعلى وجه الخصوص الأجور ، لذلك أوصوا في ضوء المنافسة الدولية بما يلي :

- إجراءات مستندة على أساس التكلفة الأجرية وإنتاجية القوى العاملة .
- إمكانية تحقيق مكاسب في التنافسية في حال خفض قيمة سعر الصرف .

ولكن هذه الرؤية قد لاقت العديد من الانتقادات بناءاً على تجربة ألمانيا واليابان اللتين عرفتا ارتفاع في $CUMO$ ، وتوسُّع حصصهما في السوق الدولية في آن واحد ، حيث أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم الأكبر من إجمال ي تكلفة عوامل الإنتاج ، ولكن الخبرة التكنولوجية للبلدين توافقت مع تزايد الطلب العالمي على صادراتهما ، وبذلك نشأ نوع من التوازن برفع سعر الصرف لكل منهما والكميات الموجهة للتصدير الدولي ، و الانتقاد الثاني كون تكلفة اليد العاملة لا تشكل سوى قسماً ضئيلاً من تكلفة السلع وال خدمات التي يتم تبادلها ، وبذلك يمكن تحيي أثر تلك التكلفة بواسطة تغيير بسيط في قطاعات أخرى ، أو في أسعار عوامل الإنتاج الأخرى ، وبذلك لن يكون هناك لتغييرات $CUMO$ أثراً على أسعار الصرف .

ب –مؤشرات التجارة و الحصة من السوق الدولي :

يستخدم الميزان التجاري والحصة من السوق الدولية كمؤشر عن تنافسية قطاع نشاط اقتصادي معين ، حيث يمكن القول بأن قطاع النشاط يخسر تنافسيته في حال انخفاض حصته من إجمالي صادرات البلد الكلية ، أو في حال ازدياد حصته من الواردات لسلعة معينة مع الأخذ بالاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك المحلي للبلد .

ت –الميزة النسبية الظاهرة :

أنشأ الباحث الاقتصادي Porter عام 1990 مقياساً للتنافسية بالاعتماد على الميزة النسبية الظاهرة (Relative Comparative Advantage index)[1] ، حيث يمكن حسابه لبلد ما j لمجموعة من المنتجات أو فرع نشاط i كما يلي :

$$RCA_{ij}= \frac{\{\text{الصادرات الكلية للبلد } j\} / \{\text{صادرات المنتج } i \text{ للبلد } j\}}{\{\text{الصادرات الدولية الكلية}\} / \{\text{الصادرات الدولية للمنتج } i\}}$$

1 – Donald G . McFetridge , Idem ,1995, p17 .

حيث أنه عندما تكون RCA_{ij} أكبر من الواحد فإن البلد **j** يمتلك ميزة نسبية ظاهرة للمنتج **i** ، وبالتالي يجب الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط وإلا فإنه سيفقد تنافسيته في حال كان الميزان التجاري له سالباً .

4) مؤشرات تنافسية الدول :

يؤكد معظم الباحثين الاقتصاديين في القدرة التنافسية الاقتصادية على ضرورة استعمال مجموعة من المؤشرات لقياس تنافسية الدولة اقتصادياً ، تتمثل في قياس تطور الدخل الحقيقي للفرد والإنتاجية ، وعلى النتائج التجارية للدولة .

إن مفهوم تطوّر الدخل والإنتاجية مفهومان مرتبطان ولكنهما ليسا متشابهان ، حيث يوضح **Markusen**[1] هذه النقطة بقوله " الدخل الحقيقي للفرد يرتبط بعوامل الإنتاج الكلية ، توفر رأس المال والموارد الطبيعية وكميات التبادل التجاري ، فزيادة عوامل الإنتاج الكلية تزيد الدخل الحقيقي للفرد ، كما هو في تطور التخصص الوطني بالموارد الطبيعية ورأس المال المادي أو تحسين المبادلات .

5) المؤشرات الموسعة (محددات القدرة التنافسية وجاذبية الدولة الاقتصادية):

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية مجموعة من التقارير الدولية عن التنافسية الاقتصادية لبلدان العالم تتضمن مجموعة من المؤشرات والمحددات للقدرة التنافسية الاقتصادية لهذه البلدان وجاذبيتها للاستثمارات ، كما تختلف هذه المؤشرات من منظمة أو هيئة إلى أخرى حسب التعريف المستخدم لمفهوم التنافسية الاقتصادية للدول ، ونذكر في هذا الصدد جهود مجموعة من هذه الجهات .

a) تقرير المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD):

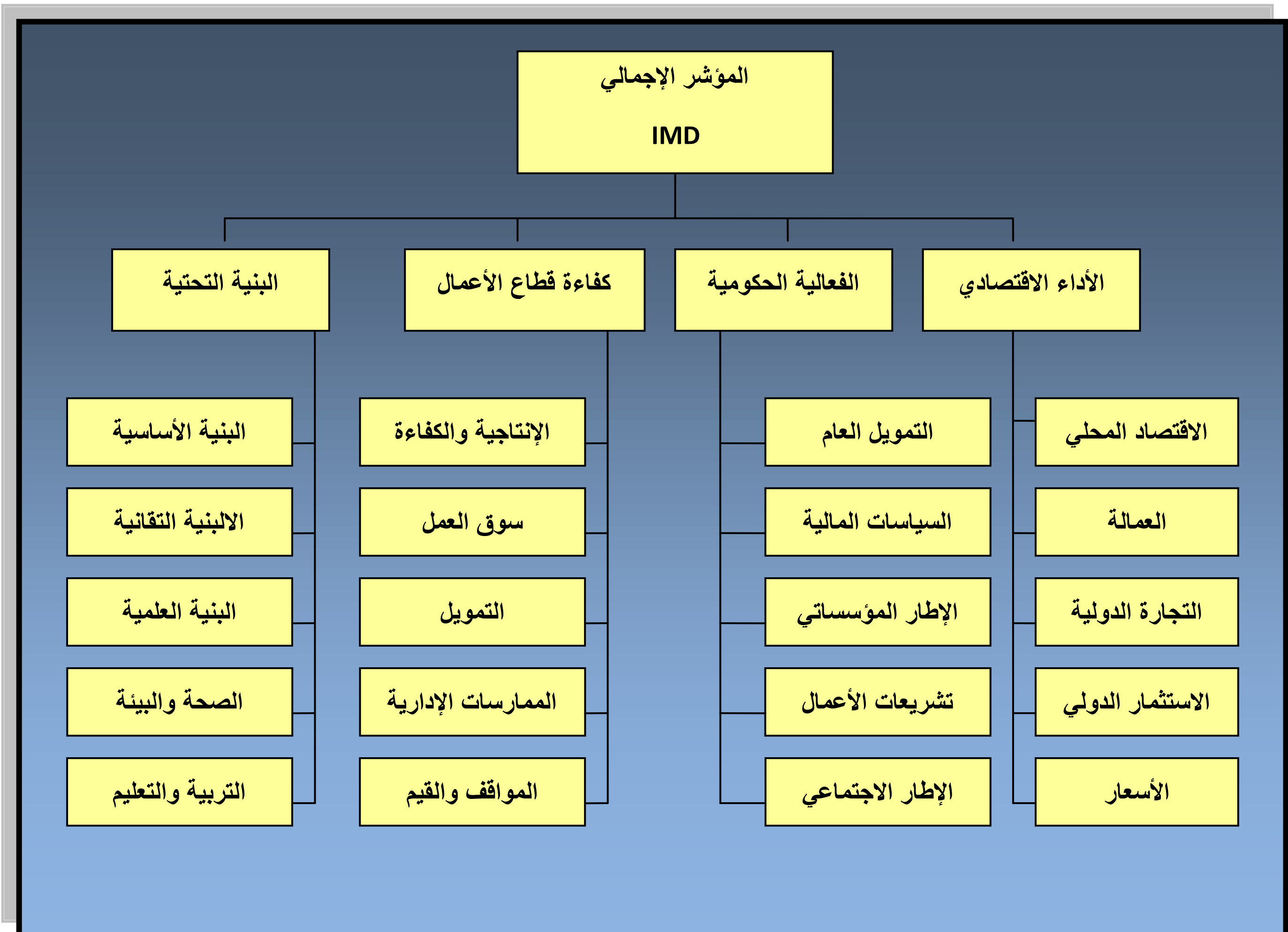
يصدر هذا المعهد سنويا ومقره سويسرا منذ بداية التسعينات تقريراً عن التنافسية العالمية **(World competitiveness Yearbook)** بهدف جمع عناصر أساسية لمقارنة خصائص بيئة الأعمال ، ويلخّص على شكل مؤشر وحيد يتم على أساسه تصنيف الدول بدلالة نوعية البيئة المتوفرة للمؤسسات ، حوالي 200 نوع من المعطيات الأساسية تُجمع في مجالات

1 – Donald G . McFetridge , Idem ,1995, p26 .

مختلفة : تنافسية واستقرار الاقتصاد الكلي ، نوعية وتكلفة عوامل الإنتاج ، الهياكل القاعدية البحث والتطوير ، تسيير المؤسسة ، البيئة الإدارية والجباية .

وقد قام المعهد برصد وتحليل مؤشرات التنافسية ووزعها إلى أربع مجموعات رئيسية يتفرع كل منها إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية كما في الشكل (1-1) .

الشكل رقم (1-1) : المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) .

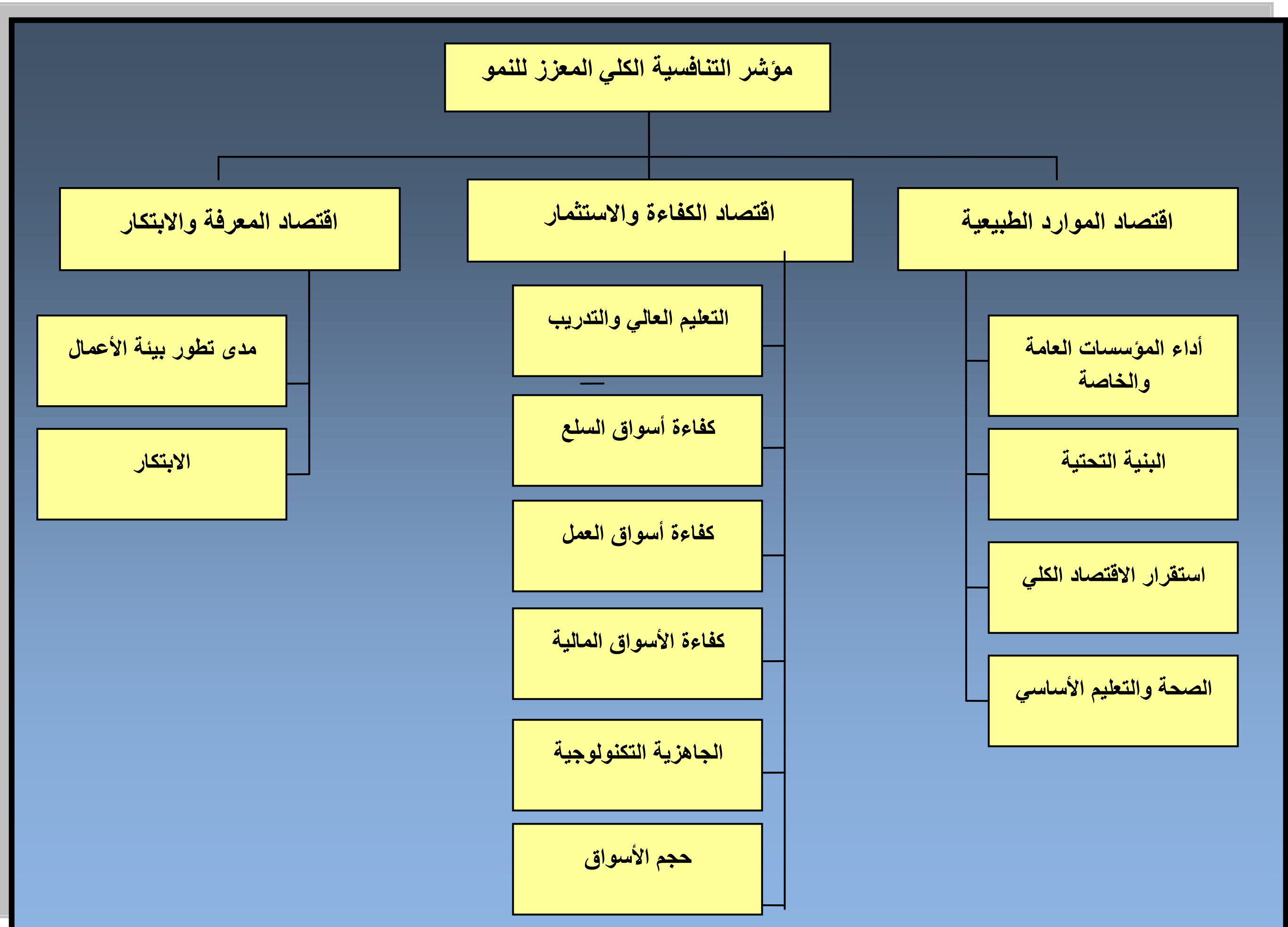


Source: International Institute Management Development (Several Years) , The World Competitiveness Yearbook . Lausanne, Switzerland: IMD.

b) تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF):

يصدر سنوياً تقرير التنافسية الكونية (Global Competitiveness Yearbook) بالتعاون مع مركز التنمية الإدارية (CID) التابع لجامعة هارفارد الأمريكية ، حيث يُستخدم عدد كبير من المؤشرات موزعة على ثمانية عوامل : الإنتاج ، الحكومة ،المالية ، البنية التحتية ، التقنية، الإدارة ، العمل والمؤسسات . ويتألف المؤشر الكلي من اثني عشر مؤشراً رئيسياً تغطي أكبر عدد من العوامل التي تحدد وتؤثر في تنافسية الدول ، حيث تنطوي هذه المؤشرات تحت ثلاثة مقاطع رئيسية حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للدول، ويتألف كل مقطع من مجموعة من المؤشرات الفرعية الأخرى التي يتم احتساب بعضها من خلال مسح رأي رجال الأعمال في الدول المدرجة ، أما البعض الآخر فهي معطيات رقمية يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة، كما في الشكل (1-2) .

الشكل رقم (1-2) : مكونات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو .



Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum , Geneva , Switzerland .

ويقوم هذا التقرير بترتيب الدول بالاستناد إلى عدد كبير من المؤشرات بلغ عددها 175 مؤشراً عام 2000 ، منها الكمي ومنها ما هو كيفي ، ويخص آراء مديري الأعمال عبر العالم ، ويعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي على مقاربة " أن ثروة الأمم تتمثل في معدل الناتج المحلي الصافي حسب الفرد ومستوى نموه " ، والمؤشرين اللذين يعدُّ هما المنتدى هما :

1 - (**GCI: Growth Competitiveness Index**) .

2 - (**CCI: Current Competitiveness Index**) .

ويفترض أنهما يفسران نمو مستوى ثروة الأمم على المدى المتوسط ، فالمؤشر الأول (**GCI**) يركز على التنافسية كونها مجموعة مؤسسات وسياسات اقتصادية تضمن معدلات نمو مرتفعة على المدى المتوسط ، ويهدف إلى قياس إمكانيات النمو للخمس سنوات القادمة ، بينما المؤشر الثاني (**CCI**) يستعمل المؤشرات الاقتصادية الجزئية لقياس الهيئات وهياكل السوق والسياسات الاقتص ادية التي تضمن مستوى آني من الازدهار وهو يهدف لقياس القوة الإنتاجية الآنية لنفس الدول ، و لكن المؤشران يعتمدان نفس الأسلوب وهو إعداد مؤشر التنافسية كمتوسط مرجح لمجموعة من المتغيرات :

- **المؤشر GCI** [1]: ويتم إعداده اعتماداً على مجموعة من المقاييس الكمية والكيفية[2] كما في الجدول التالي .

---

1 - Gregoir stephane et Maurel frncaise ," Les indices de competitive des pays : Interpretation et '' , INSEE,October 2002 , p4 .

2 - المتغيرات الكيفية في الواقع هي المتوسط حسب كل دولة للإجابات الفردية لدى المؤسسات على أسئلة الاستبيان، والإجابات الأصلية هي متغيرات كمية ذات مقياس من 0 إلى 7 أو من 1 إلى 7.

- المتغيرات الكمية تحول إلى مقياس من 1 إلى 7 اعتماداً على مجال القيم الكبرى المأخوذة من طرف كل الدول، هذه الدول تقسم إلى مجموعتين

- دول القلب وتعرف حسب متوسط عدد براءات الاختراع بالنسبة لعدد السكان و المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الثمانينيات، باقي الدول تسمى ودول خارج القلب.

الجدول رقم (1-1) : مجموعة المؤشرات الفرعية لإعداد المؤشر GCI .

المؤشرات الفرعية	عدد المتغيرات			وزن المتوسط الحسابي لمتغيرات المجموعة		وزن المركبة في المؤشر الإجمالي	
	كمي	كيفي	المجموع	كمي	كيفي	دول خارج القلب	دول داخل القلب
بيئة الاقتصاد الكلي						3/1	4/1
الاستقرار	5	2	7	7/5	7/2	2/1*3/1	2/1*4/1
ترتيب خطر القروض	0	1	1	0	1	4/1*3/1	4/1*4/1
النفقات العامة	1	0	1	1	0	4/1*3/1	4/1*4/1
الهيئات العمومية						3/1	4/1
عقود وقوانين	0	4	4	0	1	2/1*3/1	2/1*4/1
الفساد	0	3	3	0	1	2/1*3/1	2/1*4/1
التكنولوجيا						3/1	2/1
الإبداع	2	4	6	3/4	1/4	8/1*3/1	2/1*2/1
التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال	5	5	10	2/3	2/3	2/1*3/1	2/1*2/1
نقل التكنولوجيا	1	1	2	1/2	1/2	8/3*3/1	0
المجموع	14	20	34			1	1

Source: Gregoir stephane et Maurel frncaise ," Les indices de competitive des pays : interpretation et " , INSEE,October 2002 , p4 .

- **المؤشر CCI :** ويدرس التنافسية الحالية ، فيدرس الأسس الاقتصادية الجزئية لمعدل الدخل القومي الصافي **(PIB)** بالنسبة لكل فرد ، ويعتمد على محددات الميزة التنافسية التي وضعها الاقتصادي **Porter** ، ويلجأ المنتدى الاقتصادي العالمي لإعداد هذا المؤشر على متغيرات كيفية مستخرجة من استبيان مع مدراء المؤسسات ورجال أعمال ، واختيار هذه المتغيرات وترجيحها ، يتم بعدها تحليل إحصائي صغير لعلاقة الارتباط بين هذه

المتغيرات ، وهذا انطلاقاً من علاقة خطية بين مستوى الدخل القومي الصافي بالنسبة لكل فرد ومخزون رأس المال لكل فرد لاقتصاد ما ، حيث أن الدول حسب هذا المؤشر تصنف حسب مراحل تطور اقتصادها (والذي يعتمد على مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي ونسبة المواد الأولية والمعادن في الصادرات) إلى ثلاث مراحل رئيسية ومرحلتان انتقاليتان كما يلي [1] :

- ♦ **المرحلة الأولى :** اقتصاد الموارد الطبيعية (حصة الفرد من الناتج تحت 2000$).
- ⊙ **مرحلة انتقالية من الأولى إلى الثانية:** (حصة الفرد من الناتج من 2000-3000$).
- ♦ **المرحلة الثانية:** اقتصاد الكفاءة (حصة الفرد من الناتج بين 3000- 9000$).
- ⊙ **مرحلة انتقالية من الثانية إلى الثالثة:** (حصة الفرد من الناتج من 2000 – 3000$).
- ♦ **المرحلة الثالثة:** اقتصاد المعرفة والابتكار(حصة الفرد من الناتج أكبر من 17000$).

كما يتم تثقيل كل مجموعة من المؤشرات وفقاً لتصنيف البلد وذلك كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2) : النسب التثقيلية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصاديات البلدان .

مجموعة المؤشرات	اقتصاد الموارد الطبيعية %	اقتصاد الكفاءة والفعالية %	اقتصاد الإبداع والابتكار %	المجموع
المتطلبات الأساسية	60	40	20	120
معززات الكفاءة	35	50	50	135
عوامل تطور الابداع	5	10	30	45
المجموع	100	100	100	1

المصدر: هيئة تخطيط الدولة ، التقرير الوطني الأول للتنافسيةُ ، سورية 2007 ، ص 37.

[1] هيئة تخطيط الدولة ، التقرير الوطني الأول للتنافسية ، سورية 2007 ، ص 37.

c) مؤشرات البنك الدولي (WB) :

يقدم البنك الدولي مجموعة من المؤشرات والمتغيرات لعدد من الدول تحت اسم (مؤشرات التنافسية) ويعتمد على خمس عوامل متضمنة (64) متغيراً وهذه العوامل هي :

1. الانجاز الإجمالي : (الناتج القومي الإجمالي للفرد ، معدل النمو السنوي المتوسط لـ GNP، الانحراف المعياري للدخل) .
2. الديناميكية الكلية وديناميكية السوق : (نمو الاستثمار والإنتاجية ، حجم التجارة الإجمالي ، تنافسية التصدير ، هيكل التصدير ، السياسة التجارية ، الانخراط الحكومي في الاقتصاد) .
3. الديناميكية المالية .
4. البنية التحتية ومناخ الاستثمار : (شبكة المعلومات والاتصالات ، البنية التحتية المادية والاستقرار السياسي والاجتماعي) .
5. رأس المال البشري والفكري .

d) مؤشرات صندوق النقد الدولي (IMF) :

يُعِد صندوق النقد الدولي مجموعة من المؤشرات ، والتي يمكن اعتبارها دلائل على تنافسية الاقتصاديات الدولية ، ومن هذه المؤشرات (أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك ، وحدة التصدير للسلع المصنعة ، السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة ، تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية) .

e) مؤشر الحرية الاقتصادية :

وهو مؤشر يعده معهد **(Heritage)** بالولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع صحيفة وول ستريت اعتماداً على تعريف عريض للحرية الاقتصادية ، وهو: "الحرية الاقتصادية تعني حماية حقوق ملكية الأصول وتوفير مجالات الاختيار وحريته أما م الأفراد "، وقد وضع المعهد تدرُّجاً للحرية الاقتصادية يتراوح بين النقطة 1 حيث الحرية الكاملة والنقطة 5 حيث لاحرية على الإطلاق ، وقد اعتمد المعهد لقياس درجة الحرية الاقتصادية على عشرة عوامل ، وكل عامل يتضمن مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المختلفة (50 متغيراً) كما في الجدول التالي .

الجدول رقم (1-3) : عوامل دليل الحرية الاقتصادية في العالم .

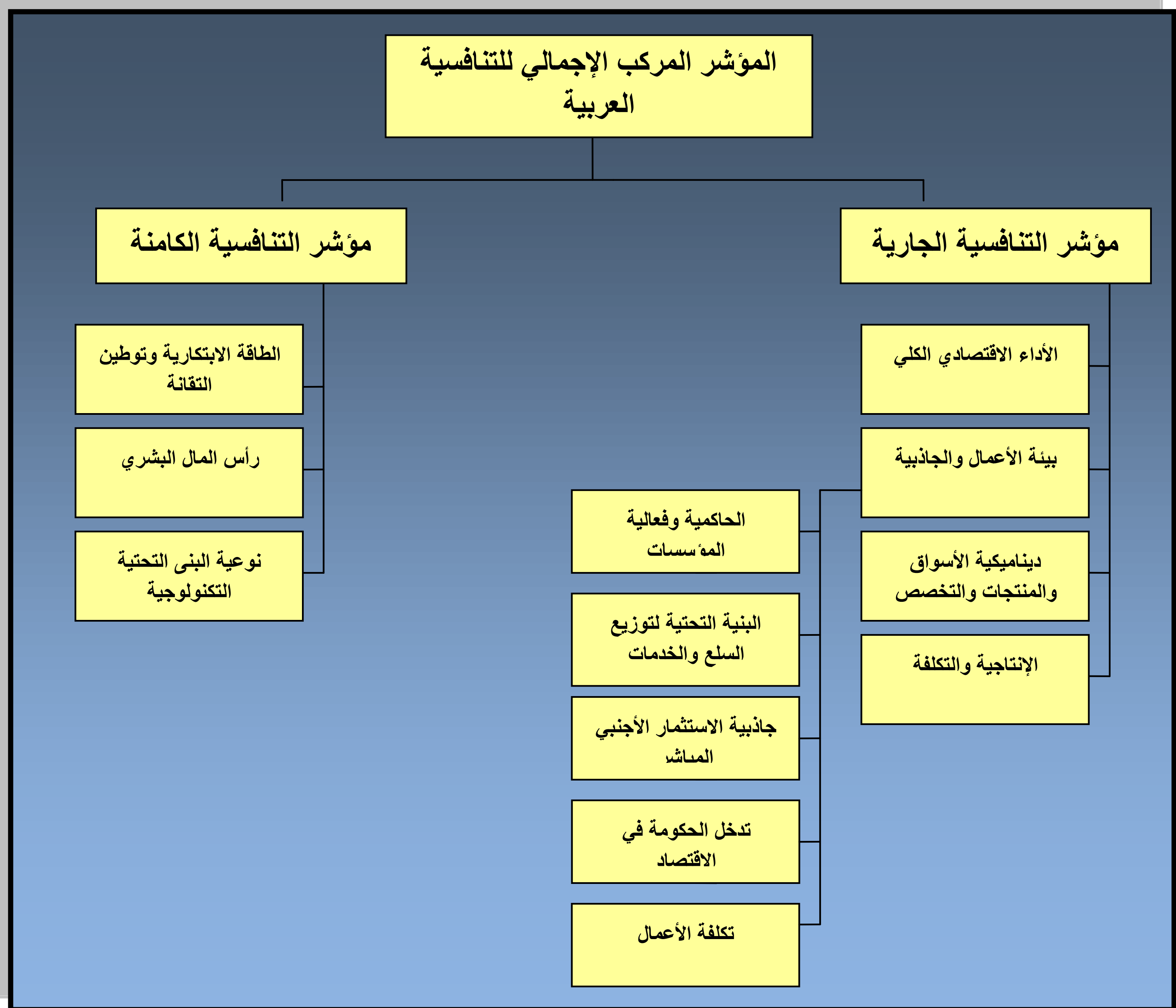
ترتيب العوامل	مجموعة العوامل
1	حرية التجارة
2	العبء الضريبي للحكومة
3	تدخل الحكومة في الاقتصاد
4	السياسة النقدية
5	تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي
6	الجهاز المصرفي
7	الأجور والأسعار
8	حقوق الملكية
9	الأنظمة
10	السوق السوداء

المصدر: هيئة تخطيط الدولة ، التقرير الوطني الأول للتنافسية ، سورية 2007 ، ص 33.

f) منهجية المعهد العربي للتخطيط بالكويت :

يعتمد المعهد العربي للتخطيط بالكويت في قياس تنافسية الدول على مجموعة من المتغيرات الكمية الإحصائية والكيفية ، وذلك اعتماداً على التعريف الذي تبناه المعهد ، حيث يركز على العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في تنافسية الدول ، كالسياسات والهياكل الاقتصادية والمؤسسات الداعمة للنمو ، حيث يميز المعهد بين نوعين من التنافسية ، وهما التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة .

الشكل رقم (1–3) : الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية .



المصدر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقرير التنافسية العربية 2006، ص19.

وقد توصل الفريق في المعهد العربي للتخطيط في الكويت للتعريف الموجز التالي " تتعلق التنافسية الدولية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى " ، ووضع لهذا التعريف مجالا يتناول : الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر .

مبحث ثالث: نظريات التنافسية الاقتصادية:

ثمة فرق مفاهيمي ما بين التنافس والتنافسية ، حيث عُرِّفت التنافسية على أنها قدرة البلد العامة على إنتاج وتصريف بضائعه في الأسواق الدولية ، كما أنها قدرة البلد الكامنة التي تحدّد إنجازه في التجارة الدولية بالمعنى الواسع ، وبالتالي فإن المنافسة والمزاحمة هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة الدولية ، كما أنهما من العناصر الأساسية لأي إطار تحليلي للإنتاج والتجارة الدولية ، وقد ركّزت المنهجية الجديدة في التجارة الخارجية لدول العالم على السياسات الاقتصادية المعزِّزة للمميزات التنافسية وتعظيم القيمة المضافة المحققة من الموارد الوطنية وعوامل الإنتاج في ظل المزايا النسبية التي تمتلكها الدول ، وخاصة مع التغيرات الهيكلية التي شهدتها التجارة العالمية ، والتي تمثّلت في تراجع حصة السلع الأولية لصالح سلع الصناعات التحويلية والصناعات عالية المحتوى التقاني ، وكذلك ارتفاع حجم التجارة في السلع المتشابهة والمتكاملة ، مما عرّض الدول التي تعتمد في تجارتها على تصدير المواد الأولية والسلع كثيفة العمالة إلى منافسة متزايدة مترافقة مع انخفاض مرونة الطلب ، وما يستتبع ذلك من تهديدات لمعدلات النمو وانخفاض مستويات الدخول ، وارتفاع معدلات البطالة.

وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية الجديدة كان لابد للاقتصاد الوطني من السعي لتحسين القدرة التنافسية لنشاطاته الاقتصادية المختلفة ، والاستفادة ما أمكن من المزايا التي تمنحها التجا رة الدولية في زيادة النمو ورفع المستوى المعيشي للأفراد .

ومن هنا لابد من التمييز بين مفهومين مختلفين للميزات الاقتصادية للبلد ، وهما الميزة النسبية والميزة التنافسية ، وذلك حسب نموذج الماسة لمايكل بورتر[1] .

حيث تعبّر الميزة النسبية عن مميزات البلد التقليدية وهي :

1- Porter , M.(2000). The Competitive Advantage of Nation. Harvard Business Review , March – April , pp . 73-93 .

1 - الأرض .

2 - الموقع .

3 - الموارد الطبيعية – المعادن – الطاقة .

4 - حجم السكان المحلي .

5 - اليد العاملة الرخيصة .

بينما تعبّر الميزة النسبية عن اعتماد الدولة على التقدّم التكنولوجي والعنصر الفكري في الإنتاج ، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين ، ولكن وفقاً لبورتر وكقاعدة فإن الميزة التنافسية للأمم هي نتيجة أربعة عوامل متقدِّمة ومترابطة إضافة إلى عمليات التبادل التي تتم بين الشركات المترابطة (العنقود الصناعي مثلاً) وهي :

أ – الإستراتيجية ، الهيكل ومنافسة الشركات : حيث تعمل الشركات على رفع إنتاجيتها والإبداع في ظل التنافس المباشر والحر .

ب – شروط الطلب: حيث أن نوعية الطلب وشروطه تضغط على الشركات باتجاه تحسين أوضاعها التنافسية عن طريق تطوير إنتاجها من خلال الجودة العالية .

ت – الصناعات المساعدة المعنية : حيث تسهّل الصناعات الفرعية أو المغذية تبادل المعلومات وتروّج للتبادل المستمر للأفكار والإبداعات .

ث – شروط العامل : حيث أن عوامل الإنتاج الأساسية تُخلق ولا تورَّث ، وعوامل الإنتاج الخاصة هي العامل الماهر ورأس المال والبنية الأساسية ، وبالتالي فإن العامل الماهر لا يمكن نيله بسهولة مما يعني بأن الميزة التنافسية تُخلق ولا تورّث عن طريق السعي نحو الإنتاج الأكثر كفاءة وإنتاجية .

ولا بد هنا من الإشارة إلى أنه من الناحية النظرية يمكن التمييز بين مدرستين رئيستين في عملية صياغة و تحديد مفهوم و أسس نظرية للتنافسية هما مدرسة رجال الإدارة ومدرسة الاقتصاديين [1] .

---

[1] هيئة تخطيط الدولة ، التقرير الوطني الأول للتنافسية ، سورية 2007 ، ص 29.

1) **مدرسة رجال الإدارة :** حيث يُعتبر مايكل بورتر رائد هذه المدرسة ، والتي تركّ ز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية ، حيث يَعتبر مايكل بورتر بأن التنافسية هي سياسة وطنية يتم تعزيزها ورفعها عبر زيادة الإنتاجية بالاعتماد على عنصر الإبداع الفكري والاختراع في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على المميزات التقليدية في امتلاك الموارد الأولية ا لطبيعية واليد العاملة الرخيصة و الموقع الجغرافي والمناخ ، وبالتالي فإن بورتر يعتبر أن الميزة التنافسية تتضمن ثلاثة أنواع أساسية وهي :

1. **قيادة التكلفة:** حيث تسعى الشركات لتصبح الأقل تكلفة إنتاج في صناعتها.
2. **التميُّز:** ويعني التمييز أن تبحث الشركة كي تكون فريدة في صناعتها مع بعض المقاييس التي تجعلها مفضلة جداً للمشتري، فلا يستطيع المميز تجاهل موقعها في التكلفة .
3. **التوجُّه:** ويعني تحقيق التوجه أن تسعى الشركة لتكون جيدة في قطاعات تجمع أو مجموعة من قطاعات التجمع ، لا أن تسعى لإنتاج أو صناعات غير ممكن تحقيق عمليات التكامل فيها (الأمامي والخلفي) .

ومن ه ن فإن هذه المدرسة ترجع التنافسية إلى سياسات إدارة الشركات وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الهامة وإدارتها بحيث تكون تنافسية في عمليات الإنتاج والتسويق بالرجوع إلى مقاييس ومفاهيم التكاليف الاقتصادية للشركات وتوجهاتها .

2) **مدرسة الاقتصاديين :** وتركز هذه المدرسة على ربط مفهوم التنافسية بعملية رفع المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق النمو المستمر والمستدام ، ويعتبر الاقتصاد تنافسياً في حال تحقيق النمو مع الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات وعدم الإخلال به ، وذلك من خلال رفع الإنتاجية والإبداع الفكري في عمليات الإنتاج كثيفة رأس المال ومع التوجه للاستثمار في الدول ذات العمالة الرخيصة الكلفة بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة في اليد العاملة.

ولكن مع كل ذلك فإنه من الممكن خلق ميزة تنافسية سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الكلي ، ولكن المشكلة تكمن في استمرارية هذه الميزة التنافسية حيث أن التوجهات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي لدول العالم وسعيها لرفع قدرتها التنافسية يمكن أن يؤدي إلى خفت وضياع هذه الميزة التنافسية التي يمكن أن يحققها الاقتصاد الوطني ، وبالتالي فإنه لا بد من سياسات واستراتيجيات مستمرة ومتتابعة تحقق استمرارية لهذه القدرات التنافسية .

ورغم ذلك فإننا نجد بأن نظرية بورتر في التنافسية ما زالت واسعة الانتشار حيث أن استراتيجياتها ما زالت متبعة من قبل الكثير من الشركات اليابانية ، والتي تعمل على كافة اتجاهات التنافسية ، سواء من ناحية تطبيق استراتيجيات التكلفة أم التميز والتركيز ، حيث تعمل هذه الشركات على أسس تقليل الفاقد وإيجاد تكنولوجيات إنتاج حديثة غير متوفرة لدى معظم الشركات الأخرى .

وإذا كانت الإستراتيجية التنافسية على المستوى الكوني يجب النظر إليها باعتبارها هدفاً واستثماراً وتكتيكاً في آن واحد ، فإنه لا بد من وجود استراتيجيات ومراحل لتطوير وتنمية المقدرة أو الميزة التنافسية ، حيث أنه في ضوء التجارب العملية لكثير م ن الشركات العالمية وكذلك إسهامات الباحثين (Luthans,etal,1994) والممارسين فإنه يوجد ستة استراتيجيات رئيسية تمثل كل إستراتيجية مرحلة من مراحل التطوير . وتعرف هذه الإستراتيجيات باسم Angs Strategies ، حيث أن هذه المراحل تمكن الشركة من التنافس في أي مكان وزمان وبأي طريقة وأمام أي منافس [1].

1) الإستراتيجية الأولى تطبيق أو تبني نظام إدارة الجودة الشاملة TQM :

إذ أنه من الضروري لكي تستطيع الشركة المنافسة على المستوى العالمي أن تطبق نظام إدارة الجودة الشاملة مما يعني إحداث تغييرات جوهرية في عمليات إنتاجها وإدارتها ، ومن بين أهم جوانب التغير والآليات التي يمكن تبنيها أيضاً في هذا الخصوص :

1. تكوين أو تصميم وصياغة رؤية خاصة بالشركة Vision Formulation من ناحية المضمون والقيم السلوكية المطلوبة لدعمها ، وفي أي اتجاه يتم تنفيذ البرنامج الخاص بالجودة الشاملة .
2. تدعيم العاملين بالقوة اللازمة والحرية والاستقلال فيما يختص بانجاز الأنشطة والكفاءة فيها .
3. توفير الأطر المرجعية اللازمة للتعلم والتحسين والتطوير المستمر .

[1] COMPETITIVE ADVANTAGE: Creating and Sustaining Superior Performance by Michael Porter. Copyright 1985 by Michael E. Porter., p. 167.

2) **الإستراتيجية الثانية–القدرة على التحول أو التطور من خلال التعلم و التكيف :**

حيث أنه من خلال التعلُّم والتكيُّف تتمكن الشركة المعنية من تقدير والتنبؤ بالتغيرات التي تطرأ على النشاط ، والاستعداد لها وقبولها واكتشاف طرق حديثة لابتكار المنتجات والخدمات الجديدة، والانفتاح والاستعداد لها ، وتحسين قدرة الأفراد على التعلم لإحداث تأثير ذي دلالة على المجتمع المحيط ، وسرعة استجابة لكل المشكلات ، وبمعنى آخر فإن الوصول إلى هذه المرحلة يعتمد على دعائم رئيسية تتمثل بالخلق والابتكار والقدرة على التعلم والانفتاح .

3) **الإستراتيجية الثالثة–الوصول إلى طبقة الصفوف العالمية من الشركات (Wlos):**

الشكل رقم (1–4): متطلبات الوصول إلى مرحلة الصفوة الكونية .



Source : Michael Porter ,1996. On Competition. Harvard Business. School Publishing Boston , MA .

وفي هذه المرحلة إ ن الشهرة والسمعة الجيدة للشركة هي من أفضل الأصول الملموسة في الأسواق الكونية عدا عن إمكانية نقل المعرفة وتوطينها والعمل على تطويرها ، ولكن مع كل ذلك فإن استخدام المكونات المحلية يمثل أحد أهم مفاتيح تحقيق درجة عالية من التنافس أو الميزة التنافسية بالإنتاج من مستوى الاقتصاد الجزئي إلى مستوى الاقتصاد الكلي ، وكذلك فإن بناء شبكة العلاقات المحلية القوية ونقل المعرفة من أهم الأسس في تدعيم التنافسية .

4) **الإستراتيجية الرابعة– إستراتيجية التدعيم الحكومي – أو الدور الداعم للدولة والمؤسسات :**

وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الحكومية الهادفة لخلق البيئة المناسبة للاست ثمار وتمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية وتوفير البينة التحتية والأطر التشريعية المناسبة .

5) **الإستراتيجية الخامسة – المحافظة على الميزة والقدرة التنافسية الكونية وتنميتها:**

إن الميزة التنافسية المستدامة تعتمد على مجموعة من الدعائم ، والتي يشكل أهمها التركيز على تكنولوجيا العمليات والإنتاج ، وكذلك الوصول إلى الأسواق بشكل أسرع من الآخرين والإنتاج بشكل أفضل ، كما تتطلب عملية استدامة التنافسية رصد وتقييم التحديات التي تواجه التسويق الكوني مثل المنافسة والمسؤولية الاجتماعية والتغير والتعقي د الناتج عن التكنولوجيا وتطوراتها اللاحقة .

6) **الإستراتيجية السادسة – إنشاء وتكوين مراكز لتقييم القدرات التنافسية ورفعها بكل شركة أو قطاع اقتصادي :**

وهذا ماشهدناه في الآونة الأخيرة حيث اتجهت معظم دول العالم لإيجاد مراكز بحثية لدراسة وتقييم قدراتها الاقتصادية التنافسية ، والسعي لإيجاد وسائل وطرق لتعزيزها والسعي بها نحو المنافسة العالمية .

و بما أن الميزة التنافسية لبلد ما تقاس بقدرته على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لمستوى المعيشة لأفراده، فإن معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي يعدان من أهم المحددات التي تؤثر في هذه القدرة ، لما لهما من أثر كبير في رفع معدل الدخل الفردي إذا ما تم توجيههما إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية .

إذ أنه من الملاحظ أن الدول التي تستمر في اعتمادها على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة متدنية كمكون أساسي من صادراتها هي الدول صاحبة أدنى معدل معيشة للفرد ، ذلك أن مثل هذا النوع من الإنتاج من شأنه أن يعتمد على الأجور المتدنية لتدني المستوى المطلوب للعاملين فيه ، كما أن مثل هذه الدول التي تعتقد بأنها تسير على الطريق إلى الرخاء هي في الحقيقة تدخل في حلقة مفرغة بسبب ضغطها الدائم والمستمر على الأجور لتخفيض كلفة الإنتاج ومواكبة التذبذبات في الأسعار العالمية للمواد الخام ، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة تحسين الإنتاجية ، وبالتالي الابتعاد عن مستويات ا لإنتاجية المقبولة للعمال ، وفي النهاية انخفاض أجورهم تبعاً لذلك ، وهكذا تستمر الدولة في الدوران في حلقة مفرغة .

وعلى العكس من ذلك ، فإن الدول التي تعتمد في صادراتها على السلع المصن عة ذات القيمة المضافة العالية و بهامش ربح مرتفع يكون دخل أفرادها مرتفعاً كنتيجة لارتفاع المستوى المطلوب للعاملين في هذه الصناعات وإنتاجيتهم ، وبالتالي فهي تدخل في حلقة منتجة تؤدي في نهاية الأمر إلى الرخاء والازدهار ، حيث ترتفع الأجور مع ارتفاع الإنتاجية وتميُّزها ، حيث أن ذلك يبدو جلياً من حيث أن تصنيف الدول تبعاً لقدرتها التنافسية يعتمد على مستوى دخل الفرد ، وقدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى .

ولكن مع ذلك فإنه ما يزال هناك مجموعة من المدارس تُرجع أساس التنافسية إلى مجموعة من التوجهات والسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تتبعها الدولة في السعي نحو رفع قدرتها التنافسية بحيث تصبح مؤثرة في اقتصادها والاقتصاد العالمي بدلاً من أن تبقى في عداد اقتصاديات ردود الأفعال .

خلاصة هذا الفصل تكمن في أن التنافسية أصبحت مهمة بالنسبة للمؤسسات كما هي بالنسبة للدول ، حيث أن كليهما يسعى لتحسين وضعيته التنافسية ، رغم أن معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية لم يتفقوا على تعريف موحد للتنافسية، والمؤشرات المستعملة في قياسها تدور حول معدل الدخل للفرد الواحد وكذلك حجم التبادلات التجارية للدولة وتطورهما والتي تعتبر نتيجة لمردودية المؤسسات وقدرتها على اقتحام الأس واق الدولية والصمود في وجه المنافسين الدوليين .

ولكن التساؤل المطروح ما هي القدرة التنافسية للاقتصاد السوري ، وخاصة على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الصناعة – الزراعة – الخدمات) ، وما هي قدرة هذه القطاعات على الصمود في إطار الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده سوريا ، وسنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات في الفصل التالي .

الفصل الثاني

(واقع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري)

تمهيد :

يشهد الاقتصاد السوري في الفترة الراهنة نمواً فعلياً مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط وحركة الرساميل الوافدة نحو سوريا وتحويلات العاملين من الخارج ، بالإضافة إلى الازدهار الملحوظ في قطاعي البناء والتجارة ، وفي هذا السياق تعتبر سوريا من البلدان ذات الدخل دون المتوسط حيث تصل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1615 $ لعام 2007 كما يتمتع الإطار العام للاقتصاد الكلي ببيئة مستقرة نسبياً . لقد حددت الخطة الخمسية العاشرة والتي تشكل الركيزة الأساسية للسياسة الاقتصادية في سوريا خلال الفترة 2006 – 2010 أنه من الضروري تحقيق معدل نمو وسطي بحدود 7% من الناتج المحلي الإجمالي ، ومن أجل خلق فرص عمل بحدود (125) ألف فرصة عمل وخفض نسبة البطالة إلى حدود (8%) و نسبة السكان تحت خط الفقر إلى (7.12%).

بالرغم من أن نمواً اقتصادياً سنوياً بمعدل (7%) خلال سنوات الخطة ، يعد الحد الأدنى لإنجاز الغايات المرسومة ، فإنه من الصعب تحقيق ذلك في حال استمرار الأوضاع الإقليمية على ما هي عليه في الوقت الحالي ومن هنا فإن المشهد الأقل تفاؤلاً لهذا النمو هو تحقيق معدل نمو سنوي (5%) خلال السنوات الخمسة كما حددته الخطة . وعلى هذا الصعيد يشهد الاقتصاد السوري حالياً تحسناً في الأداء رغم أنه لا يزال يعمل بأقل من طاقته المثلى ، فعلى امتداد السنوات الخمس الماضية حققت سورية انتعاشاً اقتصادياً رغم عدم استقرار البيئة الإقليمية والانخفاض الحاد في إنتاج النفط . ولقد اكتسب الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ منذ عام 2004 زخماً حقيقياً ، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط العالمية ومن السيولة الوفيرة في منطقة الخليج ، الأمر الذي عزّز حركة الرساميل الوافدة نحو سورية والناتجة عن تحويلات العاملين في الخارج – إنفاق السياح وحركة الاستثمار الأجنبي ، الأمر الذي أعطى دفعاً قوياً لكل من الصادرات والطلب على فرص الاستثمار وازدهار في أسعار العقارات .

فالمؤشرات الأولية تظهر معدل نمو حقيقي جيد للناتج المحلي الإجمالي ، ففي عام 2007 بلغ بحدود 6,3% مقارنة بـــ5.1 % مقارنة لعام 2006 و 4.5 % لعام 2005 ويمكن القول إن المصادر الرئيسية للنمو وحسب تحليل نسب المساهمة للقطاعات في النمو الاقتصادي لعام 2006 تمثلت بقطاع التأمين والعقارات 2.8% ، قطاع النقل والاتصالات 1.5% ، قطاع

التجارة 2.8% (الجدول رقم 2-2) ، وبالتالي هذه القطاعات الثلاثة والتي ساهمت بحدود 7.1 نقطة مئوية عوّضت بشكل جيد المساهمة السلبية في قطاع الصناعات الاستخراجية والبالغة (-4.8%) ، بالإضافة إلى ذلك إن الوزن النسبي لهذا القطاع انخفض في عام 2007 إلى حدود 23% مقارنة بـــ 24% في عام 2006 ، ويظهر الجدول رقم (2-1) الأهمية النسبية لكل من القطاعات المكونة لإجمالي الناتج المحلي .

الجدول رقم (2-1) : حصة كل قطاع من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2000.

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة	0.25	0.26	0.25	0.23	0.23	0.24	0.21
الصناعات الاستخراجية والتعدين	0.29	0.26	0.24	0.27	0.25	0.24	0.23
الإنشاء والتعمير	0.03	0.03	0.04	0.03	0.03	0.04	0.04
تجارة الجملة والمفرق	0.16	0.16	0.16	0.18	0.2	0.18	0.2
النقل والاتصالات	0.13	0.13	0.14	0.11	0.11	0.11	0.12
المال والتأمين	0.03	0.04	0.04	0.04	0.05	0.05	0.05
الخدمات الشخصية والاجتماعية	0.11	0.12	0.13	0.12	0.13	0.14	0.13
المجموع الكلي	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00

المصدر : إعداد الباحث ، مصدر البيانات المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية 2008.

الجدول رقم (2-2): مساهمة كل قطاع في النمو الاقتصادي الكلي **(نسب مئوية)**

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الزراعة	%2.0	%2.0	-%0.7	-%0.2	%1.6	%0.9
الصناعات الاستخراجية والتعدين	%0.3	-%1.1	-%1.6	%5.0	-%2.0	-%4.8
الإنشاء والتعمير	%0.0	%0.0	%1.0	-%0.6	%0.5	%0.2
تجارة الجملة والتجزئة	%1.6	%2.1	-%0.5	%3.4	-%1.3	%2.8
النقل والاتصالات	%0.8	%1.2	%1.5	-%2.6	%3.0	%1.5
المال والتأمين	-%0.1	%0.2	%0.4	%0.0	%1.3	%2.8
الخدمات الشخصية والاجتماعية	%0.5	%1.6	%0.9	%2.2	%1.3	%1.5
المجموع الكلي	%5.1	%5.9	%1.1	%7.1	%4.5	%5.1

المصدر : إعداد الباحث ، مصدر البيانات المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية 2008.

كما تكتسب المسألة النفطية أهمية خاصة في الاقتصاد السوري ، حيث بدأ الإنتاج النفطي في سوريا يشهد منحاً تنازلياً وهذا ما يؤكده تحليل نسب المساهمة ، حيث انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة 6 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الأربعة الماضية ، كما تراجعت الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج من 14.3% عام 2003 إلى 8.4 في العام 2006 ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التقلص الحاد في إنتاج النفط والنمو السريع في استهلاك المشتقات النفطية الأمر الذي فرض لزاماً البحث عن مصادر أخرى تعمل على الحفاظ على مستويات المعيشة ناهيك عن ضرورة العمل على تحسينها ، ومن هنا تأتي أهمية تنويع مصادر الدخل القومي والتركيز على المصادر الحقيقية للنمو الاقتصادي .

ولحسن الحظ فقد كان ارتفاع أسعار النفط عالمياً في صالح الإيرادات العامة للدولة ، فتزايد القيمة النسبية حسّن نسبياً من التراجع في كميات الإنتاج النفطي ، إلا أنه وعلى المدى الطويل وعندما يصبح الاقتصاد السوري مستورداً صافياً للنفط فإن ارتفاع أسعار النفط سيفرض أعباءً كبيرة على الميزانية العامة للدولة .

وفي سياق تحليلنا للتضخم الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد السوري فقد ترافق الانتعاش الاقتصادي في سوريا منذ عام 2004 بارتفاع مستمر في التضخم حيث بلغ معدل 10.9% لعام 2004 و 9.6% لعام 2007 (الجدول رقم 2−3) ، حيث أسهم في ذلك عدة عوامل يمكن تناولها بالتفصيل ومنها :

- الظروف التي مرّت بها المنطقة بدءاً باحتلال العراق لعام 2003 وما ولدته من ضغوط تضخمية في المنطقة ، بما فيها أثر الوافدين العراقيين إلى سوريا وقدراتهم الشرائية ، وهذا يمثل ضغطاً حقيقياً على الطلب المحلي إضافة إلى سوء الموسم الزراعي ووجود حلقات وسيطة بين المنتجين والمستهلكين تقتطع هامش كبير من الربح .
- اتباع سياسة نقدية توسعية ، حيث وصل معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بحدود 38.6% ، 55% في عامي 2004 و 2005 على التوالي ، في حين تراجع هذا النمو إلى 15% في عام 2006 جراء إتباع سياسات نقدية تتسم بالتقييد من أجل تخفيض التضخم .
- الظروف السياسية التي مرت بها المنطقة في عام 2006 إثر الحرب على لبنان وحركة النزوح اللبناني ، حيث بلغ عدد النازحين أكثر من 750 ألف نازح .

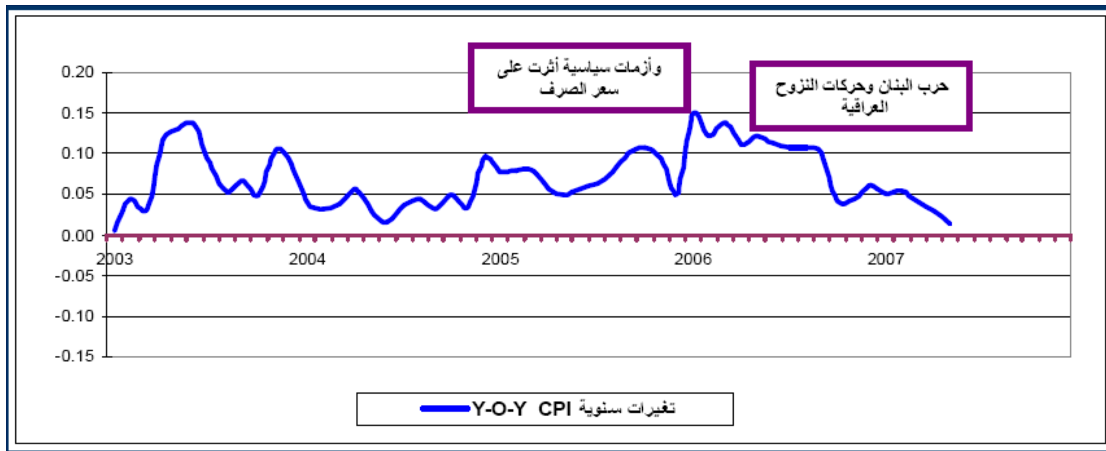
الجدول رقم (2-3): معدلات التضخم خلال السنوات 2001 – 2007 (%) .

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.5	1.5	3.8	10.9	12.9	9.1	9.6

المصدر : بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة .

الشكل رقم (1-2) : معدلات التضخم محسوبة على أساس سنوي (y – o – y)

(تغيرات نسب مئوية)



المصدر : إعداد الباحث، مصدر البيانات، المكتب المركزي للإحصاء CBSTAT، النشرة الربعيه 2006، المجلد 44 ص68

ومجمل هذه الظروف كان لها بالغ الأثر في ارتفاع معدلات التضخم التي يشهدها الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية .

وكما هو معروف فإن التضخم بطبيعته يُحدث خللاً في توزيع الدخل وفي توزيع الثروة من خلال تآكل وتدني القوة الشرائية لدخول الأفراد وخاصة الضعفاء اقتصادياً ، ومن هنا يمكن القول بأن التضخم هو ضريبة يدفعها الفقراء قبل الأغنياء (ومن الفقراء إلى الأغنياء) وهذا ما كان لهُ الأثر البالغ في تدني المستوى المعيشي لأغلبية السكان في سوريا ، الأمر الذي يفرض لزاماً على واضعي السياسات الاقتصادية العمل على النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق القيم المضافة الاقتصادية الحقيقية ، وبشكل خاص في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات ، وذلك من خلال دراسة عميقة وحقيقية تُظهر مواضع الضعف و القوة في هذه القطاعات والعمل على زيادة مواقع القوة والتخلص من مواقع الضعف فيها . وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال دراسة القدرة التنافسية للاقتصاد السوري عبر قطاعاته الاقتصادية

الرئيسة . وفي هذا الإطار وانطلاقا من أهمية تعزيز تنافسية الاقتصاد السوري ، وضرورة قياس وتقييم مؤشراته بصورة ديناميكية ومستمرة ، صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /1654/ لعام 2007 القاضي بتشكيل ((**مجلس إدارة المرصد الوطني للتنافسية**)) برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية مجموعة من الوزراء ، وقد أوكلت إلى هذا المجلس مهام اقتراح السياسات والإستراتيجيات الواجب تطبيقها لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في سورية وتعزيز تنافسية الاقتصاد السوري ، وبالتالي فإن الخطوة الأولى لتحسين التنافسية تبدأ بقياس التنافسية ومعرفة ترتيب الاقتصاد السوري على سلم التنافسية العالمي ، الأمر الذي يبين نقاط القوة والضعف الناجمة عن تحرير الاقتصاد السوري وتعريضه للمنافسة ، وبالتالي اتخاذ الإجراءات والسياسات اللازمة لتحسين تنافسيته . كما يساعد قياس التنافسية على تقييم ومعرفة أثر التشريعات والقوانين الجديدة التي تم إصدارها خلال الفترات السابقة على الفئات المستهدفة (من خلال استطلاعات الرأي الدورية لرجال الأعمال) ، وبالتالي يمكن اعتبار القياس المستمر لتنافسية الاقتصاد السوري كأداة تتبع كمية ونوعية لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تضمنتها الخطة الخمسية العاشرة ، ومعرفة مواقع الخلل ومعوقات التنفيذ وتصحيح الانحرافات التي قد تظهر خلال التنفيذ الفعلي للخطة وإدخال التعديلات على بعض محتوياتها . كما أن قياس مؤشرات التنافسية للاقتصاد السوري وإدراجها في تقارير التنافسية الدولية لا يتيح فقط التعرف على بيئة الأعمال السائدة في سورية ، بل يوفر أيضا إمكانية لمقارنتها بمثيلاتها في الدول المدرجة على سلم التنافس العالمي .

وفي هذا الإطار قام المرصد الوطني للتنافسية بإجراء ثلاثة مسوح لآراء المدراء العاملين في قطاع الأعمال السوري وفق منهجية معهد التنمية الإدارية واثنان وفق منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي ، وذلك بهدف إدراج سورية في كل من تقارير IMD والتنافسية العربية وكذلك تقرير التنافسية العالمي (WEF) 2007 – 2008 .

وبالتالي يمكننا تحليل تنافسية الاقتصاد السوري بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي للعامين 2006 و2007 ، وذلك من خلال المقارنة بين النتائج الواردة في كل من هذين التقريرين ودراسة الأسباب التي يرجع إليها كل مؤشر وارتباطاته بالمؤشرات الأخرى . كما سنقوم بدراسة تنافسية القطاعات الاقتصادية الرئيسة في سورية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكمية لهذه القطاعات ، ولكن سيستخدم الباحث هذه البيانات من حيث المنهجية التي يراها مناسبة لدراسة تنافسية هذه القطاعات الرئيسة وهي (القطاع الصناعي – القطاع الزراعي – القطاع الخدمي) .

يندرج الاقتصاد السوري وفقا" لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن مجموعة الدول النامية المعتمدة على الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج كمحرك أساسي للنمو . ويُظهر تقرير التنافسية العالمي للعام 2007 تقدما" مقبولا" في مؤشر التنافسية الإجمالي للاقتصاد السوري حيث تقدمت سورية من المرتبة (84) من أصل (128) دولة لعام 2006 إلى المرتبة (80) من أصل (131) دولة تضمنها تقرير التنافسية العالمي ، مما يعني تقدمها سبعة مراتب ضمن هذا التقرير خلال الفترة 2006 – 2007 ، ولكن من خلال دراسة المقاطع الرئيسية لتنافسية الاقتصاد السوري نجد تراجع في مقطع المتطلبات الأساسية (وهو ذو الوزن المرتفع في منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي WEF) مرتبتين ، حيث يعود السبب في ذلك إلى التراجع الكبير في كل من مؤشري استقرار الاقتصاد الكلي ومؤشر الصحة والتعليم الأساسي مما يستدعي مراجعة ودراسة الأسباب لتراجع هذين المؤشرين ومعالجة هذا التراجع . وبالمقابل نلاحظ بأن سورية أحرزت تقدما" ملموسا" في كل من مقطع معززات الكفاءة ومقطع عوامل تطور الإبداع ، مما يؤشر على إمكانية انتقال الاقتصاد السوري نحو مرحلة أعلى من مراحل التطور التنافسي في حال تعزيز وتقدم باقي المؤشرات ، كما في الجدول رقم (2–4) .

الجدول رقم (2–4) : المقاطع الرئيسة لتنافسية الاقتصاد السوري حسب منهجية تقرير التنافسية العالمي WEF .

المقطع	الوزن %	2006	2007	التغيير
مؤشر التنافسية الإجمالي	–	84	80	+4
مقطع المتطلبات الأساسية	%60	69	71	−2
مقطع معززات الكفاءة	%35	104	100	+4
مقطع عوامل تطور الإبداع	%5	84	82	+2

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

ولكن بمقارنة المؤشرات الأساسية المرتبطة بهذه المقاطع خلال عامي 2006 – 2007 (الجدول رقم 2–5) ، نجد تقدم بعض المؤشرات وكذلك تراجع البعض منها ، حيث نجد أن أكثر المؤشرات تقدما" كان هو مؤشر تقدم قطاع الأعمال (+37) مرتبة ، إذ كان ترتيب سورية في هذا المؤشر (72) للعام 2007 مقابل المرتبة (109) للعام 2006 ، يليه مؤشر

المؤسسات تحسنا" بـــ(+12) مرتبة ، ومن ثم مؤشر كفاءة أسواق السلع (+11 مرتبة)، كما تحسن كل من مؤشر الإبداع والابتكار ومؤشر كفاءة الأسواق المالية ومؤشر البنية التحتية بينما حافظ مؤشر الجاهزية التكنولوجية على نفس الترتيب (109) ، حيث يدل هذا الترتيب على ضعف الاستخدام التكنولوجي في الاقتصاد الوطني .

ومن جهة أخرى نجد بأن أكثر المؤشرات تراجعا" كان مؤشر أداء الاقتصاد الكلي ، حيث تراجع من الترتيب (61) إلى المرتبة (98) ، ويعود هذا التراجع في مؤشر الاقتصاد الكلي (-37) ، إلى ارتفاع معدلات العجز في الموازنة والارتفاع الكبير في معدلات التضخم ، كما نجد بأن كل من مؤشر كفاءة أسواق العمل ومؤشر التعليم العالي والتدريب قد انخفضا على التوالي (-62 ، -25) مرتبة .

الجدول رقم (2-5) : تطور المؤشرات الرئيسة لتنافسية الاقتصاد السوري حسب WEF

خلال عامي 2006 – 2007

المؤشر الرئيسي	الترتيـــــــــــب		تطور الترتيب
	2006	2007	
1 -مؤشر المؤسسات العامة والخاصة	73	61	+12
2 -مؤشر البنية التحتية	78	74	+4
3 -مؤشر الاقتصاد الكلي	61	98	-37
4 -مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	44	69	-25
5 -مؤشر التعليم العالي والتدريب	96	104	-8
6 -مؤشر كفاءة أسواق السلع	92	81	+11
7 -مؤشر كفاءة أسواق العمل	91	117	-26
8 -مؤشر كفاءة الأسواق المالية	122	116	+6
9 -مؤشر الجاهزية التكنولوجية	109	109	0
10 - مؤشر حجم الأسواق	جديد	62	جديد
11 - مؤشر تقدم قطاع الأعمال	109	72	+37
12 - مؤشر الإبداع والابتكار	99	93	+6

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

أما بالنسبة لترتيب سورية في تقريري التنافسية العالميةِ للأعوام 2006 و 2007 وبالمقارنة مع الدول العربية فنجد بأن ترتيب سورية قد تقدم من المرتبة 13/12 لعام 2006 إلى المرتبة 14/11 لعام 2007 (الجدول رقم 2-6) .

الجدول رقم (2-6) تطور ترتيب سورية في تقرير التنافسية العالمية للأعوام 2006-2007 مقارنة بباقي الدول العربية

الترتيب ضمن الدول العربية لعام 2007	الدولـــــــــة	الترتيب في تقرير التنافسية العالمية		التغيير
		2006	2007	
1	الكويت	45	30	+4
2	قطر	39	31	+1
3	تونس	29	32	-2
4	السعودية	جديد	35	-
5	الإمارات	32	37	-3
6	عمـــــــان	40	42	-2
7	البحرين	50	43	-1
8	الأردن	54	49	-1
9	المغرب	72	64	0
10	مصر	65	77	-2
11	سورية	84	80	+1
12	الجزائر	76	81	-1
13	ليبيا	73	88	-3
14	موريتانيا	118	125	-1

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

ومن خلال الجدول رقم (2-6) نجد بأن سورية كانت ضمن الدول العربية الثلاث التي أحرزت تقدما" في الترتيب (الكويت - قطر - سوريا) ، ولكن باقي الدول العربية جميعها قد تراجعت مؤشرات وترتيب تنافسية اقتصادياتها (عدا السعودية لأنها أدرجت في تقرير 2007) مقارنة بترتيبها لعام 2006 بالنسبة للدول العربية المدرجة في التقرير.

ولكن نلاحظ من خلال الجدول رقم (2–6) أيضا" بأن بعض الدول العربية (تونس – الإمارات – عمان – مصر – الجزائر – ليبيا – موريتانيا) قد تراجع ترتيبها من حيث تنافسية اقتصادياتها على المستوى العالمي وبمراتب كبيرة في بعض الدول العربية ، بينما كان هناك تقدم أيضا" كبير لموقع تنافسية اقتصاديات بعض الدول العربية مثل (الكويت – قطر – السعودية – البحرين – الأردن – المغرب – سورية)، كما نلاحظ تمركز بعض الدول العربية النفطية في مراتب عالمية متقدمة من حيث تنافسية اقتصادياتها ، ويعود ذلك إلى النتائج الجيدة التي حققتها تلك الدول في مؤشرات الاقتصاد الكلي .

وبالتالي فقد أشرنا إلى أن المؤشر الكلي حسب منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي WEF في قياس التنافسية يتألف من 12 مؤشراً رئيساً تنضوي تحت ثلاثة مقاطع رئيسة حسب المتطلبات الرئيسة لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للدول ، ولكن هذه المؤشرات الــ 12 يندرج تحتها مجموعة من المؤشرات الفرعية ، وبالتالي سنقوم في هذا الفصل بتناول بعضها بالتفصيل ومقارنة ترتيب تنافسية الاقتصاد السوري لعامي 2006 و2007 ، وكذلك تسليط الضوء على بعض الأسباب في ترتيب سورية لهذه المؤشرات .

أولا": مؤشرات المتطلبات الرئيسة :

يتألف مقطع المتطلبات الرئيسة من أربعة مؤشرات وهي :

1 -مؤشر أداء المؤسسات العامة والخاصة .
2 -مؤشر البنية التحتية .
3 -مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي .
4 -مؤشر الصحة والتعليم الأساسي .

بالنسبة لمؤشر أداء المؤسسات العامة كان ترتيب سورية (73) في العام 2006 ، بينما ارتفع إلى المرتبة (61) في العام 2007 ، ويندرج تحت هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية وعددها (18) مؤشرا" فرعيا" (كما في الجدول رقم 2–7) ، حيث تُعنى هذه المؤشرات بقدرة المؤسسات المدنية العامة المختلفة في الاقتصاد على تطبيق القوانين الاقتصادية والقانونية ، وبشكل عام يمكن إطلاق عليها صفة البيئة القانونية . وهي مستمدة من مسوح رأي رجال الأعمال .

الجدول رقم (2-7) : المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء المؤسسات العامة والخاصة .

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	حقوق الملكية	88	31	+57	مسح رأي
2	حقوق الملكية الفكرية	91	79	+12	مسح رأي
3	هدر الأموال العامة	43	114	-71	مسح رأي
4	الثقة في السياسيين	63	53	+10	مسح رأي
5	استقلال القضاء	88	80	+8	مسح رأي
6	الفساد في عمل الموظفين	72	77	-5	مسح رأي
7	الإنفاق الحكومي	78	76	+2	مسح رأي
8	عبء التشريعات الحكومية	86	78	+8	مسح رأي
9	كفاءة البيئة القانونية	جديد	77	جديد	مسح رأي
10	شفافية السياسات الحكومية	جديد	112	جديد	مسح رأي
11	كلفة الارهاب على الأعمال	29	3	+26	مسح رأي
12	كلفة الجريمة على الأعمال	20	1	+19	مسح رأي
13	الجريمة المنظمة	20	7	+13	مسح رأي
14	جودة خدمات الشرطة	46	84	-38	مسح رأي
15	أخلاقيات المؤسسات الخاصة	58	79	-21	مسح رأي
16	قوة أنظمة المحاسبة والرقابة	124	120	+4	مسح رأي
17	كفاءة مجالس الإدارة	118	86	+32	مسح رأي
18	حماية حقوق الأقليات	92	49	+43	مسح رأي

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

ومن خلال الجدول رقم (2-7) نجد بأن مؤشر حقوق الملكية ومؤشر حقوق الملكية الفكرية قد تطور الترتيب فيهما من (88) و(91) لعام 2006 إلى (31) و(79) لعام 2007 على التوالي حيث يعكس هذين المؤشرين مدى التطور الذي يشهده موضوع حماية حقوق الملكية (إصدار المرسوم رقم 8 لعام 2007 الذي يسمح بتملك الأجانب للعقارات في سوريا)، بينما نجد بأن مؤشر الهدر في الأموال العامة كان هو الأكثر سلبية من بين المؤشرات ، حيث تراجع ترتيب تنافسية سوريا في هذا المؤشر (71) مرتبة ، مما يعكس ضرورة ضبط الهدر في أموال

الدولة في كافة مجالات عملها وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل خسائر الكثير من المؤسسات العامة، رغم وجود مؤسسة مختصة في مجال الرقابة والتفتيش .

بالنسبة لمؤشر الثقة في السياسيين فقد ارتفع (10) مراتب ، مما يعكس ثقة قطاع الأعمال بالقيادة السورية ودورها في المضي قدماً في مجال الإصلاح والتطوير في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا ، والسعي للوصول إلى مصاف الدول المتقدّمة من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني ، كما نجد من جهة أخرى ارتفاع مؤشر استقلال القضاء مما يعكس بعض الخطوات الإصلاحية التي تمت في هذا المجال وأهمها كان إلغاء المحاكم الاقتصادية . ولكن وللأسف نجد أن مؤشر الفساد في عمل الموظفين قد تراجع (5) مراتب مما يعكس مشكلة تطور الفساد التي تعاني منها كافة القطاعات الحكومية وحتى الخاصة ، كما أن مؤشر أخلاقيات المؤسسات الخاصة يعكس دور القطاع الخاص في تنمية الفساد في القطاع الحكومي إذ نجد بأن هذا المؤشر قد انخفض (21) مرتبة ، ونجد من جهة أخرى انخفاض جودة عمل الشرطة وهو مؤشر مرتبط ارتباط تام بمؤشر الفساد .

أما بالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالأمن والأمان في سوريا ، فيمكن القول بأن سوريا تمتلك في هذا المجال تنافسية عالية على المستوى العالمي من حيث مكافحة الإرهاب والجرائم وتح قيق الاستقرار الأمني ، وكذلك الأمر بالنسبة لموضوع حماية حقوق صغار المساهمين والمستثمرين الذي يعبِّر عنه مؤشر حماية حقوق الأقليات الذي ارتفع (43) مرتبة .

وبالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالعمل الحكومي من حيث الإنفاق والسياسات وشفافيتها والتشريعات وكفاءة البيئة القانونية فقد تطور ترتيب تنافسية سوريا فيها وقد حققت سوريا فيها مواقع لابأس بها رغم المشاكل التي يعاني منها القطاع الحكومي . ولكن بالنسبة مؤشر قوة أنظمة المحاسبة والرقابة ، نجد أن هذا المؤشر قد تطور (4) مراتب رغم أنه لازال يعكس موقع متأخر لسوريا من حيث تطبيق الأنظمة والمعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق من قبل قطاع الأعمال .

كما نجد أن مؤشر كفاءة مجالس الإدارة قد ارتفع (32) مرتبة مما يعكس وعي قطاع الأعمال لأهمية التخصص لأعضاء مجالس الإدارة ، من خلال التوجه في قطاع الأعمال نحو التحول إلى العمل على أساس الشركات المساهمة التي تتطلب إدارة كفوءة ، كما يعكس هذا المؤشر دور المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006 الذي خفّض الضرائب على الشركات المساهمة إلى 14% لتشجيع توجه قطاع الأعمال إليها .

ومن خلال دراسة مؤشر البنية التحتية الذي يشكل أحد أهم أساسيات التنافسية الاقتصا دية فقد ارتفع ترتيب سورية فيه(4) مراتب رغم أنه ما يزال يعبر عن ضعف كفاءة وجودة البنية التحتية في سورية مقارنة بالدول المجاورة على الأقل . ويتكون هذا المؤشر من ثمانية مؤشرات فرعية (الجدول رقم 2-8) تتعلق بالطرق والموانئ والنقل الجوي والكهرباء والاتصالات ، ومن خلال مقارنة وتحليل تطور هذه المؤشرات نجد بأن أغلبها انخفض ترتيب سورية فيه عدا مؤشر جودة النقل الجوي والمطارات ومؤشر جودة مصادر الطاقة الكهربائية مما يعني أن ارتفاع ترتيب سورية التنافسي في المؤشر الأساسي يرتبط بانخفاض ترتيب بعض الدول المدرجة في التقرير في هذا المؤشر ، وهو ما يفسر تدني جودة البنية التحتية في سورية وقدمها رغم التطور الكمي في كافة المؤشرات وخاصة على مستوى الطرق العامة والاتصالات والكهرباء ، بينما بالنسبة للنقل الجوي وجودة الموانئ نلاحظ تراجع في هذا المؤشر إذ أن سورية ما تزال تعاني من مشكلة ضعف الإقبال على مطاراتها وخاصة على المستوى الدولي ، وكذلك الأمر بالنسبة لأسطول الطيران السوري الذي يحتاج إلى التحديث والرفد بطائرات جديدة ، حيث أن هذه المعاناة مرتبطة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية ، مما أدى إلى عدم قدرة سورية على تحديث وسائل النقل الجوي لديها .

الجدول رقم (2-8) : المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	جودة البنية التحتية	74	75	-1	مسح رأي
2	تطور الطرق البرية	61	70	-9	مسح رأي
3	النقل بالسكك الحديدية	61	61	0	مسح رأي
4	النقل الجوي وجودة الموانئ	84	96	-12	مسح رأي
5	جودة النقل الجوي والمطارات	89	77	+12	مسح رأي
6	عدد المقاعد أسبوعياً/كم	جديد	79	جديد	معلومة رقمية
7	جودة مصادر الطاقة الكهربائية	80	72	+8	مسح رأي
8	الخطوط الهاتفية	69	71	-2	معلومة رقمية

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

وبدراسة وتحليل مؤشر الاقتصاد الكلي الذي يعكس أداء الاقتصاد الكلي في سورية من خلال السياسات والتوجهات الاقتصادية المتبعة على مستوى الاقتصاد ككل ، نجد بأن هذا المؤشر قد

انخفض بشكل حاد (37) مرتبة ، و هذا المؤشر مرتبط بمجموعة من المؤشرات الرقمية وهو ما يعبر بشكل أفضل عن سوء الوضع الاقتصادي في سوري ا ، والذي يحتاج إلى مجموعة من السياسات الإصلاحية الكبيرة وخاصة في مجالات معدلات النمو والبطالة والدين العام وكذلك التضخم ، حيث يتكون هذا المؤشر من خمسة مؤشرات رقمية (كما في الجدول رقم 2-9) . إذ نجد بأن المؤشرين الوحيدين الذين ارتفع ترتيب تنافسية الاقتصاد السوري فيهما هما مؤشر معدل الادخار القومي و مؤشر الدين العام ، حيث يعود السبب في ارتفاع مؤشر معدل الادخار القومي إلى ارتفاع معدل الادخار القومي في سورية من (20 إلى 25.5 %) من إجمالي الناتج المحلي ، بينما يعود ارتفاع مؤشر الدين العام إلى انخفاض معدلات الدين العام نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي نتيجة تسوية بعض الديون الخارجية وإعادة جدولتها ، حيث انخفض معدل الدين العام من (59 %) نسبة إلى الناتج المحلي لعام (2005) إلى (43%) من الناتج المحلي ، وكذلك يعود السبب إلى التوجه الحكومي لإصدار سندات الدين العام ، مما يحقق ويؤمن موا رد تمويل غير تضخمية في الاقتصاد السوري . بينما نجد من جهة أخرى تراجع مؤشر العجز في الميزانية العامة ومؤشر معدل التضخم نتيجة ارتفاع العجز في الميزانية العامة وارتفاع التضخم دلالة على المؤشرين على التوالي . أما بالنسبة لمؤشر معدل الفائدة المصرفية فقد تراجع (9) مراتب نتيجة ازدياد الهامش ما بين الفائدة من 3.1 نقطة في عام 2006 إلى 3.5 نقطة حتى منتصف حزيران 2007 ، ومع ذلك فإن هذا المؤشر ما يزال يعبر عن تنافسية مرتفعة للاقتصاد السوري في هذا المجال ، مما يعني بأنها تتمتع بميزة تنافسية في هذا المؤشر ، ولكن هذا المؤشر يعكس التقييد الذي تفرضه القوانين على عمل المصارف الخاصة في مجال وضع هامش نقطة مئوية ارتفاعا لأسعار الفائدة وأخرى هبوطا فقط .

يعتبر مؤشر الصحة والتعليم الأساسي من المؤشرات الهامة في قياس التنافسية إذ تعتبر الأساس في بناء قدرات الموارد البشرية وحجمها ، حيث يؤثر انخفاض الصحة سلباً على الاقتصاد من خلال ارتفاع التكاليف سواء على مستوى الفرد اجتماعياً أم على مستوى الوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها والاقتصاد بشكل عام ، كما يعد تحسّن مؤشر التعليم الأساسي دليلاً على تحسّن وتطور قدرات الموارد البشرية القاعدية . وقد تراجع ترتيب سورية في المؤشر الإجمالي للصحة والتعليم الأساسي (25) مرتبة ، كما يتألف هذا المؤشر الإجمالي من 11 مؤشرً فرعياً ثمانية منها تتعلق بالصحة (مما يدل على ثقل موضوع الصحة في هذا المؤشر) وثلاثة مرتبطة بنوعية التعليم الأساسي والإنفاق عليه ونسبة القيد للطلاب . ومن خلال الجدول رقم (2-9) نلاحظ بأن سورية حققت مراتب مميزة في مجال بعض المؤشرات الصحية

خاصة من حيث انخفاض معدل انتشار الإيدز ، أما بالنسبة لمؤشرات التعليم فنلاحظ أن سوريا تحتل موقع متأخر من حيث نوعية التعليم الأساسي والإنفاق عليه ، وكذلك الأمر فقد تراجع مؤشر القيد في التعليم الأساسي مما يرسم واقع الحاجة إلى تحسين التعليم الأساسي كماً ونوعاً وكذلك بالنسبة للقطاع الصحي .

الجدول رقم (2-9) : المؤشرات الفرعية لمؤشر الصحة والتعليم الأساسي .

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	أثر الملاريا على الأعمال	43	44	-1	مسح رأي
2	معدل انتشار الايدز	55	61	-6	معلومة رقمية
3	أثر مرض السل على الأعمال	32	21	+11	مسح رأي
4	معدل انتشار السل	56	53	+3	معلومة رقمية
5	أثر الايدز على الأعمال	24	10	+14	مسح رأي
6	معدل انتشار الايدز	1	1	0	معلومة رقمية
7	معدل وفيات الأطفال	58	60	-2	معلومة رقمية
8	متوسط توقع الحياة	54	56	-2	معلومة رقمية
9	القيد في التعليم الأساسي	49	51	-2	معلومة رقمية
10	نوعية التعليم الأساسي	جديد	83	جديد	مسح رأي
11	الإنفاق على التعليم الأساسي	جديد	104	جديد	معلومة رقمية

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

ثانيا": مؤشرات معززات الكفاءة :

يتألف مقطع معززات الكفاءة من ستة مؤشرات رئيسية هي :

1 -مؤشر التعليم العالي والتدريب .

2 -مؤشر كفاءة أسواق السلع.

3 -مؤشر كفاءة أسواق العمل .

4 -مؤشر كفاءة الأسواق المالية .

5 -مؤشر الجاهزية التكنولوجية .

وينضوي تحت كل مؤشر رئيسي مجموعة من المؤشرات الفرعية . حيث نجد بالنسبة لمؤشر التعليم العالي والتدريب بأن سوريا تحتل مواقع متأخرة في الترتيب العالمي (104 لعام 2007) ، كما نجد بأن هذا الترتيب قد انخفض (8) مراتب عن عام 2006 ، إذ يمثل هذا المؤشر دور الموارد البشرية من خلال قدراتها على تنمية الإنتاجية وتنافسية اقتصادياتها ، وخاصة مفهوم التخصص ما بعد التعليم الثانوي ، ويشكل هذا المؤشر بنتائجه حقيقة تخلف مخرجات التعليم في سوريا وعدم قدرة المؤسسات التعليمية بمختلف أشكالها على مواكبة الاحتياجات المتغيرة والمتطورة الضرورية لرفع الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ، حيث يرتبط بهذا المؤشر مجموعة من المؤشرات التي تعبّر عن ضعف هذا المؤشر وتأخره ، كما في الجدول رقم (2−10) ، إذ أن المشكلة أيضاً تكمن في جودة وحجم الواصلين ما بعد التعليم الثانوي إلى مستوى التدرّب والتخصص.

الجدول رقم (2−10) : المؤشرات الفرعية لمؤشر التعليم العالي والتدريب .

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	عدد الطلاب في التعليم الثانوي	95	94	+1	معلومة رقمية
2	عدد طلاب التعليم ما بعد الثانوي	90	93	−3	معلومة رقمية
3	جودة النظام التعليمي	99	102	−3	مسح رأي
4	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	78	71	+7	مسح رأي
5	جودة مدارس وكليات الإدارة	106	101	+5	مسح رأي
6	الولوج إلى الانترنت في المدارس	جديد	121	جديد	مسح رأي
7	توفر التدريب والبحث محلياً	100	99	+1	مسح رأي
8	أعداد المتدربين	86	101	−15	مسح رأي

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

أما مؤشر كفاءة أسواق السلع فيعبِّر عن مدى تدخّل الدولة في أسواق السلع وتوفر درجة المنافسة السليمة ، كما يعتبر حجم السوق عاملاً هاماً من عوامل الجذب والتنافسية في الاقتصاد ، ولكن هذا المؤشر مازال يعكس الواقع الذي زالت الكثير من آثاره من حيث التدخل الحكومي في أسواق السلع من حيث عمليات التسعير بكافة أشكاله ومن حيث القيود سواء على التجارة الخارجية أم الداخلية ، ومع ذلك فهو يعكس في تطوره (+11 مرتبة) صوابية

الخطوات والإجراءات المتخذة في سبيل توجه الدولة إلى تحرير الأسواق وإزالة كافة المعوقات ، ويرتبط هذا المؤشر بـــ 15 مؤشر فرعي يتعلق بسياسات التجارة الخارجية والداخلية المتبعة في مجال الزراعة والاستثمار ، ونلاحظ من الجدول رقم (2-11) بأن المؤشرات المرتبطة بشدة المنافسة وفعالية السياسات الضريبية قد تطورت بدرجة كبيرة بينما نلاحظ من جهة أخرى تأخر ترتيب سورية في باقي المؤشرات رغم التوجهات الحقيقية للسياسات الاقتصادية السورية للتحرير الاقتصادي في مجال تلك المؤشرات .

الجدول رقم (2-11) : المؤشرات الفرعية لمؤشر كفاءة أسواق السلع .

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	شدة المنافسة المحلية	84	49	+35	مسح رأي
2	الاحتكار	جديد	61	جديد	مسح رأي
3	كفاءة سياسة الاحتكار	76	76	0	مسح رأي
4	فعالية السياسة الضريبية	78	42	+36	مسح رأي
5	المعدل الإجمالي للضرائب	جديد	30	جديد	معلومة رقمية
6	عدد إجراءات تأسيس المشروع	92	95	-3	معلومة رقمية
7	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	81	84	-3	معلومة رقمية
8	تكلفة السياسة الزراعية	64	54	+10	مسح رأي
9	أثر القيود على التجارة	115	119	-4	مسح رأي
10	معدلات التعرفة الجمركية	جديد	120	جديد	معلومة رقمية
11	القيود على الملكية الأجنبية	127	128	-1	مسح رأي
12	أثر قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر	جديد	112	جديد	مسح رأي
13	عبء الإجراءات الحكومية	جديد	96	جديد	مسح رأي
14	قوة الزبائن	جديد	55	جديد	مسح رأي
15	درجة تخصص الموردين	جديد	116	جديد	مسح رأي

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

ويعتبر مؤشر كفاءة أسواق السلع من أكثر مؤشرات معززات الكفاءة تأخراً (26- مرتبة) مما يعكس ضرورة وأهمية إيجاد قانون عمل (ولو كان خاصاً بقطاع الأعمال الخاص) يحقق جاذبية للاستثمارات من حيث قدرة قطاع الأعمال وحريته في إجراءات التوظيف والفصل

وسياسات تحديد الأجور مع الحفاظ على حقوق العمال الأساسية ، ويكون قادراً على تقليص حجم قطاع الأعمال غير المنظّم في هذا المجال ، ليتحقق بذلك القدرة على إجراء دراسات تعكس واقع سوق العمل في سوريا سواء على مستوى الإحصاءات الاقتصادية أم الاجتماعية . ويتكون هذا المؤشر من 10 مؤشرات فرعية تتمحور حول علاقة العمال بقطاع الأعمال والعلاقة ما بين الأجور والإنتاجية وكذلك مؤشر متعلق بمشاركة المرأة في العمل وهجرة الكفاءات .

من خلال الجدول رقم (2-12) نجد بأن المؤشر الأكثر إيجابية كان مؤشر المرونة في تحديد الأجور (وهو خاص بقطاع الأعمال إذ أن الأجور في القطاعات الحكومية مرتبطة بالقانون الأساسي للعاملين) ، وكذلك نلاحظ ارتفاع مؤشر الاعتماد على الإدارة الكفوءة في قطاع الأعمال ، بينما نجد تراجعاً في أغلب المؤشرات الباقية وتأخر الترتيب التنافسي للاقتصاد السوري فيها .

الجدول رقم (2-12) المؤشرات الفرعية لمؤشر كفاءة أسواق العمل

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	التعاون بين العمال والشركات	69	88	-19	مسح رأي
2	المرونة في تحديد الأجور	70	55	+15	مسح رأي
3	التكاليف الأخرى للعمل	جديد	67	جديد	مسح رأي
4	صلابة قوة العمل	جديد	39	جديد	معلومة رقمية
5	إجراءات الفصل والتوظيف	93	94	-1	مسح رأي
6	تكاليف الفصل	جديد	96	جديد	معلومة رقمية
7	الأجور والإنتاجية	68	97	-29	مسح رأي
8	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	115	110	+5	مسح رأي
9	هجرة الأدمغة	86	112	-26	مسح رأي
10	مشاركة المرأة في العمل	جديد	115	جديد	معلومة رقمية

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

يعد تطور الأسواق المالية من أكثر المؤشرات التي أثرت وتؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد السوري حالياً ويعود ذلك إلى ضعف السوق المنشأة ، سواء من حيث حجم الاستثمارات أو من حيث الشركات المدرجة ، وكذلك من حيث بعض الأسواق التي لم تدخل مجال عملها وأهمها سوق السندات (رغم صدور مرسوم خاص بسندات الدين العام) وسوق القطع الأجنبي ويعبّر التغير في مؤشر كفاءة الأسواق المالية (6 مراتب ارتفاعاً) عن التطور الذي أحرزته سورية في الخطوات الأولى لإيجاد هذه السوق ، الجدول رقم (2-13) ، ويرتبط هذا المؤشر بمجموعة من المؤشرات الفرعية التي تشير إلى مواقع متأخرة لترتيب تنافسية الاقتصاد السوري في هذا المجال ، بينما وعلى صعيد آخر نلاحظ تطور المؤشرات المرتبطة بعمل القطاع المصرفي ، والتي يمكن القول بأنها تملك الأثر الأكبر في تطور المؤشر الرئيسي.

الجدول رقم (2-13) : المؤشرات الفرعية لمؤشر كفاءة الأسواق المالية .

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	درجة تطور الأسواق المالية	124	125	-1	مسح رأي
2	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	جديد	116	جديد	مسح رأي
3	سهولة الحصول على القروض	106	93	+13	مسح رأي
4	توفر رأس المال المغامر	99	107	-8	مسح رأي
5	القيود على تدفقات رأس المال	جديد	116	جديد	مسح رأي
6	درجة حماية المستثمرين	جديد	87	جديد	معلومة رقمية
7	متانة النظام المصرفي	120	105	+15	مسح رأي
8	إجراءات تداول أدوات الدين	جديد	112	جديد	مسح رأي
9	مدى الحماية القانونية	جديد	47	جديد	معلومة رقمية

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

ثانياً: مؤشرات الإبداع والابتكار :

ويتألف هذا المقطع من مؤشرين رئيسيين هما :

1 -مؤشر تقدّم بيئة الأعمال .

2 -مؤشر الإبداع والابتكار .

ويتألف كل من المؤشرين من مجموعة من المؤشرات الفرعية ، ويعتبر هذا المقطع من المقاطع الهامة في احتساب مؤشر التنافسية المعزز للنمو في الدول المتقدمة ، حيث يعطى ثقل في المؤشر الكلي قدره 30% ، بينما ثقله في المؤشر الكلي لتنافسية البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية 5% وفي اقتصاديات الكفاءة 10% ، وقد احتلت سورية ترتيباً متقدماً نسبياً في مؤشر تقدّم بيئة الأعمال الذي يتكون بدوره من 9 مؤشرات فرعية ، حيث حققت تقدّماً في المؤشرات الفرعية المرتبطة بنوعية ووجود الموردين المحليين ووجود سلسلة القيمة بينما تراجعت مؤشرات الكفاءات التسويقية للشركات وطبيعة الميزة التنافسية ، رغم أن هذه النتيجة مناقضة لما هو حال التطوّر الذي يشهده القطاع الخاص في مجال التسويق المحلي على أقل تقدير ، وكذلك التطور في مجال التسويق الدولي وخاصة مع توجهات الحكومة لإيجاد منافذ تسويقية ومكاتب ترويج للمنتجات الوطنية في الخارج .

الجدول رقم (2-14) :المؤشرات الفرعية لمؤشر تقدّم بيئة الأعمال .

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	عدد الموردين المحليين	52	32	+20	مسح رأي
2	نوعية الموردين المحليين	76	64	+12	مسح رأي
3	درجة تطور العناقيد	جديد	92	جديد	مسح رأي
4	طبيعة الميزة التنافسية	102	116	-14	مسح رأي
5	درجة اكتمال سلسلة القيمة	73	50	+23	مسح رأي
6	التحكم بالتوزيع العالمي	21	10	+11	مسح رأي
7	تطور العمليات الإنتاجية للشركات	93	70	+23	مسح رأي
8	الكفاءات التسويقية للشركات	104	110	-6	مسح رأي
9	قبول تفويض الصلاحيات	109	83	+26	مسح رأي

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

ويعكس التقدّم الطفيف الذي حققه الترتيب الإجمالي لمؤشر الإبداع والابتكار تحسناً في قدرة الاقتصاد السوري على الانتقال إلى مراحل أعلى من مراحل التطور الاقتصادي ، ولكن وللأسف هذا المؤشر مازال يعبِّر عن مدى تخلف الاقتصاد السوري في المجال العلمي والبحثي وخاصة في مجال عدد المراكز البحثية ونوعيتها ودور نتاجها اقتصادياً ، كما يعبّر عن ضعف اهتمام قطاع الأعمال في مجال البحوث العلمية ، ودليل ذلك عدم وجود تعاون مابين هذا القطاع ومراكز البحوث الموجودة أو من خلال إنشاء مراكز بحوث خاصة ، حيث يمكن القول بأن مراكز البحوث الموجودة هي تابعة للدولة وخاصة بمجالات معينة ، ونلاحظ من الجدول رقم (2-15) بأن أغلب المؤشرات الفرعية قد حققت تقدماً يمكن القول بأنه مقبول عدا مؤشر توفر العلماء والمهندسين ، رغم التوفر الكمي ، لكن المشكلة تكمن في عملية تطبيق الرجل المناسب في المكان المناسب ، حيث أن الكثير من الخبراء والمهندسين يتوزعون في أماكن وظيفية حكومية لا تمت بصلة أو بعلاقة لتخصص نتاجهم العلمي .

الجدول رقم (2-15) : المؤشرات الفرعية لمؤشر الإبداع والابتكار .

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	القدرة على الإبداع	108	106	+2	مسح رأي
2	نوعية معاهد البحث العلمي	109	91	+18	مسح رأي
3	إنفاق الشركات على البحث والتطوير	108	104	+4	مسح رأي
4	التعاون البحثي بين الشركات والجامعات	113	105	+8	مسح رأي
5	حصول الحكومة على التكنولوجيا	113	94	+19	مسح رأي
6	توفر العلماء والمهندسين	43	56	-13	مسح رأي
7	عدد براءات الاختراع سنوياً	80	71	+9	مسح رأي

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

اعتمدت سورية منذ أواخر الخمسينات نهج التخطيط المركزي ، وتوسّع كل من دور الدولة وحجم القطاع العام في الحياة الاقتصادية إلى درجة كبيرة على حساب تراجع دور القطاع الخاص .

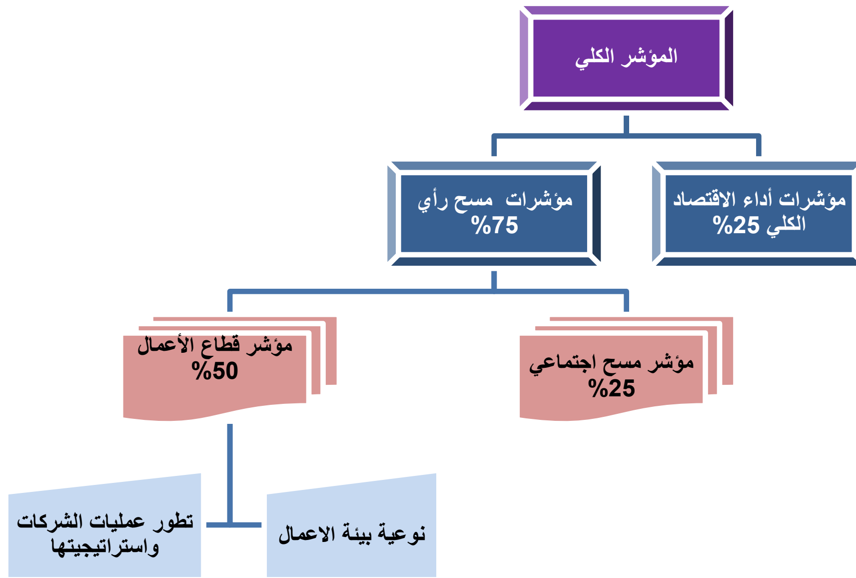
وفي فترة السبعينات تم تبنّي مفهوم التعددية الاقتصادية لتفعيل دور القطاع الخاص ومشاركته في الحياة الاقتصادية ، إلا أن استجابته لم تكن بالمستوى المطلوب ، وفي نهاية الثمانينات تعرضت سورية لأزمة مالية وفرض حصار اقتصادي عليها (من قبل الولايات المتحدة) ،

مما دفع لإجراء تحولات هامة نحو توسيع مشاركة القطاع الخاص وتحرير التجارة ، وكان قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 خطوة هامة على طريق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، كما تم تعديل العديد من القوانين ووقّعت سورية العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعدّدة . وبقي الاقتصاد السوري مزيجاً من اقتصاد سوق واقتصاد مخطط ، إلى أن تم حسم الخيار باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي . وتمثل المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد السوري حالياً مرحلة حرجة لكل من صانعي القرار وقطاع الأعمال ، وهي تطرح نوعاً جديداً من القضايا والتحديات التي يجب التنبُّه لها ، وفي مقدمتها قضية تنافسية الاقتصاد الوطني وسبل تحسينها ، وما يتطلّبه ذلك من تعديلات في البنية المادية (الإنتاجية والخدمية) والبيئة التشريعية القانونية والإدارية والمؤسساتية العامة والخاصة .

كما نعلم بأن المؤشر المركّب لقياس تنافسية الاقتصاد هو عبارة عن مجموعة من المؤشرات الجزئية المنمّطة بشكل يعكس التركيبة المعقّدة للظواهر المركّبة [1]، ومن المعروف أن الكثير من الباحثين حاولوا حل إشكالية الترجيح لتركيبة المؤشرات المركبة ، إما بإعطاء أوزان مختلفة بشكل اعتباطي (اعتماداً على دراسة الارتباط) أو من خلال افتراض الأثر المتساوي لهذه المؤشرات ، وبالتالي فإن المؤشر المركب سيكون فيه أوزان موحدة لكل لمؤشرات الفرعية ، وهذا ما يتم استخدامه من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF) في تحليل تنافسية الدول وكذلك مؤشر معهد التنمية الإدارية (IMD) . **وبما أن الهدف الأساسي من قياس التنافسية هو تقدير مدى قدرة هذه الدول على النهوض بمستوى معيشة أفرادها والوصول إلى دخل فردي أعلى بالدرجة الأولى ، وكذلك اعتماداً على التعريف الذي توصلنا إليه بأن تنافسية الدولة تعبّر عن قدرتها على توفير البيئة الملائمة والمناسبة لقطاع الأعمال ، وقدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق درجات أعلى في الأداء الاقتصادي من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية والتشريعية بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني على مستوى ا لعالم فإنه ومن رأي الباحث لا بد أن يكون لمؤشر التنافسية مؤشرات فرعية تعكس مدى تطور المستوى المعيشي للأفراد ومدى الرضا عن تطور العمل الحكومي وعمل قطاع الأعمال الخاص .إذ أن مؤشر التنافسية المركب للمنتدى الاقتصادي العالمي يعطي تثقيلاُ لمؤشرات أداء الاقتصاد الكلي 15% بينما يعطى تثقيل لمؤشرات قطاع الأعمال قدره 85% (بالنسبة للدول المعتمدة على الموارد الطبيعية) ، وبالتالي فإن المؤشر المقترح من قبل الباحث سيتضمن فرعين أساسيين من المؤشرات ، كما في الشكل (2-2) .**

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول ، جسر التنمية ، العدد 75، 2008

الشكل رقم (2-2) المؤشر الكلي للتنافسية (المقترح) وتثقيلاته (نسبة للمؤشر الكلي) .



و بحسب رأي الباحث تم تثقيل كل من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات المسح الاجتماعي بـ 25% على التوالي ، بينما تم تثقيل مؤشرات مسح قطاع الأعمال بـ 50% (تم تثقيل مؤشرات المسح الاجتماعي بـ25% اعتماداً على أن سورية في مرحلة انتقال و تحول باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي) ، ومن هنا فإنه بالنسبة لكل من مؤشري (أداء الاقتصاد الكلي ومسح قطاع الأعمال) يمكننا الاعتماد على النتائج التي تم الحصول عليها من خلال دراسة تنافسية الاقتصاد السوري حسب منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF) ، أما بالنسبة لمؤشرات المسح الاجتماعي فهي تغطي مجموعة من العوامل المؤثرة على المستوى المعيشي للأفراد وأثر كل من أداء الاقتصاد الكلي وقطاع الأعمال عليه أيضاً .

وباستخدام هذا المؤشر المقترح فإنه سيكون لمؤشر ات المسح الاجتماعي الأثر الأكبر في تغيير موقع تنافسية الاقتصاد السوري بفرض ثبات موقع وترتيب تنافسية الاقتصاد السوري من حيث مؤشر أداء الاقتصاد الكلي ومؤشر قطاع الأعمال ، ولكننا سنقوم أولاً بإظهار مدى تنافسية القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة -الزراعة -الخدمات) في الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس أداء هذه القطاعات اقتصادياً وقدرتها على المساهمة في رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي انعكاس ذلك على المستوى المعيشي للأفراد .

➢ القدرة التنافسية الصناعية .

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية ، كما يعد المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي ، فكلما ارتفع الناتج الصناعي ، كلما تحققت الترابطات الأمامي ة والخلفية في الاقتصاد مع القطاعات الأخرى وظهرت أنشطة اقتصادية جديدة ، وتوسع قطاعي الزراعة والخدمات ، كما أنه القطاع المؤهل بشكل أكبر لاستقطاب التكنولوجيا الحديثة واستيعابها بما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيته وبالتالي مساهمته في النمو الاقتصادي [1].

1. الإنتاج و صافي الناتج المحلي الصناعي :

بلغت قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي في عام 2000 حوالي 1557119 مليون ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000 ، وكانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الإجمالي 39% ، وارتفعت قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي عام 2007 ليصبح 2233092 مليون ليرة سورية ، وترافق ذلك مع زيادة في قيمة الإنتاج الصناعي ، لكن انخفضت نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي ليصبح 34.7% فقط لعام 2007 ، كما يلاحظ أن قيمة الإنتاج الصناعي تزايدت من عام لآخر مع تزايد قيمة الإنتاج الإجمالي ، إلا أن هناك انخفاض في نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي لصالح تزايد مساهمة القطاعات الأخرى ، كما في الجدول (3-1) .

الجدول رقم (3-1) : تطور الإنتاج الإجمالي وصافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة بتكلفة عوامل الانتاج (2000 – 2007) بالأسعار الثابتة لعام 2000 . (مليون ل.س)

البيان	2000	2003	2005	2006	2007
الإنتاج المحلي الإجمالي	1557119	1745442	1984210	2094542	2233092
الناتج الصناعي	611948	616595	723752	731012	774102
نسبة الإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي	%39	%35.3	%36.4	%34.9	%34.6
صافي الناتج المحلي	841220	937379	1125087	1281937	1455654
صافي الناتج الصناعي	274798	269001	324192	288818	307569
نسبة صافي الناتج الصناعي إلى صافي الناتج المحلي	%32.6	%28.7	%28.2	%22.5	%21.1

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008 الإحصاءات الصناعية .

[1] هيئة تخطيط الدولة : ما مستوى كفاءة الصناعة السورية ؟ . مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي ISMF ، كونستانتين زمان، بحث غير منشور ، شباط 2007 ، ص8 .

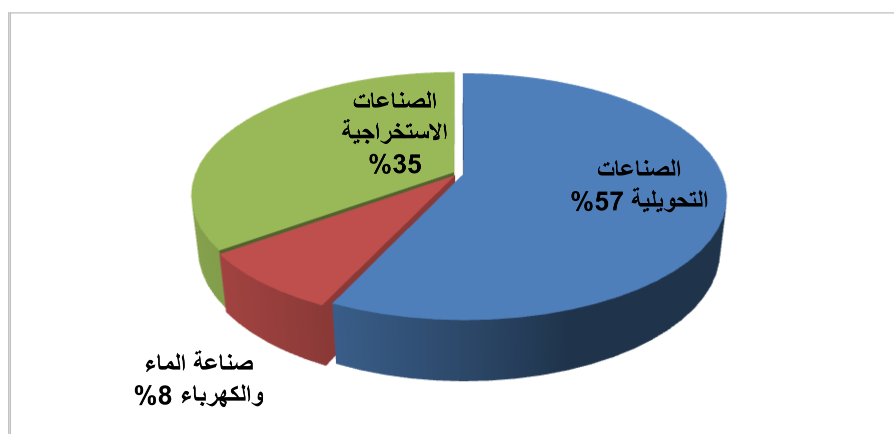
ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض الاستثمار في القطاع العام الصناعي وعدم عمل مصانع القطاع العام بكامل طاقتها الإنتاجية ، عدا عن توقف بعضها عن الإنتاج نتيجة الخسائر المتراكمة والمستمرة ، وكذلك للأعطال الفنية ، وعدم توفر المواد الأولية للإنتاج وعلاوة على ذلك التخلف التكنولوجي وتقادم الأصول الإنتاجية وتراجع القدرة التسويقية لهذه المصانع والشركات . أما بالنسبة للناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعة فقد ارتفع من 269001 مليون ليرة سورية لعام 2003 ليصبح 307569 مليون ليرة سورية في عام 2007 بالأسعار الثابتة لعام 2000 (كما في الجدول رقم 3−1) ، وبالمقارنة مع صافي الناتج المحلي فإننا نلاحظ بأن هذا الأخير قد نما بشكل أكبر من نمو صافي الناتج الصناعي ، لذلك فقد انخفضت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الصافي من 28.7 %عام 2003 ، ليصبح 21.1% عام 2007 .

2. هيكل الإنتاج الإجمالي وصافي الناتج المحلي لقطاعات الصناعة :

تنقسم الصناعة السورية تبعاً لنشاط قطاعاتها الإنتاجية إلى ثلاثة قطاعات هي : الصناعات التحويلية ، الصناعات الاستخراجية ، صناعة الماء والكهرباء . وقد بلغت نسبة مساهمة هذه القطاعات في إجمالي الإنتاج الصناعي لعام 2003 بالأسعار الجارية كما في الجدول رقم (3-2) الذي يبين قيم إنتاج كل قطاع على حدا ، حيث نلاحظ أن الصناعة التحويلية تساهم بالنسبة الأكبر في إجمالي قطاع الصناعة بـــ57% لعام 2007 ، أي أكبر من نصف الإنتاج الصناعي . وترجع هذه النسبة العالية إلى ارتفاع قيمة إنتاج قطاع الصناعات الكيماوية ومنتجات تكرير البترول الذي يساهم بـ45% من مجموع الصناعة التحويلية وكذلك قطاعي صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ وصناعة الغزل والنسيج والجلود بنسبة 15% و 13% على التوالي .

وخلال العام 2007 احتفظت نسب مساهمة القطاعات الفرعية في قطاع الصناعة بترتيبها مقارنة بعام 2003 مع تراجع قطاع الصناعات التحويلية لصالح قطاعي الماء والكهرباء والصناعات الاستخراجية على النحو التالي :

الشكل رقم (3-1) : توزع الإنتاج الصناعي على القطاعات الرئيسية لعام 2007 .



المصدر: بيانات الجدول رقم (3-2) .

الجدول رقم (3-2): الإنتاج الإجمالي وصافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج لعام (2003-2007) وبأسعار عام 2000 الثابتة (مليون ل.س).

السنة	2003				2007			
النشاط الصناعي	الإنتاج	النسبة	الناتج	النسبة	الإنتاج	النسبة	الناتج	النسبة
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	100285	%26	23053	%30	124272	%15	28975	%21
صناعة الغزول والنسيج والجلود	83051	%21.8	21881	%28	109753	%13	35953	%26
صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	11837	%3	3636	%5	28148	%3	8566	%6
صناعة الورق ومنتجات الطباعة	6187	%2	1651	%2	12941	%2	3975	%3
الصناعات الكيماوية ومنتجات تكرير البترول	114463	%30	9130	%12	370896	%45	3348	%2
صناعة المنتجات غير المعدنية	23128	%6	6861	%9	49859	%6	14816	%11
الصناعات المعدنية الأساسية	4692	%1	818	%1	9444	%1	2492	%2
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	36805	%10	9979	%13	64523	%8	20003	%15
صناعات متنوعة أخرى	909	%0.2	395	%1	49451	%6	19553	%14
مجموع الصناعات التحويلية	381357	%60	77404	%28	819287	%57	137681	%22
الصناعات الاستخراجية	230732	%36	194852	%69	509592	%35	460344	%74
صناعة الماء والكهرباء	28283	%4	9159	%3	118032	%8	23711	%4
المجموع	640372	%100	281415	%100	1446911	%100	621736	%100

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008 الإحصاءات الصناعية .

* ملاحظة: نسب مساهمة نشاطات الصناعة التحويلية حسبت على أساس قيمة الصناعة في النشاط إلى مجموع قيمة الصناعة التحويلية .

كما نلاحظ من الجدول رقم (3-2) بأن إنتاج الصناعات الاستخراجية ازداد رغم انخفاض إنتاج النفط الخام من 34912 ألف م^3 في عام 2003 إلى 21222 ألف م ^{3} عام 2007 [1] ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط . أما بالنسبة لصافي الناتج المحلي الصناعي ، فإنه يختلف في توزعه على الفروع الصناعية إلى حد بعيد عن توزع الإنتاج الصناعي ، حيث أن النسب لعام 2007 كانت على النحو التالي :

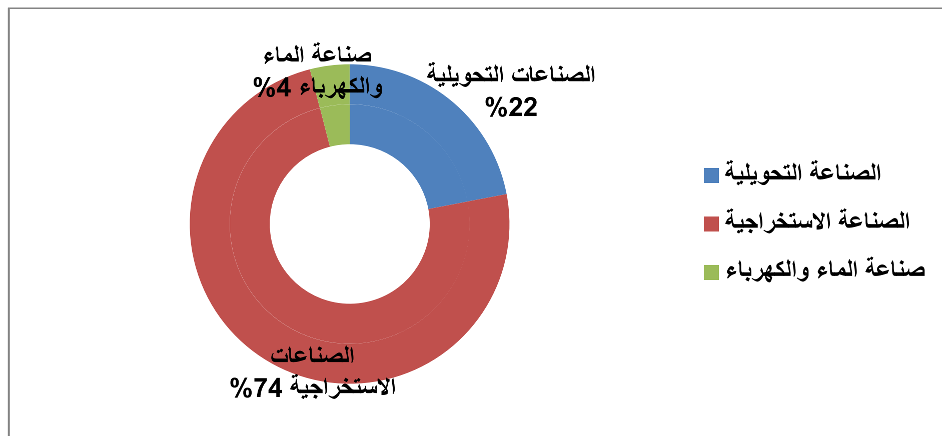
22% من الصناعات التحويلية .

74% من الصناعات الاستخراجية .

4% من صناعة الكهرباء و الماء .

وللاستدلال على كفاءة الصناعة التحويلية (ربحية الصناعة التحويلية) إجمالاً ، نقسم القيمة المضافة الصافية لقطاع الصناعة التحويلية على صافي الناتج المحلي الصناعي الإجمالي [2] وبالتالي نجد أن النسب السابقة التي تعبر عن مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية في الصناعة الوطنية ، هي نفسها المؤشرات التي تستخدم في بيان كفاءة هذه القطاعات ، لذلك نلاحظ أن قطاع الصناعة الاستخراجية أكثر كفاءة من غيرها فهي تستحوذ على أكثر من ثلثي الناتج الصافي للصناعة التحويلية 74% لعام 2007 ، ويعود ذلك إلى حاجة الصناعات التحويلية لمستلزمات الإنتاج أكثر مما تحتاجه الصناعات الاستخراجية ، الشكل رقم (3-2) .

الشكل رقم(3-2): توزع صافي الناتج الصناعي على القطاعات الرئيسية لعام 2007 .



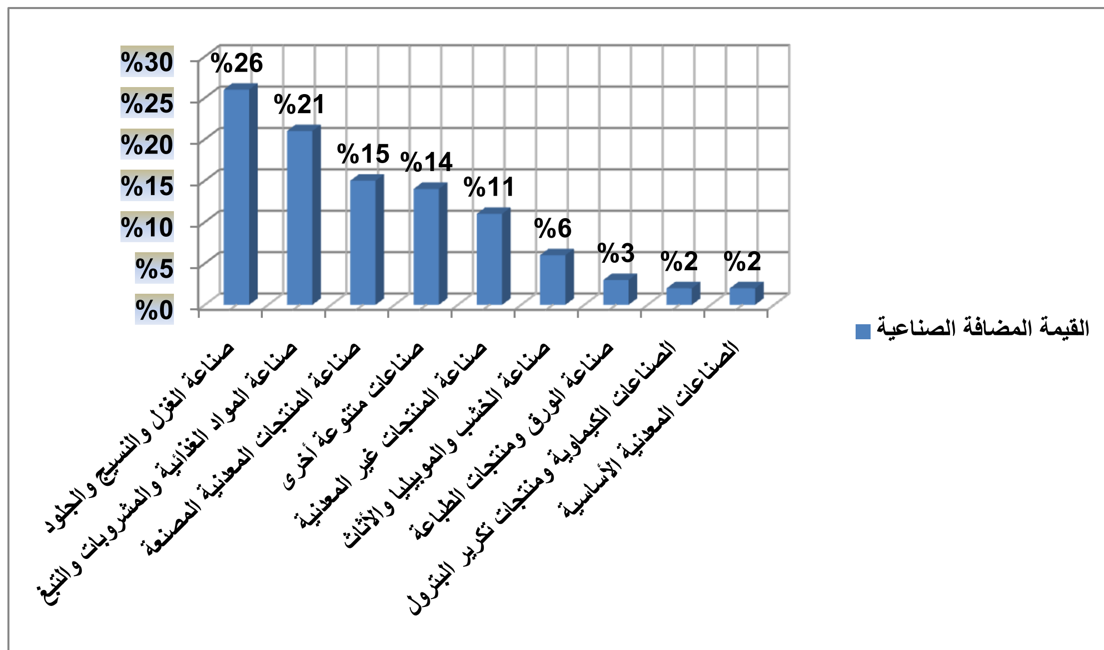
المصدر: بيانات الجدول رقم (3-2) .

---

[1] المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008 ، الإحصاءات الصناعية ، الجدول رقم 5/5.
[2] هيئة تخطيط الدولة : ما مستوى كفاءة الصناعة السورية ؟ . مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي ISMF ، كونستانتين زمان، بحث غير منشور ، شباط 2007 ، ص9 .

واحتلت صناعة الغزل والنسيج والجلود المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في صافي ناتج الصناعة التحويلية 26% ، وهذا يدل على أهمية صناعة الغزل والنسيج وارتفاع إنتاجيتها في الصناعة التحويلية بالمقارنة مع فروع الصناعة التحويلية الأخرى .

الشكل رقم(3-3): نسب مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الصناعية لعام 2007 .



المصدر: بيانات الجدول رقم (3-2) .

أما من حيث دور كل من القطاع العام والخاص في الصناعة السورية ، لا بد من التمييز بين الأهمية النسبية لكلا القطاعين في مجالي الإنتاج وتوزيع العائد الصافي بينهما .

من خلال الجدول رقم (3-3) نجد بأن القطاع العام يسيطر بشكل تام على صناعة الماء والكهرباء ، كما يسيطر على 99% من إنتاج الصناعة الاستخراجية ، ويقوم القطاع الخاص بإنتاج النسبة المتبقية وهي لا تتعدى بعض الكميات من الرمل والجص والأحجار ، أما النفط والفوسفات والملح فمملوك بشكل كامل للدولة ، ويتم إنتاجه بشكل كامل من قبل القطاع العام[1].

[1] الحمش ، منير : التنمية الصناعية في سوريا وآفاق تجديدها ، دار الجليل، دمشق ، الطبعة الأولى 1992 .

أما بالنسبة للصناعة التحويلية فتقدر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لعام 2007 بـ8% ، وإذا ما تم احتساب الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج سترتفع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 12% [1]. وهي تعتبر منخفضة قياساً ببعض الدول العربية مثل تونس 17% ومصر 16% ، وقد حقق ناتج الصناعة التحويلية نمواً ملحوظاً 4.45% لعام 2006 ، وهي نسبة قريبة من معدل النمو الأولي المحدد خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة والمقدرة بـ5% ، وخلال العام 2007 كان معدل النمو 25.25% [2] وبذلك تجاوز معدل النمو الوسطي المخطط في الخطة الخمسية العاشرة المقدر بـ15% ،كما أن إنتاج هذه الصناعة يتوزع تقريباً بالتساوي بين القطاعين العام والخاص (الجدول رقم 3-3) ولكن بالمقابل نلاحظ بأن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الصناعي التحويلي الصافي لعام 2003 كان 61% ، و ارتفعت هذه المساهمة لتصبح حوالي 85% لعام 2007 .

الجدول رقم(3-3): الإنتاج الإجمالي وصافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة حسب الملكية لعامي 2003 – 2007 . (مليون ل.س)

القطاع الصناعي	2003				2007			
	الإنتاج	النسبة	ص.ن.ص	النسبة	الإنتاج	النسبة	ص.ن.ص	النسبة
الصناعة التحويلية	381357	%100	77404	%100	819287	%100	137681	%100
عام	190069	%50	30546	%39	444185	%54	21167	%15.4
خاص	191288	%50	46858	%61	375102	%46	116515	%84.6
الصناعات الاستخراجية	230732	%100	194852	%100	509592	%100	460344	%100
عام	228733	%99	193667	%99	506910	%99	458809	%99.7
خاص	1999	%1	1185	%1	2682	%1	1535	%0.3
صناعة الماء والكهرباء	28283	%100	9159	%100	118032	%100	23711	%100
عام	28283	%100	9159	%100	118032	%100	23711	%100
خاص	–	–	–	–	–	–	–	–

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008 الإحصاءات الصناعية .

[1] وزارة الصناعة السورية : الصناعة السورية في ضوء المستجدات والمتغيرات الدولية ، مديرية التحليل المالي والإحصاء ، دراسة غير منشورة ، 2008 .

[2] الدردري ، عبد الله : الخطة الخمسية العاشرة (الحصيلة والتحديات) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، الندوة 22، شباط 2009 .

وإن هذا التحليل يعتبر على جانب كبير من الأهمية ، وذلك لأنه غالباً ما يقف الاقتصاديون عند نسبة مساهمة القطاع العام في الاستثمار والإنتاج ، والتي تكون أكبر من نسبة مساهمة القطاع الخاص فيهما ، وذلك للاستدلال على الدور القيادي للقطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك مع إغفال نسبة العائد الصافي ، إلا أنه ومن خلال التحليل الدقيق لهذه النتائج التي توصلنا إليها ، يدل ذلك على بعض مشكلات القطاع العام الصناعي ، حيث أن انخفاض صافي الناتج في هذا القطاع يدل على ارتفاع التكاليف مقارنة بالإنتاجية المحققة مما يعني ارتفاع الاستهلاك الوسيط (الناجم عن مشكلات الإدارة والقطع والتسعير والبطالة المقنعة وانخفاض الإنتاجية وزيادة حجم استهلاك رأس المال الثابت) ، الأمر الذي يعكس زيادة تكاليف إقامة وتشغيل المشاريع الصناعية العامة .

بينما نجد في القطاع الصناعي الخاص حالة عكسية تعبر عن كفاءة أعلى في قطاع الصناعة التحويلي الخاص ، لأن الناتج الصافي فيه يكون أعلى وأكبر تقريباً بحدود ثلاث مرات ، كما أن الشركات الخاصة أكثر كفاءة وتنافسية من حيث مجموعة كبيرة من العوامل مثل العمالة والأجور والإنتاجية وسياسات الإنتاج والتوزيع والتسويق والتسعير إضافة إلى الدور الكبير الذي يلعبه عامل الإدارة الكفوءة ، وبالتالي نجد بأن منحى الكفاءة في القطاع الخاص في تصاعد بينما هو يتراجع في القطاع العام [1].

3. العمالة في القطاع الصناعي :

يعتبر مؤشر العمالة من المؤشرات الهامة على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك فإن دراسة دور القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة ومكافحة البطالة على جانب كبير من الأهمية في ضوء دراسة واقع و دور هذا القطاع في تعزيز تنافسية الاقتصاد السوري ، وخاصة أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الهامة المولّدة لفرص العمل بشكل كبير حيث تؤكد الدراسات أن فرصة العمل المولّدة في القطاع الصناعي تولّد معها (2–3) فرص عمل في القطاعات الأخرى ، وبالتالي فإن أهمية هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة لا تأتي فقط من أعداد الأيدي العاملة فيه ، بل يتعدى ذلك إلى فرص العمل غير المباشرة التي تتولد عنها من خلال الترابطات الأمامية والخلفية لهذا القطاع مع القطاعات الاقتصادية الأخرى .

---

[1] هيئة تخطيط الدولة : ما مستوى كفاءة الصناعة السورية ؟ . مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي ISMF ، كونستانتين زمان، بحث غير منشور ، شباط 2007 ، ص4 .

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في تشغيل اليد العاملة حوالي 14.2% في نهاية عام 2007 ، وبعدد مشتغلين بلغ (701293) عامل من مجموع العاملين في الاقتصاد الوطني والبالغ (4945977) عامل[1] ، وبذلك يكون قد احتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في تشغيل اليد العاملة بعد قطاعات (الخدمات 66.68% - الزراعة 19%) ، وتوزعت هذه المساهمة بنسبة 18% في القطاع العام و 79.5% في القطاع الخاص و 2.5% في قطاعات أخرى . كما في الشكل رقم (3-4)

الشكل رقم (3-4): توزع العمالة في القطاع الصناعي حسب الملكية لعام 20007 .



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008 ، القوة البشرية والقوة العاملة .

وهذه النتائج تشير إلى الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الصناعي الخاص في تشغيل اليد العاملة الصناعية، كما بلغ إجمالي عدد المشتغلين في مؤسسات القطاع الصناعي التحويل ي العام حوالي 79329 عامل خلال العام 2007 (الجدول رقم 3-4) ، أي بنسبة 62% من مجموع العاملين في القطاع العام الصناعي ، مما يدل على دور هذه الصناعة في تشغيل اليد العاملة الصناعية في القطاع الصناعي العام ، وبالتالي فإن أي خطوات لإحداث تغييرات باتجاه القطاع العام الصناعي ، لا بد وأن تأخذ بالحسبان هذه العمالة المشتغلة في هذا القطاع من

[1] المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008 ، القوة البشرية والقوة العاملة ، الجدول رقم 3/6.

النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، بغض النظر عن مستوى تأهيلها وتدريبها ، وفيما إذا كانت في حالة بطالة مقنعة أم لا .

ومن المعروف بأن كفاءة ومستوى إنتاجية العمل ترتبط ارتباط مباشر ووثيق بمستوى تعلم اليد العاملة ، حيث يعاني القطاع العام عموماً من تدني المستوى التعليمي ومستوى مهارات العمالة المشتغلة فيه (66% ابتدائية فما دون ، 27% إعدادية و ثانوية ، 7% جامعية وما فوق) ، ومع هذه الهيكلية لا يمكن الدخول في التنافس الاقتصادي الدولي مع دول العالم التي تستثمر في مجالات التعليم والبحث العلمي ، كما لا يمكن بناء اقتصاد متطور ذو قاعدة صناعية وتقنية متقدمة ، مما يعكس أثر ضعف مؤشر التدريب والتعليم العالي في تنافسية الاقتصاد الوطني ، وبالتالي فإن التحول إلى اقتصاد السوق يعني الاعتماد بدرجة كبيرة عل ى الإنتاجية والتي هي مبنية في الأساس على تنافسية العمل ، مما يعني عدم قدرة القطاع الصناعي العام على التنافس على أساس هيكلية عمالية بالنسب السابقة ، وحتى على مستوى الاقتصاد الوطني مع القطاع الخاص الذي يشكل نقطة جذب واختيار في إمكانيات ومستويات العمالة من حيث التعليم أو الخبرات .

الجدول رقم (3-4): إجمالي عدد المشتغلين فعلاً في مؤسسات القطاع العام الصناعي التحويلي خلال الفترة (2000 – 2007) (الوحدة= عامل)

البيان	2000	2003	2005	2007	النسبة لعام 2007
المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	29644	31787	30077	28916	%36
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	5094	4925	4646	4349	%5
المؤسسة العامة للصناعات الهندسية	7402	6933	6300	5870	%7
المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية	11433	11274	10846	10580	%13
المؤسسة العامة للإسمنت	9893	9811	9231	9013	%11
المؤسسة العامة للسكر	3249	3365	3293	3304	%4
الأقطان	6227	7915	7524	7541	%10
المؤسسة العامة للتبغ	9274	9470	9756	9756	%12
مجموع الصناعات التحويلية	82216	85480	81673	79329	%100

المصدر : وزارة الصناعة ، مديرية التحليل المالي والإحصاء للأعوام المذكورة .

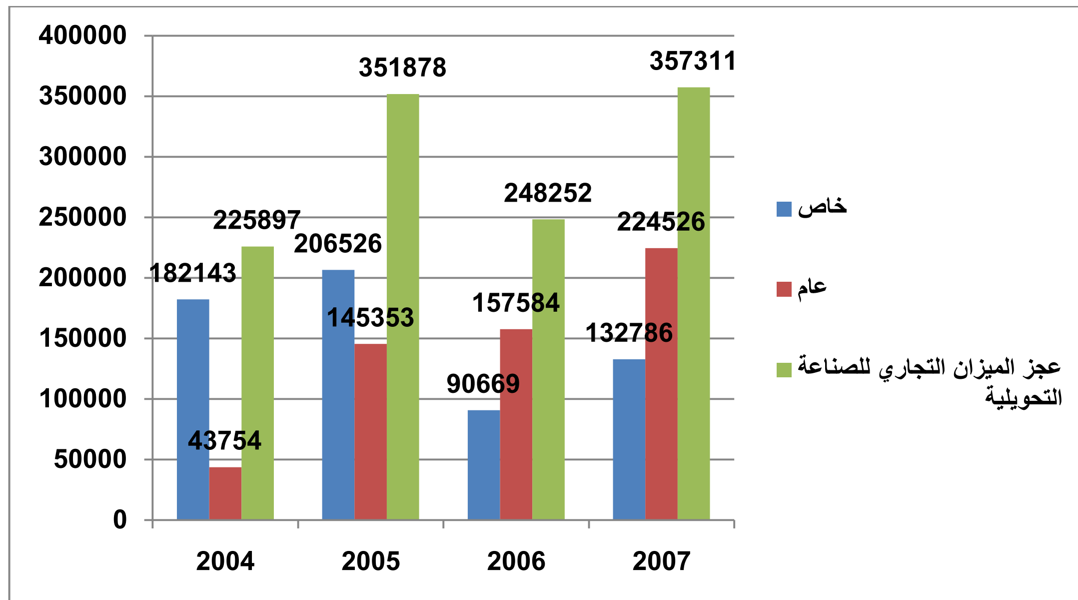
4. **الميزان التجاري للصناعة التحويلية :**

تعد الصناعة التحويلية هي المحرك الأساسي في عملية النمو الاقتصادي ، فهي التي من شأنها تحويل البنية الاقتصادية في دول العالم الثالث من أنشطة بسيطة ذات نمو بطيء وقيمة مضافة منخفضة إلى فعاليات ذات عائد أكبر ونمو أرحب ، وبالفعل فإن معدلات النمو الصناعي أسرع من معدلات نمو القطاع الأولي في إجمالي التجارة العالمية ، وأقل تعرضاً للصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار وسياسات المنافسة غير المشروعة التي تحيط بالقطاع الأولي الذي يسوده تدهور شروط التبادل التجاري الدولي ، كما تعتبر الصناعة ا لتحويلية هي القاطرة الرئيسية للتطور التكنولوجي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، كما تدفع من جهة أخرى بعملية التجديد الناجمة عن جهود البحث والتطوير أو الناجمة عن تطوير المنتج وسيرورة الإنتاج وتنظيم العمل في المنشأة ، وهي أخيراً تحرض الطلب على زيادة وتحسين الخدمات في القطاعات الأخرى (النقل – الاتصالات – الخدمات المصرفية – خدمات ومصادر المواد الأولية ....) كما تقوم بالدور الإيجابي في تطوير هذه القطاعات الأخرى[1] .

شهدت الصادرات الصناعية التحويلية ازدياداً ملحوظاً خلال عامي 2006–2007 ، حيث نمت في عام 2005 بمقدار 19.5% ، وارتفعت هذه النسبة إلى 62% خلال عام 2006 (الجدول رقم 23) مما يعكس تحسن قدرة الإنتاج المحلي على تلبية حاجة السوق المحلية وهو ما يحقق هدف الخطة الخمسية العاشرة في المساهمة في توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات الصناعية ، وترافقت هذه الزيادة في الصادرات بانخفاض في مستوى الطلب على المستوردات ، ولكن هذا كان في عام 2006 والذي يمكن اعتباره عاماً استثنائياً من حيث انخفاض العجز ، ففي حين زادت الواردات الصناعية التحويلية عام 2005 عن عام 2004 بقيمة 140 مليار ليرة سورية ، فإن هذه الزيادة لم تتجاوز 42 مليار ليرة سورية عام 2006 ، وبالتالي أصبحت الصادرات تغطي حوالي 49% من الواردات خلال العام 2006 ، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نسبة التغطية للسنوات السابقة ، حيث لم تتجاوز نسبة التغطية (25.20 %) خلال عامي 2004 و 2005 ، ولكن العجز ارتفع أيضاً في عام 2007 ليصل إلى 357 مليار ليرة سورية ، والشكل رقم (3–5) يوضح العجز خلال الفترة (2004–2007) ودور كل من القطاع الخاص والعام فيه .

[1] بقاعي ، علي نايف ، مناهج المحدثين العامة والخاصة ، الصناعة الحديثة ، دار البشائر ، بيروت 2003 ، ص77.

الشكل رقم(3-5): مساهمة القطاعين العام والخاص في العجز التجاري للصناعات التحويلية
.



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة ، إحصاءات التجارة الخارجية.

ويعود السبب في عجز الميزان التجاري للصناعات التحويلية إلى زيادة قيمة مستورداتها عن صادراتها ، نتيجة ارتفاع قيمة فاتورة استيراد المشتقات النفطية بشكل خاص ، وزيادة المنتجات المصنعة المستوردة من الدول العربية خاصة بعد دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005 حيز التنفيذ ، والمنافسة الشديدة التي تتعرض لها المنتجات المحلية داخل وخارج السوق السورية ، بفعل السير في خطى تحرير قطاع التجارة الخارجية بما يتوافق ومتطلبات الإصلاح والتحرير الاقتصادي ، إضافة إلى ضخامة حجم التقنيات والآلات والمعدات المستوردة التي يتم إدخالها إلى الصناعة السورية (بشكل خاص لدى القطاع الخاص الصناعي) . حيث بلغت قيمة الآلات والمعدات المستوردة للمشاريع الصناعية المنفذة خلال الفترة (1991 -2007) حوالي 281 مليار ليرة سورية.[1]

أما من حيث مساهمة القطاعين العام والخاص الصناعي التحويلي في تكوين العجز التجاري فإن الشكل السابق يوضح أن مساهمة القطاع الخاص قد انخفضت إلى 90669 مليون ليرة سورية خلال عام 2006 ، و ذلك بنسبة 37% من إجمالي العجز ، نتيجة نمو صادرات الصناعات التحويلية بمعدل أعلى من نمو وارداتها ، أما القطاع العام فقد زادت صادراته

[1] هيئة الاستثمار السورية ، تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية لعام 2008 .

التحويلية بنسبة 98% ، مقابل نمو وارداته بنسبة 19% لعام 2006 ، ومع ذلك أصبح يساهم بقيمة أكبر من القطاع الخاص في العجز بقيمة 157584 مليون ليرة سورية ، بينما في العام 2007 ارتفع عجز الميزان التجاري لكل من القطاع الخاص والعام ، مع الحفاظ على نسب المساهمة في العجز الإجمالي .

5. الاستثمار في قطاع الصناعة :

حددت الخطة الخمسية العاشرة "الاستثمار " هدفاً اقتصادياً وطنياً ، ليكون عاملاً حافزاً وداعماً لخطة التنمية المستدامة بمختلف أدواتها ، وسبيلاً نحو زيادة معدلات النمو ورفع المستوى المعيشي للمجتمع . لذلك فقد تم التركيز خلال السنوات الأخيرة على تحسين مناخ الاستثمار في سورية من خلال إصدار وتطوير مجموعة من التشريعات والقوانين اللازمة ، وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار ، وتحديث القطاع الصناعي وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية ، وخلق المرونة في سوق العمل ، والتوجه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستمرار بتطوير البنى التحتية اللازمة والمقبولة الكلفة ، ورفد الاقتصاد الوطني تدريجياً بمقومات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وبالتالي إحداث تغيير في الثقافة الاستثمارية بهدف تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتبني سياسة التغيير ، وعقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والعربية والدولية ، وإنشاء المناطق الحرة والصناعية ، وتطوير القائم منها وتعزيز المشاركة والشفافية وتوفير المعلومات .

لكن على الرغم من كل ذلك ، فإن معدلات الاستثمار في القطاع الصناعي ، وخاصة التحويلي لا تزال ضعيفة جداً لتساهم في خلق فرص العمالة ، ومن ثم تنشيط الاقتصاد الوطني ، وقد كان ذلك بصورة محدودة جداً . فعلى الرغم من الزيادة النسبية في عدد المشاريع المشمولة بقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 والتي بلغت حتى عام 2007 حوالي 1576 مشروعاً (الجدول رقم 3-5 يبين عدد المشاريع المشمّلة والمنفذة خلال الفترة 1991-2007) ، إلا أن نسبة التنفيذ لم تتجاوز 64.1% لنفس الفترة ويعود حوالي 99% من هذه المشاريع إلى القطاع الخاص بينما يشكل القطاع المشترك أقل من 1% ، وتشير بيانات وزارة الصناعة إلى أنه كان من المخطط تنفيذ استثمارات صناعية سنوية في القطاع الخاص – طبقاً للخطة الخمسية العاشرة – بما يقدر بقيمة 30 مليار ليرة سورية ، وفي القطاع العام بما يقدر بقيمة 20 مليار ليرة سورية ، لكن ما تم تنفيذه فعلاً في القطاع الخاص كان بقيمة 22 مليار ليرة سورية خلال العام 2006 ، و 18 مليار ليرة

سورية خلال العام 2007 ، أما بالنسبة للقطاع العام الصناعي فلم تتجاوز استثماراته السنوية 6 مليار ليرة سورية ، ويعود سبب انخفاض نسب التنفيذ في هذه المشروعات إلى[1] :

- ❖ عدم توفر المناخ الاستثماري المشجع ، إذ يلاحظ أن الاستثمار الخاص قد ارتفع بعد صدور القانون رقم 10 لعام 1991 ، إلا أنه عاد وتراجع بعد ذلك ، ويرجع ذلك إلى أن صدور القانون كان من المفروض أن يترافق مع مجموعة من الإصلاحات لم يتم استكمالها ، وبالتالي لم يتوفر المناخ الاستثماري الحقيقي ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية اللازمة لجذب عدد أكبر من المستثمرين .
- ❖ عدم جدية المستثمر الصناعي ، وتراجعه عند مواجهة بعض المعوقات الإدارية والائتمانية أو عند تقادم دراسات الجدوى التي أقيمت للمشروع في حال تأخر الإجراءات اللازمة لتنفيذه وكذلك التوجه نحو المشاريع العقارية ذات الربحية الأعلى مقارنة بالمشاريع الصناعية .

وفي الوقت نفسه فإن التطور الحاصل في عدد المشاريع الصناعية المشمولة والمنفذ منها مع مطلع الألفية الثالثة وتحديداً بعد تعديل القانون رقم 10 لعام 1991 بالمرسوم رقم 8 لعام 2007 الذي يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك الأرض والمشروع وفتح حسابات مصرفية بالقطع الأجنبي ، يتماشى طرداً مع زيادة التكاليف الاستثمارية وتأمين المزيد من فرص العمل حيث ساهمت هذه المشاريع في تأمين فرص عمل لحوالي 69173 عامل خلال الفترة (1991–2007) ، غير أن نوعية وهيكلية هذه المشاريع المشمولة لا تعكس تغيراً جوهرياً في بنية الإنتاج الصناعي وتطوير القوى المنتجة فيه ، حيث سيطرت المؤسسات الفردية من حيث الشكل القانوني على المشروعات المشمولة ، فبلغت نسبتها 53% من مجموع المشاريع تلتها المشاريع التضامنية بنسبة قدرها 24.2% ، وتأتي فيما بعد الأشكال القانونية الأخرى حيث شكلت شركات التوصية البسيطة نسبة قدرها 12.8 % ثم الشركات المحدودة المسؤولية 5.7% والمساهمة المغفلة 3.9% ، وهناك 11 شركة محدودة المسؤولية مشتركة ، و 5 شركات مساهمة مشتركة ، وتتدرج غالبية المشروعات المنفذة في إطار المشروعات الصغيرة (أقل من 10 عمال) ، وهي تمثل نسبة 91% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية وتتسم هذه المشروعات بما يلي [2] :

---

[1] هيئة الاستثمار السورية ، تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية لعام 2008 .

[2] وزارة الصناعة السورية : الصناعة السورية في ضوء المستجدات والمتغيرات الدولية ، مديرية التحليل المالي والإحصاء ، دراسة غير منشورة ، 2008 .

- ضعف الأساليب الإدارية المستخدمة ونقص المهارات الإدارية الحديثة .
- دوران اليد العاملة واعتمادها على اليد العاملة غير المؤهلة والرخيصة .
- انخفاض المستوى التقني المستخدم ، فهي تقوم في الغالب على العمل اليدوي ونصف الآلي .

مما يدل على وجود أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تحد من التوجه نحو إنشاء شركات مساهمة أهمها الضعف في بنية سوق الأوراق المالية ، باعتباره الأساس الأهم التي تحتاجه شركات الأموال ، إضافة إلى الإجراءات الصعبة والطويلة المدى التي يمكن أن يستغرقها إنشاء الشركة المساهمة ، والأهم من ذلك هو العامل الذاتي لدى المستثمرين الذين يفضلون إقامة شركات فردية أو عائلية لإدارة أموالهم بشكل مباشر ، مما يبعث الاطمئنان أكثر في نفوسهم ، كما يلجأ بعض المستثمرين إلى تحويل شركاتهم نحو المؤسسات الفردية تهرباً من دفع رسم الطابع .

أما بالنسبة لفرص العمل المباشرة فقد قدر عددها في المشاريع المشمولة بقانون الاستثمار خلال الفترة (1991–2007) بحوالي 218398 فرصة عمل (حسب بيانات هيئة الاستثمار السورية لعام 2008) تحقق منها فعلياً من خلال إجمالي المشاريع المنفذة نحو 128488 فرصة عمل مباشرة خلال نفس الفترة ، منها 69173 فرصة عمل في القطاع الصناعي .

الجدول رقم(3–5): تتبع عدد المشاريع الصناعية المشمّلة بقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 والمرسوم رقم 8 لعام 2007 .

السنة	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ	نسبة التنفيذ
1991–2000	400	271	%67.8
2001	117	63	%53.8
2002	88	89	%101.1
2003	87	76	%87.4
2004	212	150	%70.8
2005	215	132	%61.4
2006	353	157	%44.5
2007	104	72	%69.2
المجموع	1576	1010	%64.1

المصدر: هيئة الاستثمار السورية ، تقرير الاستثمار لعام 2007 .

أما بالنسبة للاستثمارات في القطاع العام الصناعي قد نمت بشكل مضطرد خلال الفترة (2000–2006) ، وعادت وانخفضت خلال العام 2007 ، حيث بلغت 6219 مليون ل .س وكان لقطاع صناعة الاسمنت الحصة الأكبر من هذه الاستثمارات حيث شكلت ما يقارب 50% من إجمالي استثمارات عام 2007 وتوزعت باقي الاستثمارات على باقي الصناعات كما في الجدول رقم (3–6) .

الجدول رقم(3–6): إجمالي الاستثمارات المنفذة فعلاً في مؤسسات القطاع العام الصناعي التحويلي خلال الفترة (2000–2007). (مليون ل.س)

اسم الجهة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	نسب 2007
النسيجية	2794	2944	2553	2227	1252	639	776	759	%12
الغذائية	144	196	203	291	254	501	662	334	%5
الهندسية	341	371	219	327	575	451	519	501	%8
الكيميائية	449	769	266	399	364	413	231	465	%7
الاسمنت	446	615	493	2198	1200	3447	2993	3095	%50
السكر	251	274	665	367	889	292	285	425	%7
الأقطان	143	152	422	362	450	220	213	171	%3
التبغ	283	1014	584	1528	1124	1163	1791	465	%7
مجموع الصناعات التحويلية	4854	6339	5408	7703	6111	7129	7473	6219	%100

المصدر: وزارة الصناعة ، مديرية التحليل المالي والإحصاء للأعوام المذكورة .

- دراسة حالة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية :

باعتبار الصناعة التحويلية هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى أخرى تحقق معدلات نمو عالية وسريعة ، فإن دور الصناعة يتسع وتزداد مسؤولياته في ظل الانفتاح الاقتصادي وبشكل خاص بعد تبني سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي ، وباعتبارها مصدراً أساسياً للميزات التنافسية الديناميكية ، وللحصول على التكنولوجيا وزيادة القدرات الإنتاجية ، وتطوير المنتجات المحلية لتتوافق مع متطلبات السوق المحلية والعربية والدولية ، وبالتالي لا بد من تحديد الأداء الاقتصادي للقطاع العام الصناعي التحويلي ، وانطلاقاً من ربط الأداء الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية ، فإن الأداء الاقتصادي للصناعات النسيجية العامة يمكن دراسته من خلال مجموعة من المؤشرات أو المحددات المتعلقة بالإنتاج ، الربحية ، الاستثمار ومستلزمات الإنتاج والإنتاجية ، العمالة وقيم المخازين للاستدلال على كفاءة استخدام الموارد المتاحة ، ومن هنا سيقوم الباحث بدراسة حالة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية اعتماداً على مؤشرات الأداء الاقتصادي لهذه الصناعة .

تنقسم المؤسسة العامة للصناعات النسيجية إلى 27 شركة ومحلج ، 9 شركات منها لإنتاج الخيوط القطنية ، و 18 شركة تعمل في مجال النسيج والألبسة الداخلية والجاهزة والسجاد الصوفي والخيوط الصوفية والممزوجة والنايلون والأقمشة القطنية والممزوجة وهي :

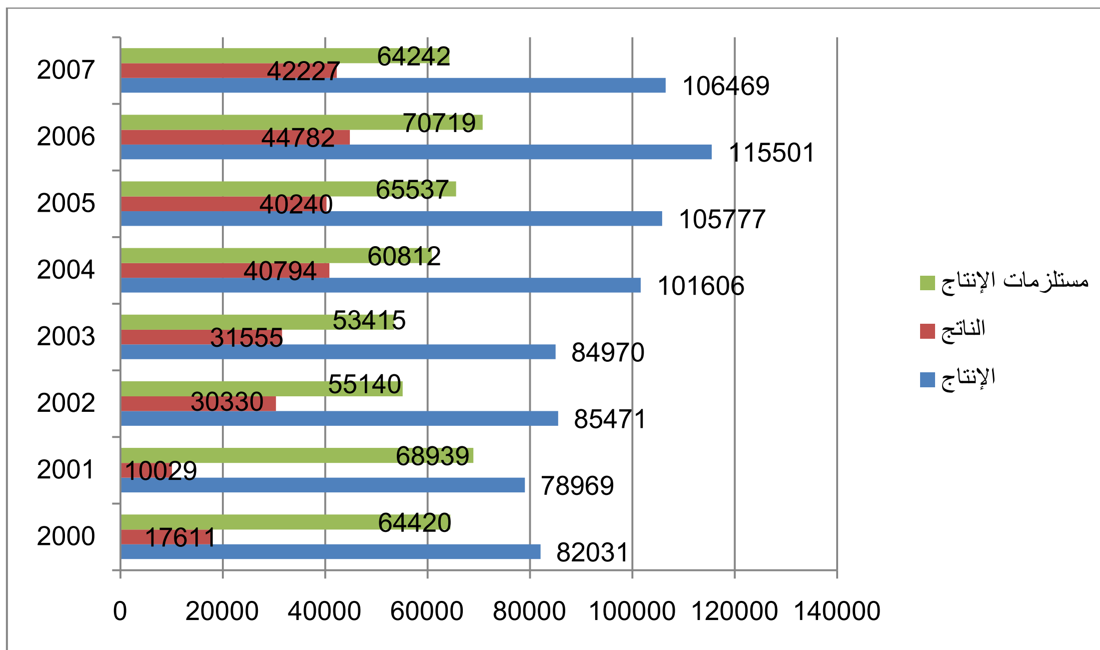
الجدول رقم(3-7): الشركات والمحالج التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية .

1 - النايلون والجوارب / دمشق	2 - وسيم للألبسة الجاهزة	3 - الصناعية للألبسة الخارجية / حلب
4 - العربية للألبسة الداخلية / حلب	5 - الخماسية للغزل والنسيج / دمشق	6 - الأهلية للغزل والنسيج / حلب
7 - سجاد حلب (ساتكس)	8 - الدبس للنسيج والصباغة / دمشق	9 - الوليد للغزل الممزوج / حمص
10 - الشرق للألبسة الداخلية / مشق	11 - السورية للغزل والنسيج /حلب	12 - الشهباء للغزل والنسيج / حلب
13 - مشروع غزل جبلة (الساحل)	14 - حماه للخيوط القطنية	15 - الحرير الطبيعي / الدريكيش
16 - حمص للغزل والصباغة	17 - المغازل والمناسج / دمشق	18 - الصناعات الحديثة / دمشق
19 - نسيج اللاذقية	20 - غزل الحسكة	21 - الأصواف بحماه
22 - خيوط إدلب	23 - الفرات للغزل	24 - إدلب للغزل
25 - سجاد دمشق	26 - جبلة للغزل	27 - خيوط اللاذقية

المصدر: وزارة الصناعة ، مديرية التخطيط والإحصاء .

وتساهم هذه الشركات بنسبة 18% في إجمالي إنتاج القطاع العام للصناعات التحويلية ، و قد بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج الإجمالي فيها حوالي 13577 مليون ليرة سورية لعام 2007 أي أنها شكلت ما نسبته 70.2% من قيمة إنتاج الشركات العاملة في هذا القطاع ، مما يدل على ارتفاع تكاليف الإنتاج في الصناعات العامة النسيجية ، على الرغم من امتلاك سورية لمزايا نسبية في إنتاج النسيج والغزول ، نتيجة توافر الماد الأولية محلياً ، ومزايا تنافسية نابعة من جودة وأصالة صناعة النسيج السورية ، ونتيجة لذلك فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسة حوالي 5747 مليون ليرة سورية للعام نفسه . والشكل التالي يوضح قيم ونسب مستلزمات الإنتاج والناتج في إنتاج المؤسسة العامة للصناعات النسيجية .

الشكل رقم(3-6) نصيب الناتج ومستلزمات الإنتاج من إنتاج المؤسسة العامة للصناعات النسيجية خلال الفترة (2000-2007) . (مليون ل.س)



المصدر: بيانات وزارة الصناعة ، بيانات مديرية التخطيط المالي والإحصاء للأعوام المذكورة .

حيث نلاحظ من الشكل السابق أن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تعاني من ارتفاع التكاليف الإنتاجية فيها ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسة وهذا واضح خلال الفترة (2000-2007) .كما يذكر تقرير المؤتمر السنوي للإتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج أن قيمة الإنتاج الجاهز للبيع عن عام 2008 قد بلغت 20345 مليون ليرة سورية وبما يزيد بنسبة 5% عن إنتاج عام 2007 وهو ما يعادل 76% من

الإنتاج المخطط لنفس العام على الرغم من التوقفات الكثيرة في العمل والتي أثرت في نسب التنفيذ المخططة في بعض الشركات ، مثل شركات (الفرات للغزل – المغازل والمناسج – الوليد للغزل) بسبب انقطاع التيار الكهربائي وعمليات الاستبدال والتجديد فيها ، وشركات الساحل (مشروع جبلة – غزل جبلة) ، بسبب غياب العمال المتكرر وبأعداد كبيرة ، وكذلك التوقف الناتج عن حريق الشركة العامة للغزل والخيوط القطنية في اللاذقية . وقد بلغت قيمة هذه التوقفات 3688 مليون ليرة سورية أي ما يعادل نسبة 13.8% من قيمة الإنتاج المخطط ، ومن خلال إضافة هذه النسبة إلى نسبة التنفيذ الفعلي لوجدنا بأن نسبة تنفيذ الخطة كانت ستتحقق بمعدل 90% فقط . كما بلغ عدد العمال في المؤسسة العامة للصناعات النسيج ية 28916 عامل (حسب مصادر وزارة الصناعة لعام 2007) وبما يشكل 36% من إجمالي عدد العاملين في مؤسسات القطاع العام الصناعي التحويلي ، إلا أن الفائض في العمالة يبلغ 10794 عامل ، والعجزة والمرضى 844 عامل ، والمفروزين والمنتدبين 595 عامل ، مما يشكل نسبة 37% من العمال عاطلين عن العمل الصناعي الحقيقي ، وهي نسبة عالية جداً تشكل حصة كبيرة من ارتفاع التكاليف الإنتاجية لبعض المؤسسات وخسارة بعضها ، كما يعتبر هذا الارتفاع تحدياً هاماً أمام خطى تطوير وإصلاح القطاع العام الصناعي .

كذلك فقد تراجع الاستثمار الصناعي في شركات المؤسسة خلال الفترة (2000–2007) بمتوسط سنوي 17% (انظر الجدول 3–8) ، وقد بلغت قيمة الاستثمارات 759 مليون ليرة سورية لعام 2007 فيما كانت قيمة هذه الاستثمارات 2944 مليون ليرة سورية لعام 2000 وهي تشكل ما نسبته 12.2% من إجمالي قيمة الاستثمارات المنفذة فعلياً في القطاع العام الصناعي التحويلي للعام 2007 .

الجدول رقم(3–8): إجمالي الاستثمارات في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية خلال الفترة (2000–2007) (مليون ل.س) .

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الاستثمارات الفعلية في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية	2794	2944	2553	2227	1252	639	776	759
إجمالي الاستثمار الفعلي في القطاع العام الصناعي التحويلي	485	6339	5408	7703	6111	7129	7473	6219
النسبة	%57	%46	%47	%29	%20	%9	%10	%12

المصدر: وزارة الصناعة ، بيانات مديرية التخطيط المالي والإحصاء للأعوام المذكورة .

كما تعاني الصناعات النسيجية العامة من ارتفاع قيمة المخازين الجاهزة ، حيث شكل مخزونها السلعي الجاهز للبيع 59% من إجمالي قيمة مخزون القطاع العام الصناعي التحويلي مما يدل على صعوبة وعدم إمكانية تسويق منتجات هذه المؤسسة نتيجة لعدم قدرة إنتاج هذه المؤسسة على المنافسة محلياً ودولياً من حيث النوعية والجودة ، وكذلك من حيث موائمة إنتاج هذه المؤسسة لتطورات متطلبات الأسواق المحلية والدولية من حيث المواصفات والتكاليف مما أدى فعلياً إلى تكدس المخازين وعدم قدرة منتجات هذه المؤسسة عن تحقيق التنافسية الحقيقية سواء المحلية أو الدولية التي يمكن الوصول إليها نتيجة توافر المزايا النسبية العديدة في هذا النوع من الصناعات ، وتعتبر مشكلة المخزون من التحديات الهامة التي يواجهها هذا القطاع ، حيث يعتبر تجميد لرأس المال عدا الخسارة الناجمة عن تغيرات الأسعار والتلف وكذلك الخسائر الناجمة عن عمليات بيع المخازين بأسعار المزادات العلنية .

وتعتبر المؤسسة العامة للصناعات النسيجية إحدى المؤسسات العامة الخاسرة رغم الدور الهام الذي تلعبه في توفير القطع الأجنبي وتشغيل العمالة ، فهي تملك 9 شركات رابحة مقابل 18 شركة خاسرة ، وقد بلغت قيمة خسائر المؤسسة في عام 2006 حوالي 1218 مليون ل .س بينما انخفضت هذه الخسائر في العام 2007 إلى 1017 مليون ل.س ، ورغم ذلك فهي تتميز بأن ميزانها التجاري قد حقق فوائض خلال الفترة (2000–2007) ، والجدول رقم (3–9) يوضح صادرات وواردات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية والفائض التجاري المحقق .

الجدول رقم(3–9): الميزان التجاري للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية خلال الفترة (2000–2007) (مليون ل.س).

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	8619	7054	4886	7415	4636	4819	5695	6015
الواردات	631	872	1008	657	718	748	818	412
الفائض أو العجز التجاري	7988	6173	3878	6758	3918	4071	4877	5603

المصدر: وزارة الصناعة ، بيانات مديرية التخطيط المالي والإحصاء للأعوام المذكورة .

ويعود السبب في تحقيق الفائض إلى ارتفاع قيمة الصادرات في هذه المؤسسة ، حيث أن 31% من مبيعات هذه المؤسسة توجهت إلى تلبية السوق الخارجية لعام 2007 وبمتوسط 36% خلال الفترة (2000–2007) كما بلغت صادرات هذه المؤسسة 144279 ألف دولار لعام 2008 بمعدل تنفيذ 105% من الخطة وهي تزيد بـ23971 ألف دولار عن عام 2007

كما شكلت صادرات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية 42% من إجمالي صادرات القطاع العام الصناعي التحويلي والتي بلغت 202738 ألف دولار لعام 2007 ، وتشكل صادرات هذه المؤسسة مع صادرات المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان حوالي 83% وبقيمة 168972 ألف دولار لعام 2007 .

وهذا يشير إلى خلل هيكلي في بنية صادرات القطاع العام الصناعي التحويلي ، إذ تعتبر هذه الصادرات من الصادرات نصف المصنعة التي يمكن تحقيق قيمة مضافة أعلى فيها فيما لو استثمرت في مراحل تصنيعية متقدّمة أكثر ، وهذا الواقع لا يختلف كثيراً عن هيكلية صادرات القطاع الخاص من الصناعات النسيجية إذ أنه حوالي 69% من صادراته تتمثل بالصادرات النسيجية والغذائية غير كاملة التصنيع وبنسب 26% و 43% على التوالي [1].

ومن خلال هذا التحليل للأداء الاقتصادي كان لابد للباحث من دراسة حالة وأوضاع بعض الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية وذلك بهدف رسم الواقع الحقيقي للمعاناة التي تعصف بهذا القطاع الاقتصادي الهام ، وذلك من خلال بعض المؤشرات المالية وبشكل أكثر تحديداً مؤشر ربحية هذه الشركات وهي كالتالي [2] :

- شركات الغزول القطنية :

وهي الشركات التي تعمل على تحويل القطن المحلوج إلى خيوط وغزول قطنية ، وهي المرحلة الصناعية الثانية التي تجري على المواد الأولية من القطن ، حيث تستهلك هذه الشركات حوالي 75% من القطن المحلي المحلوج ، وقد قامت الدولة بتحديث كامل خطوط الإنتاج في هذه الشركات من خلال إنفاق 27 مليار ل .س خلال الفترة (1995–2005) بالإضافة إلى إحداث ثلاث شركات جديدة في إدلب وجبلة وتوسيع خطوط اللاذقية .

---

[1] وزارة الصناعة السورية في ضوء المستجدات والمتغيرات الدولية ، مديرية التحليل المالي والإحصاء ، دراسة غير منشورة 2008 .

[2] **تستند عملية تحليل ودراسة حالة الشركات العامة للصناعات النسيجية على مجموعة من المصادر وهي :**

أ - الاتحاد العام لنقابات العمال : المؤتمر السنوي للاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج ، 2009 .

ب - دراسة مقدمة من اتحاد عمال دمشق إلى الاتحاد العام لنقابات العمال حول أوضاع القطاع العام الصناعي ، 2006 .

ت - دراسة مقدمة من اللجنة الفرعية لإصلاح القطاع العام الصناعي إلى اللجنة الوزارية ، برئاسة محمد غسان طيارة ، دمشق 2005 .

ث - وزارة الصناعة : الصناعة السورية في ضوء المستجدات والمتغيرات الدولية ، مدرية التحليل المالي والإحصاء ، دراسة غير منشورة 2008 .

- شركة الخيوط القطنية في اللاذقية : وهي تعتبر من أهم المشاريع الاقتصادية الضخمة والرائدة على مستوى شركات القطاع العام الصناعي ، تنتج هذه الشركة الغزول القطنية ذات المواصفات العالية الجودة ، كما تنتج الغزول القطنية بكميات كبيرة (3176 مليون ل.س خلال عام 2008) وبنسب تنفيذ عالية للخطط الإنتاجية وصلت إلى 90% لعام 2008 ، كما أن مبيعاتها حققت حوالي 3037 مليون ل.س وبنسب تنفيذ 86% خلال نفس الفترة .

ورغم ذلك فهي تحقق خسائر مالية قدّرت بحوالي 236 مليون ل.س خلال العام 2007 عدا عن الحريق الذي شب نهاية عام 2008 في المعمل رقم 2 والذي يتكون من خط إنتاجي بطاقة 12ألف طن سنوياً من الغزول القطنية ، كما يبلغ عدد العمال فيه 1186 عاملاً حيثُ دُمّر المعمل بكامله ، وبالتالي توقف العمال عن العمل .

- شركة إدلب للغزل : حققت هذه الشركة أرباحاً مالية قدّرت بـــ 123 مليون ل.س لعام 2007 كما بلغت قيمة مخازينها الجاهزة للبيع 34 مليون ل.س لنفس العام .
- شركة حماه للخيوط القطنية : بلغت أرباحها 23 مليون ل.س عام 2007 .
- الشركة العامة للخيوط القطنية في إدلب : بلغت أرباح هذه الشركة حوالي 304 مليون ل.س لعام 2007 .
- شركة جبلة للغزل : بلغت خسائر هذه الشركة حوالي 147 مليون ل.س خلال العام 2007 .
- شركة الساحل للغزل في جبلة : أنشئ هذا المشروع عام 2001 لإنتاج الغزول المسرّحة والممشطة والتوربينية ، وتعاني هذه الشركة من ارتفاع قيم مخازينها الجاهزة للبيع حيث بلغت 1503 مليون ل.س لعام 2008 ، كما بلغت خسائرها 74 مليون ل .س لنفس الفترة .

- الأهلية للغزل والنسيج، السورية للغزل والنسيج ، الشهباء للغزل والنسيج /حلب :

تعاني هذه الشركات من قدم الآلات ، وقد بلغت خسائر كل من شركتي الأهلية والسورية حوالي 87 مليون ل.س خلال العام 2007 ، وارتفعت مخازينها لتسجل حوالي 550 مليون ل.س خلال العام 2008 ، أما شركة الشهباء للغزل والنسيج بحلب فقد حققت ربحاً تجارياً قدّر بـــ46.7 مليون ل.س خلال العام 2007 ، وبلغت مخازينها بما يقدّر بـــ 38 مليون ل .س خلال العام 2008 بعد أن كانت هذه الشركة أيضاً من الشركات الخاسرة .

- شركة المغازل والمناسج ، شركة الدبس ، الشركة الخماسية :

وتقوم هذه الشركات بتأمين الأقمشة الخاصة بلباس القوات المسلّحة وأكياس الطحين ، كما تصرِّف جزءاً من إنتاجها للقطاع الخاص والتصدير .

- شركة المغازل والمناسج : تعاني هذه الشركة من ضعف السيولة المالية وخاصة فيما يتعلق بتشابكاتها المالية مع الشركات الأخرى ، كما يترتّب على هذه الشركة ديون بلغت 1.6 مليار ل.س لعام 2005 ، كما تعاني من تراكم المخازين الجاهزة للبيع (731 مليون ل.س لعام 2008) وقدم الخطوط الإنتاجية فيها وقد بلغت خسائرها 83.3 مليون ل .س لعام 2007 ، كما يعاني أهم الأقسام فيها (الصباغة) من انخفاض مستوى التشغيل الذ ي لم يصل إلا لحدود 25% من الطاقة المتاحة .
- شركة الدبس : تعاني هذه الشركة من الخسائر المستمرة حيث بلغت خسائرها 57.1 مليار ل.س لعام 2007 ، وذلك نتيجة التسعير بأقل من الكلفة ونتيجة الإهتلاكات وأسعار الكهرباء والتشابكات المالية وضعف الإمكانات والخبرات الإدارية والتسويقية ، كما أن معدلات تنفيذ الخطط الإنتاجية ما تزال ضعيفة حيث لم تتجاوز هذه النسب 14% للأقمشة المقصورة و27% للأقمشة المصبوغة و12% للأقمشة المطبوعة.
- الشركة الخماسية : تعاني هذه الشركة من ارتفاع المخازين (1374 مليون ل.س بداية عام 2008) وكذلك ارتفاع قيمة الديون المترتبة عليها (3.2 مليار ل.س) والديون المترتبة على الغير (1.7 مليار ل.س) أي أنها أيضاً تعاني من التشابكات المالية مع شركات القطاع العام ومؤسساته ، كما تعاني من انخفاض جودة إنتاجها وزيادة الكميات الإنتاجية من النخب الثاني والفضلات ، على الرغم من كل تلك المشاكل فهي تعتبر شركة رابحة حيث بلغت قيمة أرباحها 1351 مليون ل.س لعام 2007.

- شركة النايلون والجوارب ، الصناعات الحديثة/دمشق ، الشرق للألبسة الداخلية :

- شركة النايلون والجوارب : تعاني هذه الشركة من وضع مادي متردي لايمكن معه تسديد التزاماتها المالية وتأمين موادها الأولية كما أن تراكم الديون على الشركة وزيادة الفوائد المستحقة يؤدي إلى تحقيق خسائر مستمرة ، حيث بلغت خسائرها حوالي 400 مليون ل.س خلال الفترة (1990-2004) كما بلغت خسائرها حوالي 64.5 مليون ل.س لعام

2007 ، ومخازينها 212 مليون ل.س لعام 2008 ، كما لايزال خط التجعيد للخيوط متوقف عن العمل منذ عام 1986 وهي بحاجة إلى حوالي 200 مليون ل .س من الاستثمارات لإعادة ترميم أوضاعها .

- شركة الصناعات الحديثة / دمشق: وتنتج هذه الشركة الأقمشة الممزوجة من الصوف والبولستر ، وقد دفعت المنافسة الشديدة إضافة لتكاليف الإنتاج هذه الشركة إلى الخسارة منذ عام 2004 ، حيث حققت خسائر قدرت قيمتها بـــ32.7 مليون ل.س لعام 2007 كما تعاني أيضاً من التشابكات المالية مع بعض المؤسسات العامة الأخرى وتراكم المخزون الذي بلغ 458 مليون ل.س لعام 2007 .
- شركة الشرق للألبسة الداخلية : تعاني هذه الشركة أيضاً من ارتفاع قيم مخازينها وعدم التمكن من المنافسة في الأسواق الحلية والخارجية وارتفاع الديون المترتبة عليها والتي بلغت 826 مليون ل.س لعام 2005 إضافة إلى تدني الأرباح وزيادة التشابكات المالية مما أدى لخسائر مالية لهذه الشركة في السنوات الأخيرة حيث قدرت خسائرها بـــ86.3 مليون ل.س لعام 2007 .

- أصواف حماه ، سجاد دمشق ، سجاد حلب :

تعتبر هذه الشركات متكاملة فيما بينها حيث تؤمن شركة أصواف حما ه المواد الأولية لكل من شركتي سجاد دمشق وسجاد حلب ، إلا أن هذه الشركات تتعرض للمنافسة الشديدة من قبل مستوردات السجاد الصوفي والصنعي والبوليستر من الدول العربية والأجنبية ، وقد يعود ذلك إلى ضعف الكفاءات التسويقية فيها على الرغم من ارتفاع جودة منتجاتها . وتعتبو شركة أصواف حماه من الشركات الرابحة تجارياً حيث بلغت قيمة أرباحها 10.2مليون ل.س لعام 2007 كما تتميز بانخفاض قيمة مخازينها الجاهزة للبيع ، وذلك بعكس شركتي سجاد دمشق وسجاد حلب واللتين تعتبران من الشركات الخاسرة تجارياً رغم انخفاض قيم مخازينها .

- حمص للغزل والصباغة ، شركة حرير الدريكيش ، شركة نسيج اللاذقية :

تعتبر شركة حمص للغزل والنسيج من الشركات الخاسرة حيث قدّرت خسائرها بـــ 750 مليون ل.س خلال الفترة (1991-2004) كما بلغت خسائرها 109 مليون ل.س فقط خلال العام 2007 ، وتعاني هذه الشركة من قدم آلاتها مما أدى إلى انخفاض نسب الإنتاج الفعلية عن المخطط (14%للإنتاج) وكذلك بالنسبة لتسويق هذا الإنتاج (19% للمبيعات) أما بالنسبة

لشركة حرير الدريكيش فقد بلغت خسائرها 5.4 مليون ل.س لعام 2007 ، كما تعتبر شركة نسيج اللاذقية من الشركات الخاسرة ، حيث قدّرت خسائرها بـــ229 مليون ل.س لعام 2007 كما حققت خسائر إجمالية قدّرت بـــ 2 مليار ل.س خلال الفترة (1990–2004) ، كما تعاني هذه الشركات من ارتفاع قيم مخازينها الجاهزة للبيع والتي قدّرت قيمتها بحوالي 441 مليون ل.س لعام 2008 .

ومن خلال دراسة حالة الصناعات النسيجية في القطاع العام نتوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن إيرادها كالتالي :

1- ارتفاع تكاليف إنتاج الشركات العامة النسيجية بشكل عام .
2- وجود بطالة مقنّعة أدت إلى ارتفاع تكاليف إنتاج هذه الشركات بغض النظر عن الدور الاجتماعي لهذه الشركات (37% بطالة مقنّعة) .
3- ارتفاع قيم مخازين أغلب هذه الشركات ، مما يدلّل على عدم وجود قدرات تسويقية مؤهلة لاستكمال الدورة الاقتصادية لمنتجات هذه الشركات، وكذلك عدم موائمة إ نتاج بعض هذه الشركات لتغيرات ومتطلبات الأسواق المحلية والعالمية .
4- خلل هيكلي في تركيب الصادرات لهذه الشركات ، إذ تعتبر صادراتها من المنتجات غير عالية التقانة ، كما تتميز بانخفاض القيم المضافة المحققة فيها نتيجة كون هذه المنتجات لم تتعدى مراحل التصنيع الأولي لماد القطن .
5- تقادم واهتلاك أغلب الآلات في أغلب شركات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية مما أدى إلى عدم القدرة على الإنتاج بمواصفات تنافسية دولية أو حتى على المستوى المحلي .
6- انخفاض الاستثمار في هذه الصناعات ، ويمكن اعتبار هذا الانخفاض سبباً رئيسياً من أسباب تدهور هذه المؤسسات مالياً وإنتاجياً عدا عن أسباب سوء الإدارات بكافة أشكالها .

وانطلاقاً من هذا الواقع الاقتصادي المتدهور فإن الحلول المطروحة كثير ة مثل خصخصة أو عملية تأجير وطرح هذه الشركات الخاسرة للاستثمار ولكن وبرأي الباحث هذه التوجهات سيكون لها أثر سلبي مباشر على واقع عدد كبير من العاملين في هذا القطاع وكما هو معلوم أننا نعاني أصلاً من البطالة فكيف إذا تم حسم الأمر في أحد هذه الاتجاهات ، كما لاننسى البعد الاقتصادي لعمل هذه الشركات ، إذ أن عملية بيع أو تأجير الخاسر منها سيشكّل خسارة

كبيرة للقطاع العام الصناعي من حيث التكاليف في باقي الشركات والتي يمكن أن تتحول إلى شركات خاسرة في حال ارتفاع تكاليف إنتاجها، وخاصة تلك التي تمتلك ترابطات خلفية مع الشركات التي يمكن طرحا للاستثمار أو البيع ، حيث أن القطاع الخاص يعمل على مبدأ الربحية بشكل أساسي ، وبالتالي فإن الحل الأمثل لابد أن يأخذ بالحسبان البعد الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشركات وبرأي الباحث أنه مايزال هناك إمكانية لتحسين أوضاع هذه الشركات من خلال إعطائها نوع من الاستقلالية المالية بحيث تكون قادرة على النهوض بإنتاجها وخروجها من دائرة الخسائر والقدرة على تجديد آلاتها وإمكانياتها في الإنتاج حسب مبدأ الربحية أما بالنسبة لإدارات هذه الشركات لابد من إيجاد نوع جديد لإدارة هذه الشركات يتضمن مجلس إدارة يضم على الأقل 50% في عدده من العاملين ، يرسم واقع وخطط انتقال هذه الشركات إلى مراحل متطورة من خلال ربط أجور العمل بالإنتاجية ورفدها بالكفاءات العلمية المؤهلة ذات الخبرة في مجال عمل هذه الشركات من النواحي الإدارية والتسويقية والإنتاجية .

أما بالنسبة لأداء القطاع الصناعي في سورية وبشكل عام ، وبعد دراسة وتحليل مؤشرات هذا القطاع يمكن القول بأننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- تتكون بنية الصناعة السورية من صناعات تقوم على قاعدة الموارد المتاحة محلياً وخاصة الصناعات التحويلية مثل النسيجية والكيميائية والأسمدة والفوسفات ، كما تقتصر بعض الصناعات القائمة على الموارد المستوردة على عملية التجميع وبالتالي هي صناعات تعتمد على الحلقات الأخيرة في السلسلة التكنولوجية ، مما يترتب عليه ضعف الترابط بين هذه الصناعات وانخفاض القيمة المضافة المحققة في هذه الصناعات ، إذ أن قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة تشكل القسم الأكبر في المنتج النهائي ، وكذلك نلاحظ أن بعض الصناعات وخاصة النسيجية تقوم بعمليات الإنتاج الأولية والتي تتميز بانخفاض قيمها المضافة ، وبالتالي فإن القيم المضافة المحققة في الصناعة السورية تتحقق بشكل متدني سواء في مستويات الإنتاج الأولي أو مراحله الأخيرة ، مما يدل على عدم وجود أو ضعف الترابطات مابين أغلب فروع الصناعة في سورية وضعف تشابكها .
- ضعف الاستثمار في القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص ، رغم كل القوانين والمراسيم لتشجيع استثمار القطاع الخاص في الصناعة السورية .

- يتسم القطاع الصناعي الخاص في سوريا بطابعه الأسري ، حيث أن شركات الأشخاص هي السائدة كما أن عدد المنشآت التي تستخدم 10 عمال فأكثر لم تتجاوز 5% من إجمالي عدد تلك المنشآت ، والتي تشكل الصناعات الغذائية والنسيجية حوالي (60%) منها ، كما لم يتجاوز عدد المنشآت التي تستخدم (6−9) عمال نسبة 6% أما الباقي من تلك المنشآت فتضم مابين (1−5) عمال [1] .
- تدني الكفاءات الإدارية للمشاريع الصناعية وكذلك التسويقية وضعف الخبرات الوطنية في مجالات القطاعات الصناعية المتطورة ، حيث أن المستوى التعليمي للقوة العاملة في أغلبها تتشكل من ذوي الشهادات دون الإعدادية ، بينما حملة الشهادات الجامعية فأكثر لم يتجاوز 6% [2] .
- عجز البيئة التنظيمية والتشريعية عن تحفيز ومواكبة التطوير والتحديث في القطاع الصناعي الأولي ، حيث نجد الكثير من القيود الإدارية والروتين في تأسيس وتنفيذ المشاريع الصناعية .
- ضعف المناخ الاستثماري في القطاع الصناعي ، حيث لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية 13% من إجمالي الاستثمارات الخاصة والأجنبية ، وكذلك غياب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة لتطوير القطاع الصناعي في سوريا وتأمين مستلزمات هذا التطوير من مختلف النواحي التشريعية والتنظيمية والإدارية والبشرية ، وكذلك من الناحية التمويلية ، حيث أن التمويل الصناعي من المصارف العامة والخاصة لم يتجاوز 6% لقطاع الصناعات التحويلية ، بينما كان 63% للتجارة و 19% للخدمات و 14% للزراعة ، إضافة إلى ارتفاع تكاليف هذا التمويل مما أدى إلى التوجه للتمويل الذاتي للمشاريع الصناعية الخاصة بحيث أدى ذلك إلى غلبة المنشآت الحرفية الصغيرة والعائلية والصناعات البسيطة ، هذا وعدا المشاكل التكنولوجية والإدارية والتمويلية والكثير من العقبات التي يعاني منها القطاع العام الصناعي ، فهو يعاني من الهدر والفساد وعدم القدرة على الاستمرار والنهوض ليلعب هذا القطاع دوره الاقتصادي الحقيقي .
- انخفاض القيمة المضافة المحققة في الصناعة بشكل عام وبشكل خاص في الصناعة التحويلية ، وتدني نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي حيث لم تتجاوز هذه النسبة 7.1% ، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بدول عربية مثل تونس (17.1%) ومصر (15.7%) ، بينما تشكل هذه النسبة حوالي 50% بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدّمة[3].

[1] بيانات اتحاد غرف الصناعة السورية ، 2007 .
[2] وزارة الصناعة ، تقرير حصر العاملين ، مديرية التحليل المالي والتخطيط الاستثماري ، 2008 .
[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، القطاع الصناعي، ص66 .

☒ عجز الميزان التجاري للصناعات التحويلية مترافق بخلل هيكلي في بنية التجارة الخارجية لهذه الصناعة حيث تنحصر معظم الصادرات بالمواد الأولية ونصف المصنعة ، في حين تنحصر معظم المستوردات الصناعية بالمنتجات الجاهزة ونصف المصنعة ، مما يؤدي إلى خسارة في القيمة المضافة التي يمكن تحقيقها من تحويل المواد الأولية ونصف المصنعة إلى منتجات نهائية ، وهذا ما نشهده بشكل جلي في تصدير منتجات الصناعات النسيجية من غزول قطنية ومنتجات نسيجية نصف مصنعة ، وكذلك الأمر في الكثير من الصناعات الكيميائية وصناعة الفوسفات .

☒ ضعف التشابك داخل قطاعات الصناعة وخاصة بالنسبة للصناعات التحويلية وبينها وبين القطاعات الأخرى في مجال توفير مستلزمات الإنتاج لكل قطاع واستيعاب مخرجاته .

ومن هنا يمكن القول بأن القطاع الصناعي السوري لايزال هزيل الهيكل والحجم ، يتسم بأنه مؤلف من الحلقات الأخيرة أو الأولى في السلسلة التكنولوجية للصناعة ، مما ينعكس في انخفاض الناتج لهذا القطاع وضعف مساهمته في إجمالي الناتج المحلي ، حيث بلغت النسبة المئوية للتكنولوجيا العالية والمتوسطة في القيمة المضافة للتصنيع في سوريا 13.2% فقط في العام 2006 ، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بدول مثل مصر(40%) ، والأردن (28.8%) بينما بلغت نسبة الصادرات السورية التي تعتمد على كثافة التكنولوجيا 1.1% فقط من مجموع الصادرات والتي شكلت المواد الأولية فيها نسبة 89.9% ، مما يدل على ضعف المؤشر التكنولوجي في القطاع الصناعي السور ي وعدم قدرته على منافسة المنتجات الصناعية التحويلية الدولية التي تعتمد الاستخدام التكنولوجي الكثيف[1] .

[1] الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الاسكوا ، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ، 2007 .

➢ القدرة التنافسية الزراعية .

خلال العقد الماضي انصب اهتمام العالم على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه الزراعة في الحد من الفقر في دول العالم النامية ، وكما هو معروف فقد تم التوقيع على أكبر اتفاق عالمي للتجارة عام 1994 في مراكش المغرب ، وذلك بهدف إزالة الحواجز أمام الصادرات ومن ثم تعزيز الازدهار الاقتصادي ، ويمكن القول بأنه وفي ختام أطول جولة للغات وبعد مفاوضات طويلة ومضنية أُدخل ملف الزراعة وللمرة الأولى من أجل تحرير تجارة المنتجات الزراعية ، وبهدف إزالة التشوهات في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية وإخضاعها إلى قواعد السلوك التجاري ل لوصول إلى منافسة عادلة بين المنتجين والتمكين من النفاذ إلى الأسواق الدولية وفقاً لقواعد الغات ، بحيث تضمن الاتفاقية تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية وتخفيض وإزالة القيود غير الجمركية ، إضافة إلى الدعم وحجم الصادرات المدعومة وفتح الأسواق أمام الواردات من هذه السلع .

تعد سوريا من الدول النامية ذات الهيكل التصديري ال متنوع الذي يضم المواد الغذائية والزراعية والخامات المعدنية والمنتجات المصنعة وتحويلات العاملين في الخارج والسياحة وبالنظر إلى القطاع الزراعي فإنه يعتبر أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد السوري ، ويتضح ذلك من كونه القطاع الذي يؤمن الغذاء للمواطنين والمواد الخام للصناعة ، كما يساهم في تحسين الميزان التجاري ويوفر القطع الأجنبي اللازم لتأمين مستوردات القطاعات الأخرى .

ولسوء الطالع تضافرت عدة عوامل من بينها قصور السياسات والاستراتيجيات لتدعيم الإنتاجية الزراعية ، نقص الاستثمارات في البنية الأساسية ، ضآلة تمويل القطاع الزراعي وعدم كفاية التأقلم مع المواصفات الدولية وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي (خاصة بعد ارتفاع قيمة الوقود والأسمدة) ، لتسهم في قيام الأوضاع الحالية للزراعة في سوريا والتي تتسم بنقص الإنتاج والافتقار إلى القدرة التنافسية خاصة بالنسبة للأغذية الأساسية والصادرات . حيث تعتبر زيادة الإنتاجية الزراعية واستقرار الاقتصاد الكلي وإيجاد الأسواق الدولية وتهيئة بيئة ملائمة لاستثمار القطاع الخاص ، إضافة إلى الحد من تدهور الموارد الطبيعية ، هي شروط أساسية مسبقة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، وبالتالي فإن [1]:

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، المؤتمر الإقليمي الرابع والعشرون لأفريقيا ، تعزيز القدرة التنافسية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية في ظل العولمة والتحرير لتدعيم النمو الاقتصادي ، 2006 ، ص 1 .

- زيادة الكفاءة (تخفيض التكاليف) التي تنتُج في ظلها المنتجات الزراعية (المحاصيل- الثروة الحيوانية – مصايد الأسماك ...) .
- زيادة الكميات المطروحة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية .

تعتبر أهم المقومات لزيادة القدرة التنافسية للزراعة ، مما يعني إنتاجية عالية وبالتالي مزايا تنافسية على الساحة الدولية ، ولابد لسوريا من أجل رفع القدرة التنافسية للزراعة من أن تستغل الفرص التي تتيحها سياسات العولمة وتحرير التجارة وتوجُّه الزراعة الجديدة ، ويشمل ذلك إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز فرص المنتجين في الوصول إلى أسواق مجزية عالية القيمة ومساعدتهم على تخفيض التكاليف والإنتاج .

ويحدد هذا المبحث القضايا الرئيسية المتعلقة بدور القطاع الزراعي السوري في الأداء الاقتصادي الكلي من خلال مؤشرات أداء هذا القطاع وسياساته الإنتاجية وبما يعكس القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي في سوريا .

1. الإنتاج وصافي الناتج المحلي الزراعي :

يحتل القطاع الزراعي موقعاً متميزاً ضمن الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في سورية والتي يبلغ مساحتها 18518 ألف هكتار ، الأراضي القابلة للزراعة مساحتها 6083 ألف هكتار والأراضي المستثمرة فعلياً 5682 ألف هكتار .

تلعب الزراعة دوراً رئيسياً في بناء الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي ، حيث يعتبر هذان المؤشران من المؤشرات الهامة لقياس تطور أداء الاقتصاد الوطني ، وتحسن الأداء الاقتصادي نتيجة سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي بدأته سورية منذ سنوات والذي اعتمدت فيه منهجية اقتصادية وتجارية تقوم على الاقتصاد المفتوح والتجارة الحرة وزيادة الاستثمار لإنجاز بنية تحتية متطورة ، ويبين الجدول رقم (4-1) تطور مساهمة الإنتاج وإجمالي الناتج الزراعي في إجمالي الإنتاج والناتج المحلي ، حيث نلاحظ من الجدول زيادة الإنتاج الزراعي بشكل مضطرد حتى عام 2006 بينما انخفض في العام 2007 ، ولكن ذلك ترافق مع انخفاض نسبة مساهمة إجمالي الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي وخاصة بشكل حاد في العام 2007 ، كما نلاحظ ارتفاع قيمة صافي الناتج المحلي الزراعي لعام 2007 وبالأسعار الثابتة بنسبة 20.5% عن العام

2000 ، إلا أن هناك انخفاض في نسبة مساهمته في صافي الناتج المحلي ، حيث انخفضت هذه المساهمة من 25.8% في العام 2000 إلى 18% لعام 2007 لصالح تزايد مساهمة القطاعات الأخرى .

الجدول رقم (4-1): تطور الإنتاج والناتج وصافي الناتج المحلي الزراعي بتكلفة عوامل الإنتاج

بأسعار 2000 الثابتة خلال الفترة 2000-2007 (مليون ل.س).

البيان	2000	2003	2005	2006	2007
إجمالي الناتج المحلي	1557119	1745442	1984210	2094542	2233092
الإنتاج الزراعي	340570	371442	398112	432713	375675
نسبة الإنتاج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي	%21.8	%21.2	%20	%20.6	%16.8
صافي الناتج المحلي	841220	937379	1125087	1281937	1455654
صافي الناتج المحلي الزراعي	217830	248896	267054	298132	262466
نسبة صافي الناتج المحلي الزراعي إلى صافي الناتج المحلي	%25.9	%26.5	%23.7	%23.2	%18

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008، الإحصاءات الزراعية .

ويعود ذلك الانخفاض الحاد في صافي الناتج الزراعي إلى مجموعة من الأسباب أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي نتيجة ارتفاع أسعار الوقود وسوء الأحوال الجوية وجفاف بعض الينابيع والأنهار .

2. هيكل الإنتاج الزراعي :

شهد الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في سورية تطوراً ملحوظاً ومستمراً اعتباراً من التسعينيات نتيجة زيادة المساحات المزروعة وخاصة المروية منها واعتماد البذور المحسنة وتوفير الأسمدة واستخدام الطرق المتقدمة في الزراعة واعتماد الأصول الحيوانية عالية الإنتاجية ، وترافقت مع سياسات زراعية مشجعة للإنتاج وفق التوجهات العامة للدولة أدت إلى خطوات أسرع باتجاه تطوير الواقع الزراعي ورفع المستوى المعيشي وخاصة للسكان الريفيين .

بلغت قيمة الإنتاج الزراعي لعام 2007 حوالي 375675 مليون ل.س بالأسعار الثابتة لعام 2000 قيمة الإنتاج النباتي منها 224569 مليون ل.س وبنسبة 59.7% ، وقيمة الإنتاج الحيواني 151106 مليون ل.س وبنسبة 40.3% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي .

توزعت أهمية الإنتاج النباتي خلال نفس العام وفق أنواع المنتجات نسبة إلى إجمالي الإنتاج الزراعي والنباتي كما في الجدول رقم(4-2).

الجدول رقم (4-2): الإنتاج النباتي وفق أنواع المنتجات لعام 2007 **(مليون ل.س) .**

الإنتاج النباتي	القيمة	نسبة المساهمة في الإنتاج النباتي	نسبة المساهمة في الإنتاج الزراعي
الحبوب	54820	%24.4	%14.6
محاصيل صناعية	30653	%13.6	%8.1
الفواكه	54530	%24.2	%14.5
الخضراوات	28341	%12.6	%7.5
بقول جافة	4708	%2.1	%1.2
رعويات	1057	%0.5	%0.28
صناعات ريفية	1085	%0.5	%0.28
البذار	1809	%0.8	%0.48
الغراس	893	%0.4	%0.23
حلج الأقطان	19781	%8.8	%5.2
مزروعات أخرى	26887	%11.9	%7.1
الإجمالي	224569	%100	%59.7

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008، الإحصاءات الزراعية .

بينما توزعت أهمية الإنتاج الحيواني لعام 2007 وفق المنتجات ونسب مساهمتها في إجمالي الإنتاج الحيواني والإنتاج الزراعي كما في الجدول (4-3).

الجدول رقم (4-3): الإنتاج الحيواني وفق أنواع المنتجات لعام 2007 (مليون ل.س) .

الإنتاج الحيواني	القيمة	نسبة المساهمة في الإنتاج الحيواني	نسبة المساهمة في الإنتاج الزراعي
الحليب ومشتقاته	63542	%42	%16.9
تكاثر الحيوان	70751	%46.8	%18.8
البيض	8569	%5.6	%2.2
الصوف	4318	%2.8	%1.1
الشعر	30.5	%0.02	%0.008
الجلود	843	%0.55	%0.22
السمك	1621	%1.07	%0.43
شرانق الحرير	0.8	%0	%0
عسل وشمع عسلي	1428	%0.94	%0.38
الإجمالي	151106	%100	%40.3

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008، الإحصاءات الزراعية .

شهدت سورية خلال السنوات الماضية تطوراً هاماً في كميات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، حيث ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2000-2007) بنسبة 10.3% توزعت بين نمو الإنتاج النباتي بنسبة 4.3% ونمو الإنتاج الحيواني بنسبة 24.1% خلال نفس الفترة . وتعد سورية من الدول التي انتقلت من بلد مستورد للغذاء إلى بلد مصدر للغذاء وخاصة بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية وفي مقدمتها القمح والقطن ، إلا أننا نلاحظ بأن سوريا قد أصبحت في العام 2006 من الدول المستوردة لمادة القمح (تم استيراد 155 ألف طن قمح في حين تم تصدير 92 ألف طن خلال العام 2006) نتيجة التذبذب في حجم الإنتاج الزراعي ويتضح ذلك من خلال تطور الإنتاج النباتي رغم انخفاض المساحات المزروعة فعلياً .

الجدول رقم (4-4): تطور الإنتاج النباتي والمساحات المزروعة خلال الفترة 2000-2007

بالأسعار الثابتة لعام 2000 (القيمة=مليون ل.س، المساحة= هكتار).

البيان	2000	2003	2004	2005	2006	2007	نسبة الزيادة 2000-2007
الإنتاج النباتي	215382	226714	233014	248834	272163	224569	%4.3
الأراضي المستثمرة	4546540	4660915	4729420	4872525	4742551	4719370	%3.8
مساحة الأراضي المزروعة بعلاً	3335890	3299704	3290286	3446714	3340399	3323029	-%0.3
مساحة الأراضي المزروعة سقياً	1210650	1361211	1439143	1425811	1402152	1396341	%15.3

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008، الإحصاءات الزراعية .

3.العمالة في القطاع الزراعي :

بلغ عدد سكان الريف في سورية حوالي 8915 مليون نسمة في العام 2007 ، أي نحو 46.5% من إجمالي عدد السكان في القطر ، وقد بلغ حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي 947 ألف عامل في العام 2007 أي حوالي 19.14% من إجمالي حجم القوة العاملة مقابل 26.1% في العام 2003 ، ويعود هذا التراجع المضطرد إلى هجرة قوى العمل من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى وخاصة إلى المدن لكونها مراكز جذب لأبناء الريف من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة دخولهم [1]، وكذلك بسبب محدودية قدرة القطاع الزراعي على توفير المزيد من فرص العمل نتيجة لتبني التقانات الحديثة والتكثيف في المساحات المروية بسبب شح المياه وتفاوت الظروف المناخية الذي كان له أثر كبير على اليد العاملة الموسمية ، وتشكل قوة العمل النسائية حوالي 17.5% من العمالة الزراعية و 12.7% من العمالة الكلية لعام 2007 .

وعلى صعيد حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي أي القيمة المضافة في القطاع الزراعي ، فقد حققت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 19.4% في العام 2006 لتصل إلى 4159 دولار ، غير أن نصيب العامل الزراعي في سورية يمثل حوالي 20% فقط من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة . وفيما يخص الكفاءة الاقتصادية الزراعية (عبارة عن حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي إلى حصة العمالة الزراعية في القوى العاملة) فقد نمت خلال الفترة 2000–2003 بينما تراجعت خلال الفترة 2004–2005 لتعود وترتفع في العام 2006 لتصل إلى 0.87 ، كما في الجدول رقم (4–5) .

الجدول رقم (4–5): نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في سورية خلال الفترة 2000–2007 .

البيان	2000	2003	2004	2005	2006
نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي (دولار)	3126	3371	3319	3484	4159
الكفاءة الاقتصادية الزراعية	0.88	0.93	0.85	0.80	0.87

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2008، القطاع الزراعي .

[1] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، إدارة الشؤون الاقتصادية الزراعية ، مديرية الإحصاء والتخطيط ، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2007 .

يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة المرأة في العمل الزراعي بصورة عامة خلال الفترة 1999-2007 حيث كانت نسبة النساء العاملات في الزراعة لعام 1999 حوالي 34% في حين هبطت لتصبح 17.5% عام 2007 ، وبلغت نسبة العمال الزراعيين في القطاع العام 2.9% فقط من إجمالي عدد العاملين في الزراعة ونسبة الذكور منهم 83% في حين وصلت نسبة العاملين في القطاع الخاص 96.2% ونسبة الذكور منهم 79% ويعمل في القطاعات الأخرى حوالي 1% .

ويبين الجدول رقم (4-6) تطور بعض معايير أداء الموارد البشرية الزراعية ، حيث نلاحظ تحسن الدخل العام 2.2% سنوياً والزراعي 3.3% سنوياً ، مما يدل على أن الدخل الزراعي ازداد بمعدل أعلى من الدخل العام كما هو واضح من معدل النمو السنوي . وكذلك الأمر ينطبق على الزيادة في إنتاجية العمل ولكن إنتاجية العمل الزراعي ازدادت بشكل ملحوظ مقارنة بإنتاجية العمل العامة . ولدى مقارنة نتائج عام 2006 بعام 2005 نلاحظ تحسن كافة المؤشرات أيضاً .

الجدول رقم(4-6): تطور بعض معايير أداء الموارد البشرية 2000-2006 (ل.س) .

البيان	2000	2004	2005	2006	نسبة التغير 2005-2006	معدل النمو السنوي 2000-2006
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	55389	59874	61825	62971	%1.9	%2.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي	13710	13578	14017	15440	%10.2	%2
نصيب الفرد الريفي من الناتج المحلي الزراعي	27363	29203	30143	33203	%10.2	%3.3
إنتاجية العمل /ألف ل.س	315	315	419	422	%0.8	%5
إنتاجية العمل الزراعي/ألف ل.س	238	238	424	455	%7.3	%11.4

المصدر : المركز الوطني للسياسات الزراعية ، واقع الغذاء والزراعة في سوريا 2007 .

4. التقنية الحديثة والبحث العلمي في القطاع الزراعي:

يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة السورية في قدرتها على التوسع في استخدام التقنيات الحديثة بكافة أنواعها لزيادة الإنتاج الزراعي ، وتتصدر التقنية الحيوية قائمة تلك التقنيات ، حيث تشمل هندسة المورثات أو الجينات أو إعادة تركيب الحمض النووي DNA وزراعة الأنسجة والأجنة ومعالجة نقل الشفرات الوراثية من خلية إلى بويضة لإنتاج سلالة من الحيوانات صاحبة نواة منقولة ، وتعتبر التقنية الحيوية إحدى الوسائل لتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف الوحدة المنتجة وتطوير نوعية المنتجات وتطويعها لرغبة المستهلك وتحسين إمكانيات تصنيع حفظ المنتجات الزراعية واستخدام الوارد الوراثية .

وتعتبر تقنية الاستشعار عن بعد من النماذج الفاعلة التي يمكن توظيفها في تنمية وتطوير الزراعة وذلك من خلال رصد العوامل المناخية والتغيرات البيئية ومسح الموارد الأرضية والمائية وكذلك رصد المساحات التي تعاني من الجفاف والتصحّر ، وفي تطوير التلقيح الصناعي وتقانة الليزر في تسوية التربة لرفع كفاءة أساليب الري . وتمثل المكافحة الحيوية أحد التقنيات الحديثة التي أخذت في الانتشار للقضاء على الآفات الضارة دون استخدام المبيدات الكيماوية . على الرغم من التقدم السريع في الابتكارات وتطور التقنيات الحديثة إلا أن معدلات استخدام بعضها ما زال دون المستويات التي وصلت إليها كثير من الدول النامية ، هذا إلى جانب التحديات الجديدة التي أصبحت توا جه وصول تلك التقنيات إلى الفئات المستهدفة والتي تتمثل في احتكار الشركات الكبرى لإنتاج أصناف البذور والسلالات المحسنة مع إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تكريس حقوق الملكية الفكرية .

حيث يمكن القول بأن القطاع الزراعي السوري لا زال يعاني من شيوع الأساليب القديمة في الإنتاج الزراعي رغم أهمية المبتكرات البيولوجية والميكانيكية التي يؤدي استخدامها إلى زيادة إنتاجية الأرض ، إلا أن استخدام هذه المبتكرات لا زال محدوداً من حيث عدد الجرارات والآلات الزراعية المستخدمة إضافة إلى انخفاض معدلات الأسمدة الكيماوية (خاصة مع ارتفاع أسعار الأسمدة الوطنية بشكل كبير خلال عامي 2007–2008) إذ تفيد الدراسات بأن استخدام الأسمدة الكيماوية يتراوح بين المنخفض والمنخفض جداً .

وبالرغم من وجود العديد من مراكز البحوث الزراعية (والتي وصل عددها إلى 66 محطة بحثية زراعية منها 40 محطة في مجال بحوث الإنتاج النباتي و 13 محطة في مجال بحوث الإنتاج الحيواني و 13 محطة في مجال بحوث الري) إلا أن معظمها ما زال يعاني من ضعف الكوادر العلمية والفنية المدربة ، وكذلك انخفاض ما ينفق على البحث العلمي في

الزراعة ، حيث أن تطور الإرشاد الزراعي لم يكن سوى تطور كمي بزيادة عدد الوحدات الإرشادية دون التطور في الأداء . ويبين الجدول رقم (4-7) عدد الآلات المستخدمة في كامل القطاع الزراعي السوري وتطورها .

الجدول رقم (4-7): تطور استخدام الآلات في القطاع الزراعي السوري(العدد بالواحدة).

البيان	2000	2003	2004	2005	2006	2007
الجرارات	97660	103626	104583	106131	107946	108425
المحاريث	108459	110900	111943	113624	113779	115328
المباذر	15652	17209	17825	18669	19933	20752
الدراسات الثابتة	5278	4829	4816	4831	4717	4752
الحصادات الدراسة	4734	5249	5335	5651	5724	5845
المضخات	3257	1590	1796	5535	3285	3440
المرشات	29504	31499	31316	31973	32085	33254
آلات التعفير	495	1205	530	624	619	639
مؤسسات الحلج	16	17	17	17	17	17
دواليب الحلج	119	104	107	112	97	87
أجهزة تعقيم البذور	14	14	8	9	7	7
مكابس القطن	32	33	23	23	22	21
الطواحين	1028	979	947	921	895	804
معاصر الزيت	741	759	779	728	857	900
معامل الدبس	125	89	94	112	124	110

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008، الإحصاءات الزراعية .

5.الاستثمار في القطاع الزراعي :

يتأثر الاستثمار الزراعي بالسياسات الزراعية السائدة وسياسات الاقتصاد الكلي . وقد عملت سياسات التحرير التي اعتمدتها سورية على فتح المجال للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي للدخول في الاستثمار الزراع ي ، وتقوم السياسة الحالية على توجيه الاستثمارات الزراعية نحو إقامة مشاريع تحقق زيادة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتحسين نوعيته ، وتطوير التصنيع الزراعي ، وإنتاج واستخدام التقنيات الحديثة كالآلات والتجهيزات الزراعية ونظم الري الحديث واستخدام الأسمدة المناسبة واستعمال الأصناف المحسنة وإدخال محاصيل زراعية جديدة واستخدام تقني ات الإنتاج الحيواني المتقدمة في التربية والتلقيح الاصطناعي ، وتشجيع المستثمرين للدخول في مجال التصدير الزراعي .

وقد حددت السياسة أولويات للاستثمار وقدمت لها التسهيلات والامتيازات الخاصة كمنح الأراضي الاستثمارية والإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال الزراعية ، وحرصت على تشجيع الاستثمارات التي تراعي شروط التنمية الزراعية المستدامة ومنح أولوية لإ قامة مشاريع لتوفير المستلزمات الزراعية .

يكتسب الاستثمار الزراعي أهمية بالغة نظراً لخصوصية قطاع الزراعة وما يقدمه من مساهمة في تأمين الغذاء وبناء الاقتصاد الوطني . ويبين الجدول رقم (4-8) تطور توزع الاستثمار حسب قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2006 ، حيث نلاحظ انخفاض حصة الاستثمارات الزراعية ، ونمو الاستثمارات الزراعية بمعدل أقل من القطاعات الأخرى عدا قطاع النقل والمواصلات ، مما يدل على أن حجم الاستثمارات الزراعية لا يتناسب مع حصتها في الناتج المحلي (أقل من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير) ، مما يتطلب إيلاء قطاع الزراعة المزيد من الاهتمام .

الجدول رقم(4-8): توزع الاستثمارات حسب قطاعات الاقتصاد 2000-2006 (مليون ل.س).

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي
قطاع الزراعة	24431	26220	25843	24063	39417	45220	40792	%8.9
الصناعة والتعدين	45918	54778	56465	74820	76978	82891	84358	%10.7
النقل والمواصلات	29379	35003	35183	30517	48647	54035	44522	%7.2
دور السكن	17621	14752	17295	22513	38285	40040	30501	%9.6
قطاعات أخرى	38743	47391	61601	82905	78092	87427	129770	%22.3
المجموع	156092	178148	196387	234818	281419	309613	329943	%13.3
حصة الزراعة	%15.7	%14.5	%13.2	%10.2	%14	%14.6	%12.4	-%3.9

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007 .

وتتوزع الاستثمارات في القطاع الزراعي إلى خمسة أنواع سنتناولها كالآتي :

1 - الاستثمارات الزراعية الحكومية في سورية : وهي تتوزع بين :

- الخدمات المساعدة التي تركزت بشكل رئيسي في تطوير البنية التحتية الزراعية والخدمات الزراعية وأنظمة الري واستصلاح الأراضي والتحريج والتشجير المثمر والبحوث والإرشاد والتدريب لرفع كفاءة القطاع الزراعي وتحسين أداءه واستثمار موارده بالشكل الأمثل وقد بلغ عدد المشاريع المنفذة 54 مشروعاً في العام 2005 .

الأنشطة الإنتاجية المباشرة المتضمنة إحداث مؤسسات زراعية ذات طابع اقتصادي متمثلة بالمؤسسة العامة للأعلاف والدواجن والمؤسسة العامة للمباقر والمؤسسة العامة للأسماك والمؤسسة العامة للمكننة الزراعية والمؤسسة العامة لإكثار البذار والمؤسسة العامة لمزارع الدولة . حيث كان الغرض من هذه المؤسسات تأمين فرص العمل وتأمين السلع الغذائية للمواطنين بأسعار مقبولة وتشجيع القطاع الخاص وإرشاده لتفعيل قدراته الإنتاجية في هذا المجال . وتسعى الحكومة حالياً إلى تحويل المؤسسات ذات الأهداف الشاملة والأساسية إلى مؤسسات بحثية وخدمية مثل مؤسسة إكثار البذار والتخلي التدريجي عن المؤسسات الأخرى ذات الطابع الإنتاجي مثل مزارع الدولة التي تم حلها وتوزيع أراضيها على المستفيدين وترك جزء من الأراضي وبحدود 10% لأغراض البحث العلمي ، إضافة إلى حل مؤسسة الم كننة الزراعية ودراسة واقع المؤسسات الأخرى ، والعمل على تحسين كفاءة المؤسسات من خلال خلق منافسة على أسس متساوية مع القطاع الخاص . ويتم تمويل استثمارات هذه المؤسسات ذاتياً حيث لا يتعدى إنتاج هذه المؤسسات 1% من إنتاج القطاع الخاص .

ويبين الجدول رقم (4-9) تطور الإنفاق الاستثماري على المشاريع الزراعية الحكومية خلال الفترة 2000-2006 ، حيث يلاحظ زيادة الإنفاق بشكل ملحوظ على كافة المشاريع وخاصة المصالح العقارية والبحوث العلمية الزراعية لأن الحكومة اهتمت أكثر مما مضى بتنظيم الأراضي الزراعية ورفع كفاءة استثمارها ، وأعطت الأولوية للبحث العلمي الزراعي عن طريق إنشاء الهيئة العامة للبحث العلمي كمؤسسة مستقلة مالياً .

الجدول رقم(4-9): تطور الإنفاق الاستثماري على المشاريع الزراعية 2000-2006 (مليون ل.س).

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	خطة عام 2007	معدل النمو السنوي
الإدارة المركزية	5515	8057	8444	7416	6982	6479	7164	9367	%4.5
المؤسسات	197	454	926	580	213	222	306	293	%7.6
المصالح العقارية	70	63	89	74	34	163	151	307	%13.7
الهيئة العامة للبحوث الزراعية	–	–	–	485	236	824	741	900	%15.2
الهيئة العامة لاستثمار الغاب	154	183	249	269	282	287	169	333	%1.6
المجموع	5936	8757	9708	8824	7465	7975	8531	11200	%6.2

المصدر : تقرير أهم الإنجازات الإنتاجية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 1970-2006 .

2 – الاستثمار في القطاع التعاوني : نلاحظ بأن عدد الجمعيات التعاونية قد زاد من 5395 عام 1999 ليصل إلى 5578 جمعية في العام 2005 ثم ازداد ليصل إلى 5606 جمعية في العام 2006 .

3 – الاستثمار في القطاع الخاص الزراعي :توزعت مشاريع القطاع الخاص الزراعية المشمّلة بالقانون رقم 10 لعام 1991 على أربعة أنشطة هي :

- نشاط الإنتاج الزراعي وتربية الحيوان .
- نشاط تربية وتسمين المواشي والحيوانات .
- نشاط الري وحفر الآبار والخدمات الزراعية .
- إنتاج المستلزمات الزراعية .

وقد بلغ عدد المشاريع الزراعية المشمّلة بأحكام القانون رقم 10 لعام 1991 حتى نهاية عام 2005 حوالي 108 مشروع بلغت قيمة إجمالي التكاليف الاستثمارية لهذه المشاريع 26907 مليون ل.س أي ما يعادل 3% من مجموع التكاليف الاستثمارية التقديرية لكافة المشاريع المشمّلة . وتوفر هذه المشاريع لدى تنفيذها 7641 فرصة عمل ، ويتبين مما سبق أن عدد المشاريع الزراعية المنفذة قليل جداً نظراً للظروف الخاصة بالاستثمار الزراعي .

4 – أصدرت الحكومة المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986 لتشجيع الشركات الزراعية المشتركة بين القطاعين العام والخاص ، الجدول رقم (4–10). وتساهم الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بنسبة 25% من رأسمال هذه الشركات مسددة على شكل أراضي .

الجدول رقم(4–10): الشركات الزراعية المشتركة في سورية .

البيان	تاريخ التأسيس	رأس مال التأسيس مليون ل.س	رأس المال الحالي مليون ل.س	إجمالي المساحات المخصصة (هكتار)
غدق	1986	315	440	1750
بركة	1986	100	195	1919
سنابل	1987	25	25	183
نماء	1987	100	140	2362
الشام	1987	60	150	75
القلمون	1987	100	100	985
الربيع	1989	40	20	47
المجموع		740	1070	7321

المصدر : بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

وقد تعثرت شركتا الربيع والسنابل بسبب ضعف رأس المال التأسيسي حيث تم حل شركة الربيع ودمج شركة سنابل مع شركة بركة . وبذلك بقي منها خمس شركات فقط بلغ مجموع

رأسمالها التأسيسي 740 مليون ل.س (14 مليون دولار) وبعد التبدلات التي طرأت على رأس مال معظمها أصبح رأس مالها الحالي 1070 مليون ل.س .

5 – تهدف المشاريع المشتركة الحكومية إلى الاستثمار المشترك بين حكومة الجمهورية العربية السورية والحكومات الأخرى وخاصة العربية . وقد بلغ عدد الشركات المشتركة خمسة شركات ، وهي: الشركة السورية الليبية (رأسمالها 200 مليون دولار أمريكي) والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (رأسمالها 105 مليون دولار أمريكي) والشركة السورية السعودية (رأسمالها 50 مليون دولار أمريكي) ومؤسسة الاتحاد العربي للتنمية الزراعية (رأسمالها 10 ملايين دينار ليبي) والشركة السورية الفنلندية . ويتوقع ازدياد عدد هذا النوع من الاستثمار نتيجة اتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشراكة الأوربية وسياسات الانفتاح الاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية .

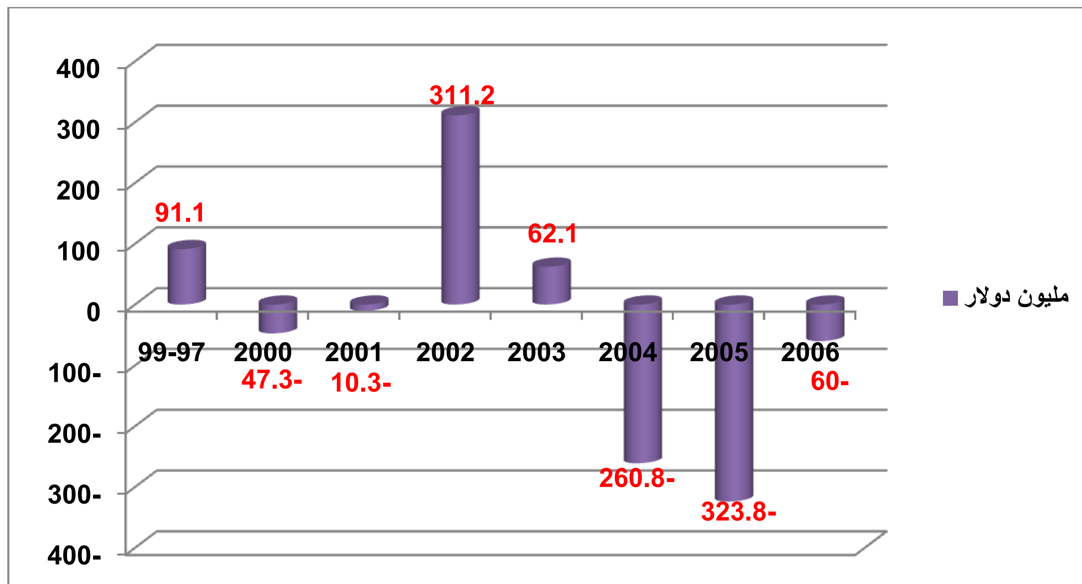
6.الميزان التجاري للقطاع الزراعي :

إن نمو التجارة الزراعية يشكل عاملاً فاعلاً في نمو التجارة الكلية ، إلا أن تطور التجارة الزراعية يتأرجح بحسب المواسم الزراعية وبحسب العوامل الجوية ، ومما يبرر أهمية التجارة الزراعية لنمو التجارة الكلية هو نسبة مساهمتها في التجارة الكلية وتأثر أداء التجارة الكلية بتغيرات التجارة الزراعية ، فقد شكلت حصة الزراعة من إجمالي التجارة قيمة وصلت إلى 16% خلال الفترة 2003–2005 ، وانخفضت مساهمة التجارة الزراعية في التجارة الكلية بشكل حاد خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث شهدت حصة التجارة الزراعية في التجارة الكلية هبوطاً مستمراً يعادل 9.3% سنوياً خلال السنوات العشر الماضية ، مما يشير إلى أن التجارة في القطاعات الأخرى تتسارع بوتيرة أعلى من التجارة الزراعية .

ارتفع معدل النمو في التجارة الزراعية بمقدار 5.2% خلال فترة الدراسة وكان معدل الزيادة خلال الفترتين 1999–1999 و 2004–2006 هو 41.6% ، في حين حدث تراجع نسبي في حجم التجارة الزراعية في العام 2006 بمعدل 2.1% ، وكانت الحكومة قد التزمت بإجراء المزيد من الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استثمارات أوسع في قطاع الزراعة بهدف تحفيز الإنتاج الزراعي لتأمين فائض للتصدير ، حيث أن التقدم في التجارة الزراعية يعكس زيادة في معدل نمو المستوردات أكثر من الصادرات بتأثير سياسة الانفتاح والسماح باستيراد العديد من السلع التي كانت مقيدة أو محظورة من الاستيراد .

ويعتبر التصدير الزراعي مؤشراً هاماً على زيادة نمو الزراعة السورية ، وتبذُل جهود حثيثة للتوسع في فتح أسواق جديدة للصادرات الزراعية ، ويأتي في هذا السياق توقيع اتفاقيات ثنائية مع الشركاء التجاريين . وقد حققت التجارة الزراعية تطوراً جيداً ، حيث تحسّن الميزان التجاري الزراعي في العام 2006 وكانت قيمته سلبية لكنها أقل بحوالي 61.5 مليون دولار من القيمة المسجلة عام 2005 وهي 328 مليون دولار . إذ أن إزالة التعرفة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ساعدت على زيادة المستور دات الزراعية السورية من الدول العربية بقوة مسببة حدوث ميزان تجاري سالب . ويبين الشكل (4-1) التأرجح في الميزان التجاري الزراعي السوري خلال الفترة 1997-2006 .

الشكل رقم (4-1): الميزان التجاري الزراعي السوري خلال الفترة 1997-2006 (مليون دولار) .



المصدر : المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التجارة الزراعية السورية 2007 .

تغلب على الصادرات الزراعية السورية صادرات السلع الخام ، كما تتصف الصادرات والواردات الزراعية بأنها مركزة ، حيث أن مساهمة السلع الخمسة الأولى الزراعية المصدرة في إجمالي التجارة الزراعية تمثل 45% ، أما حصة العشر سلع الأولى في الصادرات فهي 53.7% ، في حين أن مساهمة الخمس سلع الأولى في إجمالي المستوردات الزراعية كانت 45% وحصة العشر سلع الأولى هي 60% ، الجدول (4-11) .

الجدول رقم (4-11): أهم الصادرات والواردات الزراعية السورية خلال الفترة 2004-2006 (%) .

الصادرات الزراعية الرئيسية	2004	2006	متوسط 04-06	معدل النمو السنوي(%) 1997-2006
الأغنام	21.1	18.2	18.5	19.0
القطن غير الممشط والمكرود	14.7	13.9	14.4	-7.8
زيت الزيتون	3.4	4.1	5.2	31.8
القمح	11.2	2.3	6.8	.....
المياه المعدنية والغازية	4.9	4.8	5.0	69.3
البندورة	2.6	4.2	3.5	-9.6
بذور الكمون	2.2	3.4	2.8	9.6
فواكه مختارة	1.8	2.5	2.3	-10.6
البقوليات	0.5	0.3	0.5	23.7
العدس	2.5	0.2	1.8	-34.5
المجموع	64.9	53.9	60.8	......
سلع أخرى	35.1	46.1	39.2	2.9
إجمالي الصادرات	100	100	100	0
الواردات الزراعية الرئيسية	**2004**	**2006**	**متوسط 04-06**	
الذرة	8	14	12	
السكر	15	16	14	
زيت بذور مختلفة	11	7	9	
الشاي	4	4	4	
كسبة فول الصويا والقطن والزيتون وعباد الشمس	7	4	5	
الرز	6	4	5	
الحليب المجفف	2	3	3	
الموز	2	3	2	
بذور السمسم وعباد الشمس	2	3	2	
السمك المعلب	2	2	2	
المجموع	59	60	58	
سلع أخرى	41		42	
إجمالي الواردات	100	100	100	

المصدر : المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التجارة الزراعية السورية 2007 .

- دراسة حالة زراعة القطن في سوريا :

يعتبر القطن أحد أهم المحاصيل الصناعية في العالم وتشكل صادراته الأساس في اقتصاديات العديد من الدول الأقل نمواً ومن بينها الاقتصاد السوري ، كما تعتبر ألياف القطن من أهم الألياف النسيجية عالمياً ، وتشكل 40% من إجمالي إنتاج الألياف العالمية .

يُنْتِج القطن حوالي 80 بلداً في العالم وتساهم الصين والولايات المتحدة الأمريكية و الهند معاً بأكثر من نصف الإنتاج العالمي ، ويتميز الإنتاج العالمي بالتذبذب نتيجة الظروف الجوية والعرض والطلب والأسعار العالمية ، والتي تتأثر بمستويات الدعم في الدول المنتجة وخاصة المتقدمة ، كما تعتبر الصين هي المنتج الأكبر والمستهلك الأول للقطن عالمياً ، وا ستمرار ازدهار الصناعات النسيجية لديها يزيد باستمرار من استيرادها للقطن ، كما يشكل الاتحاد الأوروبي ثاني مستورد ومصدر للقطن عالمياً ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر منتج للقطن عالمياً (19%) ، وتشكل مع الصين الثقل الكبر في تجارة القطن العالمية وبما يقارب 40% ، كما تعتبر أوزبكستان من الدول التصديرية الهامة والتي تشكل صادراتها حالياً ما يقارب 10% من إجمالي صادرات القطن العالمية .

يعتبر القطن من أهم المحاصيل النقدية التصديرية والمحصول الصيفي المروي الرئيسي في سوريا ، ويقوم بإنتاجه كل من القطاع الخاص والتعاوني ، ويلاحظ من خلال تطور المساحات المخصصة لإنتاج المحاصيل الصناعية انخفاض المساحات المخصصة لإنتاج القطن بسبب محدودية الموارد المائية ، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتحول إلى الزراعات البديلة ، وبشكل خاص المساحات التي يخصصها القطاع الخاص لإنتاج القطن ، الجدول رقم (4-12) .

الجدول رقم (4-12) : تطور مساحة محصول القطن 2000-2007 (1000 هكتار) .

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المساحة الإجمالية	270	257	200	205.4	234.2	237.8	215.5	192.8
القطاع التعاوني	103	100	82	81	89	100	92	86
القطاع الخاص	103	157	118	124.4	145.2	137.8	123.5	106.8

المصدر : المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التجارة الزراعية السورية 2007 .

كما يلاحظ تذبذب في غلة إنتاج القطن وانخفاضها بشكل عام لتصل إلى (3.7 طن/هكتار) خلال العام 2007 ، وبمعدل أقل في إنتاج التعاونيات للقطن (3.5 طن/هكتار) خلال نفس الفترة ، كما يلاحظ تراجع في كميات الإنتاج بشكل عام خلال الفترة 2000-2007 وبمعدل نمو سنوي سالب قدره(-7.3%)، الجدول رقم (4-13).

الجدول رقم (4-13) : تطور إنتاج وغلة القطن في سوريا 2003-2007 (وأنواع المنتجات) .

البيان	الوحدة	2003	2004	2005	2006	2007
غلة إنتاج القطن	طن/هكتار	3.9	4.4	4.3	3.2	3.7
غلة إنتاج القطن في التعاونيات	طن/هكتار	3.8	4.0	4.2	3.0	3.5
إنتاج القطن المحبوب	ألف طن	811.0	794.7	1022.0	685.7	711.5
إنتاج القطن في التعاونيات	ألف طن	307	359	422	284	303
القطاع الخاص	ألف طن	505	670	599	402	408
قطن محلوج	ألف طن	268.1	269.7	332.9	240	211.6
بذور القطن	ألف طن	507.1	500.0	664.3	445.7	387.0

المصدر : 1- المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التجارة الزراعية السورية 2007 .

2- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2008 ،الإحصاءات الزراعية.

وقد كان للمساحة والمردود أثر كبير على انخفاض إنتاج سوريا حيث توزع هذا الأثر خلال الفترة 2000-2006 بنسبة 80% للمساحة و79% للغلة [1].

يتم تسويق القطن السوري حصراً إلى المؤسسة العامة لحلج و تسويق الأقطان من خلال نظام تسعير يتم تحديده من قبل الدولة ، كما تقوم المؤسسة العامة لإكثار البذار بتحديد أسعار البيع للبذار ، ويقوم القطاع العام بتأمين تسهيلات وليس دعم لتأمين عبوات القطن وبأسعار محدودة (يؤمن المصرف الزراعي أكثر من 50% بالمتوسط من أكياس القطن ويقوم القطاع الخاص بتأمين الباقي) ، وقد شهد إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي دعماً مباشراً في الإنتاج في الفترة الأخيرة ،حيث قدمت الدولة منحة بقيمة (3000 ل.س لكل دونم) للمزارعين الذين

[1] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، واقع الغذاء والزراعة في سوريا 2007 ، ص 160 .

يروون بمياه الآبا ر وذلك للتخفيف من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على زيادة أسعار المحروقات ، كما تم رفع أسعار تسليم القطن من 35 ل.س إلى 41 ل.س لكل كغ خلال العام 2008 ، بينما اتسمت أسعار تسليم محصول القطن بالثبات خلال الفترات السابقة وبسعر قدره (30.75 ل.س / كغ) ، كما تخضع أسعار تسيلم محصول القطن لنظام تسعير تتوقف فيه الأسعار على الفترة الزمنية التي يتم فيها تسليم المحصول ، حيث أن السعر الأعلى يعطى للمنتج الذي يتم تسليمه خلال 15 يوماً من بداية الموسم وهناك فترتين كل منها 15 يوماً يتم فيها تخفيض أسعار التسليم تدريجياً [1] ، بينما يتم تسعير المنتجات من المساحات المخالفة الزائدة عن الخطة وفق الأسعار العالمية في حال انخفاضها عن الأسعار الإدارية وذلك بهدف تخفيض إنتاج القطن في مساحات إضافية لتجنب الضغط على الموازنة ، حيث تشكل فروق الأسعار الإدارية بطبيعة الحال دعم مباشر لإنتاج القطن السوري في حال ارتفاعها عن الأسعار العالمية .

يعد إنتاج القطن معفى من ضرائب الإنتاج ، كما تعد المؤسسة العامة لإكثار البذار هي المسؤولة عن إنتاج وبيع البذار للمزارعين (سعر ثابت لبذار القطن الخام بـــ10 ل.س / كغ) ولا يتم السماح للقطاع الخاص إلا باستيراد بذور القطن الصناعية لصالح مصانع عصر الزيوت ، كما تعد المؤسسة عي المسؤولة عن استنباط أصناف ذات إنتاجية مرتفعة نسبياً وقد شهد إنتاج البذار خلال الفترة 2000-2006 تراجعاً في الكميات مترافقاً بتراجع في إنتاج القطن في سوريا خلال نفس الفترة ، الجدول رقم (4-14) .

الجدول رقم (4-14) : كميات البذار المنتجة خلال الفترة 2000-2006 (ألف طن) .

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي
بذور القطن المخصصة للزراعة	29.3	21.9	14.2	18.7	20.7	19.4	16.8	- 8.9%

المصدر : المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التجارة الزراعية السورية 2007 .

[1] المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التجارة الزراعية السورية 2007 .

وبالمقارنة بين السعر الرسمي لعام 2007 والتكاليف المقدرة لإنتاج القطن نجد بأن الفرق يقدّر بـ 117 ل.س للطن الواحد ، وهو ما يشكل الربح الاقتصادي الأولي بالنسبة للدولة في استلام القطن المنتج ، وبمقارنة قيمة هذا الفرق مع الدعم المباشر الذي تم تقديمه من خلال دعم المحروقات فإنه يعتبر ضئيل القيمة ، مما يعني بأن إنتاج القطن هو من السلع الخا سرة في إنتاجها زراعياً رغم الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي يمتلكها في العمليات الإنتاجية والتصنيعية اللاحقة .

أما بالنسبة للميزة النسبية للصادرات السورية من لنت القطن ، فنلاحظ انخفاضها خلال الفترة 1997-2006 من 12.1 إلى 8.9 ، بينما نلاحظ ارتفاع الميزة النسبية للصادرات السورية من زغب بذور القطن خلال نفس الفترة من 24.2 إلى 57.1 ، كما انخفضت القيمة النسبية لإنتاج لنت القطن من أعلى من الواحد إلى أدنى في الفترة الأخيرة ، وهو ما يدل على تراجع في الأداء وما يعكس ارتفاع سعر القطن السوري عن السعر العالمي في العام 2006 ، وكذلك الأمر بالنسبة للقيمة النسبية لزغب بذور القطن ، وهو ما يرسم بشكل عام واقع أن إنتاج القطن أصبح من السلع الخاسرة في سوريا ، وهو ويو ضح بأن فائض التصدير الذي يتم تحقيقه هو ناجم عن سياسات الدعم لهذا المنتج .

بلغت نسبة الصادرات من القطن خلال الفترة 2004-2006 حوالي 14% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية ، وأدى انخفاض الإنتاج إلى انخفاض الصادرات السورية من القطن غير الممشط وغير المكرود وبنسبة 63.1% خلال الفترة 2000-2006 ، كما نلاحظ من الجدول رقم (4-15) ارتفاع نسبة المتاح من إنتاج القطن الشعر بغرض تغط ية الطلب المحلي على هذا المنتج والذي يعد المادة الأساسية في الصناعات النسيجية السورية .

الجدول رقم (4-15) : تطور الميزان السلعي للقطن السوري خلال الفترة 2000-2006 (ألف طن) .

البيان		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القطن شعر	الإنتاج	378.7	353	281	283.8	360	357.6	240
	التصدير	201.4	187	255	127.6	114	156.3	75
	المتاح	177.3	166.3	26	156.2	246	201.3	165

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، إدارة الشؤون الاقتصادية الزراعية ، مديرية الإحصاء والتخطيط ، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2007 .

ومن خلال دراسة حالة زراعة القطن في سوريا نتوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن إيرادها كالتالي :

1 - أصبح إنتاج القطن من السلع الخاسرة اقتصادياً على مستوى الزراعة السورية خلال السنوات الماضية ، ولكنه مايزال يملك أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة في الاقتصاد السوري لكونه المادة الأولية الأساسية للصناعات النسيجية السورية والتي تشكل أهم الصناعات التحويلية في سوريا .

2 - تعد زراعة القطن في سوريا أكبر منتج زراعي مستهلك للمياه ، وإنتاجه يتم بتكاليف عالية ، عدا عن ارتفاع السعر الإداري عن السعر العالمي ، وهو ما يحقق خسارة للاقتصاد الوطني في حال تصديره كمواد خام ، وهو ما يفرض ضرورة وقف تصديره كمادة خام والاعتماد عليه بشكل أكبر في الصناعات المحلية للاستفادة بشكل أكبر من القيم المضافة المحققة في الصناعات النسيجية ، إذ أن الخسارة المحققة فعلياً لا تعوضها صادرات المؤسسة العامة للغزول من المواد الخام والنصف مصنعة .

3 - تتميز زراعة القطن في سوريا بالإنتاجية العالية على المستوى العالمي ومن حيث الجودة ، ولكن انخفاض الميزة النسبية الظاهرية والقيمة النسبية لوحدة الصادرات منه تفرض عدم التوسع في إنتاجه عن حاجة الصناعات المحلية لتفادي الخسائر الاقتصادية في إنتاجه .

<u>أما بالنسبة لأداء القطاع الزراعي في سورية وبشكل عام ، وبعد دراسة وتحليل مؤشرات هذا القطاع يمكن القول بأننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تلخيصها بما يلي:</u>

- ☒ للزراعة في سوريا دور متميز في دعم الاقتصاد الوطني من حيث نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي ، إضافة إلى دور الصادرات الزراعية في تأمين القطع الأجنبي .
- ☒ تتمتع الزراعة السورية بإنتاج سلع ذات ميزة نسبية هامة في الصادرات يتطلب التركيز بشكل أكبر على إنتاجها (الأغنام – زغب بذور القطن – العدس – زيت الزيتون – الحمص – الكرز – التفاح – القمح) مقارنة بالمنتجات الزراعية الأخرى .

- كان كل من منتجات الأغنام والعدس السلع الوحيدة التي سجلت قيمة نسبية أكبر من الواحد في العام 2006 ، بينما تراجع أداء كل من لنت القطن – البرتقال – العنب – العدس – الحمص في العام 2006 مقارنة مع العام 1997 .
- بينت خارطة التجارة الزراعية السورية خلال الفترة 2001–2006 أن الأغنام الحية والماعز – زيت الزيتون البكر – التفاح سلعاً متفوقة ، بينما البندورة – الكرز – البرتقال كانت سلعاً متراجعة ، والقطن وزغب بذور القطن سلعاً خاسرة ، العدس والقمح سلعاً متحركة بشكل عكسي .
- كانت الصادرات السورية الزراعية في العام 2006 متركزة بشكل كبير حيث شكلت 86% بالمتوسط لحصة الشركاء الخمس الأكثر أهمية لكل منتج ، ووسطي 93.6% للشركاء العشرة الأكثر أهمية .
- كانت الواردات الزراعية السورية أيضاً متركزة بشدة وشكلت 93.3% بالمتوسط لحصة الشركاء الخمس الأكثر أهمية لكل منتج ، أما بالنسبة للشركاء العشر الأكثر أهمية فقد كانت النسبة 97.8% في العام 2006 .
- يعكس واقع الزراعي تخطيطاً أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية للصناعات السورية ، ومع ذلك لابد من التركيز على الزراعات التي تشكل أهمية أكبر في التجارة الزراعية السورية ، وتحقيق الاكتفاء فقط من الزراعات التي تشكل في حقيقة إنتاجها خسائر اقتصادية لقطاع الزراعة والدولة .

➢ *القدرة التنافسية الخدمية (المالية) .*

أظهرت العديد من الدراسات الدور الهام لقطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية وكذلك تنامي أهمية تجارة الخدمات في الأسواق الدولية ، حيث أن ارتفاع نوعية الخدمات الأساسية والمحورية (الاتصالات- النقل-الخدمات المالية وخدمات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات) والمدخلات ذات الصلة بالإنتاج مثل الكهرباء ، تلعب دوراً ريادياً في تخفيض تكلفة التصدير ودعم الروابط مع شبكات الإنتاج الدولية ، وبالتالي في دعم الوحدة الاقتصادية على التنافس في الأسواق الدولية ، إلا أن العديد من الدول النامية ومن بينها سورية تعاني من ضعف الدعم المقدم للإنتاج من قطاع الخدمات ومن ارتفاع التكلفة في هذا القطاع ، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى التقليل من ربحية التصدير وتدهور القدرة التنافسية في الأسواق الدولية ، بالإضافة إلى التكاليف فإن عدم الوثوقية في هذه الخدمات المقدمة قد يكو ن أكثر ضرراً للتنافسية من ضرر التكاليف المرتفعة ذاتها ، حيث أن توقف الإنتاج وعدم الوفاء بمواعيد التسليم تجعل عملية المنافسة معقدة وعشوائية .

1. هيكل القطاع الخدمي ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي :

ينقسم القطاع الخدمي في سوريا تبعاً لنشاطاته إلى قطاعين هما قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية ، ويتضمن كل قطاع مجموعة من الأنشطة موزعة كما في الجدول رقم (5-1) .

يلعب قطاع الخدمات وتجارته دوراً هاماً في الاقتصاد السوري حيث أنه يساهم بـــ61% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2007 وبقيمة وصلت إلى 24902 مليون دولار ، بينما بلغت 8366 مليون دولار لعام 2000 .

ومن خلال الجدول رقم (5-1) نلاحظ بأن مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج المحلي قد نمت من 44.57% في العام 2000 لتبلغ 61% عام 2007 ، ولكننا نلاحظ بأن الحصة الأكبر كانت في صالح قطاع الخدمات الإنتاجية ، حيث نما الناتج فيها بنسبة 204.5% خلال الفترة (2000-2007) بينما نمت قيمة ناتج قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة 174% خلال

نفس الفترة ، كما نجد بأن نسبة مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية في إجمالي ناتج القطاع الخدمي قد انخفضت من 22.66% لعام 2000 إلى 20.87% لعام 2007 . ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (5-1) نجد بأن هناك نمواً جيداً في نسبة مساهمة قطاع الخدمات المالية في إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة المدروسة ، حيث بلغت 3.61% لعام 2000 بينما بلغت 5.73% لعام 2007 ، وفي نفس الوقت نجد بأن مساهمتها في إجمالي ناتج قطاع الخدمات الإنتاجية قد ارتفع من 10.48% لعام 2000 إلى 11.87% لعام 2007 وهو مايعكس التطورات التي جرت في هذا القطاع ، وذلك من خلال السماح للمصارف الخاصة بالعمل في الاقتصاد السوري .

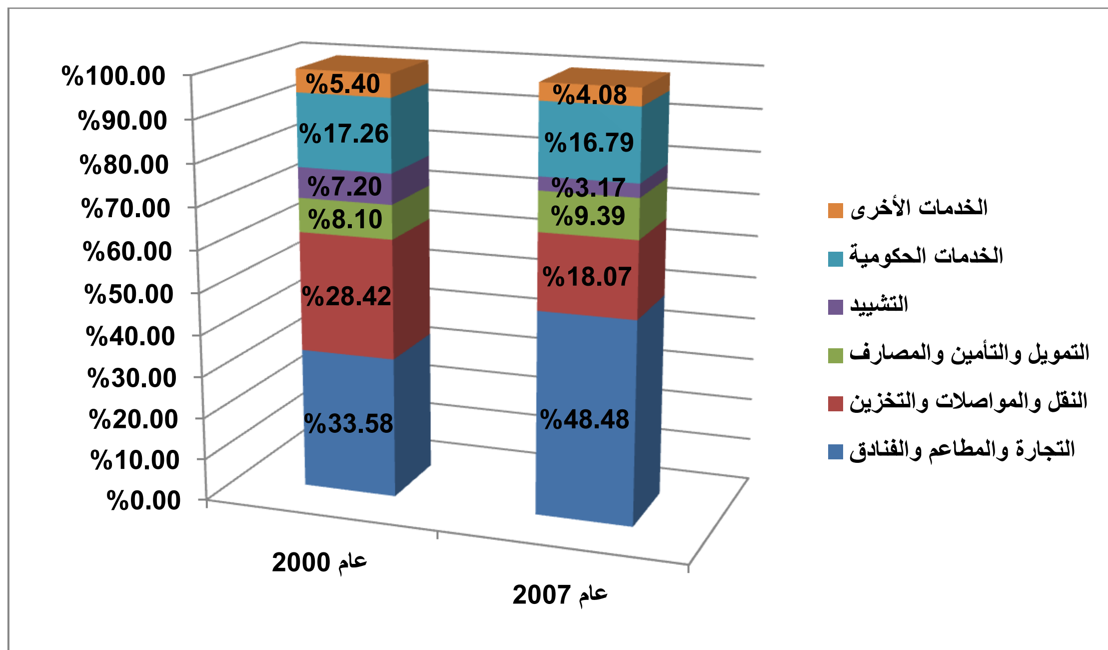
الجدول رقم (5-1): إجمالي ناتج قطاع الخدمات السوري لعامي (2000-2007) ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي وبالأسعار الجارية (مليون دولار) .

البيان	2000	2007
إجمالي الناتج المحلي	18770	40804
1 التجارة والمطاعم والفنادق	2810	12072
2 النقل والمواصلات والتخزين	2378	4502
3 التمويل والتأمين والمصارف	678	2339
4 التشييد	603	790
إجمالي ناتج قطاع الخدمات الإنتاجية	6470	19703
مساهمة ناتج قطاع الخدمات الإنتاجية في إجمالي الناتج المحلي	%34.47	%48.28
1 الخدمات الحكومية	1444	4183
2 الخدمات الأخرى	452	1016
إجمالي ناتج قطاع الخدمات الاجتماعية	1896	5199
مساهمة ناتج قطاع الخدمات الاجتماعية في إجمالي الناتج المحلي	%10.1	%12.74
إجمالي الناتج في قطاع الخدمات	8366	24902
مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج المحلي	%44.57	%61.02

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2001 ، 2008 .

***ملاحظة تم الاعتماد على هذا المصدر وذلك لأن بيانات المكتب المركزي للإحصاء تدمج بيانات الخدمات المالية مع العقارات .**

الشكل رقم (5-1) توزع ناتج القطاع الخدمي حسب النشاط، لعامي 2000-2007 (نسب مئوية) .



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5-1)

ومن خلال هذا التحليل نجد بأن قطاع الخدمات السوري يحتل أهمية كبيرة في الاقتصادي السوري حيث يشكل أكبر مساهمة في إجمالي الناتج المحلي ، ولكن من خلال مقارنة نسبة مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية في إجمالي الناتج المحلي في سوريا والتي بلغت 48.28% لعام 2007 مع النسب العالمية نجد أنها تقع ضمن الشرائح المنخفضة على مستوى العالم ، حيث بلغ متوسط مساهمة هذه الخدمات في الناتج المحلي العالمي 66.5% ، وفي الدول المتقدمة وصل إلى 70.3% [1].

[1] مؤشرات التنمية الدولية ، البنك الدولي 2005 .

2. العمالة في قطاع الخدمات :

يعد قطاع الخدمات من أ هم القطاعات الموفرة لفرص العمل ، حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع **3,298,083** عامل لعام 2007 ، وهي تشكل ما نسبته 66.68% من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة ، مما يعكس أهمية ودور هذه القطاع في استيعاب القوى العاملة الوطنية ، الجدول رقم (5–2).

الجدول رقم(5–2): توزع العاملين في قطاع الخدمات حسب أقسام النشاط والمساهمة في إجمالي القوة العاملة (الوحدة=عامل) .

البيان	بناء وتشييد	تجارة وفنادق ومطاعم	نقل ومواصلات	مال وتأمين وعقارات	خدمات
عدد عمال قطاع الخدمات العام	34241	18765	59620	18062	1100090
عدد عمال قطاع الخدمات الخاص	680581	732580	278370	112511	183089
عدد عمال قطاع الخدمات في قطاعات أخرى	21109	31895	14295	1812	8061
مجموع العاملين في قطاع الخدمات حسب النشاط	735931	783240	352285	132387	1294240
نسبة عدد عمال نشاطات الخدمات إلى القوة العاملة	%14.88	%15.83	%7.12	%2.67	%26.16
إجمالي عدد العاملين في قطاع الخدمات	3298083				
مجموع العاملين في الاقتصاد السوري	4945977				
نسبة عدد عمال الخدمات إلى القوة العاملة	%66.68				

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لعام 2008 إحصاءات القوة البشرية والقوة العاملة .

ومن خلال الجدول السابق وبتحليل بياناته نجد بأن المساهمة الأكبر في تشغيل اليد العاملة كانت للخدمات العامة مثل (التعليم ، الطب ، المحاماة ، ..) والتي شكلت ما نسبته 26.16% من حجم القوة العاملة في الاقتصاد الوطني ، ويعود ارتفاع حجم عمالة الخدمات العامة في القطاع العام عن الخاص لقيام الدولة بتأمين الخدمات الصحية والتعليمية والقضائية ، بينما نلاحظ بأن نسبة العاملين في خدمات التجارة والفنادق والمطاعم و خدمات النقل في القطاع الخاص أكبر مما هي في القطاع العام ، ويعود ذلك إلى أن ملكية أغلب الفنادق والمطاعم تعود للقطاع الخاص كما أن القطاع الخاص يسيطر بشكل عام على النقل ، وإن دور القطاع الخاص في التجارة هو أكبر من القطاع العام ، أما بالنسبة للعاملين في خدمات البناء والتشييد فيعود ارتفاع عددهم في القطاع الخاص عن العام إلى أن أغلب مشاريع الدولة يتم تسليمها إلى

متعهدين من القطاع الخاص ، ولكن من جهة ثانية أيضاً نجد بأن القطاع الخاص يتفوق على القطاع العام في عدد العاملين في خدمات المال والتأمين والعقارات وخاصة بعد صدور التشريعات التي تسمح بعمل المصارف الخاصة وشركات التأمين الخاصة وشركات الصرافة في السوق السورية .

3. الاستثمار في قطاع الخدمات المالية :

بالنسبة للاستثمار في قطاع الخدمات يمكن القول بأن التوجه نحو اقتصاد يعي أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد أدى إلى تعاظم الاستثمار في هذا القطاع وعلى المستوى الدولي ، وذلك نتيجة تسارع وتيرة التقدم التقني بشكل عام وتقنية المعلومات وأجهزة الاتصال والأدوات التنظيمية بوجه خاص ، حتى أن حصة قطاع الخدمات من مخزون الاستثمار العالمي قد ارتفعت من نسبة تشكل ما يقارب ربع رصيد الاستثمار العالمي في السبعينات إلى ما يقارب 49% لسنة 1990 ولتصل إلى ما هو أكثر من 62% لعام 2006 [1]، وكذلك فقد شكلت مشاريع الاستثمار للعام 2007 في مجال الخدمات ما يقارب 45.47% من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية في العالم لنفس الفترة ، وقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات السوري ما يقارب 2.6 مليون دولار لعام 2007 والتي توجهت إلى خدمات (النقل – التخزين – الاتصالات) وذلك حسب بيانات تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008 ، أما بالنسبة للاستثمارات في قطاع الخدمات المالية السوري ، فيمكن القول بأن هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد السوري قد شهد تحولات وتغيرات اقتصادية هامة وكبيرة سواء من حيث معدلات النمو أو من حيث التغيرات والتطورات الهيكلية التي طرأت عليه وهو ما يمكن تناوله بالنسبة للقطاع الخاص ببعض التفصيل ، وذلك من خلال مكوناته وبما يعكس الواقع الاستثماري فيه :

- حقق القطاع المالي أسرع معدل للنمو بين القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة 2005–2006 بعد أن كانت معدلات نموه سالبة لبعض السنوات (الجدول رقم 5–3) وكانت القوة المحركة لنمو هذا القطاع بهذه المعدلات الكبيرة تعود للنمو المتسارع في دخول القطاع الخاص للقطاع المالي في كافة مجالاته .

[1] Source: United Nation Conference on Trade and Development, World Investment Report 2008,p207 .

الجدول رقم(5-3): تطور مساهمة القطاع المالي في معدلات نمو الناتج المحلي

خلال الفترة (2001-2006)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوزن النسبي للقطاع المالي	0.03	0.03	0.04	0.04	0.05	0.08
معدل النمو السنوي	0.02-	0.05	0.13	0.01-	0.30	0.52
مساهمة القطاع المالي في نمو الناتج المحلي	0.06-	0.16	0.5	0.03-	1.50	4.15

المصدر: مصرف سورية المركزي

بقي قطاع التأمين ولفترة طويلة من الزمن مقتصراً على المؤسسة السورية للتأمين وهي مملوكة بالكامل للدولة ، إلا أن متطلبات التأمين العصرية فرضت وجود رؤية تأمينية أوضح تم إقرارها بموجب القانون 43 لعام 2005 ، والذي سمح بإحداث مؤسسات التأمين الخاصة والتي وصل عددها إلى 14 شركة منها شركتا تأمين تكافلي ، كما حدّد أنواع التأمين في [1] :

* التأمينات العامة .

* التأمينات الصحية .

* تأمينات الحياة والادخار وتكوين رؤوس الأموال .

* التأمينات الزراعية .

ولكن غياب الوعي التأميني في الاقتصاد السوري انعكس في نتائج أعمال هذا القطاع بشكل عام ، إذ أن التأمين الإلزامي للسيارات هو المسيطر على نتائج شركات التأمين حيث أن المبالغ المحصلة من التأمين على السيارات والنقل بلغت (55% - 60% - 63%) من قيمة بوالص التأمين خلال الأعوام (2004- 2005 - 2006) على التوالي كما وصل معدل النمو الوسطي للتأمين على السيارات إلى 11% لعامي 2004 و 2005 ووصلت قيمة بوالص التأمين على الحياة إلى 36 مليون ل.س ، ولكنها لم تشكل سوى 0.5% من إجمالي قيمة بوالص التأمين [2] ، ولكن مجرد انطلاق عمل هذه الشركات هو

[1] المادة رقم (2) من المرسوم رقم 43 لعام 2005 .

[2] المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008 ، المالية .

أمر يجعل إمكانية إصلاح قطاع التأمين في الاقتصاد السوري أمر ممكن التحقيق في المستقبل ، خاصة وأن المنافسة في هذا القطاع بدأت تظهر معانيها من خلال نمو أقساط التأمين ، والتي نمت خلال عامي 2007-2008 بـ33.67% ، حيث ارتفعت بدلات التأمين من 9.289 مليار ل.س إلى 12.42 مليار ل.س ، كما يعول على شركات التأمين الخاصة الإسهام بشكل فاعل في تنشيط سوق التأمين عدا عن أهميتها في السوق المالية من حيث أنها شركات مساهمة تطرح أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية السورية وكذلك تقديم خدمات التأمين على الادخار ورؤوس الأموال .

- صدر القانون رقم 24 لعام 2006 والذي سمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص لمؤسسات تقوم بأعمال بيع وشراء الأوراق النقدية الأجنبية وجميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وتحويلها وأنظمة القطع ، وبلغ عدد هذه الشركات 8 شركات و 7 مكاتب حتى نهاية عام 2008 ، حيث باشرت عملها في السوق السورية بداية عام 2007 وهي تمثل خطوة جيدة لتنظيم عمليات الصرافة والتضييق قدر الإمكان من انتشار السوق السوداء للصرافة ، ولكن مع ذلك فإن اتساع هذه السوق السوداء جعل من تأثير شركات الصرافة في اجتذاب عمليات التداول قليلة جداً مما يستدعي المزيد من الرقابة الاهتمام بضوابط عمل هذه الشركات والمكاتب .
- كانت الخطوة الأولى باتجاه إقامة سوق للأوراق المالية حين أقر أول تشريع يخصها في العام 2005 بصدور المرسوم رقم 22 القاضي بإحداث هيئة الأسواق والأوراق المالية للعمل على إرساء قواعد إنشاء سوق الأوراق المالية تتسم بالشفافية والكفاءة والعمق وتساهم في تعزيز فرص التنمية من خلال السعي لبناء الأطر التشريعية والقانونية والمؤسسية والممارسات التي تنسجم مع المقاييس والمعايير الدولية الحديثة ، حيث تهدف هذه الهيئة إلى[1] :

  - تنظيم وتطوير الأسواق المالية والأنشطة والفعاليات الملحقة بها ، بما يضمن العدالة والكفاءة والشفافية ، والمساهمة في الحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية .
  - حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب ، و آلية

[1] قانون هيئة الأسواق والأوراق المالية رقم 22 تاريخ 2005/6/13 .

التدخل هنا تكون مباشرة وسريعة باتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين مما يوفر ضمان الثقة عند المستثمرين .

- تشجيع النشاط الادخاري والاستثماري بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ، وهو ما يمثل الحاجة الأهم لنشوء سوق الأوراق المالية في سورية .

وكانت الخطوة الثانية تتمثل في قانون إنشاء سوق دمشق للأوراق المالية رقم 55 لعام 2008 كما نظم هذا القانون جميع العمليات المتعلقة بإصدار وطرح وتداول وتسوية وانتقال ملكية الأوراق المالية ، حيث تم تحديد الأوراق المالية بـــ [1]:

- أسهم الشركات المساهمة السورية القابلة للتداول .
- أدوات الدين القابلة للتداول التي تصدرها الشركات المساهمة السورية .
- أدوات الدين العام القابلة للتداول الصادرة عن حكومة الجمهورية العربية السورية .
- الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق وشركات الاستثمار .
- أي أوراق مالية أخرى سورية أو غير سورية متعارف عليها بأنها أوراق مالية ويتم اعتمادها من قبل مجلس هيئة الأوراق المالية ، ويتم تداول هذه الأوراق المالية في السوق بموجب عقود تداول تبرم بين الوسطاء الأعضاء .

وقد جرى أول تداول تجريبي في هذه السوق بمشاركة خمس مصارف وشركتي خدمات وهي التي حققت شروط تداول أسهمها بتاريخ 2009/1/29 ، ولكن عملية التأخير الزمني ما بين صدور قرار هيئة الإشراف وصدور قانون سوق دمشق للأوراق المالية وكذلك الفترة الفاصلة لانطلاق عمل هذه السوق أعطت عدم ثقة للمستثمرين في هيئة الإشراف على هذه السوق ورغم كل الصعوبات التي واجهت إنشاء هذه السوق فإن مجرد دخول الاقتصاد السوري هذا المجال المالي الجديد تعتبر مرحلة لتطوير القطاع المالي في سوريا واللحاق بركب التطورات المالية العالمية .

- تعتبر شركات الوساطة والخدمات المالية إحدى الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد السوري وقد تم حتى الآن صدور الموافقة النهائية على الترخيص لشركتين للوساطة المالية ، حيث تقوم هذه الشركات بتقديم الاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة ولحساب الغير وإدارة الإصدارات الأولية

[1] قانون سوق دمشق للأوراق المالية رقم 55 تاريخ 2006/9/28 .

دون التعهد بالتغطية وكذلك إدارة الاستثمار [1]، وهو ما يمثل دعماً لسوق دمشق للأوراق المالية ، حتى أن بعض المصارف العاملة في الاقتصاد السوري أقدمت على الدخول في تأسيس شركات للوساطة المالية ومنها المصرف التجاري السوري الذي حصل على موافقة لممارسة نشاط عمل الخدمات والوساطة المالية في مجال إدارة الإصدارات الأولية وهو ما يعكس رغبة القطاع العام المصرفي في الدخول في هذا المجال المالي الجديد بهدف توسيع خبراته وكفاءته في إدارة استثماراته واستثمارات الغير ، وفي هذا الإطار يتم إنشاء صناديق استثمار مدخرات في الأوراق المالية حيث تتخذ هذه الصناديق شكل شركة مساهمة .

- شكل القانون رقم 28 لعام 2001 قفزة نوعية في عمل القطاع المصرفي والمالي على حد سواء ، والذي يقضي بتنظيم العمل المصرفي وسمح بإنشاء المصارف الخاصة إما على شكل شركات مساهمة خاصة أو على شكل شراكة مابين الحكومة (بحصة لاتتجاوز الأقصى25%) والقطاع الخاص ، وسمح بوجود مساهمات أجنبية ومصارف أجنبية على ألا يتجاوز سقف الملكية الأجنبية نسبة 49% ، وتمارس هذه المصارف الأعمال المصرفية والخدمات المالية على أنواعها [2]، وهذا إضافة إلى المصارف الإسلامية المرخصة تحت المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 ، وكذلك الأمر بالنسبة للمصارف العاملة في المناطق الحرة والتي تم ضمها وتحويلها إلى فروع للمصارف المرخص لها بموجب القانون رقم 28 لعام 2008 ، وذلك في خطوة إلى ضم كافة المصارف العاملة في الاقتصاد السوري لإشراف مصرف سورية المركزي ، بهدف تأمين الحماية للنظام المصرفي السوري وتقليل مخاطر التشتت .

---

[1] نظام الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية ، رقم 3942 تاريخ 2006/8/28 .
[2] القانون القاضي بالسماح بتأسيس المصارف الخاصة ، رقم 28 تاريخ 2001/4/16 .

4. الميزان التجاري لقطاع الخدمات المالية :

بدأ العالم يشهد في العقود الأخيرة تفوقاً في تجارة الخدمات على تجارة السلع ، حيث بلغ معدل نمو تجارة الخدمات 18% مقارنة بـــ 15% لتجارة السلع خلال السنوات الخمس الماضية ، ويعود هذا التوسع في تجارة الخدمات للتجهيز الدولي للعديد من الخدمات وإلى زيادة أسعار النقل ، كما يولد قطاع الخدمات تقريباً ثلثي القيمة ، حيث ارتفعت حصة تجارة الخدمات في إجمالي التجارة العالمية من 18.6% إلى 19.09% بالنسبة للصادرات لعام 2007 ، ويرجع أغلب هذه التطورات في صادرات الخدمات التجارية إلى تز ايد خدمات الأعمال (الخدمات المالية والتأمين وكذلك خدمات الاتصالات) الناجمة عن تحرير هذه القطاعات ، أم ا بالنسبة لتجارة الخدمات في سوريا فقد ارتفعت تجارة الخدمات فيها من 2948 مليون دولار لعام 2000 إلى 5086 مليون دولار لعام 2006 ، حيث حقق ميزان الميزان التجا ري للخدمات فائضاً بقيمة212 مليون دولار لعام 2006 [1]، إذ بلغت الصادرات الخدمية 2649 مليون دولار بينما بلغت الواردات الخدمية 2437 مليون دولار خلال العام 2006 ، ولكن لشح البيانات خاصة فيما يتعلق بمكونات تجارة الخدمات في سوريا على المستوى التفصيلي ، حيث أن البيانات المتوفرة في التجارة الخارجية لسوريا تغطي بنوداً مجمّعة لقطاعات خدمية ، فقد ارتأى الباحث الاعتماد على ميزان المدفوعات للخدمات وذلك لد راسة دور قطاع الخدمات المالية في التجارة الخارجية السورية وكذلك مساهمتها في إجمالي تجارة الخدمات ، كما في الجدول رقم (5–4) .

يتسم الميزان التجاري لقطاع الخدمات بأنه متذبذب بالنسبة لتغطية الصادرات للواردات ، حيث حقق هذا الميزان رصيداً موجبا في العام 2000 بلغ 32+ مليون ل.س في حين حقق رصيداً سالباً للعام 2004 ، ولكنه حقق أيضاً فائضاً خلال العام 2007 بلغ 42378 مليون ل.س ويعود هذا الفائض في أغلبه للفائض المحقق في الميزان التجاري لخدمات ال سفر(74.66% من إجمالي الصادرات) ، بينما بلغت قيمة صادرات قطاع الخدمات المالي 5094 مليون ل.س لنفس العام وبما يشكل 2.64% من إجمالي صادرات قطاع الخدمات بينما شكلت الواردات في قطاع الخدمات المالية ما نسبته9.03% من إجمالي واردات قطاع الخدمات السوري ، وتشير بيانات الجدول (5–4) إلى أن الاقتصاد السوري هو مستورد صافي بالنسبة لقطاع الخدمات المالية حيث حقق ميزان مدفوعاته عجزاً قدره 8508 مليون ل.س لعام 2007 ، بينما نجد وعلى المستوى التفصيلي لميزان المدفوعات لقطاع الخدمات المالية بأن ميزان تجارة الخدمات

[1] Source: United Nation Conference on Trade and Development, World Investment Report 2008 .

المالية والمصرفية قد حققت فائضاً (100 مليون ل.س) بينما حقق ميزان المدفوعات لتجارة خدمات التأمين عجزاً قدره 8608 مليون ل.س .

الجدول رقم(5-4): ميزان المدفوعات للخدمات لعام 2007 (مليون ل.س).

أنشطة القطاع الخدمي	دائن	مدين	الرصيد
خدمات النقل	11274	84352	-73078
خدمات السفر	143995	32236	111759
خدمات الاتصالات	5863	1249	4614
خدمات التأمين	1998	10606	-8608
الخدمات المالية	3096	2996	100
خدمات الحاسب الآلي والمعلومات	2747	5493	-2746
خدمات رسوم الامتياز والتراخيص	0	1249	-1249
خدمات أعمال متفرقة	4145	4994	-849
خدمات ثقافية وترفيهية	1498	999	499
خدمات حكومية غير مدرجة في أماكن أخرى	14982	4794	10188
خدمات أخرى	3246	1498	1748
مجموع قطاع الخدمات	192844	150466	42378
مجموع خدمات القطاع المالي	5094	13602	-8508
نسبة خدمات القطاع المالي	%2.64	%9.03	-6.39

المصدر:المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008 ، الإحصاءات المالية .

ولإعطاء صورة أكثر دقة عن هيكل وديناميكية تجارة الخدمات في سوريا فإنه يمكن اعتماد المؤشرات التي تستخدم عادة في تحليل بيانات التجارة السلعية ، ومن بين هذه المؤشرات مؤشر التخصص التجاري ، حيث تشير بيانات الجدول رقم (5-5) إلى أن سورية هي دولة متخصصة قي مجال تصدير خدمات السفر والاتصالات والخدمات المالية (وهو مايعكس تنافسية كبيرة للاقتصاد السوري في هذا المجال) بينما هي مستوردة لخدمات النقل وبدرجة لكبيرة وكذلك الأمر بالنسبة لخدمات الحاسب الآلي والمعلومات ، أما بالنسبة لمؤشر التخصص التجاري في مجال قطاع الخدمات المالية فيعتبر الاقتصاد السوري ضعيف التنافسية في هذا المجال ، ولكن من جهة أخرى يمكن القول بأن ضعف التنافسية هذه تعود إلى سلبية وضعف

تنافسية خدمات التأمين ، بينما نجد ضعف في تنافسية الخدمات المالية ولكن بتخصص تجاري موجب ضعيف .

الجدول رقم(5-5): مؤشرات التخصص في قطاع الخدمات السوري لعام 2007 [1].

أنشطة القطاع الخدمي	مؤشر التخصص التجاري
خدمات النقل	-%76.42
خدمات السفر	%63.41
خدمات الاتصالات	%64.87
خدمات التأمين	-%68.29
الخدمات المالية	%1.64
خدمات الحاسب الآلي والمعلومات	-%33.32
خدمات رسوم الامتياز والتراخيص	-%100
خدمات أعمال متفرقة	-%9.28
خدمات ثقافية وترفيهية	%19.98
خدمات حكومية غير مدرجة في أماكن أخرى	%51.51
خدمات أخرى	%36.84
مجموع قطاع الخدمات	%12.34
مجموع خدمات القطاع المالي	-%45.5

المصدر:إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم(5-4) .

[1] مؤشر التخصص التجاري : يحسب عادة كصافي تجارة الخدمات (بالنسبة للتخصص التجاري في الخدمات) على إجمالي تجارة الخدمات ، وتشير القيم الموجبة إلى أن الدولة مصدرة للخدمات ، بينما القيم السالبة تدل على أن الدولة مستورد صاف للخدمات ، ومن خلال النسب الموجبة يظهر مدى تخصص الدولة في تصدير هذا النوع من الخدمات أو تخلفها في إنتاجها وعدم الاكتفاء منه في حالة القيم السالبة .

- دراسة حالة القطاع المصرفي السوري :

يتكون القطاع المصرفي في سوريا في المرحلة الحالية من ثلاثة مجموعات رئيسية هي المصرف المركزي – المصارف الحكومية – المصارف الخاصة .

1 - المصرف المركزي : ويشكل السلطة النقدية العليا في سوريا ويشرف على النظام المصرفي .

2 - المصارف الحكومية : وهي تتكون من ستة مصارف تتصف بالتخصص المصرفي وهي كالتالي :

a) المصرف التجاري السوري : يتكون من 51 فرعاً وأحد عشر مكتباً وبرأسمال قدره 70 مليار ل.س ومهمته الأساسية تمويل الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية .

b) المصرف التعاوني الزراعي : يتكون من 106 فروع وستة مكاتب ورأسماله المصرح به 10 مليار ل.س ومهمته الأساسية تمويل قطاع الزراعة بشكل خاص.

c) المصرف الصناعي : يتكون من 17 فرعاً ومكتباً واحداً ويبلغ رأسماله المصرح به 1.5 مليار ل.س ومهمته تمويل القطاع الصناعي .

d) المصرف العقاري : يتكون من 20 فرعاً ويبلغ رأسماله المصرح به 1.5 مليار ل.س ومهمته منح القروض من أجل بناء وإنشاء أو استكمال المنشآت السياحية والصناعية والمساكن وغيرها .

e) مصرف التسليف الشعبي : يتكون من 63 فرعاً ومكتباً واحداً ويبلغ رأسماله المصرح به 1.5 مليار ل.س وهو متخصص في تقديم الخدمات المصرفية لصغار المتعاملين من التجار والصناع وذوي الدخل المحدود ، كما يقوم بتمويل كافة الفعاليات التي لا تمولها المصارف المتخصصة الأخرى .

f) مصرف توفير البريد : يتكون من 13 فرعاً و45 مكتباً ويبلغ رأسماله المصرح به 1.5 مليار ل.س ، ويهدف إلى تجميع المدخرات الصغيرة وتوظيفها في مشاريع استثمارية أو الاشتراك في رؤوس أموال بعض الشركات العامة أو المشتركة .

3 – المصارف الخاصة [1]: تتكون المصارف الخاصة من تسعة مصارف غ ير متخصصة حتى نهاية عام 2007 ، سبعة منها تعمل وفق قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 ومصرفان إسلاميان يعملان وفق مرسوم إحداث المصارف الإسلامية رقم35 لعام 2005 .
كما يوجد مجموعة من المصارف الخاصة قيد التأسيس و التي ستظهر على الساحة المصرفية قريباً ، والمصارف الخاصة الموجودة حالياً حتى نهاية عام 2007 والتي تباشر عملها بشكل فعلي في الاقتصاد السوري هي :

A. مصرف بيمو السعودي الفرنسي : يعتبر المصرف الأكبر من بين المصارف الخاصة من حيث عدد الفروع والتي بلغت حتى 2008/3/11 ، 20 فرعاً ومكتبين ، ويبلغ رأسماله المصرح به والمدفوع 1.750 مليار ل .س ، وحالياً يقوم هذا المصرف بإجراءات زيادة رأس المال والطرح على الاكتتاب .
B. بنك سورية والمهجر : بلغ عدد فروعه 10 فروع ويبلغ رأسماله المصرح به والمدفوع 3 مليار ل.س .
C. المصرف الدولي للتجارة والتمويل : لديه 14 فرعاً حتى تاريخ 2008/3/11 ويبلغ رأسماله المصرح به والمدفوع 3 مليار ل.س .
D. البنك العربي – سورية : يمتلك 7 فروع حتى تاريخ 2008/3/11 ويبلغ رأسماله المصرح به والمدفوع 1.5 مليار ل.س كما يقوم بإجراءات زيادة رأس المال والطرح للاكتتاب .
E. بنك عودة – سورية : يمتلك 9 فروع حتى تاريخ 2008/3/11 ويبلغ رأسماله المصرح به والمدفوع 2.5 مليار ل.س .
F. بنك سورية والخليج : لديه فرع واحد ويبلغ رأسماله المصرح به والمدفوع 3 مليار ل.س .
G. بنك الشام : وهو أول مصرف إسلامي يباشر عمله في سوريا ولديه فرع رئيسي في دمشق فقط ويبلغ رأسماله المصرح به 5 مليار ل.س والمدفوع 2.5 مليار ل.س .
H. بنك سورية الدولي الإسلامي : لديه أربعة فروع اثنين منها في دمشق وهو الأكبر من حيث رأس المال المصرح به والمدفوع حيث يبلغ 5 مليار ل.س .

[1] القانون القاضي بالسماح بتأسيس المصارف الخاصة ، رقم 28 تاريخ 2001/4/16 .
المرسوم رقم 35 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية لعام 2005.

شهد القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص إصلاحات ملموسة انطلاقاً من أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة النقدية والقطاع المالي والمصرفي كقاطرة للإصلاح ومحرك للنمو الاقتصادي ، حيث صدرت مجموعة كبيرة من القرارات والقوانين بدءاً من قانون النقد الأساسي (رقم 23 لعام 2002) وصولاً إلى المرسوم رقم 15 للعام 2007 الخاص بمصارف التمويل الصغير . وقد كانت نتيجة هذه الإصلاحات جيدة ومبشّرة وفي هذا الإطار فإننا سنتبيّن قدرة هذا القطاع وتنافسيته في تحقيق أهدافه الاقتصادية وأداءه في الاقتصاد السوري من خلال مجموعة من مؤشرات هذا القطاع الأساسية ، وكذلك من خلال الاعتماد على بعض النقاط المرتبطة به في تقارير التنافسية العالمية ، والتي يمكن إيرادها كالتالي :

- **موقع القطاع المصرفي السوري ضمن القطاع المصرفي العربي والعالمي من حيث مؤشرات الحصة السوقية والتكاليف والإنتاجية والربحية :**

شهد القطاع المصرفي العربي تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة الماضية ، حيث شكلت الموجودات المصرفية العربية حالياً أكثر من 20% من إجمالي الناتج المحلي العربي [1]، حيث يوجد حالياً 450 مصرف عربي بأشكالها (التجاري – الاستثماري – الإسلامي)توظّف أكثر من 370 ألف موظف ، ولديها شبكة واسعة من الفروع بلغت 15000 فرع لعام 2007 ورأسمالها الإجمالي بلغ (114747 مليون دولار) ، ومن هنا كان لابد من تحديد موقع القطاع المصرفي السوري على أساس أهم المصارف العربية من حيث مجموعة من المؤشرات المستخدمة في هذا الترتيب ، حيث نجد بأن سورية لم تمتلك سوى مصرفاً وحيداً ضمن فئة المئة مصرف الأولى عربياً وهو المصرف التجاري ، وذلك حسب دراسة لمجلة اتحاد المصارف العربية لعام 2007 ، بينما امتلكت دول الخليج 58 مصرفاً ضمن تلك الفئة مما يدل على تطور وتقدم العمل المصرفـي في دول منطقة الخليج ، ومن خلال هذه الدراسة يمكننا تحديد ترتيب المصرف التجاري السوري حسب مجموعة من المؤشرات المستخدمة وأهمها كما في الجدول رقم (5–6) . ومن خلال هذا الجدول نجد بأن كافة مؤشرات المصرف التجاري السوري هي جيدة باستثناء ترتيبه حسب نسبة رأس المال إلى الموجودات.

[1] اتحاد المصارف العربية ، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية ، 2007 ، ص26 .

كما إن عدد المصارف العاملة في سورية هو قليل مقارنة بما هو موجود في باقي الدول العربية مما يؤشر إلى ضعف توجه الاستثمار في القطاع المصرفي السوري .

الجدول رقم (5-6): موقع المصرف التجاري السوري ضمن المئة الأولى للمصارف العربية وفق مجموعة من المؤشرات .

المؤشر	الترتيب
رأس المال الأساسي	20
نسبة التغير في رأس المال الأساسي	1
الموجودات	23
رأس المال إلى الموجودات	53
الأرباح قبل الضريبة	8
النمو الحقيقي للأرباح	3
نسبة الأرباح إلى متوسط رأس المال	2
العائد على الموجودات	7
القروض	36
الودائع	31
الأرباح الصافية	21

Source: Union of Arab Banks / September 2007, P16 .

وبالنسبة لموقع القطاع المصرفي السوري ضمن القطاع المصرفي العالمي فإنه لايوجد ترتيب لأي مصرف سوري حسب دراسة مجلة The Banker عدد تموز 2006 بينما نجد في عدد تموز 2004 أن لدى سوريا مصرف وحيد هو أيضاً المصرف التجاري السوري والذي يحمل الترتيب 453 [1].

1. The Banker , july , 2004 , P 255 .

ولكن من خلال مقارنة تطور بعض مؤشرات القطاع المصرفي السوري مع تطور القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2005–2006) نجد ما يلي[1]:

- نمت الموجودات المصرفية العربية بمعدل 12.4% خلال الفترة (2005 – 2006) بشكل إجمالي وكانت المرتبة الأولى محققة في السودان بمعدل 73.2% يليها ليبيا بمعدل 45.4% ، بينما احتلت سوريا المرتبة ما قبل الأخيرة بمعدل نمو قدره 5.6%.
- تأتي سوريا في المرتبة 19/10 من حيث قيمة الموجودات ، أما من حيث الودائع فتعتبر سوريا هي أقل دولة في معدل نمو الودائع المصرفية والتي بلغت 2.7% .
- ارتفعت قيمة القروض في سوريا بمعدل 6.4% ، وتعتبر هذه النسبة من النسب المنخفضة جداً مقارنة بما هو محقق في بعض الدول العربية ، حيث أنه لم يأتي بعد سوريا حسب هذا المؤشر سوى ثلاث دول هي مصر وجيبوتي وموريتانيا ، بينما كان ترتيبها من حيث قيمة القروض هو 19/13 .
- بالنسبة للقواعد الرأسمالية (رأس المال – الاحتياطيات – الأرباح المحتجزة) فقد حققت الدول العربية مجتمعة معدل نمو وقدره 28.2% ، وجاءت سورية في الترتيب الأول من حيث معدل النمو (205.3%) ، ولكن من حيث قيمة القواعد فقد حصلت على الترتيب 19/9 ، حيث تأتي نسبة النمو المرتفعة للقاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي السوري نتيجة تأسيس مصارف خاصة جديدة ونتيجة لزيادة رؤوس الأموال في المصارف العامة .
- أما بالنسبة لمعدل أو نس بة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن سورية تحتل الترتيب 19/11 حيث وصلت هذه النسبة إلى 83.05% بينما بلغت هذه النسبة أعلى في أكثر الدول العربية مثل العراق ولبنان والأردن .
- من حيث نسبة الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي احتلت سورية المرتبة 19/10 وبنسبة قدرها 50.25% بينما احتلت لبنان المرتبة الأولى بنسبة 224.9% .
- من حيث نسبة القواعد الرأسمالية إلى إجمالي الناتج المحلي احتلت سورية المرتبة 19/5 وبنسبة قدرها 13.08% بينما تأتي الأردن في المرتبة الأولى بنسبة 31.48%.

[1] تم الاعتماد في إجراء هذه الدراسة على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 الصادر عن صندوق النقد العربي وذلك بعد حساب نسبة كل من الموجودات والودائع والقروض والقواعد الرأسمالية إلى الناتج المحلي من قبل الباحث.

ومن أجل مقارنة بعض مؤشر ات القطاع المصرفي السوري مع مؤشرات القطاعات المصرفية لبعض الدول والتكتلات الاقتصادية قام الباحث بإعداد الجداول رقم (5-7 و 5-8).

الجدول رقم(5-7): تطور الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية في القطاع المصرفي السوري خلال الفترة (2001-2006) (القيمة= مليار ل.س) .

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	974	1016.5	1067.3	1263.1	1490.8	1708.7	%75.43
الموجودات المصرفية	973.239	1075.094	1183.367	1250.260	1342.954	1410.440	%44.92
نسبة الموجودات المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي	%99.92	%105.76	%110.87	%98.98	%90.08	%82.54	
الودائع المصرفية	469.882	571.834	618.199	669.661	733.252	804.457	%71.20
نسبة الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي	%48.24	%56.25	%57.92	%53.017	%49.185	%47.08	
القروض المصرفية	269.757	245.574	286.970	330.100	421.723	491.522	%82.20
نسبة القروض المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي	%27.69	%24.15	%26.88	%26.13	%28.28	%28.76	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المصرف المركزي

- النشرة الربعية المجلد 44 (1-2-3-4) لعام 2006.
- الإحصاءات النقدية والمصرفية لغاية 2007/12/31.

الجدول رقم(5-8): قيمة الموجودات ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي لبعض الدول والتكتلات الاقتصادية الدولية (القيمة= بليون دولار) .

المنطقة	العالم	الاتحاد الأوربي	أمريكا الشمالية	كندا	USA	اليابان	إيطاليا	إسبانيا
الموجودات المصرفية	74435.2	37736.3	12236	2033.1	10202.9	6590	3443.8	13219.4
نسبة الموجودات المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي	%153.6	%276.3	%84.5	%159.4	%77.3	%150.5	%185.3	%391.7

Source: International Monetary Fund , World Economic an Financial survey, Global Financial stability Report , April 2008 , P 147 .

ومن خلال الجدولين السابقين نلاحظ بأن الموجودات المصرفية للاتحاد الأوربي تشكل ما نسبته 50.69% من إجمالي الموجودات المصرفية العالمية بينما تشكل لدى الولايات المتحدة 13.7% ، كما نلاحظ بأن نسبة الموجودات المصرفية السورية إلى إجمالي الناتج المحلي والبالغة 82.54% هي أعلى من النسبة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية ومقاربة لما هو موجود في أمريكا الشمالية ، ولكنها وبالمقارنة بالنسبة العا ئدة للاتحاد الأوربي تعتبر ضعيفة جداً .

أما من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (5–9) نجد بأن معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي السوري قد بلغت 7.33% وهي أقل من معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل والتي يجب أن تبلغ 8% ، ولكننا نلاحظ بأن معدل كفاية رأس المال لكل من بنك عودة وبنك بيبلوس والمصرف العربي هي مرتفعة جداً لعام 2005 ، ثم انخفضت بشكل ملحوظ في العام 2006 ، والسبب يعود في ذلك إلى أن هذه المصارف قد باشرت العمل المصرفي حديثاً حيث تكون المخاطر المصرفية في البداية منخفضة جداً .

كما نجد بأن الديون غير المنتجة إلى إجمالي الديون ذات نسبة مرتفعة في كل من المصرف الصناعي (67.92%) ومصرف التوفير (28.3%) والمصرف الزراعي (8.49%) أما بالنسبة للقطاع المصرفي السوري بشكل عام فقد بلغت (10.19%) وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بما هو موجود لدى بعض الدول مثل تركيا (3.2%) والسعودية (2.0%) والإمارات العربية المتحدة (6.3%) [1] .

كما نلاحظ بأن العائد على الموجودات هو سالب لكل من المصرف الزراعي والتوفير ومصرف بيمو ومصرف بيبلوس ، والعائد على الموجودات بالنسبة لجميع المصارف العاملة في سوريا بلغت 1.95% وهي ضعيفة جداً إذا ما قورنت مثلاً مع السعودية (4.3%) أو روسيا (3.2%) .

كما نلاحظ من الجدول رقم (5–9) بأن المصرف التجاري السوري يسيطر على 46.36% من إجمالي قيمة الودائع المصرفية ، حيث يسيطر القطاع المصرفي الحكومي على 82.09% من قيمة الودائع لعام 2006 ، أما بالنسبة لإجمالي التوظيفات إلى إجمالي الموجودات نجد بأنها بلغت 36.2% لعام 2007 بينما بلغت نسبة التوظيفات إلى إجمالي الودائع 62.25%

[1] Source: International Monetary Fund , World Economic an Financial survey, Global Financial stability Report , April 2008 , P 147 .

لنفس العام[1]، مما يدل على وجود سيولة مهمة متوفرة في القطاع المصرفي السوري لابد من توظيفها في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني . كما حققت المصارف الوطنية أرباح صافية نتيجة نشاطها خلال عام 2006 بلغت 531 مليون دولار وبمعدل نمو قدره 31% عن العام 2005 [2] .

الجدول رقم(5-9) الجزء رقم(1): بعض النسب المالية في القطاع المصرفي السوري خلال عامي 2005-2006.

اسم المصرف	معدل كفاية رأس المال		نسبة السيولة		العائد على الموجودات		العائد على حقوق الملكية		الديون غير المنتجة إلى صافي التوظيفات	
	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006
التجاري	1.02	4.41	111.84	79	3.92	1.52	383.20	34.43	–	–
الصناعي	4.08	3.74	10	1.15	0.93	1.29	9.52	34.63	–	67.92
العقاري	3.72	3.4	4	25.1	1.68	1.13	54.08	33.32	19.3	2.46
التسليف الشعبي	1.46	1.99	17.69	20.6	6.77	0.99	465.01	49.84	1.05	1.51
الزراعي التعاوني	9.87	7.64	-64.01	-44.5	0.17	-2.73	1.71	-35.76	31.9	8.49
التوفير	2.89	4.15	29.12	24	3.99	-3.1	137.96	74.57	0	28.3
بيمو السعودي الفرنسي	3.81	2.56	67.51	58	0.13	-0.17	3.33	-6.46	1.14	2.25
الدولي للتجارة والتمويل	7.43	5.18	107.01	116.8	1.39	1.68	18.74	32.37	0	0.76
سورية والمهجر	11.25	6.21	93	93	0.64	0.74	5.67	7.64	0	0.47
العربي- سورية	–	15.58	–	73	–	0.03	–	0.17	–	0
عودة-سورية	53.15	13.7	456.09	80	0.02	0.15	0.04	0.1	0	0
بيبلوس-سورية	94.58	19.44	–	78.74	-0.63	-0.12	-0.67	-35.76	0	0
القطاع المصرفي السوري	17.56	7.33	83.22	50.4	1.64	1.95	31.9	14.2	13.34	10.19

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات اتحاد المصارف العربية ، كانون الأول 2007، ص103-104.

***ملاحظة : بعض البيانات غير متاحة (-) .**

---

[1] النسب تم احتسابها من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مصرف سورية المركزي ،الإحصائيات النقدية والمصرفية لعام 2007 .

[2] اتحاد المصارف العربية : مجلة اتحاد المصارف العربية ، كانون الأول 2007 ، ص 104 .

الجدول رقم(5-9) الجزء رقم(2)[1]: بعض النسب المالية في القطاع المصرفي السوري خلال عامي 2005-2006.

اسم المصرف	ودائع المصرف إلى إجمالي ودائع القطاع		توظيفات المصرف إلى إجمالي توظيفات القطاع		صافي التوظيفات إلى الموجودات		صافي التوظيفات إلى إجمالي الودائع	
	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006
التجاري	55.05	46.36	47.46	45.98	15.17	10.56	38.59	51.38
الصناعي	2.75	2.38	7.15	5.38	50.65	50.96	116.16	117.12
العقاري	8.02	10.14	18.46	16.39	63.38	53.29	103.01	83.73
التسليف الشعبي	7.94	7.96	14.94	12.14	67.19	66.88	84.19	79.01
الزراعي التعاوني	4.25	2.73	2.32	6.75	7.43	29.85	24.38	128.02
التوفير	13.04	12.52	4.82	5.21	15.61	21.04	16.56	21.54
بيمو السعودي الفرنسي	4.83	6.9	2.22	2.75	18.35	18.77	20.56	20.62
الدولي للتجارة والتمويل	1.21	2.52	1.32	1.38	23.59	19.9	48.92	28.44
سورية والمهجر	2.62	5.4	1.31	1.52	17.84	13.1	22.33	14.56
العربي- سورية	-	0.9	-	0.53	-	23.52	-	30.6
عودة-سورية	0.28	1.59	0	1.15	0.34	27.48	0.78	37.42
بيبلوس-سورية	0.01	0.6	0	0.83	0	36.05	0	72.12
القطاع المصرفي السوري					25.3	34.2	50	59.0

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات اتحاد المصارف العربية ، كانون الأول 2007، ص103-104.

***ملاحظة : بعض البيانات غير متاحة (-) .**

[1] ملاحظة : النسب المالية للقطاع المصرفي بشكل عام تم استخدام الوسط الحسابي في حسابها .

- **القطاع المصرفي السوري والتكنولوجيا المصرفية :**

تعتبر الدول المتقدمة هي السباقة في استخدام وإيجاد التكنولوجيا المصرفية ، حيث أن استخدام التكنولوجيا المصرفية يعتمد بشكل أساسي على شبكة المعلومات الدولية ، وبالتالي لابد من إظهار مدى استفادة سورية منها في مجال العمل المصرفي ، إذ نجد بأنه لا يوجد في القطاع المصرفي السوري سوى 500 صراف آلي ، بينما على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك 197500 صراف آلي ، واليابان 142500 صراف آلي ، أي أن نصيب كل ملون نسمة في اليابان بلغ 1132 صرافاً ، وفي إسبانيا 968 صرافاً ، بينما في سوريا لم يتعدى نصيب المليون شخص 25 صرافاً على افتراض أن عدد السكان في سوريا بحدود 20 مليون نسمة [1] .

ولكن في الدول المتقدمة يتم استخدام التكنولوجيا المصرفية بما يتعدى استخدام الصرافات الآلية إلى الصيرفة عبر الهواتف النقالة وعبر الانترنت ، ومن خلال الجدول التالي نجد ضعف الاستفادة من الجاهزية التكنولوجيا في سورية لحساب العمل المصرفي والاقتصادي بشكل عام ، وما يدل بشكل أكبر عن ضعف المؤشر التكنولوجي في صالح العمل المصرفي هو أن أغلب المصارف العامة لم تدخل في إطار التكنولوجيا المصرفية التي أدخلت إلى المصرف المركزي والعقاري والتجاري .

الجدول رقم(5–10): ترتيب الاقتصاد السوري من حيث الاستفادة من التكنولوجيا لعام 2007 من أصل 131 دولة .

الجاهزية التكنولوجية	الهواتف النقالة	مستخدمي الانترنت	عدد الحواسب الشخصية	مشتركي حزم الانترنت
109	102	92	84	109

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

- **مؤشر الجودة المصرفية في القطاع المصرفي السوري :**

تتعلق الجودة المصرفية بمجموعة من العوامل مثل حجم المصارف وشمولية الخدمات المصرفية ونوعيتها والتخصص المصرفي والخبرات والكفاءات التي تعمل في القطاع المصرفي ، وكذلك القدرة المالية لهذه المصارف وتوجهها إلى عمليات تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني ، وهذا ما سنبينه بالتفصيل كالآتي :

[1] البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، المجلد 55 ، 2003 ، القاهرة ، ص21 .

- حجم المصارف العاملة في سوريا وقدرتها المالية :

تعتبر المصارف السورية العامة والخاصة صغيرة الحجم سواء من حيث الموجودات أو من حيث رؤوس أموالها ، ويعد المصرف التجاري ال سوري أكبر مصرف في سوريا من حيث رأس المال ومن حيث مجموع الأصول ، حيث بلغ رأس ماله 70 مليار ل.س لعام 2007 كما يبلغ مجموع رأس المال للقطاع المصرفي السوري 112.5 مليار ل.س ، بلغ إجمالي رأس المال في المصارف الخاصة 26.750 مليار ل.س لعام 2007 ، وهي رؤوس أموال صغيرة جداً إذا ما قورنت مع المصارف في الدول المجاورة [1] .

وكذلك فإنه نتيجة لعجز المصارف العامة المتخصصة عن جذب جميع المدخرات وعدم استطاعتها امتصاص الأموال المكتنزة لدى المواطنين وعدم نجاحها في إعادة رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج فقد عانت من انخفاض السيولة لديها مما أدى إلى لجوئها إلى المصرف المركزي لتأمين الموارد اللازمة ، حيث بلغت نسبة الاستلاف من البنك المركزي إلى إجمالي المطاليب 11.66% لعام 2004 و9.36% لعام 2007 [2] .

كما بلغت الإيداعات لدى المصارف الخاصة لعام 2007 ما مجموعه 224605 مليون ل.س بينما بلغت التسليفات 68063 مليون ل.س ، أي أن نسبة التسليفات إلى الودائع بلغت 30.3% بينما بلغت هذه النسبة في القطاع العام المتخصص 79.17% ، مما يدل على أن القطاع المصرفي العام أكثر استخداماً للإيداعات من المصارف الخاصة ، وكما يؤشر ذلك على ضعف مشاركة القطاع المصرفي الخا ص في عملية التمويل الاقتصادي ، كما أن تسليفات المصارف الخاصة تتوجه للقطاع الخاص فقط ، ومعظم هذه التسليفات تمثل قروضاً قصيرة الأجل ، بدليل أن حصة الزراعة والصناعة والتعدين والمرافق والإنشاءات العقارية من هذه التسليفات 12908 مليون ليرة سورية وبقية التسليفات تتوجه نحو تجارة الجملة والمفرق والخدمات الأخرى التي تتطلب قروضاً قصيرة الأجل ونسبة المردود فيها عالية ونسبة المخاطرة أقل ، أي أن حصة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني لم تحصل سوى على

---

[1] Source: www.banquecentrale. Gov. sy./ban-sup/Syria-banks/htm.

[2] جمعة محمد صالح : السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2000، دار الرضا للنشر 2005 ، ص84 .

18.96% من إجمالي تسليفات القطاع المصرفي الخاص بينما بلغت هذه الحصة من قبل المصارف العامة ما نسبته 35.17% [1] .

شمولية الخدمات المصرفية والتركز والتخصص المصرفي :

يعاني القطاع المصرفي في سوريا من عدم شمولية خدماته لكافة المناطق الجغرافية في سورية ، حيث أنه يوجد مدن ومناطق سورية كبيرة لا يوجد فيها أي فرع أو مكتب أو صراف آلي على الأقل مثل مدينة البوكمال ، وهناك مناطق تعاني من قلة عدد الفروع أو المكاتب مثل محافظة القنيطرة، والقامشلي التي لا يوجد فيها سوى صراف آلي واحد يعود للمصرف التجاري السوري . أما من حيث نسبة الفروع المصرفية إلى عدد السكان فنجد بأنه يوجد لكل 57471 شخص فرع مصرفي واحد ، وهو مؤشر ضعيف جداً بالنسبة للمعدلات المعيارية السائدة في العالم والتي تقتضي ألا يزيد عدد السكان إلى الفرع الواحد عن 12000 شخص ، مما يتطلب مضاعفة عدد فروع المصارف في سورية إلى خمس مرات عن الوضع الحالي .

أما بالنسبة لموضوع التركز في نصيب المصارف فن لاحظ بأن المصرف التجاري السوري يسيطر على حوالي 58.08% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي السوري ، وكذلك فإن القطاع المصرفي العام يسيطر على حوالي 70% من إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي السوري ، مما يعني بأن المنافسة محدودة مابين المصارف العامة والخاصة في إطار الممارسات المصرفية وجودة الخدمات التي يمكن أن تقدّم ، ولكن بالنسبة للقطاع المصرفي الخاص فمنافسته محدودة بجذب القطاع الخاص ، بينما يسيطر القطاع المصرفي العام على القطاع الاقتصادي العام بشكل كبير ويتعدى في منافسته بالتوجه إلى القطاع الاقتصادي الخاص .

كما يمكن القول بأن القطاع المصرفي العام يعاني من مشكلة التخصص المصرفي والتي تعتبر نقطة ضعف في العمل المصرفي ، حيث أن هذه المصارف تتنافس في قبول الودائع من كافة الأنشطة الاقتصادية ولكنها تفقد التنافسية في منح القروض وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى إلا في حدود تخصصها ، فمثلاً المصرف الصناعي موجه في قروضه نحو القطاع الصناعي وكذلك المصرف الزراعي موجه في خدماته الإقراضية في مجال القطاع الزراعي ، مما

---

[1] النسب تم حسابها من قبل الباحث اعتماداً على الإحصاءات النقدية والمصرفية مصرف سورية المركزي لغاية 2007/12/31 ، ص 21 . إضافة إلى النشرة الربعية للمصرف المركزي 2006 ، المجلد 44 ، العدد 1-2-3-4 ص 28 .

يعني زيادة المخاطر المصرفية مع زيادة التركز على عميل أو صناعة أو منطقة جغرافية معينة .

- نوعية الخدمات المصرفية والكفلءات والخبرات الفنية في القطاع المصرفي السوري :

يرتكز اهتمام وطبيعة عمل المصارف في سورية على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية من استقبال الودائع ومنح القروض ، إذ تشكل إيرادات الفوائد أكثر من 85%–90% من مجمل الإيرادات ، ولا يشكل الدخل من العمولات أو الرسو م سوى 10%–15% من هذه الإيرادات بينما تشكل العمولات من الوساطة في الأوراق المالية والعمولات وتمويل الشركات وإدارة الموجودات نحو 40% من إيرادات المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية [1] . حيث أن المصارف السورية لم تعرف حتى الآن خدمات مصرفية كثيرة مثل (الوساطة التأمينية – تأجير الأصول وتمويل حيازتها – تمويل إنشاء المدن المتخصصة كالمدن الصناعية والسياحية – تمويل إنشاء المجمعات التجارية– تقديم خدمات تصميم نظم المعلومات اللازمة للاتصال بالبورصات الخارجية – الإسهام في رأس مال الشركات – تقديم الاستشارات القانونية والمالية والمصرفية للمشروعات–إدارة المحافظ المالية–التحويلات الالكترونية للأموال إلى الخارج) [2].

ولذلك فإن عدم قدرة هذه المصارف الوطنية على شمول كافة الخدمات المصرفية أدى إلى بقاء معدل التعامل المصرفي في سورية عند الحدود الموجودة تقريباً قبل دخول المصارف الخاصة إلى القطاع المصرفي السوري ، وما حدث أنه تم انتقال حسابات وتعاملات من القطاع العام المصرفي إلى القطاع الخاص الـمصرفي ، كما أن نوعية المصارف العاملة في الاقتصاد السوري وتعاملاتها بالفائدة المصرفية أدى إلى عزوف أو امتناع من قبل الكثير من المواطنين عن التعامل مع هذه المصارف إذ أن هذا الأمر مرتبط بقواعد الشريعة الإسلامية مما يتطلب اهتماماً أكبر وأوسع بالمصارف الإسلامية ، وهو ما تم فعلاً من خلال إصدار مرسوم تأسيس المصارف الإسلامية .

كما يمكن القول بأن المصارف العامة لا تزال تعاني من ضعف الكوادر المصرفية والخبرات الفنية رغم تطور عدد حملة الشهادة الجامعية وما فوق فيها ، وذلك نتيجة لعدة أسباب منها خضوع الموظفين في القطاع ال مصرفي العام للقانون الأساسي للعاملين ، مما يؤثر على الحوافز والمبادرات لدى هؤلاء الموظفين في سبيل تطوير العمل المصرفي ، وكذلك وجود

---

[1] اتحاد المصارف العربية ، مصارف الغد ، سقر ، أحمد : العولمة ومتطلبات التعاون الاقتصادي ، 2001 ، ص104 .

[2] عبد الحميد ،عبد المطلب : العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعة ، 2001 . ص52 .

موظفين من أصحاب الشهادات ذات التخصص غير الموجه للعمل المصرفي [1] ، بينما في القطاع الخاص يمكن القول بأن هذا الجانب قد يكون بشكل أفضل بكثير .

وبالتالي فإن جودة العمل المصرفي تتحقق عندما ينجح المصرف في تصميم وتنفيذ خدمات تشبع حاجات وتوقعات العملاء ، كما ترتبط هذه الجودة بمدركات العميل لمدى تلبية الخدمة لهذه الحاجات والتوقعات ، وهو ما يعني بأن جودة العمل المصرفي تتكون من عدة محاور رئيسية هي الجودة الفنية وجودة سلوك العاملين وسهولة الحصول على الخدمة وكذلك الثقة والأمان بهذه المصارف [2] .

- التطورات التنظيمية وجاذبية الاستثمار في القطاع المصرفي السوري :

شهدت الاقتصاد السوري منذ العام 2000 مجموعة كبيرة من سياسات الإصلاح والتطوير الاقتصادي وخاصة في مجال القطاع المالي والمصرفي بهدف تفعيل الدور الاقتصادي لهذا القطاع وجذب الاستثمارات وهو ما يمكن إيجازه بما يلي :

– الخطة الخمسية العاشرة والإصلاح المصرفي والمالي :

صدر القانون رقم 25 لعام 2006 القاضي باعتماد الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 2001– 2006 ، والتي تعد إطاراً توجيهياً للخطة الخمسية القطاعية وبما يحقق الأهداف الواردة في الخطة ، وقد وضعت الخط ة مجموعة من الأهداف للعمل عليها في المجال المصرفي والمالي وهي :

1 -زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد السوري ، ورفع تنافسية القطاع المالي والمصرفي السوري بالنسبة للدول المجاورة .
2 -تعميق السوق المالي وزيادة حجمه الحقيقي ، وزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي.
3 -زيادة الإقراض للقطاع الخاص .
4 -تحسين الخدمات المصرفية ، وتوسيع انتشارها في جميع المناطق الجغرافية .
5 -تطوير الموارد البشرية وخلق وظائف جديدة في القطاع المالي والمصرفي .

[1] كنعان ، علي : النظام النقدي والمصرفي السوري ، مشكلاته واتجاهات إصلاحه ، دار الرضا للنشر 2000 ، ص55 .
[2] مصطفى ، أحمد سيد : إدارة الجودة الشاملة كمدخل للتنافسية في الصناعة المصرفية ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد 97 ، ص150.

6 -تحديث البيئة التشريعية بهدف تحقيق المنافسة المصرفية والمالية وبهدف زيادة الاستثمار في هذا القطاع والقدرة على التفاعل مع السياسة النقدية في سوريا.

7 -تشجيع التحول من التعامل النقدي إلى الوسائل المصرفية والمالية الجديدة وزيادة القدرة على تمويل قطاع الأعمال .

كما وضعت الخطة مجموعة من الاستراتيجيات والأهداف الكمية والرقمية للعمل على تحقيقها مثل الوصول بعدد بطاقات الصراف الآلي إلى 200ألف بطاقة ، والوصول بعدد الصرافات الآلية إلى 1000 صراف آلي ، والوصول بعدد الفروع المصرفية إلى 400 فرع مصرفي كما تضمنت الخطة مجموعة من الإصلاحات والأهداف التي تتعلق بالمصارف العامة والخاصة [1].

أما بالنسبة لمصرف سورية المركزي فقد تم إعادة إحياء دوره الأساسي في الحياة الاقتصادية من خلال صدور قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 والسعي لإعطائه الاستقلالية التامة في إدارة السياسة النقدية في سورية ضمن توجهات اقتصادية تقررها رئاسة مجلس الوزراء وإعطاءه دوره الحقيقي في اختيار نظم الصرف الأفضل بهدف تأمين استقرار س عر صرف الليرة السورية ، ورغم ذلك فإن ما يؤخذ على هذا القانون بأن مجلس النقد ما زال يتضمن في أعضاءه أشخاصاً ليسوا من ذوي الاختصاص في مجال السياسات النقدية هذا عدا عن ارتباط القرار الرئيسي لهذا المجلس بمجلس الوزراء.

– التشريعات المالية والمصرفية :

يمكن القول بأن أهم التشريعات المالية والمصرفية الحديثة هي القانون 28 لعام 2001 والذي سمح بتأسيس مصارف خاصة على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة سورية يساهم فيها القطاع العام المصرفي والمؤسسة السورية للتأمين والمؤسسات الادخارية الأخرى بناءً على قرار من مجلس الوزراء بنسبة 25% فقط للشركات المشتركة . وهذه المصارف تخضع لإشراف ورقابة مصرف سورية المركزي واشترط هذا القانون أن تكون جميع أسهم هذه المصارف اسمية قابلة للتداول باستثناء أسهم القطاع العام وأن تكون جميع أسهمها الفائضة عن حصص المؤسسين مملوكة من قبل المواطنين السوريين . كما أنه لا يسمح بتملك غير السوريين في هذه المصارف بنسبة أعلى من 49% من رأس مال المصرف [2].

---

[1] هيئة تخطيط الدولة ، الخطة الخمسية العاشرة 2000-2006 ، الفصل الخامس ، ص 123 .

[2] هيئة تخطيط الدولة ، القانون رقم 28 لعام 2001 بخصوص إحداث مصارف خاصة ومشتركة .

ومن هنا يمكن القول بأن القطاع المصرفي من خلال هذه التطورات على المستوى التنظيمي وعلى مستوى الإصلاحات والتطويرات المتلاحقة في هذا القطاع يسير في اتجاه التحرير الاقتصادي بشكل أكبر ويسعى إلى المنافسة على المستوى الدولي والنهوض بدوره الاقتصادي الحقيقي ، كما يجعله قطاعاً جاذباً للاستثمار سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي ، كما سيؤدي إلى جذب المدخرات لدى الموطنين وجذب الأموال المستثمرة في الخارج في حال أثبتت هذه المصارف جودة خدماتها والثقة بها .

ومع ذلك فإن معظم مؤشرات تنافسية هذا القطاع ما تزال تشير إلى موقع متأخر للقطاع المصرفي والمالي في سورية ، حيث أن مؤشر التمويل وفق منهجية IMD الذي تضمن 62 دولة كان ترتيب سورية فيه 62/53 ، وكذلك حصل مؤشر السياسة المالية على الترتيب 62/59 ولكن هذه المؤشرات كان لها ترابط مع مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل تشريعات الأعمال 62/61 – الاستثمار الدولي 62/61 –البنية التقانية 62/53– الإنتاجية والفعالية 62/51 – كفاءة قطاع الأعمال 62/62 – البنية التحتية 62/61 .

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (5–11) والمتعلق بمؤشرات تنافسية القطاع المالي والمصرفي السوري نجد بأن :

–معدل الفائدة المصرفية : أدى ازدياد الهامش مابين أسعار الفائدة المدينة والدائنة من 3.1 نقطة مئوية لعام 2006 إلى 3.5 نقطة مئوية لعام 2007 إلى تراجع ترتيب تنافسية الاقتصاد السوري في هذا المؤشر ، وعلى الرغم من ذلك فما يزال القطاع المصرفي السوري يمتلك ميزة تنافسية في هذا المؤشر على المستوى العالمي .

–يعود تراجع الترتيب في كل من مؤشري أثر قوانين الاستثمار والقيود على الملكية الأجنبية إلى أن هذه المؤشرات هي مؤشرات مسح رأي وقد أجريت قبل صدور المرسومين رقم 8 و 9 الخاصين بالاستثمار في سوريا .

–يشير تطور ترتيب مؤشر كفاءة الأسواق المالية إلى أثر إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.

–بالنسبة لكل من مؤشر درجة تطور الأسواق المالية ، التمويل عبر الأسواق المالية المحلية ومؤشر إجراءات تداول أدوات الدين ما تزال تعكس التأخر في دخول الاقتصاد السوري هذه المجالات .

–يشير تحسن مؤشر سهولة الحصول على القروض على الدور الذي تلعبه بشكل خاص المصارف الخاصة ولكن مازال هذا المؤشر يعكس ترتيباً دون المطلوب حيث أن عملية

التمويل ما تزال مشكلة حقيقية في الاقتصاد السوري إذ أن مشكلة الإقراض بالقطع الأجنبي للقطاع الخاص ما تزال مقيدة ومرتبطة بشروط معينة ومعقدة ، كما أن تكاليف القروض المصرفية ما تزال مرتفعة من حيث الرسوم مثل رسم وضع وإزالة الرهن ورسم السحب على المكشوف ...إلخ .

-يشير تحسن مؤشر متانة النظام المصرفي إلى جهود تطوير الرقابة على العمل المصرفي من خلال قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002.

الجدول رقم(5-11) بعض المؤشرات المرتبطة بتنافسية القطاع المالي والمصرفي السوري وتطورها خلال الفترة (2006 من أصل 128 دولة -2007 من أصل 131 دولة).

المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب2007	التغير
معدل الفائدة المصرفية	24	33	-9
القيود على الملكية الأجنبية	127	128	-1
أثر قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر	جديد	112	جديد
كفاءة الأسواق المالية	122	116	+6
درجة تطور الأسواق المالية	124	125	-1
التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	جديد	116	جديد
إجراءات تداول الدين	جديد	112	جديد
سهولة الحصول على القروض	106	93	+13
توفر رأس المال المغامر	99	107	-8
القيود على تدفقات رأس المال	جديد	116	جديد
درجة حماية المستثمرين	جديد	87	جديد
متانة النظام المصرفي	120	105	+15
الجاهزية التكنولوجية	109	109	0
توفر التقنيات الحديثة	جديد	61	جديد
الاستيعاب التكنولوجي للشركات	85	104	-19
قوانين نظم المعلومات والاتصالات	121	128	-7
الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا	122	108	+14

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

تساهم مؤشرات خدمات التمويل وأسواق المال في مؤشرات المنتدى العالمي للتنافسية بنسبة 5% بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج كسورية ، ويحتل القطاع المصرفي السوري في هذه المؤشرات مواقع متأخرة جداً كما نلاحظ من الجدول السابق .

ومن خلال هذه الدراسة نجد بأن القطاع المصرفي السوري لايزال يعاني من مجموعة كبيرة من نقاط الضعف التي أدت إلى أن يحتل مواقع متأخرة في تقارير التنافسية العالمية ومنها سيطرة القطاع الحكومي على العمل المصرفي وصغر حجم المصارف وقدرتها المالية وكذلك ضعف استخدام واستثمار التكنولوجيا في العمل المصرفي علاوة على انخفاض جودة العمل المصرفي بشكل عام ، وعدم قدرة التشريعات على مواكبة ما هو موجود في إطار العمل المصرفي العالمي من تطورات بشكل يمكن من المنافسة مع المصارف العالمية أو ما بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي السوري ، مما يفرض ضرورة نقل هذا القطاع إلى مرحلة أكبر من التطور وفي كافة المجالات بما يجعله أكثر قدرة على البقاء والمنافسة في حال دخوله المنافسة الدولية خارج إطار الاقتصاد السوري وخاصة مع التوجه إلى التحرير الاقتصادي سواء في إطار الدول العربية أو الشراكة السورية الأوربية أو في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

<u>أما بالنسبة لأداء قطاع الخدمات في سورية وبشكل عام ، وبعد دراسة وتحليل مؤشرات هذا القطاع يمكن القول بأننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تلخيصها بما يلي:</u>

- تعاني سورية من ضعف الدعم المقدم لقطاع الخدمات بشكل عام ومن ارتفاع التكلفة فيه .
- يمتلك الاقتصاد السوري مزايا نسبية معتبرة في تجارة الخدمات خاصة في مجال خدمات السفر والاتصالات بينما هي سلبية في كل من خدمات النقل وخدمات القطاع المالي وبشكل خاص فيما يتعلق بخدمات التأمين .
- تعتبر سوريا من الدول المصدرة للخدمات بشكل عام ولكنها تعاني من عجز ميزان مدفوعات أهم الخدمات الإنتاجية وخاصة فيما يتعلق بخدمات النقل والتأمين وخدمات الحاسب الآلي والمعلومات ، وقد حقق الاقتصاد السوري فائض في الميزان التجاري لهذا القطاع في عام 2007 والذي بلغ 42378 مليون ل.س .

- يحتل قطاع الخدمات في الاقتصاد السوري مكاناً مهماً في الأداء الاقتصادي ، ويعتبر نموه السريع من أهم خصائص الديناميكية الهيكلية للتنمية الاقتصادية ، كما تشكل منتجات هذا القطاع أهم مدخلات الإنتاج السلعي والزراعي والصناعي التحويلي ، وتضم هذه المدخلات الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال والاتصالات والنقل ، وبالتالي فإن تقييد أسواق هذه الخدمات وانتشار الاحتكار وكافة القيود الأخرى على هذه الأسواق ترفع من تكاليف هذه الخدمات وتقلل من جودتها ، حيث أنه في الصناعة التحويلية يعتبر الانفتاح لشبكات النقل والمواصلات الكونية الفعالة شرطاً ضرورياً للتنافسية الدولية لهذه الصناعات ، أما في حالة القطاع الزراعي فإن سوء خدمات النقل والتخزين والتوزيع ترفع من تكاليف هذا القطاع . مما يعني أن رفع القيود عن قطاع الخدمات سيؤدي إلى رفع كافة التكاليف الإضافية مما يساعد أيضاً في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل أكبر ومما يحقق تنمية اقتصادية حقيقية وبوتائر نمو أكبر سواء في هذا القطاع أم في القطاعات الأخرى ذات الترابطات الأمامية والخلفية مع قطاع الخدمات.
- يحتل قطاع الخدمات السوري أهمية كبيرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي والتي بلغت 61% لعام 2007 ، وهو ما يمكن القول بأنه مقارب لما هو موجود في الدول المتقدمة من حيث المساهمة ، ولكن على المستوى التفصيلي وخاصة بالنسبة للخدمات المالية فإنه من الواضح أن سورية ما تزال تحتاج إلى خطوات أكثر جرأة في هذا المجال من حيث تحرير هذا القطاع والسعي لإيصاله إلى مراتب الدول الأكثر تقدماً ، حيث أن القطاع المالي و المصرفي لم يساهم سوى بنسبة 5.73% من إجمالي الناتج المحلي بينما تتضاعف هذه النسبة في الدول المتقدمة ، وذلك رغم التقدم في بعض مجالات هذا القطاع ولكنها بقيت خطوات مترددة حيال التحرير الكامل لهذا القطاع .

يعبر الأداء الاقتصادي لكل من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد السوري عن تطور في الإنتاج بشكل عام ، ولكن انعكاس هذه التطورات على المستوى المعيشي للأفراد في سوريا كان ضعيفاً نسبياً ، وكان سلبياً بشكل كبير على شريحة واسعة من السكان أدى إلى مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، يمكن رصدها بما يلي :

- بقاء معدلات البطالة في الاقتصاد السوري بنسب مرتفعة أدت إلى مشاكل كبيرة تمثلت في هجرة سكان الريف إلى المدن ، وهو ما يمثل تضخماً سكانياً وضغطاً أكبر على سوق العمل فيها ، وطلباً أكبر على الخدمات فيها .
- تشوه توزيع الدخل الوطني واتساع فجوته أدى إلى تراجع الدخل الحقيقي لفئة كبيرة من المواطنين .
- انكشاف حالة الفقر في سوريا وتوسعها مع ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة .
- تضاعف حجم القطاع الاقتصادي غير المنظم وما يعكسه ذلك من مشاكل اجتماعية واقتصادية على العاملين فيه ، عدا عن انخفاض الأجور في هذا القطاع الذي تسببه مشكلة البطالة في سوريا ، وخاصة مع ضعف قدرة القطاع العام على التوسع في التوظيف .
- انخفاض إنتاجية العامل في سوريا نتيجة ارتفاع معدلات البطالة عدا عن النسبة المرتفعة للبطالة المقنعة في القطاع العام .
- عدم وجود سياسة أو رؤية اجتماعية واضحة تترافق مع التطورات الاقتصادية الحالية تعكس إمكانية تحسين المستوى المعيشي ، والاقتصار على السياسات الاقتصادية الاجتماعية السابقة ، والتي يمكن القول بأنها بدأت بالأفول مع تخلي الدولة عن دعم الكثير من تلك السياسات مثل الدراسة الجامعية المجانية وارتفاع التكاليف الدراسية حتى في الجامعات الحكومية عدا عن ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل عام ، والتي أصبحت تشكل مشكلة حقيقية وكبيرة في سبيل تحسين مستوى التعليم العالي في سوريا .
- أدت مشكلة الفقر في سوريا وارتفاع تكاليف المعيشة إلى ارتفاع نسب التسرب الدراسي بقصد العمل .
- أدى ارتفاع تكاليف المعيشة إلى توجه القسم الأكبر من الدخل الفردي إلى الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض معدلات الإدخار لدى الفئات المتوسطة الدخل .
- تشكل الخدمات الحكومية في الصحة والتعليم أهم الخدمات الاجتماعية ولكن التطور الاقتصادي في سوريا لم يكن مصحوباً بأي تطور في هذه الخدمات وإنما اقتصر على إنشاء المشافي والجامعات الخاصة ، بل يمكن القول بأن ذلك كان له أثر سلبي وخاصة مع توجه الجامعات الحكومية لاستيفاء رسوم عالية كما في الجامعات الخاصة لقبول

طلاب ذوي كفاءات أدنى ممن يتم قبولهم بشكل ديناميكي ، وكذلك الأمر كان بالنسبة لعمل بعض المشافي العامة .

ومن هنا يمكننا القول وحسب رأي الباحث : أن تنافسية الاقتصاد السوري ما تزال ضعيفة سواء في سياساتها القائمة أو في خطوات تنميتها ، وذلك لأن الانفتاح الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد السوري كان له نتائج إيجابية على المستوى الاقتص ادي بشكل عام ، ولكنه حمل الكثير من النتائج السلبية على المستوى المعيشي لفئة كبيرة من المواطنين مما عكس عدم وجود تطور في المستوى الاقتصادي الاجتماعي ، إذ أن هذا التطور الاقتصادي لم يرافقه تطور في إيجاد سياسات اقتصادية اجتماعية تخفف من النتائج السلبية للانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي اقتصادياً ، رغم أن التوجه الاقتصادي الذي يتم إشاعته هو اقتصاد السوق الاجتماعي ، وهو ما يعكس سياسة توجه الاقتصاد لرفع المستوى المعيشي وليس تدهوره .

الفصل الثالث

(معوقات بناء القدرة التنافسية للاقتصاد السوري)

تمهيد:

يواجه الاقتصاد السوري تحديات كبرى في ظل العولمة الاقتصادية والاندماج في السوق العالمية ، وما يعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية ومنافسة حادة من الدول المتقدّمة والنامية على حد سواء . وقد أصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي في سوريا ضرورة ملحة لتحقيق مستويات تنمية اقتصادية وبشرية مرتفعة ومستدامة وخاصة فيما يتعلق بمحاربة البطالة وتخفيض معدلات الفقر . وفي هذا الإطار فإن تحسين التنافسية يعتبر أداة جيدة لرفع قدرة سورية على تحسين أدائها الاقتصادي في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والرفاه لاجتماعي .

كما تمثل زيادة القدرة التنافسية وسيطاً لتحقيق هدف أبعد مدى ، وهو رفع مستوى رفاه المجتمع وإحداث التنمية المستدامة . ويتبين من خلال المؤشرات العديدة للاقتصاد السوري بأن تجسير الهوة في مجال التنافسية الاقتصادية الدولية مع دول العالم يتطلب شوط كبير وشاق من العمل المتواصل سواء في مواجهة التحديات الخارجية المتمثلة بمفهوم العولمة الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد السوري أم في معالجة التحديات الداخلية والمتمثلة بالمعوقات الإدارية والعلمية والمعرفية وكذلك الاقتصادية[1] ، وفي هذا الإطار سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم المعوقات في بناء وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري ونقله إلى مستويات اقتصادية أعلى على المستوى العالمي .

---

[1] جورج توفيق العبد، حميد رضا داودي ، تحديات العولمة والنمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، صندوق النقد الدولي، 2003 ، ص 9 .

المبحث الأول : العولمة وأثرها على الاقتصاد السوري .

تعرّف العولمة على أنها توصيف للتغيرات السريعة التي يشهدها العالم هذه الأيام وفي مختلف المجالات مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة والاتصالات والأمن والكثير من المجالات التي تتجاوز علاقات الدول إلى حياة الأفراد الخاصة وسلوكهم الاجتماعي والاقتصادي ، وفي نفس الوقت فإن معنى التغييرات الواردة في هذا المفهوم ذات بُعد دولي متزايد وليس فقط على مستوى الانتشار الجغرافي وإنما يكون في التفاعل العميق والمتبادل بين الدول والمجتمعات من خلال تسهيل وتسريع عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات ، وبهذا فإن عولمة النشاط الإنتاجي تتكون من خلال[1] :

- التجارة الخارجية .
- الاستثمار الأجنبي المباشر .

وبالتالي فإن العولمة على المستوى الاقتصادي تفترض أن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي بعيداً عن سيطرة الدولة القومية ، كما أن الاقتصاد القومي يتحدد بهذه العمليات ، وهو ما يمثل وضعاً معاكساً لما كان عليه الحال في السابق حين كانت الاقتصاديات القومية هي الفاعلة بينما كان الاقتصاد العالمي هو ثمرة تفاعلاتها .

وقد تسارعت الخطى في العقد الأخير باتجاه العولمة الاقتصادية والتي تشكل منظمة التجارة العالمية والصندوق والبنك الدوليين ركائزها الأساسية ، وازداد معها الجدل وردود الأفعال المتباينة بين معارضين ومؤيدين للاندماج فيها ، حيث يرى المعارضون للعولمة الاقتصادية تعميماً للنظام الرأسمالي وفتحاً للأسواق يكون المستفيد الأكبر من الدول الصناعية المتقدّمة التي تملك اقتصاديات ذاتية النمو وصناعات متقدمة قادرة على اقتحام الأسواق العالمية من جهة وتبعية الدول النامية صاحبة الصناعات المتخلفة الغير قادرة على المنافسة من جهة ثانية وبالتالي ما هي إلا دعوة جديدة للتخصص الغير عادل بين دول صناعية متقدمة تتخصص بالصناعات المتقدمة إنتاجياً ودول نامية تتخصص بإنتاج المواد الأولية والاستهلاك . بينما يرى المؤيدون للعولمة الاقتصادية أنها فتح للأسواق للمنافسة وفرصة لتطوير الصناعات الوطنية ، إذا ما تم إعادة هيكلتها بما يتماشى مع هذه المرحلة الاقتصادية من خلال رفع

[1] جيرالد بوكسبرغر ، هارالدككليمنتا ، الكذبات العشر للعولمة ، ترجمة د.عدنان سليمان ، دار الرضا للنشر ، دمشق 1999 ، ص31 .

الجودة وخفض التكاليف وتحسين نوعية الإنتاج ليكون قادراً على المنافسة بالإضافة لفرص تدفق الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا التي تتيحها العولمة الاقتصادية .

وبغض النظر عن هذه الجدليات الغير منتهية فإن الواقع يشير إلى قوة هذا التيار وترسخه وعدم القدرة على مواجهته إلا من خلال الاندماج فيه ، وخاصة أنه ومن خلال تحليل بعض المعطيات الاقتصادية للكثير من الدول التي ركبت موجة العولمة الاقتصادية تشير إلى مكاسب حققتها هذه الدول بمعدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات خفض الفقر . وبناء على ذلك يمكن تحديد أهم ملامح العولمة الاقتصادية وفق ما يلي [1] :

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة .
- تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكييف الاقتصادي الهيكلي في الدول النامية والتحول إلى اقتصاد السوق .
- تزايد دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة العالمية من خلال إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيقها .
- تنامي دور الشركات متعددة الجنسية (عبر القومية) وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية وفي الاستثمار وفي استغلال الموارد الطبيعية والبشرية.
- بروز ظاهرة القرية الكونية وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات والاتصالات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب والحضارات .
- تعاظم دور الثورة التقنية من خلال التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج وتنويعه .
- تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم وأثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات .
- تعاظم دور المعلوماتية والإدارة والمراقبة من إدارة نظم المعلومات .

والواقع يشير إلى أن انفتاح الأسواق من خلال العولمة يسهم في ارتفاع مستوى إشباع المستهلكين من خلال تنوع السلع والخدمات المتاحة وزيادة فرص الحصول عليها بجودة أعلى وتكلفة أقل من خلال تزايد المنافسة بين المنتجين ، لذلك ترتبط العولمة بشكل عام بارتفاع المستويات الحقيقية للمعيشة .

[1] د . عصام الزعيم ، دور الدولة الاقتصادي في عصر العولمة ، المعهد الوطني للإدارة العامة ، دمشق 2004 ، ص 4.

وكما هو الحال بالنسبة للتطور التكنولوجي فإن التجارة والمنافسة الدولية ومن ثم العولمة الاقتصادية تعد مصادر أساسية للنمو الاقتصادي بل وللتغيير الهيكلي أيضاً للاقتصاديات الوطنية بالنسبة للأحجام النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني ، وهيكل العمالة وتوزيع الدخل ، باعتبار أن اقتصاديات السوق هي نظم ديناميكية يتحقق تقدمها في الغالب نتيجة لعمليات التأقلم والتكيف الناجح مع ما يطرأ على الأسواق العالمية من متغيرات اقتصادية ، وهذه النتيجة تؤكدها التجربة الآسيوية التي تفيد بأن العولمة والانفتاح على الأسواق الخارجية يحفزان النمو الاقتصادي .

ومع أن العولمة تتيح فرصاً للنمو والتطور إلا أنها ليست بالضرورة دون مخاطر ، حيث أن توافر التكنولوجيا المتطورة والمنتجات والخدمات المتنوعة وزيادة الطلب واتساع الأسواق سيولد معه عوائد عالية ، إلا أن ذلك لن يكون بمأمن مما قد يطرأ من مخاطر وضرر ، حيث سيؤدي تنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى زيادة احتمالات تعرض الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية وما يترتب على ذلك من الأزمات المالية التي يؤدي انتشارها إلى آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية سلبية ، وهذا ما يوضحه تجارب بعض الدول في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي مثل أزمة المكسيك لعام 1994 والأزمة الآسيوية في العام 1997 [1].

وبما أن العولمة تتجه إلى تقييد قدرة الدولة في بعض المجالات وتضع حدوداً لقدرتها على إتباع سياسات اقتصادية وتجارية ومالية ، فلابد أن يكون الاقتصاد الوطني مؤهلاً لتعظيم مزايا العولمة وعوائدها الإيجابية وتقليل آثارها السلبية وتفاديها ما أمكن ، وكل ذلك متوقف على نوعية وكفاءة الإدارة الاقتصادية الوطنية في دمج الاقتصاد الوطني تدريجياً في الاقتصاد العالمي ، وهذا ما يمكن ملاحظته في الكثير من السياسات الاقتصادية السورية الحالية من خلال توسيع نطاق الانفتاح الاقتصادي على مجموعة كبيرة من دول العالم ، وبشكل خاص بعد دخول منطقة التجارة العربية الحرى الكبرى حيز التنفيذ ، والسعي الحثيث للدخول في إطار الشراكة الأوربية ، مما ينقل الاقتصاد السوري إلى مراحل تنافسية أعلى مع عدد أكبر من دول العالم .

أما بالنسبة للآثار التي يمكن أن يشهدها الاقتصاد السوري من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي في إطار العولمة الاقتصادية فيمكننا تلخيص أهم هذه الآثار من خلال التغيرات التي قد تطرأ على مجموعة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني السوري بما يلي :

[1] هند حميد مجيد ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، تحديات العولمة وفق منظور الاقتصاد المحلي، 2006 ، ص45 .

- سيتأثر القطاع الصناعي بنتائج اتفاقيات التجارة الدولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وخاصة في مجال تخفيض التعرفة الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية ، مما يعني تغيرات في أوضاع التجارة السلعية فيما يخص السلع الصناعية المحلية لتسهيل نفاذها ودخولها إلى الأسواق العالمية من جهة ونفاذ السلع الصناعية الأجنبية إلى السوق المحلية من جهة أخرى ، وكذلك الأمر سيكون هناك تغيرات في تخصص القطاع الصناعي السوري ، حيث سيكون هناك توجه في القطاع الصناعي السوري إلى التخصص في الصناعات التي يمتلك فيها القطاع الصناعي السوري مزايا نسبية والتي يمكن أن تتحول إلى مزايا تنافسية على المستوى العالمي في حال التوجه لتطوير هذه الصناعات ونقلها من مرحلة إنتاج المنتجات الأولية النصف مصنعة إلى منتجات نهائية تنافس على المستوى الدولي ، كما قد يشهد القطاع الصناعي أفول بعض الصناعات ذات التكاليف الإنتاجية العالية هذا عدا عن التغيرات الهيكلية التي قد يشهدها هذا القطاع في تركيبته من حيث نوعية العمالة المشتغلة فيه ، وهو ما يدفع بضرورة إعادة هيكلة القطاع الصناعي في سوريا وبشكل خاص القطاع الصناعي العام من خلا ل رسم سياسات اقتصادية صناعية واضحة المعالم .
- أما بالنسبة لقطاع الزراعة فإن الاندماج في العولمة الاقتصادية سيؤدي إلى تغييرات في القواعد التي تحكم التجارة الزراعية السورية ، وهذه التغيرات ستؤثر حتماً على بنية وحجم الإنتاج الزراعي من جهة ، وكذلك الأمر بالنسبة للاستهلاك المحلي من هذه المنتجات من جهة أخرى ، علاوة على التغيرات في نمط وهيكل الصادرات والواردات للمنتجات الزراعية ، حيث يمكن القول بأن هذه التغييرات سيكون لها نتائج إيجابية وسلبية في الوقت ذاته وأهمها أن هذا الاندماج في الاقتصاد العالمي سي دفع قطاع الزراعة السورية إلى رفع القدرة التنافسية لمنتجاته وصادراته الزراعية من خلال تخفيض الإنتاج والأسعار ، ولكن من جهة أخرى فإن إلغاء الدعم الزراعي المقدم أو تخفيضه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الزراعية مما يعني الاعتماد بشكل أكبر من قبل على الواردات الزراعية البديلة من الخارج ، وهذا ما يعني ربط الأمن الغذائي في سوريا بموضوع التجارة الزراعية الدولية .
- يعاني قطاع الخدمات السوري من ارتفاع التكاليف وضعف الدعم المقدم فيه ، رغم أنه يتسم بميزان تجاري إيجابي سيكون أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بشكل سلبي من القطاعات الأخرى ، خاصة إذا لم تتم إعادة هيكلة هذا القطاع وبما يتوافق ومتطلبات اقتصاد السوق ، إذ أن المؤسسات الوطنية العاملة في هذا القطاع تعاني من ضعف الميزات التكنولوجية مقارنة بالشركات الأجنبية وخاصة المؤسسات الخدمية العامة حيث

أن هذا القطاع يأخذ قوته بالدرجة ا لأولى من جودة ونوعية الخدمات المقدمة والمعتمدة على التطور التكنولوجي والمحتوى التقاني بما يرضي مستهلكي الخدمات .

وبالتالي فإنه ولكي يتمكن الاقتصاد السوري من الاندماج بشكل كامل وفاعل في الاقتصاد الدولي لابد من إعادة بناء الطاقات في مجالات الإنتاج والاستثمار وتحسين المناخ العام والثقة بالاقتصاد الوطني وضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية ، مما يعني ضرورة تحسين وتوسيع البنى التحتية وتطوير الأنظمة والتشريعات القانونية والإدارية الناظمة لعمل قطاع الأعمال السوري ، والتوجه لتوسيع دور القطاع الخاص بالدرجة الأولى من خ لال تشاركية حقيقية وفاعلة مع القطاع العام للنهوض بالاقتصاد الوطني ورسم هويته الاقتصادية الحقيقية وبما يمكنه من استيعاب التغيرات الاقتصادية الدولية .

وبالتالي فإن توسيع البنى التحتية لا ينطلق فقط من البنى المادية الإنتاجية وإنما يتعداها وبالدرجة الأولى إلى رأس المال البشري ، حيث أن الاستثمار فيه وزيادة قدرته على التكيف مع التطورات التكنولوجية العملاقة يعتبر من أهم عوامل الاستفادة من العولمة الاقتصادية ، إذ تعتبر المعرفة عنصر جوهري من عناصر الإنتاج ومحدد أساسي للإنتاجية ، بل إن فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل أصبحت تعد المحدد الرئيسي لقدرات الدول الآن ، حيث أصبح تمايز الاقتصاديات يرتكز بالدرجة الأولى على مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي [1].

أما بالنسبة لأهم مؤشرات مدى اندماج الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي فيمكن تحديدها من خلال حجم التجارة السورية في التجارة الدولية ومن خلال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج بالنسبة للاقتصاد السوري ونسبته إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ، وكذلك من حيث عدد الشركات المتعددة الجنسية العاملة في الاقتصاد السوري ، كما في الجدول رقم (6-1) والجدول رقم (6-2) .

[1] مهند حميد مجيد ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، تحديات العولمة وفق منظور الاقتصاد المحلي، 2006 ، ص1 .

الجدول رقم(6-1) :مؤشرات اندماج الاقتصاد السوري في التجارة العالمية.

صادرات السلع المصنعة لعام 2007 (مليون دولار)	
العالم	13950000
سورية	11700
حصة الصادرات السورية (نسبة مئوية)	%0.0838
واردات السلع المصنعة لعام 2007 (مليون دولار)	
العالم	14244000
سورية	14500
حصة الواردات السورية (نسبة مئوية)	%0.1017
صادرات الخدمات لعام 2006 (مليون دولار)	
العالم	2777900
سورية	2649
حصة الصادرات السورية (نسبة مئوية)	%0.0953
واردات الخدمات لعام 2006 (مليون دولار)	
العالم	2620100
سورية	2437
حصة الواردات السورية (نسبة مئوية)	%0.0930
الصادرات الزراعية لعام 2006 (مليون دولار)	
العالم	643676
سورية	2133
حصة الصادرات السورية (نسبة مئوية)	%0.2226
الواردات الزراعية لعام 2006 (مليون دولار)	
العالم	-
سورية	1810
حصة الواردات السورية (نسبة مئوية)	-

Source: World Trade Organization International, trade Statistics 2008 .

الجدول رقم(6-1) :مؤشرات اندماج الاقتصاد السوري من حيث الاستثمارات الأجنبية.

حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل لعام 2007 (مليون دولار)	
العالم	1833324
سورية	885
النسبة المئوية	%0.000482
حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الخارج لعام 2007 (مليون دولار)	
العالم	19955140
سورية	55
النسبة المئوية	%0.000027
نسبة تدفق رأس المال الأجنبي المباشر الداخل في التكوين الرأسمالي لعام 2007 (مليون دولار)	
العالم	%14.8
سورية	%10.3
نسبة تدفق رأس المال الأجنبي المباشر الخارج في التكوين الرأسمالي لعام 2007 (مليون دولار)	
العالم	%16.2
سورية	%0.6
نسبة رأس المال الأجنبي المباشر الداخل إلى الناتج المحلي لعام 2007	
العالم	27.9
سورية	25.6
نسبة رأس المال الأجنبي المباشر الخارج إلى الناتج المحلي لعام 2007	
العالم	28.9
سورية	1.3

عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي الداخلة لعام 2008 بالنسبة لسوريا	4
عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي الخارجة لعام 2008 بالنسبة لسوريا	2
عدد فروع الشركات الأجنبية ذات الأصل الأجنبي في سوريا لعام 2006	14
عدد فروع الشركات الأجنبية ذات الأصل الداخلي في سوريا لعام 2006	3
حجم رأس المال الأجنبي المستثمر الداخل في سوريا	9684 مليون دولار
حجم رأس المال الأجنبي المستثمر الخارج من سوريا	510 مليون دولار

Source: United Nation Conference on Trade and Development, World Investment Report 2008 .

ومن خلال الجدول رقم (6−1) نلاحظ بأن الميزان التجاري للسلع المصنعة هو سالب ، وهو ما يعني إمكانية تفاقم تأثر تجارة القطاع المنتج للسلع المصنعة بشكل سلبي أكبر مما هو عليه في حال توسيع عملية الاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي ، بينما نلاحظ بأن الميزان التجاري لكل من الخدمات والقطاع المنتج للسلع الزراعي يحقق فائضاً تجارياً وهو ما يعكس إمكانية تطور هذه القطاعات المرتبطة بهذه الموازين التجارية بشكل إيجابي أكبر في حال تم العمل على تفعيل دور هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني والاستفادة ما أمكن من العولمة الاقتصادية في مجال تطوير عملها والاهتمام بها بشكل أكبر في مجالات الإنتاج والاستثمار.

أما بالنسبة للجدول رقم (6−2) فنلاحظ ضعف مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السوري ، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد الشركات متعددة الجنسية العاملة في الاقتصاد السوري وفروعها ، مما يعكس ضعف مدى اندماج الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني : التحديات الداخلية .

❖ **المعوقات الإدارية :**

يشكل ضعف الإدارة والكفاءات الإدارية إحدى النقاط الأكثر سلبية في قطاع الأعمال السوري العام والخاص . ففي القطاع الخاص الذي بمعظمه ملكيات عائلية وفردية ما تزال معظم منشآته تدار من قبل المالكين أنفسهم ، وفي كثير من الحالات تفتقر هذه الإدارات إلى المعرفة والخبرة المطلوبة الأمر الذي ينتهي بضعف الكفاءة والتنافسية . أما بالنسبة للقطاع العام فهو يعاني أيضاً وبشكل كبير من ضعف الإدارات فيه وضعف الخبرات وخاصة في مجالات التسويق وضعف الرواتب والأجور وقلة محفزات العمل في معظم مؤسساته ، بحيث باتت شركاته ومؤسساته الإنتاجية عبئاً على الاقتصاد الوطني ، ويمكن القول بأن الاقتصاد السوري ما زل يعاني من أكبر المشاكل الإدارية وهي مشكلة الفساد الإداري وبشكل خاص في القطاع الحكومي ، حيث أن هذه الظاهرة لها الأثر الأكثر سلبيةً على قرارات الاستثمار وبيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد السوري ، إذ تكمن خطورة هذه الظاهرة في إضافة المزيد من العراقيل والتكاليف أمام قطاع الأعمال والمستثمرين عدا عن دورها في إفراغ الجهود الكبيرة التي يبذلها المسؤولون عن إدارة الاقتصاد الوطني في تبسيط إجراءات القيام بالأعمال وتحديث التشريعات والقوانين المحفزة والجاذبة للاستثمار من محتوياتها .

وبالتالي فإن هذه الظاهرة لها أثر سلبي كبير سواء على معدلات الاستثمار أو معدلات النمو الاقتصادي [1]، وذلك ما يعكسه تقرير التنافسية العالمي حيث تطور مؤشر الفساد في الاقتصاد السوري بارتفاعه (5) مراتب في العام خلال عام واحد ، مما يعكس تنامي دور هذه الظاهرة وآثارها السلبية على قرارات المستثمرين وقطاع الأعمال ، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر أخلاقيات المؤسسات الخاصة الذي يعكس دور هذه المؤسسات في رفع درجة الفساد وخاصة في تعاملاتها مع الموظفين الحكوميين وذلك بهدف تمرير وإصدار قوانين وقرارات تخدم مصالحهم مما يضيف تكاليف إضافية على قطاع الأعمال في الاقتصاد السوري ، أما بالنسبة لنوعية وكفاءة مخرجات التعليم في مجالات الإدارة فنلاحظ ضعف هذه المخرجات وهو ما يعكس واقع عدم قدرة كليات الاقتصاد والمعاهد سواء العالية أو المتوسطة على تزويد قطاع الأعمال بخريجين قادرين على إدارة العملية الإنتاجية بكفاءة وقدرة عالية تمكن من تحسين

[1] جورج توفيق العبد، حميد رضا داودي ، تحديات العولمة والنمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، صندوق النقد الدولي، 2003 ، ص12 .

إدارة الاقتصاد الوطني وتنافسيته ، وذلك ما يعكسه توجه العدد الأكبر من الطلبة في هذه الكليات والمعاهد إلى دراسة الأقسام والاختصاصات المرتبطة بسرعة الحصول على فرص العمل ، مما يفرض ضرورة إعادة النظر في هيكلة وتطوير المناهج بما يتلائم وتطورات وتوجهات الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال انتقاله من مرحلة اقتصادية إلى أخرى .

كما نلاحظ من خلال تقارير التنافسية العالمية بأن أكثر مؤشرات تنافسية الاقتصاد الوطني والمرتبطة بشكل مباشر بموضوع إدارة قطاع الأعمال تشير إلى تدني ترتيب الاقتصاد السوري فيها سواء من ناحية الكفاءة أو الأخلاقيات وكذلك الأمر بالنسبة لأعداد مخرجات الإدارة والمتدربين ، الجدول رقم (6-3) .

الجدول رقم(6-3) بعض مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري المرتبطة بالمعوقات الإدارية .

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	الفساد في عمل الموظفين	72	77	-5	مسح رأي
2	أخلاقيات المؤسسات الخاصة	58	79	-21	مسح رأي
3	كفاءة مجالس الإدارة	118	86	+32	مسح رأي
4	قوة أنظمة المراقبة والمحاسبة	124	120	+4	مسح رأي
5	التعاون بين العمال والشركات	69	88	-19	مسح رأي
6	الأجور والإنتاجية	68	97	-29	مسح رأي
7	جودة مدارس وكليات الإدارة	106	101	+5	مسح رأي
8	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	جديد	115	جديد	مسح رأي
9	الكفاءات التسويقية للشركات	104	110	-6	مسح رأي
10	هدر الأموال العامة	107	114	-7	مسح رأي

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

أما بالنسبة للمعوقات الإدارية المرتبطة ببيئة الأعمال من حيث الأنظمة والتشريعات القانونية والإدارية فإنها مازالت تتسم بالتعقيد وما زالت تؤثر بشكل كبير في حجم المنافسة وقدرة المنشآت سواء العامة أو الخاصة على دخول الأسواق والخروج منها بحرية ،إذ أن البيروقراطية الحكومية مازالت تعتبر أهم معوقات بيئة الأعمال والاستثمار في سوريا هذا ما يوضحه الجدول رقم (6-4) ، حيث نلاحظ بأن أكثر المؤشرات المرتبطة ببيئة الأعمال في سوريا من حيث الأنظمة والتشريعات مازالت تعبر عن مواقع متأخرة في ترتيب تنافسية

الاقتصاد السوري رغم كل الإصلاحات والتطويرات في الأنظم ة والتشريعات الناظمة لبيئة الأعمال السورية .

الجدول رقم(6-4) بعض مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري المرتبطة بالمعوقات الإدارية .

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	عبء التشريعات الحكومية	86	78	+8	مسح رأي
2	كفاءة البيئة القانونية	جديد	77	جديد	مسح رأي
3	استقلال القضاء	88	80	+8	مسح رأي
4	شفافية السياسات الحكومية	جديد	112	جديد	مسح رأي
5	كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار	76	76	0	مسح رأي
6	عدد إجراءات تأسيس المشروع	92	95	-3	معلومة رقمية
7	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	81	84	-3	معلومة رقمية
8	أثر القيود على التجارة	115	119	-4	مسح رأي
9	القيود على الملكية الأجنبية	127	128	-1	مسح رأي
10	أثر قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر	جديد	112	جديد	مسح رأي
11	عبء الإجراءات الجمركية	جديد	96	جديد	مسح رأي

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

وبالتالي فإن عملية الصلاح الإداري وخاصة في القطاع الحكومي، تنطلق من خلال تطبيق معايير الشفافية والمحاسبة العامة في مختلف المستويات الإدارية ، وإعادة النظر في آليات اختيار الإدارات ومحاسبتها وإعطائها الصلاحيات التي تمكنها من اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية والتجارية والتسويقية والتطويرية والتشغيلية ، بما يؤدي إلى زيادة قدرة تنافسية الشركات العاملة فيها وزيادة معدلات ربحيتها أو التقليل من خسائرها على الأقل كبداية ، وكذلك الأمر من خلال إعادة النظر في الهياكل الإدارية الراهنة والتخفيف من ضغوطات النماذج الهرمية والاعتماد على نموذج يعتبر الشركات العامة في مختلف القطاعات وحدات مستقلة مالياً وإدارياً بصورة يتحقق فيها ربط الأجر بالإنتاجية وإنجاز هذه الإدارات ، وفي هذا الإطار لابد من إعادة النظر في أسلوب التعيين الوظيفي المتبع في القطاعات الحكومية ولاسيما الأجهزة الإدارية ، والذي يجب أن يكون معتمداً بالدرجة الأولى على نوعية وكفاءة وتخصص هذه الإدارات .

❖ **المعوقات العلمية والمعرفية :**

إن التطور الذي حصل في الاقتصاد العالمي وتحوله إلى اقتصاد معرفي يقوم على العلوم والاستخدام الكثيف للتقانة يعكس أهمية التعليم في الإنتاجية والتنافسية ، مما يفرض لزاماً على النظام التعليمي أن تكون مخرجاته ذات نوعية عالية من اليد العالمة القادرة على التعامل بمهارة مع الابتكارات والتقدم التكنولوجي المستمر ، وهذا ما يعني أن تطوير النظام التعليمي ذو أهمية قصوى للدول التي ترغب في الارتقاء باقتصادها نحو مراتب أعلى في سلسلة الإنتاج والقيمة المضافة [1]، حيث أن الصناعات ذات القيمة المضافة العالية ذات المحتوى التقاني المرتفع تتطلب عمالة ذات إنتاجية عالية الأمر الذي يتطلب بدوره تأهيلاً وتدريباً عالياً وبالتالي فإن اليد العاملة الماهرة والمعدة إعداداً جيداً تكسب أجوراً مرتفعة بينما اليد العاملة غير المتعلمة والمتدربة تبقى منخفضة الأجر وهكذا تبقى كل من الإنتاجية والتنافسية ضعيفة .

وبالتالي فإن الاستثمار في التعليم لا يعني فقط الاستثمار في البنى التحتية مثل بناء المدارس والمعاهد والجامعات وإنما يتعدى ذلك إلى نوعية التعليم ومدى ملائمة مخرجاته لحاجات سوق العمل وكفاءة الكوادر التدريسية بما يحقق نوعية عالية من مخرجات التعليم بكافة مراحله وفئاته .

ومن خلال تحليل بيانات بعض المؤشرات المرتبطة بنظام التعليم وكفاءته وكذلك قدرة مخرجاته على التعامل مع التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة نجد بأن الاقتصاد السوري مازال يقع في مراتب متأخرة جداً ، كما يعاني الاقتصاد السوري في هذا الإطار من تفاقم مشكلة هجرة الأدمغة وهو ما يعكسه مؤشر ضعف توافر العلماء والمهندسين ، وكذلك الأثر السلبي لهذا الواقع التعليمي على قدرة الشركات المحلية على استيعاب التكنولوجيا والاستفادة ما أمكن من مزايا العولمة في نقل التكنولوجيا .

[1] عماد الدين المصبح ،انعكاسات توقيع اتفاقية الشراكة السورية الأوربية على سوق العمل في سورية ، الاتحاد العام لنقابات العمال ، ص7 .

الجدول رقم(6-5) بعض مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري المرتبطة بالمعوقات العلمية والمعرفية .

الرقم	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	التغير	النوع
1	القيد في التعليم الأساسي	49	51	-2	معلومة رقمية
2	نوعية التعليم الأساسي	جديد	83	جديد	مسح رأي
3	الإنفاق على التعليم	جديد	104	جديد	معلومة رقمية
4	التعليم العالي والتدريب	96	104	-8	مؤشر أساسي
5	عدد الطلاب في التعليم الثانوي	95	94	+1	معلومة رقمية
6	عدد الطلاب بعد التعليم الثانوي	90	93	-3	معلومة رقمية
7	جودة النظام التعليمي	99	102	-3	مسح رأي
8	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	78	71	+7	مسح رأي
9	جودة مدارس وكليات الإدارة	106	101	+5	مسح رأي
10	الولوج إلى الانترنت في المدارس	جديد	121	جديد	مسح رأي
11	توفر التدريب والبحث محلياً	100	99	+1	مسح رأي
12	أعداد المتدربين	86	101	-15	مسح رأي
13	هجرة الأدمغة	86	112	-26	مسح رأي
14	الجاهزية التكنولوجية	109	109	0	مؤشر أساسي
15	توافر التقنيات الحديثة	جديد	61	جديد	مسح رأي
16	الاستيعاب التكنولوجي للشركات	85	104	-19	مسح رأي
17	قوانين نظم المعلومات والاتصالات	121	128	-7	مسح رأي
18	نقل التكنولوجيا	122	108	+14	مسح رأي
19	مستخدمي الانترنت	89	93	-4	معلومة رقمية
20	مشتركي حزم الانترنت	جديد	109	جديد	معلومة رقمية
21	عدد الحواسب الشخصية	81	84	-3	معلومة رقمية

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

وبالتالي فإن عملية تطوير وتحديث أساليب الإنتاج والإدارة المستخدمة في أي قطاع اقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على وجود كفاءات وقدرات ذات تعليم عالي تمكن من الاعتماد على الأساليب الحديثة الغزيرة الإنتاج وقليلة التكاليف ، ليعكس ارتفاعاً في القيم المضافة لهذه القطاعات والصعود بتنافسيتها ، مما يعكس أهمية وضرورة الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره قطاعات اقتصادياً بحد ذاته تتوقف عليه عملية النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

❖ **المعوقات الاقتصادية :**

يوصف الاقتصاد السوري بأنه يتمتع ببنية قطاعية متوازنة وموارد طبيعية وبشرية واقتصادية هامة وبموقع جغرافي مميز يمثل عقدة الوصل بين ثلاث قارات ، كما يصنف الاقتصاد السوري من حيث مستوى الدخل الفردي بأنه يقع ضمن شريحة البلدان المتوسطة الدخل حيث وصل الدخل الفردي فيه إلى حوالي 1615$ لعام 2007 .

وعلى الرغم من ذلك فإن الاقتصا د السوري يعاني من أن أداؤه دون الإمكانات المتاحة ، ويعكس ذلك اضطراب معدلات النمو الاقتصادي فيه وخاصة خلال الفترة (1990–2007) حيث حقق معدل نمو وسطي خلال الفترة (2001–2006) ما يقارب 4.1% وهو معدل نمو جيد ومرتفع إذا ما قورن بمعدلات النمو لكثير من الدول النامية ، ومع ذلك فإن الاقتصاد السوري يعاني من الكثير من المشكلات والمعوقات الاقتصادية التي تعوق تقدمه ورفع تنافسيته رغم استقرار البيئة الاقتصادية فيه بشكل عام ، والتي يمكن إيجازها من خلال وصف علمي حتى ولوكان ذلك على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى القطاعات الاق تصادية السورية بشكل منفرد ، وأهمها :

- يعتبر الاقتصاد السوري اقتصاد معتمد بالدرجة الأولى على الموارد والهبات الطبيعية وخاصة بالنسبة لإنتاج النفط والغاز وصناعات الفوسفات والأسمدة وزراعة القطن ، حيث تمثل الصادرات من المواد الخام والنصف مصنوعة ما يقارب 60% وصادرات القطن حوالي 10%[1] .

[1] المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008 ، إحصائيات التجارة الخارجية .

- يعتبر الاقتصاد السوري من الاقتصاديات عالية الانكشاف التجاري ، وبمعنى آخر شديد التبعية للخارج ، حيث شكلت قيمة التجارة الخارجية فيه مقارنة بحجم الناتج المحلي نسبة وقدرها 60.6% لعام 2006 ، وتشكل الصادرات ما نسبته 29.6% إلى الناتج المحلي بينما شكلت الواردات ما نسبته 31% خلال نفس العام .
- يتسم الاقتصاد السوري بأنه اقتصاد المنشآت الصغيرة ذات إنتاجية العمل الضعيفة ، حيث أن أكثر المنشآت الصناعية هي منشآت حرفية وعائلية لا يتجاوز وسطي العمال فيها أكثر من (1-5) عمال .
- يشكل ضعف التمويل للعملية الإنتاجية في الاقتصاد السوري من أهم العقبات التي تحول دون تطورها ، حيث أن القطاع المصرفي السوري العام والخاص يمتلك سيولة مهمة لابد من توظيفها في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث بلغت نسبة الموجودات المصرفية في القطاع المصرفي السوري حوالي 83.05% نسبة لإجمالي الناتج المحلي ، بينما بلغت نسبة التوظيفات إلى إجمالي الموجودات 29.2% فقط لعام 2007 .

  كما بلغت حصة المصارف العامة في تمويل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني من الزراعة والصناعة والتعدين والمرافق من إجمالي التوظيفات ما نسبته 35.17% لعام 2007 ، بينما لم تشكل حصة هذه القطاعات في المصارف الخاصة سوى 18.96% مما يعكس خللاً في البنية التمويلية للاقتصاد الوطني وتوجه عمليات التمويل إلى القروض القصيرة الأجل ذات المردود الأعلى ونسب المخاطر الأقل .
- يواجه قطاع الزراعة كغيره من القطاعات الاقتصادية في سورية من العديد من المعوقات والمشكلات الاقتصادية ، وبوجه خاص محدودية موارده الزراعية الرئيسية وتأثرها بالعوامل البيئية والمناخية وازدياد ندرة هذه الموارد وذلك نتيجة انخفاض كفاءة استخدام هذه الموارد والاستغلال الجائر لبعض الموارد الهامة وأهمها المائية ، وعدم قدرة السياسات الزراعية والاقتصادية على النهوض بدور هذا القطاع سواء من ناحية الإنتاج أو من خلال تفعيل علاقاته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل أكبر وخاصة ترابطه مع القطاع الصناعي .
- يعاني قطاع الخدمات في سوريا من انخفاض مستو ى أداءه مقارنة بالمستويات العالمية وذلك نتيجة الفجوة مابين المخطط والمنفذ على مستوى البنى التحتية فيه مما يسبب تبعات بالغة الخطورة في التكاليف وعدم مواكبة وتحديث البنية التحتية فيه بالتوازي مع النمو

السكاني والاقتصادي الذي تشهده البلاد ، مما يعكس آثاراً سلبية في تخديم الاستثمار المحلي والأجنبي[1] .

- يعتبر العجز في الموازنة العامة للدولة من أهم المؤشرات على قدرة الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني كما يعكس أداء الاقتصاد الكلي ، ومن خلال متابعة وتحليل الموازنة العامة للدولة في سورية نجد بأنها اعتمدت في تأمين القسم الأكبر من مواردها على الإيرادات النفطية حتى أصبحت هذه الموارد تشكل نسبة مرتفعة من الإيرادات الإجمالية في الموازنة ، حيث بلغت مساهمة الإيرادات النفطية حوالي 46.8% لعام 2005 ، بينما لم تتعدى الإيرادات الضريبية غير النفطية 10% من إجمالي الناتج ، مما أدى بشكل عام إلى عدم الترشيد في الإنفاق العام . ورغم أن العجز في الموازنة العامة للدولة لعام 2005 لم يتعدى 5% من إجمالي الناتج المحلي ولكن متوسط العجز غير النفطي كان قد وصل إلى 15.3% ، بينما وصل إلى 3.54% من إجمالي الناتج المحلي وبقيمة 1445 مليون دولار ، ورغم انخفاض هذا العجز إلا أنه مازال يمثل مشكلة بالغة الخطورة وخاصة مع تراجع العائدات النفطية وخاصة فيما لو تحولت سوريا إلى بلد مستورد صافي للنفط ، مما يفرض ضرورة الإسراع في تنفيذ الإصلاحات في المالية العامة وترشيد الإنفاق العام وتصحيح علاقات المؤسسات العامة بالمالية العامة للدولة .
- يعّبر معدل الادخار القومي عن مستوى الرفاه الاقتصادي في بعض الأحيان ولكن سوء توزيع الدخول يعكس انخفاض قيمة هذا المؤشر في التعبير عن مستوى الرفاه الاقتصادي وهذا ما يعكسه خطورة ارتفاع هذا المؤشر من 20.9% لعام 2006 إلى ما يقارب 25.5% من الناتج المحلي في حين وصلت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر إلى ما يقارب 30.13% من مجموع الأسر المعيشية وبما يشكل 5.3 مليون شخص ، حيث شكل عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى نحو 2.2 مليون مواطن سوري وبما يعادل 11.4% من عدد السكان ، مما يعكس سوء توزيع الدخول في سوريا وهو ما يفسر حالة تراجع حصة الفرد من الاستهلاك الخاص مع زياد حصة الادخار من الناتج المحلي.
- يعد التضخم أكثر المؤشرات تأثيراً على أداء الاقتصادي الكلي علاوة على دوره وأثر ه على المستوى المعيشي للأفراد وما له من آثار سلبية يمكن أن تنعكس على المناخ العام الاستثماري بشكل عام ، وأثره المباشر على الادخار والطلب المحلي . وبذلك يعتبر التضخم من أكبر المعوقات الاقتصادية الناجمة عن سياسات التمويل بالعجز أو عن طريق التضخم المستورد ، ومهما تكن الأسباب فلابد للدولة من اتخاذ سياسات مالية واقتصادية

[1] جورج توفيق العبد، حميد رضا داودي ، تحديات العولمة والنمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، صندوق النقد الدولي، 2003 ، ص 21 .

تحد من آثاره وخاصة مع ارتفاع معدلات التضخم في سوريا إلى مستويات عالية ، حيث بلغ معدل التضخم لعامي 2006 و 2007 بما يقارب 9.1% و 9.6% على التوالي[1] .

- يعد معدل الدين العام أيضاً من المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكلي ، وارتفاع هذا المعدل له آثار اقتصادية كبيرة خاصة على التجارة الخارجية إذ يؤثر على تراجع قدرة الدولة في دعم صادراتها ورفع قدرتها التنافسية ، وكذلك انخفاض قدرتها على تمويل مستورداتها ، وذلك أن خدمة الدين تشكل استهلاكاً لجزء هام من الدخل القومي عدا عن أثره على كل من معدلات الاستهلاك والادخار المحلي ، وتعتبر سوريا حالياً من الدول المعتدلة المديونية نسبياً بعد أن كانت معدلات الدين العام فيها تشكل حوالي 100% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004 ، بينما بلغ هذا المعدل 59% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2005 وانخفض إلى 43% لعام 2006 نتيجة توقيع سوريۃ العديد من الاتفاقيات لتسوية المديونية الخارجية .
- يعتبر تقليص معدل البطالة أكبر تحدي للتنمية الاقتصادية في سورية ، حيث يقدّر هذا المعدل بـــ9.1% إلى إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد الوطني لعام 2007 عدا عن الحجم الكبير للبطالة المقنعة في القطاعات الحكومية ، ويعود هذا الارتفاع في معدل البطالة إلى تقلص طاقة القطاع العام في احتواء الوافدين الجدد إلى سوق العمل ، وكذلك بقاء حصة القطاع الخاص في التشغيل محدودة وخاصة مع التوجه إلى الاستثمارات قليلة التشغيل وعالية التقنية ، مما يستوجب تنفيذ برامج إصلاح اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحفيز الطلب على العمل وتحسين نوعية العرض ورفع كفاءة أسواق العمل من خلال برامج تشغيل ملائمة تعتمد بالدرجة الأولى على تنمية قدرات العاملين بهدف تحسين إدارة الموارد البشرية في الاقتصاد (رغم عدم وجود إدارة للموارد البشرية في القطاع العام) وخاصة أن رأس المال البشري وتحسين قدراته العلمية والمعرفية يعد أهم العوامل في الانتقال إلى مصاف الدول التي تعتمد في تنافسيتها الاقتصادية على عوامل تعزيز الابتكار والإبداع التي تتمثل في رأس المال البشري[2].

ومن هنا فإنه ولتحسين تنافسية الاقتصاد السوري على المستوى العالمي لابد للإدارة الاقتصادية في سوريا من وضع برامج عمل إصلاحية حقيقية وشفافة واضحة المعالم

---

[1] المكتب المركزي للإحصاء، بيانات للأعوام المذكورة .

[2] جورج توفيق العبد، حميد رضا داودي ، تحديات العولمة والنمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، صندوق النقد الدولي، 2003 ، ص 7 .

تستهدف تذليل كافة العقبات الاقتصادية لرفع تنافسية الاقتصاد السوري[1] ، وخاصة تلك التي تعتبر ذات أثر مباشر على المستوى المعيشي وبالدرجة الأولى ، وذلك انطلاقاً من أن تحسين تنافسية الاقتصاد السوري تُعنى بالدرجة الأولى بتحسين الوضع المعيشي للأفراد وتحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد السوري من اقتصاد معتمد بالدرجة الأولى على الموارد والهبات الطبيعية إلى اقتصاد معتمد على القدرات البشرية فيه ، والتي يعوّل عليها أساساً في رفع الإنتاجية وتحقيق القيم المضافة العالية في الاقتصاد الوطني ، وليس من خلال الاعتماد فقط على الاستثمارات في المجالات التكنولوجية المتطورة وتهيئة بيئة قطاع الأعمال إذ أن ذلك غير ممكن بدون وجود العنصر البشري الماهر القادر على التعامل مع هذه التغييرات[2] .

[1] د. نبيل سكر ، ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة 2003/9/2.

[2] جورج توفيق العبد، حميد رضا داودي ، تحديات العولمة والنمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، صندوق النقد الدولي، 2003 ، ص 22 .

الفصل الرابع

(آثار تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري على التجارة الخارجية السورية)

تمهيد:

يعكس الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بشكل أساسي تطور القاعدة الإنتاجية والبنية الهيكلة للإنتاج الوطني في أي بلد ، ومن حيث مبدأ أنه لا يمكن لأي بلد أن يصدر من غير منتجاته فلابد من وجود فائض من هذا الإنتاج أولاً ، ومن ثم لابد لهذا الإنتاج من أن يتمتع بميزة تنافسية تمكنه من الصمود في الأسواق الدولية ثانياً ، ومن جانب آخر تعكس الواردات قصور الإنتاج الوطني عن تأمين حاجات أفراده من السلع والخدمات التي يحتاجها لاستهلاكه الداخلي بمعنى أن قوة الاقتصاد والقطاع الاقتصادي فيه يتأثر إلى حد كبير بالعلاقات الدولية والإقليمية وموقعه في هذه العلاقات التي يقيمها ذلك الاقتصاد مع العالم الخارجي .

وسنتطرق بالدراسة في هذا الفصل لواقع التجارة الخارجية السورية ، والآثار المترتبة لعملية رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري على كل من الصادرات والواردات السورية على المدى القريب والبعيد .

مبحث أول: واقع التجارة الخارجية السورية:

تعد التجارة الخارجية من أهم ميادين السياسة الاقتصادية نظراً لتأثيرها الكبير على التطور الاقتصادي سلبا أو إيجابا ، ذلك أن أهدافها ليست مستقلة بل هي أدوات لتحقيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، فيما يعد الميزان التجاري لدولة ما المرآة التي تعكس مستوى وخصائص تطور اقتصاد هذا البلد ، واتجاهات تخصص وتميز هذا الاقتصاد معبراً عن ذلك بحجوم ونوعيات الصادرات والواردات من السلع ومن الخدمات وبرصيد الميزان التجاري. ويعبر تطور العلاقة النسبية بين قيمة وحدة الصادرات وقيمة وحدة الواردات وما يسمى بشروط التجارة عن تطور فعالية اقتصاد هذه الدولة مقارنة بتطور فعالية الاقتصاديات الأخرى، أي هل يتقدم هذا الاقتصاد أو يتأخر . ضمن هذا الإطار عملت سورية منذ منتصف الثمانينيات على تشجيع التصدير وتحريره تدريجيا من القيود والرسوم والضرائب المتوجبة سعيا إلى توفير القطع الأجنبي اللازم لتمويل عمليات الاستيراد وذلك عبر المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 1986 القاضي بتشكيل لجنة عليا للتصدير بـرئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية الوزراء المعنيين . واتخذت لجنة التصدير العديد من القرارات المهمة أسهمت في زيادة الصادرات العائدة للقطاعين العام والخاص والمشترك كان من أهمها استفادة جهات القطاع العام التصديرية من حصيلة القطع الأجنبي الناجم عن صادراتها لتمويل مستورداتها من مستلزمات إنتاجها وبيع الفائض من القطع الأجنبي إلى مؤسسات عامة أخرى بسعر القطع في البلدان المجاورة أقل من سعر السوق السوداء بعد أن كان القطع الأجنبي الناجم عن صادرات تلك الجهات يسلم للمصرف التجاري حصراً، ومن ثم تسعى للحصول على موافقات الجهات الوصائية لتخصيص ما يلزم لها من القطع الأجنبي اللازم لتمويل مستورداتها من آلات ومواد أولية ومستلزمات إنتاجها ، ولم يشمل ذلك المؤسسات والشركات النفطية التي تخضع إلى أنظمة أكثر تعقيداً بل شملت مكتب تسويق النفط الذي يبيع النفط السوري كما تم تخفيض الرسم الذي كان مفروضاً على عملية التنازل عن قطع التصدير بواقع ليرة سورية واحدة عن كل دولار أميركي، بحيث أصبح هذا الرسم عشرة قروش سورية فقط عن كل دولار أميركي وإعفاء الصادرات السورية من ضريبة الدخل ومن ضريبة الإنتاج الزراعي والتي كانت بواقع 9.5% .

وفي العام 2005 صدرت عدة قوانين مالية وضريبة في إطار الإصلاح الاقتصادي في سورية كان من بينها المرسوم رقم 43 لعام 2005 الخاص بتنظيم سوق التأمين في سورية

والسماح بتأسيس شركات تأمين وإعادة تأمين خاصة بعد أن كانت المؤسسة العامة السورية للتأمين هي التي تزاول عمليات التأمين في سورية بشكل حصري ، والقانون رقم 22 لعام 2005 القاضي بإحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية تمهيداً لإق امة سوق الأوراق المالية ، وفي نفس العام صدر المرسوم رقم 8 الخاص بتشجيع الاستثمار والذي حل محل القانون رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته ، والمرسوم التشريعي رقم 9 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية ، وقد لعبت تلك الإجراءات الاقتصادية والنقدية والمالية والجمركية المتخذة خلال السنوات الأخيرة دورا فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام وانعكست بشكل ايجابي على مجمل التجارة الخارجية السورية . كما تم إصدار قانون جديد للتجارة الخارجية في سورية يحل محل المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 1952 وتعديلاته يأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية المحلية والخارجية ، ومشروع قانون هيئة تنمية الصادرات المعد من قبل وزارة الاقتصاد منذ فترة لتحل محل مركز التجارة الخارجية التابع لوزارة الاقتصاد والمحدث بموجب المرسوم 1190 لعام 1978 والمكلف بمهام تنمية الصادرات السورية والرقابة عليها نظرا لعدم تمكن المركز المذكور من القيام بمه امه بالشكل المطلوب لأسباب عديدة وإعادة النظر بأحكام منع الاستيراد النافذة حالياً بهدف حماية الإنتاج المحلي واستبدال الحماية من خلال الرسم الجمركي بدلا من المنع والاكتفاء بقائمة سلبية موحدة بالمواد الممنوع استيرادها لأسباب صحية بيئية دينية أمنية .

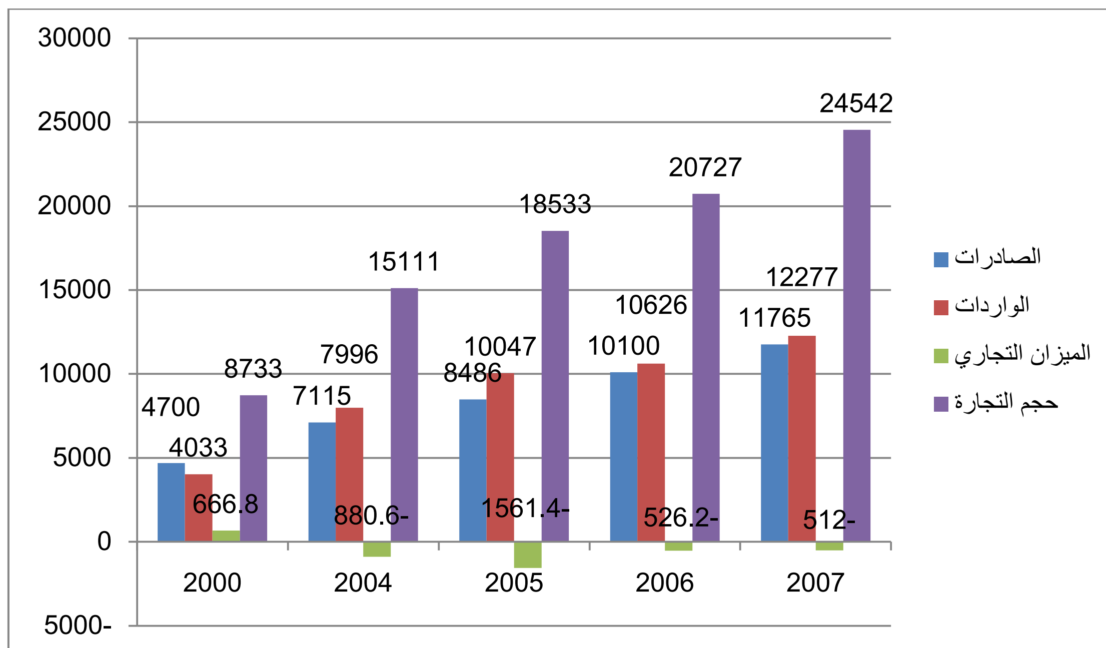
تطلع سورية إلى تعزيز إمكاناتها التجارية لتستفيد من الفرص المتاحة في التجارة العالمية بشكل اكبر . وقد كانت السنوات الخمس ا لأخيرة فترة إصلاح سريع للتجارة (زادت التجارة الإجمالية بنسبة 18.4%) . وقد ساعد تحرير الاقتصاد على تفعيل التجارة الخارجية وزيادة دورها في تلبية المتطلبات المحلية من السلع الصناعية والزراعية . كما وأن ازدهار التجارة وزيادة الاستثمار ساعدا على تحسين نمو الاقتصاد .

منذ العام 2000 استمر مستوى التجارة في التوسع حيث ما زالت الصادرات والواردات تلعب دورا مهما في الاقتصاد السوري ، وقد بلغ معدل النمو السنوي للتجارة خلال الفترة (1997–2006) حوالي 16% . و في العام 2006 كان معدل النمو 11.85% مقارنة بالعام السابق ، وقد وصل إجمالي التجارة إلى 20726 مليون دولار ، و بلغ متوسط قيمة إجمالي التجارة خلال الفترة 2004 – 2006 ما قيمته 18124 مليون دولار بزيادة قدرها 147%

بالنسبة لمتوسط الفترة (1997 – 1999) ، وكان أعلى فائض تجاري تم تسجيله في العام 2002 وقدره 1485 مليون دولار .

رغم الزيادة الكبيرة في الصادرات والتي تجاوزت 19% مقارنة بزيادة 5.8% في إجمالي الواردات فإن الميزان التجاري السوري استمر بالعجز خلال العام 2006 ، ولكن تقلص العجز التجاري في العام 2006 مقارنة بالعامين 2004 و 2005 ، وكذلك في العام 2007 مقارنة بالعام 2006 ليصل إلى قيمة وقدرها 512 مليون دولار .

الشكل(7-1): مؤشرات التجارة السورية خلال الفترة 2004-2006 **(مليون دولار).**



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعدة سنوات .

*** بيانات عام 2007 استناداً إلى تقرير نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري ، العدد الأول ، الإصدار الثالث ، كانون الأول 2008، أ.د.جيرارد دوشيين ، د.أسامة نجوم .**

في العام 2006 كان نمو الميزان التجاري القياسي سالبا بحوالي 2.5% ، بينما بلغت هذه النسبة 2.08% لعام 2007. وهذه النسب تشير إلى تحسن مقارنة بالنسبة السابقة التي سجلت عجزا قدره 14% لعام 2005. وفي عام 2007 زادت قيمة التجارة الكلية بحوالي 3815 مليون دولار فوق مستوى السنة الأخيرة (20727 مليون دولار لعام 2006) .

وفي حين كانت نسبة التجارة الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 حوالي 44.7% فقد قفزت في عام 2006 لتصبح 60.6% وهذا ما يعكس الأهمية النسبية لقطاع التجارة في الاقتصاد الوطني ، وهذه النسبة العالية تدل على أن الاقتصاد السوري يعتمد بشكل أساسي على التجارة في تطوره و ازدهاره .

وفي العام 2007 [1] تركزت التجارة الكلية مع الاتحاد الأوربي بصورة رئيسية و بلغت حصة التجارة معه حوالي 36% من التجارة الكلية السورية ، بينما بلغت التجارة مع الدول العربية 30% ، وخلال الفترة 2004–2006 تجاوز متوسط قيمة التجارة الكلية مع ا لدول الأمريكية 762 مليون دولار ، إلا أن التجارة مع هذه الدول شهدت هبوطا في عام 2006 بلغ مقدار 18% مقارنة بالنسب السابقة .

إن تحليل بيانات التجارة الخارجية السورية يظ هر أن تجارة الدول الآسيوية مع سورية قد تطورت خلال الفترة 1997–1999 وحتى 2007 لتشكل 18% في عام 2007 بعد أن كانت تشكل حوالي 14% في العام 2006. في حين أن إجمالي التجارة مع بقية دول العالم غير المصنفة ضمن مجموعات كان يعادل 36 % من إجمالي التجارة السورية في عام 2005 وقد تراجع هذا المعدل في العام 2006 بحوالي 43 % ، وفي العام 2007 كان الشركاء التجاريين على مستوى الدول هم : ايطاليا بحصة تعادل (14.6%) من إجمالي التجارة ، المملكة السعودية (8%) ، فرنسا (6.4%) ، تركيا (4.6%) ، الصين (4.6%) ، أوكرانيا (3.7 %) وكوريا الجنوبية (2.6%) ، كما وصل إجمالي قيمة التجارة مع ايطاليا إلى 3660.7 مليون دولار منها 988.5 مليون دولار قيمة المستوردات السورية و 2672.2 مليون دولار قيمة الصادرات السورية إليها ، وكانت ايطاليا الدولة الأولى المستوردة للسلع السورية. أما التجارة الكلية بين سورية والمملكة العربية السعودية في العام 2007 فقد بلغت قيمتها 2008.2 مليون دولار ، وقد مثلت السعودية ثالث أكبر شريك تجاري لسورية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية، وكذلك الأمر فقد احتلت مرتبة ثالث أكبر شريك تجاري لسورية ، أما بالنسبة

[1] أ.د.جيرارد دوشيين ، د.أسامة، نجوم نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري ، العدد الأول ، الإصدار الثالث ، كانون الأول 2008 ، ص37 .

للمستوردات فقد جاءت خامس أكبر مورد للسلع إلى سورية . وقد حلت الصين ترتيب ثاني اكبر مصدر إلى سورية (الجدول 7-1) .

أما روسيا الاتحادية فكانت الدولة الأولى المصدرة إلى سورية وقد توسع العجز التجاري الإجمالي معها في العام 2006 ووصل إلى 1041 مليون دولار ، كما ظلت التجارة الكلية مع أوكرانيا تعاني من العجز التجاري لصالح أوكرانيا في العام 2007 بحوالي 746.8 مليون دولار .

الجدول(7-1): مؤشرات التجارة الكلية لسورية من خلال أهم الشركاء التجاريين ، 2006 (مليون دولار) .

البلدان	المستوردات	الصادرات	حجم التجارة	الميزان التجاري	الميزان التجاري القياسي	النسبة المئوية لحجم التجارة
إيطاليا	519	1979	2499	1460	58.4	12.1
المملكة العربية السعودية	544	883	1428	339	23.7	6.9
فرنسا	374	889	1264	515	40.8	6.1
روسيا الاتحادية	1086	46	1133	-1041	-91.9	5.5
مصر	550	384	934	-167	-17.8	4.5
الصين	691	66	757	-625	-82.5	3.7
تركيا	426	325	752	-101	-13.5	3.6
العراق	19	646	666	627	94.2	3.2
أوكرانيا	560	97	657	-463	-70.5	3.2
لبنان	145	380	524	235	44.9	2.5
الأردن	123	399	522	275	52.7	2.5
بقية البلدان	5589	4006	9591	-1583	-16.5	46.2
المجموع النهائي	10626	10100	20727	-526	-2.5	100

المصدر : بيانات المكتب المركزي للإحصاء 2007 .

1- الصادرات الكلية السورية :

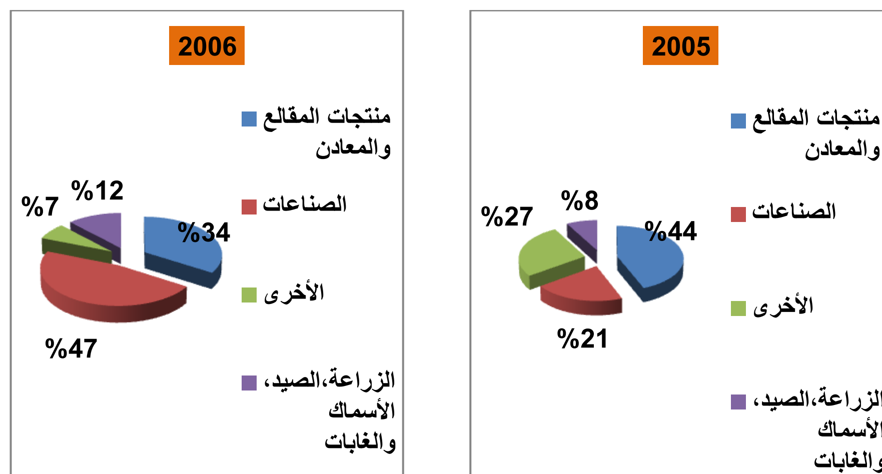
بذلت الحكومة جهودا كبيرة للتوسع في فتح أسواق جديدة في إطار الاتفاقيات الثنائية مع عدد من الشركاء التجاريين ، واتخذت خطوات جادة في مجال تطبيق المعايير الضرورية لتحسين تنافسية الصادرات ، وقد ساعدت بعض الشروط الخارجية الايجابية على زيادة الصادرات للسنة الثانية على التوالي حيث إن زيادة الصادرات السورية جاء نتيجة المزايا التفضيلية المتاحة لهذه الصادرات في الأسواق بالإ ضافة إلى التسهيلات التي سمحت للسلع السوري ة بالوصول إلى الأسواق الخارجية ، و تميزت السنوات العشر الأخيرة بأنها كانت فترة نمو سريع في الصادرات وساعد على ذلك تخفيف العوائق التجارية ، فقد تضاعف حجم الصادرات السورية خلال (2001-2006) وسجلت ا لصادرات معدل نمو سنوي قدره 16.7% خلال الفترة (1997-1999) وحتى عام 2006 ، وساعد ارتفاع الطلب الخارجي في العام 2007 على بقاء معدل النمو بحوالي16.4% مشيرا إلى استمرار ازدهار التصدير . كما ارتفعت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 28.5 % عام 2005 لتصبح 29.6 % في عام 2006 . وفي السنوات الخمس الأخيرة تطورت الصادرات بقوة بنتيجة نجاح الصادرات في الوصول إلى الأسواق و خاصة بعد التطبيق التام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في العام 2005 ، وخلال الفترة (2000- 2003) كان معدل نمو الصادرات اكبر من معدل نمو الواردات في حين أن الحالة انعكست في السنوات التالية بحيث أصبح نمو الواردات أعلى من نمو الصادرات في السنوات 2004 - 2005 و 2006 ، بينما تجاوز معدل نمو الصادرات في العام 2007 لمعدل نمو الواردات الذي بلغ 15.5% مقارنة بعام 2006 ، وبلغ معدل نمو الصادرات خلال الفترتين 1997- 1999 و 2004- 2006 حوالي 149.7% بمؤشر القيمة وسجلت الصادرات أعلى قيمة في عام 2007 ، وكانت القطاعات التصديرية الثلاثة الرئيسية للعام 2006 هي قطاع التصنيع و قد شكل 46.6% من إجمالي الصادرات ، قطاع المناجم والتعدين 34% ، والزراعة 12% . وقد حقق قطاع التصنيع نموا قويا جدا بلغ 162 % مقارنة بالعام 2005 كذلك فإن الصادرات الزراعية نمت بحوالي 74.5% وهو ما عوض النمو الضعيف في السنة السابقة ، وفي المقابل فإن قطاع المناجم والتعدين تراجع عن معدله في العام السابق ، كما في الجدول رقم (7-2) والشكل (7-2) .

الجدول رقم(7-2): الصادرات السورية حسب القطاعات ، متوسط 97/1999 – 2006 (مليون دولار) .

القطاع	قيمة الصادرات(مليون دولار)									معدل النمو السنوي (%)
	متوسط 99-97	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	متوسط 06-04	
الزراعة،الصيد،الأسماك،الغابات	741	577	600	1071	777	733	710	1239	894.0	7.6
منتجات المقالع والمعادن	1919	3211	3704	4005	3646	2847	3646	3453	3315.8	8.8
الصناعات	771	912	981	1479	1338	1555	1797	4707	2686.3	29.5
المنتجات الغذائية والمشروبات	139	82	120	132	192	217	289	718	408.1	26.4
المنسوجات	199	286	181	263	272	216	240	889	448.4	23.8
الفحم ومنتجات المشتقات البترولية	226	335	374	603	508	672	643	684	666.2	17.2
المنتجات الصناعية الأخرى	207	209	306	480	367	449	625	2416	1163.5	42.0
الأخرى	0	0	0	0	1	2003	2332	700	1678.4	554.0
المجموع	3431	4700	5286	6556	5762	7137	8486	10100	8574.6	16.7
نسب مئوية للصادرات (%)										
الزراعة،الصيد،الأسماك،الغابات	21.6	12.3	11.4	16.3	13.5	10.3	8.4	12.3	10.4	
منتجات المقالع والمعادن	55.9	68.3	70.1	61.1	63.3	39.9	43.0	34.2	38.7	
الصناعات	22.5	19.4	18.6	22.6	23.2	21.8	21.2	46.6	31.3	
المنتجات الغذائية والمشروبات		9.0	12.3	8.9	14.3	14.0	16.1	7.1	4.8	
المنسوجات		31.4	18.5	17.8	20.3	13.9	13.4	8.8	5.2	
الفحم ومنتجات المشتقات البترولية		36.7	38.1	40.8	38.0	43.2	35.8	6.8	7.8	
المنتجات الصناعية الأخرى		22.9	31.2	32.5	27.4	28.9	34.8	23.9	13.6	
الأخرى	0.0	0.001	0.001	–	0.012	28.06	27.47	6.9	19.6	
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعدة سنوات .

الشكل(7-2): الصادرات السورية حسب القطاعات لعامي 2005-2006 (% من إجمالي الصادرات) .



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعدة سنوات .

في عام 2006[1] كان نمو التجارة متأثراً بقطاع الصناعات لكن خلال فترة الدراسة كان نمو التجارة مدفوعا بقطاع المناجم والمعادن ، حيث تباطأ نمو قطاع المناجم والمعادن بحوالي 5% في العام 2006 بعد أن وصل إلى أعلى مستوى له في العام 2005 ، وكانت نسبته إلى إجمالي الصادرات 44% ، وبذلك تجاوزت صادرات قطاع التصنيع صادرات قطاع المناجم والتعدين في العام 2006 ، ولقد حافظ قطاع التصنيع على موقعه كمصدر رئيسي خلال السنوات الخمس الماضية ، وإن النمو القوي لهذا القطاع جعله القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد الوطني ، حيث وصل معدل النمو في هذا القطاع لمتوسط الفترة 2004 – 2006 حوالي 248.5% مقارنة بمتوسط الفترة 1997– 1999 . كذلك فإن مساهمته في إجمالي الصادرات ارتفعت من حوالي 22 % في السنوات الأخيرة إلى 46.6% في عام 2006 .

أدى تحسن ظروف التصدير إلى ازدهار تصدير السلع الغذائية في السنوات الأخيرة ، وقد تسارع نمو صادرات المواد الغذائية والمشروبات بحوالي 26.4% خلال فترة الدراسة كما أن حصتها في الصادرات الصناعية ارتفعت إلى 16% عن مستواها في السنة السابقة وهو 14% في حين أن حصة المنسوجات تباطأت إلى 13.4% ، وكذلك فإن حصة منتجات تصفية البترول والفحم هبطت بحوالي 17% ، وشكل كل من قطاعي النسيج والمواد الغذائية والمشروبات مع بعضهما حصة قدرها 29.5 % من إجمالي الصادرات الصناعية في العام 2006 . وبالمقابل فإن القطاع المسمى "المنتجات الصناعية الأخرى" زادت صادراته بقوة حيث وصل معدل نموه في عام 2006 إلى 286.5 % بالنسبة للعام 2005 ، أما بالنسبة للصادرات في العام 2007 وحسب التصنيف التجاري الدولي المعياري فنجد تغيراً كبيراً في مستوى تركز الصادرات السورية ، حيث أن الوقود والزيوت المعدنية شهدت تراجعاً في حصتها من الصادرات الإجمالية من 75% في العام 2002 إلى 41% في العام 2007 ، وهو ما يعكس التغير في هيكلية الإنتاج السوري والتوجه إلى زياد حصة السلع المصنعة في الصادرات السورية والتي ارتفعت نسبة مساهمتها في الصادرات من 4.6% لعام 2002 إلى 13.3% لعام 2007، والجهود الحثيثة في زيادة مساهمة القطاع الصناعي في نمو الإنتاج وبالتالي تنويع التصدير ، وعلى أي حال لازال هناك حاجة أكبر إلى زيادة فعالية قطاع

[1] المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التجارة الزراعية السورية 2007 ، ص30-34 .

الأعمال من خلال الاستمرار بتطوير البنية التحتية وإنتاج خدمات حكومية عالية الجودة ولا سيما في المناطق الصناعية والقيام بخطوات مهمة في دعم القطاع الصناعي وترويج صادراته .

في العام 2007 حصل الاتحاد الأوربي (25 دولة) مقارنة مع الدول العربية على نفس الحصة من مجموع الصادرات السورية (44%) ، ولكن حصة الاتحاد الأوربي كانت قد تراجعت من 47% في العام 2006 ، ليستفيد من هذا التراجع الدول الآسيوية بزيادة قدرها 2% ولتصل حصتها من مجموع الصادرات السورية إلى 7% ، أما بالنسبة لتوجه الصادرات السورية على مستوى الدول فلا تزال إيطاليا هي الوجهة الأساسية للصادرات السورية في الفترة 2006–2007 على الرغم من التراجع الملحوظ في حصتها والتي وصلت إلى 24% في العام 2007 . كما شهدت مجموعة أخرى من الدول حصة متراجعة من الصادرا ت السورية خلال نفس الفترة وهي فرنسا وإسبانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة . وعلى العكس من ذلك فقد تمتعت دول أخرى مثل تركيا والعراق ولبنان بتحسن طفيف في حصتها ، وشهدت السعودية زيادة بلغت 5% متقدمة بذلك نحو المرتبة التي تحتلها فرنسا . ويمكن القول بأن نصف الصادرات السورية تقريباً قد توجه إلى ثلاث و ذلك خلال الفترة 2005–2007 وهي : إيطاليا وفرنسا والمملكة العربية السعودية .

أما بالنسبة للتجارة السورية مع الدول العربية [1] فقد توسعت بشكل استثنائي خلال الفترة (2000– 2007) حيث تسارع نموها بعد تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة السورية ، وقد ساهمت زيادة المستوردات العربية من سورية في الحفاظ على مستويات عالية للصادرات السورية في عام 2007 حيث سجلت الصادرات السورية إليها زيادة ملحوظة بقيمة قدرها 4562.1 مليون دولار بمعدل زيادة قدره 23.5% عن السنة السابقة ، كما حققت معدل نمو لعام 2006 وقدره 184.8% عن عام 2005 ، بينما حافظت الدول الآسيوية على موقعها كثالث اكبر مجموعة من الدول المستوردة من سورية ، كما احتلت مجموعة الدول الأمريكية المرتبة الرابعة ثم الدول الأوربية غير المنضمة للاتحاد الأوربي .

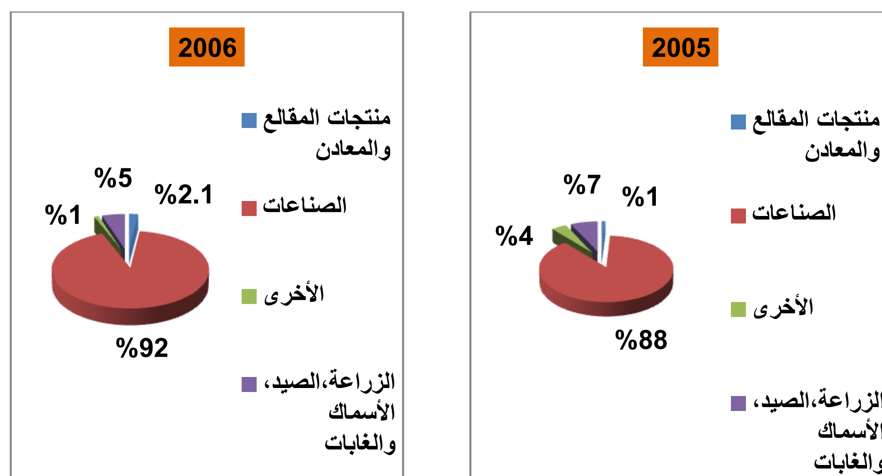
[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، التجارة الخارجية للدول العربية، ص361 .

2- المستوردات الكلية السورية :

نتج عن تعديل السياسات وانفتاح الأسواق أمام السلع المستوردة تسارعا في معدل نمو المستوردات في العقد الأخير ، وقد استمرت المستوردات الكلية في الارتفاع خلال الفترة 2000- 2007 ، وتسارعت وتيرة الاستيراد بقوة خلال الفترة 2000- 2005 حتى تضاعفت المستوردات السورية خلال هذه الفترة . واستمر هذا المعدل بالتزايد في عامي 2006 و 2007 ولكن بشكل أبطأ وقد زادت المستوردات الكلية خلال الفترة 2000- 2007 من حوالي 4700 مليون دولار إلى 11765 مليون دولار ، وعموما كان معدل النمو في هذه الفترة أعلى من متوسط معدل النمو القوي في الفترة 1997- 2003 . وتعزى أسباب حدوث هذا المعدل السريع في نمو الواردات إلى قيام الحكومة بتحرير التجارة والتزامها بإزالة العوائق التجارية على الاستيراد مما أدى إلى حدوث زيادة استثنائية في حجم المستوردات .

توزعت المستوردات بين القطاعات الاقتصادية في العام 2006 على النحو التالي : شكل قطاع التصنيع 92% من إجمالي المستوردات ، قطاع الزراعة 5% ، قطاع المناجم والتعدين 2% ، والقطاعات الأخرى 1% . وقد استمرت مستوردات القطاعات الرئيسية (قطاع الصناعة والزراعة والتعدين) في التوسع بسرعة .

الشكل(7-3):المستوردات السورية حسب القطاعات لعامي 2005-2006 (% من إجمالي الصادرات).



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعدة سنوات .

الجدول رقم(7-3): المستوردات السورية حسب القطاعات ، متوسط 97/1999 – 2006 (مليون دولار) .

القطاع	قيمة الصادرات(مليون دولار)								معدل النمو السنوي (%)
	متوسط 99-97	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	متوسط 06-04	
الزراعة،الصيد،الأسماك،الغابات	292	361	345	364	444	475	719	581	591.5	10.3
منتجات المقالع والمعادن	55	96	29	30	36	49	89	226	121.4	22.4
الصناعات التحويلية	3460	4356	4356	4662	4603	6193	8834	9672	8233.4	15.8
المنتجات الغذائية والمشروبات	531	466	451	537	519	649	589	782	673.3	5.7
منتجات التبغ	12	10	6	36	39	77	42	79	660.0	30.5
المنسوجات	253	289	323	183	221	219	221	212	217.4	-2.5
الكيميائيات والمنتجات الكيميائية	643	764	792	899	913	1199	1373	1344	1305.6	11.1
المعادن الأساسية	515	503	683	688	648	937	1134	168	746.7	-14.8
الآلات وتجهيزات أخرى	302	596	606	23	569	41	724	732	499.1	13.5
الشاحنات والتريلات	340	233	321	236	374	556	697	954	735.6	15.9
المنتجات الصناعية الأخرى	864	696	1174	2061	1320	2515	4053	5401	3989.6	29.2
الأخرى	103	21	17	14	9	1279	405	147	610.3	5.3
المجموع	3910	4033	4747	5070	5092	7996	10047	10626	9556.6	15.4
	نسب مئوية للمستوردات (%)									
الزراعة،الصيد،الأسماك،الغابات	7.5	8.9	7.3	7.2	8.7	5.9	7.2	5.5	6.2	
منتجات المقالع والمعادن	1.4	2.4	0.6	0.6	0.7	0.6	0.9	2.1	1.3	
الصناعات التحويلية	88.5	88.2	91.8	92.0	90.4	77.5	87.9	91.0	86.2	
المنتجات الغذائية والمشروبات	13.6	13.1	10.4	11.5	11.3	10.5	6.7	7.4	7.0	
منتجات التبغ	0.3	2.1	1.3	6.7	7.5	11.9	7.1	0.7	0.7	
المنسوجات	6.5	7.2	6.8	3.6	4.3	2.7	2.2	2.0	2.3	
الكيميائيات والمنتجات الكيميائية	16.4	21.5	18.2	19.3	19.8	19.4	15.5	12.6	13.7	
المعادن الأساسية	13.2	14.2	15.7	14.8	14.1	15.1	12.8	1.6	7.8	
الآلات وتجهيزات أخرى	7.7	16.8	13.9	0.5	12.4	0.7	8.2	6.9	5.2	
الشاحنات والتريلات	8.7	6.6	7.4	5.1	8.1	9.0	7.9	9.0	7.7	
المنتجات الصناعية الأخرى	22.1	19.6	27.0	44.2	28.7	40.6	45.9	50.8	41.7	
الأخرى	2.6	0.5	0.4	0.3	0.2	16.0	4.0	1.4	6.4	
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعدة سنوات .

وفي العام 2006 تسارع نمو مستوردات الصناعات التحويلية بشكل ملموس و كان معدل الزيادة 15.8% مقارنة بالعام السابق ، وشكلت مستوردات قطاعي الزراعة والتصنيع معا أكثر من 97 % من إجمالي المستوردات عام 2006 وكانا القطاعين الأكثر استيرادا . وبلغت مستورداتهما بالمتوسط 92.4% خلال الفترة 2004- 2006 ، وفي عام 2006 سجل كل

من قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى هبوطا قدره 19% و 64% على التوالي عن مستواهما في العام 2005 حيث تحولت المستوردات باتجاه قطاع التصنيع .

وكانت أهم المستوردات الصناعية هي : المواد الكيميائية و تعادل 12.6% من إجمالي المستوردات الصناعية ، المحركات و العربات والتريلات 9% ، الأغذية والمشروبات 7.4% الآلات 6.9% ، المنسوجات 2% ، المعادن الأساسية 1.6% ومنتجات التبغ 0.7% ، بينما شكلت المستوردات الصناعية الأخرى 50.8% من إجمالي المستوردات الصناعية [1] .

زادت قيمة واردات المركبات والتريلات خلال العقد الماضي بحوالي 614 مليون دولار وبلغت قيمتها في عام 2006 حوالي 954 مليون دولار ، كما زادت قيمة مستوردات الآلات بمقدار 430 مليون دولار ووصلت إلى 732 مليون دولار في عام 2006 ، وفي نفس العام ارتفعت قيمة المستوردات من المنتجات الغذائية والمشروبات بصورة أسرع من معدل نموها في عام 2001 حيث زادت من 589 مليون دولار عام 2005 إلى 782 مليون دولار عام 2006 ، وقد تراجع نمو مستوردات المنسوجات قليلا خلال العقد الماضي في حين استأثر كل من المواد الكيميائية والمحركات والعربات والتريلات بمعظم المستوردات الصناعية .

وفي العام 2007 نجد أن المستوردات السورية أكثر تنوعاً من الصادرات ، ولكننا نجد ارتفاعاً كبيراً في حصة مجموعة الوقود المعدني التي زادت من 3.2% في العام 2002 إلى حصة مذهلة في العام 2007 وهي 33% ، ويفسّر ذلك بالارتفاع في قيمة ا لمستوردات من الوقود المكرر التي زادت من 466 مليون دولار في العام 2004 إلى 2331 مليون دولار في العام 2005 وإلى 4577 مليون دولار في العام 2007 ، وعلى العكس من ذلك تراجعت حصة أربعة أصناف من المنتجات هي السلع المصنعة ، الآلات ، الكيماويات والغذاء بشكل كبير في الفترة 2002–2007 [2].

ونستنتج مما سبق أن الزيادة الملحوظة في درجة تنوع الصادرات السورية تمثل تحولاً ملحوظاً في هيكلية سلع التجارة الخارجية في القطر ، وهو ما يعكس إشارة إلى التغير في

---

[1] المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التجارة الزراعية السورية 2007 ، ص30-34 .

[2] أ.د.جيرارد دوشيين ، د.أسامة، نجوم نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري ، العدد الأول ، الإصدار الثالث ، كانون الأول 2008 ، ص41 .

هيكلية الاقتصاد السوري نحو مزيد من التصنيع . وإذا استمر هذا التحول فهو سيعدل الخسارة في عائدات النفط التي سببها استنزاف احتياطيات النفط والهبوط الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية مؤخراً .

ما زالت سورية تشكل سوقا تجاريا لصادرات الاتحاد الأوربي الذي يمثل شريكا تجاريا رئيسيا لسورية ، حيث زادت المستوردات من الاتحاد الأوربي خلا ل الفترة 2000–2006 بمعدل 4.4 % سنويا ووصلت قيمة المستوردات إلى 1973 مليون دولار عام 2006 ، بينما انخفضت حصة الاتحاد الأوربي في إجمالي المستوردات السورية لعام 2007 ولتصل إلى 30% بينما كانت تشكل هذه الحصة 31% في العام 2006، وجاءت الدول الآسيوية في المرتبة الثانية وبحصة قدرها 26% من إجمالي المستوردات السورية ، وقد استمرت المستوردات من الدول الآسيوية بالارتفاع خلال الفترة 2002– 2003 باستثناء عامي 2005 و 2006 حيث انخفضت حصتها إلى 23%، كما أصبحت مجموعة الدول الأمريكية مؤخرا مصدرا متزايدا الأهمية للمستوردات السورية فقد توسعت قيمة المستوردات من هذه الدول بحوالي 80 مليون دولار وتمثل نسبة زيادة قدرها 3.3 % بين العامين 2000– 2006 ولكن مساهمتها في العام 2007 قد انخفضت إلى 18% بعد أن كانت تشكل حوالي 21% من إجمالي المستوردات السورية في العام 2006 [1] .

شهدت قيمة المستوردات من الدول العربية زيادة سريعة خلال السنوات الخمس الأخيرة وشكلت قيمة المستوردات من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية زيادة بمقدار 733 مليون دولار خلال الفترة 2004– 2006 وفي عام 2006 كانت الزيادة في قيمة المستوردات منها 589 مليون دولار أي بمعدل نمو قدره 46.9 % ، بينما وصل معدل نمو الواردات من الدول العربية في العام 2007 إلى 13.2% وبزياد قدرها 238.5 مليون دولار وبقيمة وصلت إلى 2040.7 مليون دولار [2] .

---

[1] أ.د.جيرارد دوشيين ، د.أسامة، نجوم نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري ، العدد الأول ، الإصدار الثالث ، كانون الأول 2008 ، ص37 .

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، التجارة الخارجية للدول العربية، ص361 .

كانت الدول الرئيسية المصدرة إلى سورية في عام 2006 هي : روسيا الاتحادية و تمثل المستوردات منها (10%) من إجمالي المستوردات السورية ، الصين (8.1%) ، إيطاليا (7%) ، أوكرانيا (5.9%) ، السعودية (5.8%) ، مصر (4.5%) ، تركيا (4%) ، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بنفس الحصة (2.2%) ، اليابان (1.9%) . وتشكل المستوردات من الموردين العشرة الأساسيين لسورية نحو 50% من مجموع المستوردات السورية في العام 2007 [1] .

[1] تم حساب النسب من قبل الباحث اعتماداً على بيانات التجارة الخارجية للمكتب المركزي للإحصاء .

مبحث ثاني: الآثار المترتبة على الصادرات :

إن أهم ما يميز النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر هو وقوعها تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي ، فالحواجز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من رسوم جمركية وحصص كمية آخذة بالتلاشي مع زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة ، مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة . وكذلك فإنه يلاحظ في حالات كثيرة في شتى أنحاء العالم بأن المصادر التقليدية للمنافسة كالميزة النسبية المتمثلة بالموارد والهبات الطبيعية المتاحة لم تعد تتمتع بالأهمية التي كانت التقديرات السابقة تضفيها عليها كأداة لتطوير اقتصاد تنافسي قوي ، وبدأ الاهتمام يتجه نحو نموذج الميزة التنافسية كنموذج استرشادي بديل للتنمية .

إن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة الساعية إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو مادية . ففي حين تقتضي الميزة النسبية في اقتحام الأسواق الدولية ، الاعتماد على الدعم والحماية المقدمان من قبل الحكومة وعلى الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية ، وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض) ، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة على الصمود والمنافسة في الأسواق العالمية والمحلية ، وبالتالي فإن الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجات المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدرّبة ، على الرغم من أثرها في زيادة التكلفة على المدى القصير ، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد المنتجات (سلع وخدمات) على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية [1] .

وتجدر الإشارة هنا إلى التحولات الكبيرة في نظرية التجارة الدولية وظهور ما يعرف بنظرية التجارة الجديدة ، والتي تركز على الميزات التنافسية الناتجة من اقتصاديات الحجم والتنويع والسلع المتمايزة بدلاً من الميزات النسبية الناتجة من وفرة المواد الأولية كأس اس لتفسير التجارة الدولية المعاصرة ، ومن هنا تبرز جلياً التحديات التي تواجه قطاع التجارة الخارجية السورية ، وخاصة أن سورية اعتمدت لفترة طويلة في تجارتها الدولية على وفرة الموارد الطبيعية وعنصر العمل .

[1] Bothan Ron and Downs- Industrial Clusters: Scotland's Route to Economic success, P 6 .

ولأهمية تنمية وتطوير مثل تلك الميزات التنافسية في الاقتصاد السوري وكنتيجة لعدم ارتباطها كما أسلفنا بالموارد الطبيعية سيتأتّى هنا مجموعة من الآثار الاقتصادية التي ستنعكس في هيكلية الصادرات السورية ونوعية وجودة هذه الصادرات ، عدا عن التغييرات التي ستطرأ على الهيكلية الجغرافية لهذه الصادرات ، والتغيرات في البيئة التنظيمية لقطاع التجارة الخارجية ، وفي هذا الإطار سنستعرض مجموعة من النقاط التي تمثل تلك الآثار المحتملة من عدة وجهات تتعلق بمصادر تلك الصادرات في الاقتصاد السوري .

❖ صادرات القطاع الصناعي :

- إن عملية رفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي السوري تتعلق بالدرجة الأولى بزيادة الإنتاجية في هذا القطاع وهو ما ينعكس في إنتاج سلع صناعية ذات كفاءة وجودة أعلى قادرة على اقتحام الأسواق الدولية ، وهو ما يرسم بطبيعة الحال توجه القطاع الصناعي السوري إلى الصناعات التي يمتلك فيها الاقتصاد السوري مزايا نسبية وتحويل هذه المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية للقطاع الصناعي السوري ، والتي يمكن أن تشكل الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية الوجهة الرئيسية للاستثمار الصناعي في إطار انتقال الاقتصاد السوري إلى مرحلة الكفاءة والفعالية ، وخاصة أن هذه الصناعات تشكل عماد القطاع الصناعي السوري و صاحبة النسبة الأكبر من الصادرات الصناعية السورية في الوقت الحالي ، وهو ما يعكسه ارتفاع حجم الصادرات لهذه الصناعات ، حيث بلغ معدل نمو كل من الصادرات النسيجية والغذائية ما يقارب 210% و775% على التوالي وذلك خلال الفترة 2000–2006 .
- يعد الأثر الأكثر أهمية وإيجابية في عملية رفع القدرة التنافسية هو انخفاض نسبة الصادرات السورية من المواد الأولية الخام والسلع الوسيطة ، وهو ما يمكن القول بأنه واقع الحال الذي يشهده قطاع التجارة الخارجية على مستوى الصادرات ، حيث انخفضت الصادرات السورية من المواد الأولية والخام من 59.9% عام 2004 إلى 44.3% في العام 2007 [1] .
- بالنسبة للصادرات السورية من المشتقات البترولية يمكن أن يشهد الاقتصاد السوري انخفاض هذا النوع من الصادرات ، وخاصة مع الانخفاض الحاد الذي يشهده الاقتصاد

[1] وزارة الصناعة السورية، دراسة أعدتها هيئة تنمية الصادرات السورية.

السوري في إنتاج النفط رغم تطور ونمو الصادرات السورية من المشتقات النفطية خلال الفترة 2000–2006 ، ولكن مع الشروع الحالي لإقامة مصفاتي نفط جديدتين في سوريا ومع إمكانية الاعتماد على النفط الخام المستورد من دول الجوار (العراق بشكل رئيسي) سيؤدي حتماً إلى انتعاش جديد لهذا النوع من الصناعات وبالتالي ا لصادرات السورية من المشتقات البترولية ، وتحول هذه الصناعات إلى دارة رفع كبيرة في نمو الاقتصاد السوري من خلال توليد قيم مضافة اقتصادية حقيقية في قطاع الصناعات البترولية .

- في طور الاستثمارات المتزايدة في قطاع استخراج الغاز الطبيعي السوري سيؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى نمو الصادرات السورية من هذا النوع من الصناعات ، وكذلك انتعاش وبروز صناعات جديدة في الاقتصاد السوري ذات ترابطات أمامية مع قطاع صناعة الغاز ، يمكن أن تشكل صناعات تصديرية بالنسبة للاقتصاد السوري .
- يعد توقف المعامل الأوربية للصناعات الفوسفاتية والتي كانت تستجر مواداها الأولية من سوريا سبباً رئيسيا في انخفاض إنتاج وصادرات الفوسفات السوري ، وهو ما يمثل دفعاً جديداً باتجاه إقامة هذا النوع من المشاريع الصناعية في سوريا ، وخاصة مع التوجه الحالي لدول الاتحاد الأوربي في نقل هذا النوع من الصناعات إلى دول الشر ق الأوسط (حيث تعد هذه الصناعات غير نظيفة بيئياً) ، وبالتالي فإن هذه الصناعات ستقوم على أساس التصدير بالدرجة الأولى ، وبالتالي توسع الصادرات السورية من منتجات الفوسفات السوري بدلاً من تصدير المواد الأولية وانتعاش الصناعات ذات الترابطات الأمامية مثل صناعة الأسمدة .
- إن تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وبشكل خاص مع ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات السورية ، سيكون له أثر كبير على الصادرات السورية من حيث نمو هذه الصادرات وتنوعها لتشمل أنواع جديدة من الصادرات الصناعية ، باعتبار الاقتصاد السوري يمتلك مزايا نسبية في العديد من الصناعات (وخاصة صادرات الصناعات الزراعية والنسيجية) ، ونتيجة للتسهيلات التجارية للصادرات السورية مع الدول العربية والتي يتمتع بها الاقتصاد السوري من خلال التطبيق الكامل لهذه الاتفاقية .
- من خلال تحليل بيانات التجارة الخارجية للاقتصاد السوري وخاصة بالنسبة للصادرات نلاحظ ظهور تغيرات في وجهة الصادرات السورية وبشكل أساسي نمو الصادرات السورية باتجاه الدول الآسيوية ، وهو ما يمثل نقلة نوعية كبيرة في وجهة ا لصادرات السورية ووجود طلب دولي وأسواق جديدة للمنتجات السورية ، وخاصة مع توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية بخصوص تفعيل التعاون التجار ي مع العديد من الدول الآسيوية .

- من المتوقع نمو الصادرات السورية من مواد الاسمنت وخاصة مع ضخامة الاستثمارات القائمة حالياً في هذا المجال وزيادة الكميات الإنتاجية المتوقعة عن حاجة الاقتصاد الوطني وكذلك مع توجه دول الاتحاد الأوربي للتخلي عن هذا النوع من الصناعات ، وهو ما سيشكل إضافة جديدة لبنية الصادرات السورية .
- إن رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري تتطلب بطبيعة الأحوال الانتقال إلى مرحلة اقتصادية تتسم بحرية أكبر في قطاع التجارة الخارجية (اقتصاد السوق) ، وهو ما يعد عاملاً أساسياً في نشوء صناعات جديدة يمكن أن تعتمد في عملياتها الإنتاجية على استيراد المواد الأولية وبنسب عالية ، وذلك في إطار إمكانية انخفاض ظروف التكلفة لهذه الصناعات وتقاربها مع وسطي التكلفة العالمي ، وبالتالي نشوء سلاسل جديدة من العناقيد الصناعية ، وكذلك الأمر فإن انتقال الاقتصاد السوري على سلم التنافسية العالمي وخاصة في المراحل المتقدمة قد يشكل دفعاً أكبر نحو تطوير وخلق منتجات صناعية أكثر تطوراً وذات طلب عالمي (مرحلة الإبداع والابتكار) .
- بالنسبة للصناعات السورية من الآلات والمكنات (السيارات) سيكون هناك إمكانية لدخول هذه الصناعات مجال التصدير وخاصة مع تطور إمكانية تحسين وتطوير هذه المنتجات .
- تعد سورية من الدول المصدرة للمواد الأولية للصناعات الجلدية ، وبالتالي من المتوقع انخفاض هذه الصادرات للمواد الأولية مع إمكانية الاستفادة بشكل أكبر في عمليات تصنيع متقدمة لهذه المواد ، وهو ما يعكس أثراً كبيراً على إمكانية انخفاض الصادرات السورية من هذه المواد إلى إيطاليا والتي تشكل الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات .
- بالنسبة لصناعة الكهرباء ومع تطور الحاجة لمصادر جديدة للطاقة الكهربائية وإمكانية التوجه للاستثمار بشكل أكبر في هذا المجال ، وخاصة مع استخدام الغاز الطبيعي السوري لتوليد الطاقة الكهربائية قد يشكل ذلك نوعاً ومصدراً هاماً من مصادر الصادرات السورية للطاقة .
- بطبيعة الحال إن عملية رفع القدرة التنافسية في الاقتصاد السوري ستؤدي إلى توجه الاستثمارات في سورية نحو القطاع الصناعي بشكل أكبر باعتباره أهم الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل الأجل ، وهو ما يعني توسع هذا القطاع ونمو حجم الإنتاج الصناعي بما يفوق الطلب المحلي ، وبالتالي التوجه لإيجاد وتوسيع أسواق الصادرات الصناعية السورية .

❖ صادرات القطاع الزراعي :

- تشكل الصادرات الزراعية مورداً هاماً من موارد الاقتصاد السوري في الحصول على القطع الأجنبي وخاصة أن الصادرات الزراعية تشكل نسبة هامة من الصادرات، حيث تساهم صادرات الغذاء والحيوانات الحية بحوالي 17.1% لعام 2007 ، ونلاحظ من خلال تحليل بيانات التجارة الزراعية نمو الصادرات الزراعية السورية و بشكل مستمر بغض النظر عن هيكلية هذه الصادرات ، وهو ما يعد ان عكاس لواقع نمو الاستثمارات في هذا القطاع ونتيجة تحول السياسات باتجاه تقديم حوافز لتشجيع الصادرات الزراعية (تخفيض ضرائب التصدير ، تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي) [1] .
- إن العمل على رفع القدرة التنافسية للقطاع الزراعي يتطلب استخدام أوسع لوسائل الإنتاج الزراعي والحيواني ، وهو ما يعني زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مما يحقق إنتاجاً بغرض التصدير وخاصة أن الاقتصاد السوري يمتلك إنتاج زراعي وحيواني متميز بالجودة والنوعية .
- تشكل الصادرات السورية من القطن أهم بند في الصادرات الزراعية السورية ، حي ث بلغت مساهمة هذه الصادرات ما يقارب 25.3% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية [2]، ولكن من خلال تحليل بيانات الصادرات السورية من القطن نلاحظ تأرجح وانخفاض مستمر في الكميات المصدرة ، مما يعكس أثر التغيرات المناخية على هذا المنتج الزراعي من حيث الإنتاج ، وكذلك التطور في الكميات المستخدمة في الصناعات المحلية ، وهو ما يعكسه النمو في الصناع ات النسيجية السورية وصادراتها ، وبما يرسم صورة واضحة لتوقعات بانخفاض مستمر في مساهمة هذه الصادرات من القطن غير المصنع في إجمالي الصادرات السورية الزراعية لصالح التطور في استخدام أكبر لهذا المنتج في الصناعات المحلية .
- شكلت الصادرات السورية من الحيوانات الحية ما يقارب 21.8% من إجمالي الصادرات السورية لعام 2006 ، وبمعدل نمو قدره 23.8% ، وبما يعكس إمكانية نمو هذا النوع من

---

[1] أ.د.جيرارد دوشيين ، د.أسامة، نجوم نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري ، العدد الأول ، الإصدار الثالث ، كانون الأول 2008 ، ص40 .

[2] المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء والتخطيط، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2007 ، جدول 5-157 .

الصادرات السورية الزراعية وخاصة مع تطور الإنتاج الحيواني في سوريا وامتلاك سوريا لأنواع حيوانية ذات نوعيات عالية ومرغوبة خاصة في الدول العربية .

- تشكل الصادرات السورية من الخضار أهمية كبيرة في الصادرات الزراعية السورية (10.5%) ، ولكن نلاحظ انخفاض الصادرات السورية منها وذلك نتيجة نمو استخدامها في عمليات التصنيع وزيادة الاستهلاك المحلي ، رغم التطور الكمي في الإنتاج الزراعي منها [1].
- ساهمت الصادرات السورية من الزيوت والدهون بحوالي 4.8% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية لعام 2006 ، وقد هبطت الصادرات الزراعية السورية منها بأكثر من 36 مليون دولار في العام 2006 عن عام 2005 ، وهو ما يعكس زيادة استهلاكها في عمليات التصنيع ، بينما نلاحظ نمو صادرات زيت الزيتون نتيجة الزيادة في إنتاج الزيتون ، وهو ما جعل من سوريا مُصدّراً مهماً لزيت الزيتون [2] .
- تعتبر الصادرات السورية من الفواكه من الصادرات المهمة ، إلا أن صادراتها انخفضت خلال العقد الماضي ، نتيجة النمو في الاستهلاك المحلي والصناعي بشكل خاص ، وبما يوضح إمكانية انخفاض هذه الصادرات لتطور الصادرات الصناعية منها .
- تعكس الصادرات السورية من الحبوب واقع تذبذب الإنتاج السوري منها وارتباط ذلك بظروف المناخ ، حيث نلاحظ انخفاض الصادرات السورية منها خلال السنوات السابقة بعد أن كانت سوريا من الدول المصدرة لها وخاصة في ما يتعلق بإنتاج القمح ، وهو ما يعكس ارتباط رفع القدرة التنافسية للإنتاج النباتي لكثير من أنواع الإنتاج النباتي بالظروف المناخية بالدرجة الأولى ، وخاصة مع محدودية الموارد الزراعية النباتية ، مما يربط عملية رفع القدرة التنافسية للإنتاج النباتي بالاستخدام الكثيف للتكنولوجيا الزراعية ، بينما ترتكز عملية رفع القدرة التنافسية للإنتاج الحيواني على محاور تتعدى الاستخدام التكنولوجي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج بشكل يوفر موارد أكبر للصادرات السورية من الإنتاج الحيواني .
- بالنسبة للصادرات السورية من المواد الزراعية المصنعة يتوقع زيادتها في ظل رفع القدرة التنافسية على المستوى الاقتصادي ككل ، وهو ما يشكل تطوراً في هيكلية الصادرات الزراعية السورية ، أما بالنسبة لوجهة الصادرات الزراعية السورية فمن المؤكد حدوث تغيرات كبيرة في هيكليتها وخاصة فيما يتعلق باحتمال تقلص حصة تلك

---

[1] المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التجارة الزراعية السورية 2007 ، ص40.

[2] المرجع السابق ، ص 41 .

الدول التي كانت تعتمد في مستورداتها على المنتجات الزراعية السورية الخام لصالح نمو حصة الدول التي من المتوقع أن تتجه إليها الصادرات الزراعية السورية المصنعة .

❖ صادرات قطاع الخدمات :

- تنعكس عملية رفع القدرة التنافسية لقطاع الخدمات من خلال توفير أكبر حجم من الخدمات في الاقتصاد السوري (بشكل خاص الخدمات الإنتاجية) وبجودة أعلى وتكاليف أقل (بما يقارب متوسط التكلفة على المستوى العالمي) ، وهو ما نلاحظه من نمو في القطاعات الخدمية التي شرع القطاع الخاص السوري بدخول مجالاتها ، ليشكل حالة من التنافسية مع القطاع العام في مجال تقديمها ، وبالتالي فإن عملية رفع القدرة التنافسية لهذا القطاع ستؤدي بطبيعة الحال إلى الاعتماد بشكل أكبر على الخدمات المنتجة في سوريا وليشكل ذلك قطاعاً تصديرياً مهماً على المستوى الاقتصادي ككل .
- من خلال تحليل بيانات التجارة الخارجية لقطاع الخدمات السوري ، نجد بأن هذا القطاع ما زال يعاني من تذبذب في رصيد الميزان التجاري ، ولكن مع تحسن في بعض مؤشراته وخاصة تلك الخدمات الإنتاجية التي دخلت حيز الاستثمار الخاص ، وهو ما يوضح إمكانية تطور إنتاجية هذا القطاع ونوعية الخدمات المقدمة ومساهمتها في التبادل التجاري العالمي .

وبالتالي فإن عملية رفع القدرة التنافسية في القطاعات الاقتصادية سواء كانت إنتاجية أو خدمية يتطلب إيجاد مجموعة كبيرة من المؤسسات الداعمة لعمليات التصدير وخاصة فيما يتعلق بمؤسسات توفير المعلومات عن أوضاع الأسواق العالمية والطلب فيها عدا عن مؤسسات تفعيل التعاون والتبادل التجاري الدولي .

مبحث ثالث: الآثار المترتبة على الواردات:

من المعروف أن وجود الصادرات في أي اقتصاد يمثل وجود فائض في الناتج المحلي عن حاجة الاستهلاك المحلي ، بينما تمثل الواردات حاجات استهلاكية أو استثمارية لوجود سلع غير منتجة في الاقتصاد يتم الحصول عليها من خلال التبادل التجاري الدولي ، كما ي عتبر تحسن شروط التبادل التجاري لصالح الواردات من أهم الأسس في تخفيض تكلفة المستوى المعيشي ، وذلك من خلال الحصول على المنتجات بأفضل جودة وأقل تكلفة ، وتنعكس آثار رفع القدرة التنافسية للاقتصاد على الصادرات الكلية على المدى القصير والطويل الأجل بشكل إيجابي على أي اقتصاد بغض النظر عن مصادر هذه الصادرات ، بينما تتوزع آثارها على الواردات الكلية بشكل سلبي على المدى القصير وبشكل إيجابي وسلبي على المدى الطويل الأجل ، حيث تتزايد الواردات خلال مراحل عملية رفع القدرة التنافسية الأولية ، بينما تشهد انخفاضاً على المدى الطويل ، ولكن مع ارتفاع المستوى المعيشي والتغيرات المستمرة في الحاجات الاستهلاكية يمكن أن تشهد هذه الواردات تزايداً وبشكل خاص تلك الواردات التي تتمتع بسمة واردات الرفاهية والكمالية ، ومن هنا يمكننا بيان أهم الآثار الاقتصادية المحتملة على الواردات السورية ، والتي يمكن تحليلها من خلال دراستها على المستوى القطاعي للاقتصاد السوري .

❖ واردات القطاع الصناعي :

- تشكل مستوردات القطاع الصناعي الحصة الأكبر في إجمالي المستوردات السورية (91% لعام 2006) ، ومن المتوقع أن تزداد هذه الصادرات على المدى القصير بالنسبة للمنتجات الصناعية الاستهلاكية وذلك في ظل توسع الانفتاح الاقتصادي على العالم ونتيجة تطور ظروف التجارة الخارجية السورية ، وخاصة من السلع الغير منتجة في الاقتصاد الوطني ، وتلك السلع التي تتميز بتنافسية سعرية ونوعية أعلى من المنتجات المحلية ، ولكن مع تطور القدرة التنافسية ورفع كفاءة وجودة السلع المنتجة في الاقتصاد المحلي وعلى المدى المتوسط والطويل الأجل فإنه من المتوقع انخفاض تدريجي لهذه المستوردات ، مع احتمال ازدياد نسبة استيراد الكثير من السلع المصنعة والتي لا يمكن

إنتاجها بكفاءة مقارنة بالمنتجات المستوردة (لا يمتلك الاقتصاد السوري في إنتاجها ميزة نسبية ولا يمكن تحويل عمليات إنتاجها إلى ميزة تنافسية).

- بالنسبة للمستوردات السورية من الآلات وال معدات ، يتوقع ازدياد حجم وقيمة هذه المستوردات وخاصة في طور عملية رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري لما تتطلبه هذه العملية في كافة القطاعات الاقتصادية من تجهيزات ومعدات تقنية متطورة ذات قيم عالية ، وهو ما يرسم إمكانية ارتفاع كبير في العجز التجاري للاقتصا د السوري في المراحل الأولى لرفع الجاهزية التنافسية ، ولكن مع تطور تنافسية الاقتصاد السوري وانتقاله إلى مراحل القدرة على التطوير والابتكار قد يتمكن الاقتصاد السوري من إنتاج هذه الأنواع من التجهيزات والمعدات وينتقل من مستورد كبير في هذا المجال إلى مصدّر أساسي لها ، وخاصة أن الاقتصاد السوري يمتلك قاعدة كبيرة وإمكانية لصناعة الآلات والمعدات .
- من المتوقع أن تنخفض المستوردات السورية من المنتجات النسيجية في طور عملية رفع القدرة التنافسية وقد يتعدى ذلك إلى ازدياد المستوردات السورية من المواد الأولية اللازمة لهذا النوع من الصناعات ، وخاصة أن الاقتصاد السوري يمتلك ميزات نسبية في هذه الصناعات من حيث توافر الخبرات والمواد الأولية اللازمة وإمكانيات تطويرها محلياً .
- بالنسبة للمستوردات السورية من المشتقات البترولية يتوقع ارتفاع حصة وقيمة المستوردات السورية منها على المدى المتوسط الأجل وخاصة مع أفول الطفرة النفطية السورية ، ولكن مع التطور الحالي لهذه الصناعات وإمكانية الاعتماد على استيراد المواد الخام البترولية فإن الصورة المتوقعة عكسية بانخفاض المستوردات السورية من المشتقات النفطية ، ولكن من جهة أخرى سيكون هناك ارتفاع كبير في المستوردات السورية للنفط الخام والذي يشكل مصدر الطاقة الأساسي في الاقتصاد السوري حاليا ، بينما ستكون هناك إمكانية لعدم تضخم هذا النوع من المستوردات وخاصة في طور الاعتماد على الغاز الطبيعي المنتج محلياً كمصدر أساسي لتوليد الطاقة (بشكل خاص في إطار إنتاج الطاقة الكهربائية) .
- تشكل المستوردات السورية من المنتجات الغذائية المصنعة نسبة هامة من إجمالي المستوردات (7% في العام 2006[1]) ، ومن خلال تحليل بنية الواردات السورية نلاحظ انخفاض نسبة هذه المستوردات في إجمالي المستوردات السورية ، ولكن ترافق ذلك مع

[1] المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2007.

ازدياد في القيمة ، ولكن مع رفع القدرة التنافسية في هذه الصناعات من المتوقع انخفاض تدريجي للحصة الإجمالية لهذه المستوردات مع احتمال بقاء وارتفاع نسب وحصص عدد كبير من هذه المستوردات وخاصة تلك المنتجات الغذائية التي لا يمكن رفع القدرة التنافسية في صناعاتها حيث تشكل عمليات إنتاجها تكاليف عالية غير قادرة على منافسة مصادر تلك المنتجات .

- تعتبر المستوردات السورية من الشاحنات والتريلات من المستوردات السورية الهامة للعمل على رفع القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني ، ومن المتوقع ازدياد مستورداتها على المدى القصير وا لمتوسط الأجل في طور عملية رفع القدرة التنافسية الاقتصادية وذلك تلبية لتنامي الطلب المحلي عليها وخاصة مع عدم قدرة الاقتصاد السوري على إنتاج هذا النوع من المستوردات وعدم قدرته على المنافسة في إنتاجها سواء على المستوى المحلي أو الدولي لما يتطلبه ذلك من خبرات متراكمة و استثمارات ضخمة يتم تحقيقها على المدى طويل الأجل .
- من المتوقع انخفاض المستوردات السورية من مواد إنتاج الفوسفات وخاصة الأسمدة الزراعية ، وخاصة مع التوجه الحالي لتوسيع القاعدة الإنتاجية الوطنية منها وكذلك نتيجة توقف الكثير من المعامل التي كانت تستجر موادها الأولية من سوريا وهو ما يفرض في إطار عملية رفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الاستفادة بشكل أكبر في هذه الصناعات لتحقيق قيم مضافة اقتصادية أعلى ، وكذلك الصناعات الأخرى المرتبطة مع هذا المجال الصناعي .
- إن عملية رفع القدرة التنافسية وخاصة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة بدأت تظهر بعض نتائجها من خلال فتح باب الاستثمار أمام قطاع صناعة الاسمنت والذي أدى كنتيجة سريعة إلى انخفاض كميات الاسمنت المستورد ، وخاصة في إطار ارتفاع الإنتاج المحلي من مادة الاسمنت الأسود ، مع احتمال بقاء وارتفاع كميات الاسمنت الأبيض المستورد نتيجة ارتفاع الطلب المحلي ، وعدم توافر المواد الأولية اللازمة لإنتاجه في سوريا .
- تشكل المستوردات السورية من السلع الوسيطة والمواد الخام أهمية كبيرة في تطوير وزيادة الإنتاج الصناعي ، وخلال مراحل ارتقاء الاقتصاد السوري مراحل أعلى في التنافسية الصناعية سيفرض بطبيعة الحال زيادة المستوردات السورية منها .
- كذلك الأمر بالنسبة للمستوردات من المعادن الأساسية والفلزات ، والتي تشكل مدخلاً هاماً من مداخل تطوير الصناعات الثقيلة وصناعات الآلات والمعدات س يكون الأثر عليها بازدياد مستورداتها .

❖ مستوردات القطاع الزراعي :

- تنقسم مستوردات القطاع الزراعي إلى نوعين من حيث الاستخدام إما سلع زراعية بغرض الاستهلاك المحلي المباشر أو تلك المستوردات من السلع الزراعية بغرض رفع إنتاجية وإنتاج القطاع الزراعي (وهو ما تم تناوله من حيث المستوردات السورية للآلات والتجهيزات المواد الصناعية الزراعية) ، وبالتالي فإن الآثار المترتبة على المستوردات الزراعية والتي سنتناولها في هذا الإطار هي ذات الطابع الاستهلاكي المباشر وكذلك السلع الزراعية الأخرى كالبذور، والتي يشكل نمو استيرادها دوراً هاماً في تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء ، كما تشكل أهمية كبيرة من حيث دلالاتها على ارتفاع المستوى المعيشي نتيجة رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري ككل .
- بالنسبة لحجم المستوردات الزراعية السورية من أهم أصناف المستوردات مثل الشاي والقهوة والرز ، والكثير من السلع التي يتم تحقيق الاكتفاء منها عن طريق الاستيراد، فإن الزيادة في استيرادها ستتوقف للوصول إلى تلك المسويات لا يمكن بعدها ازديادها ، وهو ما يمكن تحقيقه على المسويين القصير والمتوسط الأجل ومن خلال تحسين شروط التجارة الخارجية السورية .
- تمثل المستوردات السورية من السكر ذات أهمية في سد الحاجات المحلية ، ومن المتوقع أن تتحول هذه المستوردات إلى التركيز على المواد الأولية لصناعة مادة السكر وخاصة مع إنشاء معامل تكرير السكر الخام محلياً .
- بالنسبة للمستوردات من الحبوب يمكن أيضاً أن تتوقف عند كميات تحقق الاكتفاء ، بينما تتزايد المستوردات منها على المدى قصير وطويل الأجل .
- تشكل المستوردات من الزيوت والدهون الحيوانية بنداً هاماً في المستوردات الزراعية السورية ومن المتوقع زياد الاستيراد من المنتجات التي لايمكن إنتاجها محلياً وخاصة تلك التي تشكل مدخلاً في عوامل الإنتاج للصناعة السورية ، بينما يتوقع تناقص في كميات بعض تلك المنتجات التي بدأ القطاع الزراعي بالتركيز على إنتاجها كزيت الزيتون بشكل رئيسي ، أما بالنسبة للزيوت والشحوم الحيوانية فإنه مع تزايد الإنتاج الحيواني من المحتمل تناقصها بشكل تدريجي لتنعكس الصورة وتشكل بنداً هاماً من بنود الصادرات السورية ، وكذلك الأمر بالنسبة للمستوردات من الحليب المجفف .

- وبالتالي فإن رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري وما له من أثر مباشر على تحسين المستوى المعيشي سينعكس بشكل عام على زياد الاستيراد من المواد الغذائية والزراعية بشكل يحقق معه الاكتفاء الذاتي .

❖ مستوردات قطاع الخدمات :

- تنطلق عملية رفع القدرة التنافسية في قطاع الخدمات من خلال تحسين بيئة العمل في هذا القطاع بالدرجة الأولى وبما يسهم في توفير الخدمات في الاقتصاد بجودة أعلى وبتكلفة أقل وبشكل خاص الخدمات الإنتاجية ، مما يفرض إيجاد بيئة حقيقية من التنافسية في إنتاجها ، وبما يسهم إلى حد كبير في انخفاض المستوردات السورية للخدمات وخاصة لارتباط هذا القطاع ببيئة الإنتاج السلعي وتطورها ، وبالتالي فإن عملية رفع القدرة التنافسية للاقتصاد ستنعكس بشكل مباشر على مستوردات الاقتصاد السوري في مجال الخدمات ، وهو ما لمسناه من خلال تطور العمل المصرفي السوري الذي أدى إلى انخفاض المستوردات السورية في مجال الخدمات المصرفية ، كما أدى إلى تحول هام تمثل في إمكانية توسيع صادرات الاقتصاد السوري في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وخاصة مع التطور الذي تشهده السوق المالية في سوريا ، رغم العديد من المعوقات التي ما تزال تقف في طريق تطوير العمل المالي والمصرفي في سوريا .
- تشكل المستوردات في مجال خدمات النقل نسبة عالية من إجمالي مستوردات القطاع الخدمي في سوريا ، كما أنها تشكل نسبة هامة من قيم السلع المستوردة والمصدرة ، وهي بالتالي تشكل خسارة كبيرة في إجمالي التجارة الخارجية للاقتصاد السوري ، فلابد في هذه المراحل من عملية رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري من العمل على تحسين واقع هذا القطاع وبما يعكس واقع ضخامة الاستيراد إلى نقلة نوعية في تصدير هذا النوع من الخدمات وخاصة أن سوريا تمتلك من المزايا ما يمكنها من الاستفادة بشكل أكبر في هذا المجال من حيث البنية الطرقية والموقع الجغرافي الهام على المستوى الإقليمي والدولي .
- إن الانتقال في سلم التنافسية الاقتصادية تفرض بطبيعة الحال تطوراً في مجال المعلوماتية والخدمات الفنية والتقنية ، وهو ما يمكن من استقراء إمكانية انخفاض المستوردات

السوري في هذا المجال في حال تم التركيز على رفع تنافسية المستوى التعليمي في سوريا .

يمكن القول بأن عملية رفع القدرة التنافسية لها أثر يجابي على الاقتصاد السوري بشكل عام وخاصة فيما يتعلق برفع قدراته الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي وزيادة قدراته التنموية بينما يمكن أن تنعكس آثارها على التجارة الخارجية وعلى الميزان التجاري باتجاهات متعددة كالتغيرات في هيكلية كل من الصادرات والواردات السورية ، عدا عن التغيرات في نوعيات وأصناف السلع التي تدخل في إطار التبادل التجاري الدولي ، ولكن بشكل عام هي نتائج إيجابية على التج ارة الخارجية من خلال تحسين الميزان التجاري السوري ، وهو ما شهده الاقتصاد السوري خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة والتي ركزت بشكل أساسي على دعم القدرة التنافسية للاقتصاد السوري والتي بدأت آثارها تنعكس من خلال تحسن مستوى الصادرات السورية وارتفاع نسبة السلع الصناعية في إجمالي الصادرات السورية رغم ارتفاع المستوردات والتي يمكن ردها في واقع الحال إلى التغيرات وتحسن واقع التجارة الخارجية السورية وتوسيع حالة الانفتاح الاقتصادي على العالم .

الفصل الخامس

(آفاق تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري)

(نموذج مقترح)

تمهيد:

يطرح موضوع تحسين تنافسية الاقتصاد السوري مجموعة من التساؤلات حول الأهداف على المدى القريب والمتوسط من أجل الارتقاء بالاقتصاد السوري إلى المرحلة الانتقالية في سلم التنافسية العالمي والتي تعني :

1- حصة أعلى للفرد من الناتج (والبالغة 1615$ لعام 2007 إلى أكثر من 2000$).
2- تحسين نسبة الصادرات من المنتجات المصنعة (أكثر من 50%) .

وهي المرحلة الانتقالية من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية في المرحلة الراهنة ، مما يعني التركيز على أهمية تحسين كل من محاور الاقتصاد الكلي ، الاستقرار السياسي ، البيئة التشريعية والظروف الاجتماعية ، كونها أسس نجاح الاقتصاد وتطوره ، ورغم أهمية هذه المحاور فهي لا تخلق الثروة بحد ذاتها وإنما تعزز فرص خلق الثروة ، إذ أن الثروة تتحقق على مستوى الاقتصاد الجزئي من خلال توليد القيم المضافة اعتماداً على طرق إنتاج واستراتيجيات كفوءة .

وسنتطرق بالدراسة في هذا الفصل لإمكانيات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري اعتماداً على تحليل دور السياسة العامة وأثرها على مستوى الدخل وإنتاجية العمل والتكاليف وأهمية رفع الإنتاجية ، وكذلك من خلال التحليل المعتمد على المنهجية التي وضعها وطورها البروفيسور مايكل بورتر والمتعمدة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي . وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد السوري وإمكانيات تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال التوجه لقطاعات اقتصادية تمتلك ميزة نسبية يمكن تحويلها إلى ميزة تنافسية على المستوى العالمي .

مبحث أول: إمكانيات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري :

يعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا ما تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات ، ويكون أداؤه جيداً إذا ما نما بسرعة أعلى من الاقتصاديات الأخرى ، وهنا يمكن التمييز ما بين نتائج المنافسة على مستوى الشركة ومستوى الاقتصاد ككل ، حيث أنه على مستوى الشركات فإن مضمون المنافسة هو رابحون وخاسرون ، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فإن نجاح الدولة لا يعني بالضرورة فشل دول أخرى ، فنمو الصادرات يُحدث طلباً على الواردات . وإن تعريف التنافسية الدولية الذي يتضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستديمة ووضع قابل للاستمرار لميزان المدفوعات يربط مفهوم التنافسية الدولية بالسياسة الاقتصادية للدولة من جهة ، ويبرز علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من جهة ثانية .

ومن هنا فإن السياسة الاقتصادية للدولة ترتبط بشكل وثيق بعملية رفع القدرة التنافسية وذلك لأثرها المباشر على مستوى الدخل بشكل عام ، ولدورها في بنية الأعمال الوطنية من جهة أخرى ، مما يعكس أهمية دراسة محددات مستوى الدخل وكذلك دراسة إمكانية تحسين بنية الأعمال الوطنية بهدف إظهار أسس رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري .

يتولد الدخل بإنتاج سلع وخدمات مطلوبة محلياً أو خارجياً من خلال عملية إنتاج تجمع خدمات عوامل الإنتاج مع تقنيات الإنتاج والتنظيم والإدارة ممثلة في دالة الإنتاج التالية:

$$Q = AF(K, L) \qquad (1)$$

Q : الناتج من السلع والخدمات

A : المعرفة والمؤسسات والتنظيم

F : دالة الإنتاج

K : رأس المال في الإنتاج

L : العمل في الإنتاج

وبافتراض أن عدد السكان هو N ، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي P_d Q/N

حيث P_d هو مؤشر السعر المحلي ، وإذا ما افترضنا أن الدخل ينفق على سلع وخدمات محلية ومستوردة فإن تكلفة المعيشة C تعتمد على السعر المحلي P_d وسعر الواردات P_m ، ويمكن وضعه في الصيغة التالية :

حيث a تعبر عن نسبة الدخل المنفق على السلع والخدمات المحلية و 1-a تعبر عن الدخل المنفق على السلع والخدمات المستوردة .

لذا يمكن حساب متوسط دخل الفرد الحقيقي Y كما يلي :

$$Y = \frac{P_d\, Q}{N}\ \frac{1}{C} = \frac{P_d}{N}\ \frac{1}{P_d^{a}\ P_m^{a-1}} = \frac{Q}{N}\left(\frac{P_d}{P_m}\right)^{1-a} = \frac{Q}{L}\ \frac{L}{N^*}\ \frac{N^*}{N}\left(\frac{P_d}{P_m}\right)^{1-a} \qquad (3)$$

حيث تمثل N^* قوة العمل وتمثل N المشتغلون فعلياً .

وتبين العلاقة (3) أن متوسط دخل الفرد الحقيقي يتحدد بمتوسط إنتاجية العمل Q/N ونسبة التشغيل L/N^* ، ونسبة المشاركة N^*/N بالإضافة إلى شروط التبادل التجاري P_d/P_m ونسبة الإنفاق على الواردات $1-a$.

ونظراً لتركيز الاهتمام على تحسين مستويات المعيشة ، أي رفع متوسط دخل الفرد فإن تحويل المعادلة (3) إلى معدل نمو تأخذ الصيغة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta q}{q} + (1-a)\frac{\Delta p}{p} + \frac{\Delta l}{l} + \frac{\Delta n^*}{n^*} \qquad (4)$$

وتفيد العلاقة (4) أن معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد يساوي حاصل جمع معدلات نمو إنتاجية العمل q ، ونمو شروط التبادل التجاري p مرجحاً لنسبة الواردات في مجمل الإنفاق ونمو نسبة التوظيف l ونمو نسبة المشاركة n^* . كما تشير هذه العلاقة إلى أن التغيرات في استغلال الموارد (معدلات التوظيف) وشروط التبادل التجاري تؤثران في نمو متوسط دخل الفرد في المدى القصير بالإضافة إلى تغير إنتاجية العمل ، وفي المدى الطويل فإن نمو متوسط دخل الفرد يتحدد بنمو الإنتاجية ، وهو ما نلاحظه و نجده بشكل خاص في الارتباط الوثيق بين إنتاجية الصناعات التحويلية ونمو متوسط دخل الفرد ، مما يعكس أهمية الترابط ما بين رفع الإنتاجية وبين عملية رفع القدرة التنافسية .

وهنا لا بد من رسم واضح لمحددات إنتاجية العمل ، حيث يمكن اعتبار متوسط إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل على أنه متوسط متوسطات إنتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية :

$$\frac{Q}{L} = \mathrm{q} = \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{k}} \left(\frac{\mathrm{L_i}}{\mathrm{L}}\right) \left(\frac{Q_i}{L_i}\right) = \sum_{\mathrm{i}=1}^{k} \beta_{\mathrm{i}}\, q_{\mathrm{i}} \qquad (5)$$

حيث k عدد القطاعات ، β_i نسبة العاملين في القطاع i ، q_i إنتاجية العمل في القطاع i .

ويمكن تحويل المعادلة رقم (5) إلى معدل نمو الإنتاجية كما في الصيغة التالية :

$$\frac{\Delta q}{q} = \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{k}} \mathrm{a_i}\, \frac{\Delta \mathrm{q_i}}{\mathrm{q_i}} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{k}} \mathrm{a_i}\, \frac{\Delta \beta_{\mathrm{i}}}{\beta_{\mathrm{i}}} \qquad (6)$$

حيث a_i نسبة مساهمة القطاع i في الناتج المحلي الإجمالي .

وتبين المعادلة رقم (5) أن مستوى متوسط الإنتاجية في الاقتصاد يعتمد على هيكل الإنتاج بينما توضح المعادلة رقم (6) أن معدل نمو الإنتاجية يعتمد على نمو الإنتاجية في كل قطاع حسب وزنه في الاقتصاد وعلى التغيرات في هيكل العمالة القطاعية . لذلك فإن الإنتاجية ترتفع حينما يتبدل هيكل الإنتاج نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية وحيث تتحول أساليب الإنتاج إلى أساليب ذات كفاءة أعلى .

ولكن الواقع يشير إلى أن تبديل هيكل الإنتاج هو عملية بطيئة . وبما أن مساهمة كل قطاع في معدل النمو الإجمالي تعتمد على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، فإن التحول نحو القطاعات الأكثر ديناميكية سوف يؤدي إلى فرق ضئيل في البداية في إجمالي النمو .

وبما أن نمو دخل الدول في المدى الطويل يعتمد على إنتاج القطاعات التي تختار التخصص فيها ، فإن مستويات المعيشة لن ترتفع طالما كان الإنتاج مركزاً في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة ، التي لا تتسم بإمكانيات النمو . وفي ضوء هذه العلاقات فإنه يمكن فهم دوافع الدول المنتجة للسلع الأولية للتحول نحو التصنيع وكذلك تحول الدول حديثة التصنيع نحو صناعات تحويلية معقدة .

وفي ضوء ما تقدم فإن الجهود المبذولة في سبيل تطوير قطاعات ذات إنتاجية عالية وكذلك إمكانيات نمو مرتفعة يجب ألا تهمل الميزة النسبية المتوفرة ، بل لا بد من إعادة تقييم مجالات التخصص بشكل منتظم بهدف خلق ميزة نسبية في القطاعات التي تتسم بمرونة طلب عالية

بالنسبة للدخل ، وبالتالي فإن عملية اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة يتطلب التركيز على تحسين الكفاءة الإنتاجية الذي أصبح الشاغل الرئيسي لمتخذي القرارات ، وهنا يثار التساؤل حول دور الدولة في التحول بين القطاعات : هل يترك لعوامل السوق أم لتدخل الدولة من حيث حجم وأنواع الاستثمارات ، والتقنيات والمهارات المطلوبة ؟

ومهما كان اختيار التخصص الإنتاجي فإنه لا بد من الحفاظ على مستويات تكاليف تتناسب مع تكاليف منتجين آخرين للبقاء في حلبة المنافسة . ويجب تخفيض التكاليف الحقيقية أو وحدات المدخلات المادية لترتفع مستويات المعيشة . والواقع أنه كلما انخفضت التكاليف بسرعة كلما كانت هناك إمكانية أكبر لزيادة أكبر في مستويات المعيشة . ويمكن تخفيض التكاليف الحقيقية بتقليص دخول عوامل الإنتاج بطريقة غير مباشرة (بتخفيض قيمة العملة أو بتحسين الكفاءة الإنتاجية) ، والقضية المهمة في هذا الم جال هو نجاح الدولة في السوق العالمية بأن تكون منافساً دولياً ليس بتقليص الدخول الحقيقية ولكن برفعها ، أي أن التمييز بين الدول قوية المنافسة وضعيفتها يستند إلى السياسات التي تتبناها الدول لتحقيق المنافسة النسبية : هل السياسات المعنية تستهدف زيادة الإنتاجية أم تخفيض الأجور ؟

مما يعني بأن رفع مستويات المعيشة وزيادة القدرة التنافسية الدولية يتعلقان بمسألتين هامتين هما : مستوى التكاليف الحقيقية ، وانخفاضها مع مرور الوقت ، وتتعلق مسألة مستوى تكاليف الإنتاج بالكفاءة الإنتاجية التي تحدد المستويات النسبية للدخول الحقيقية بين الدول ، أما مسألة انخفاض التكاليف ، فإنها تحدد معدل ارتفاع الدخول الحقيقية . وبالتالي فإن محددات نمو الإنتاجية تصبح محورية في تحسين مستويات المعيشة وفي مسألة المنافسة الدولية ، حيث ترتبط الإنتاجية بالتقدم التقني وكذلك نوعية العمل والاستثمارات في المصانع والأجهزة وقدرة الإدارات على تنفيذ التحسينات التقنية .

وبالتالي فإن قدرة الشركات على الإبداع وتحقيق التحسينات يعود إلى أربع سمات عريضة لاقتصاد الدولة ، هذه السمات كنظام تؤلف ماسة الميزة الوطنية التي تنشئها و تديرها الدولة وهي منهجية تحليل لبيئة الأعمال الوطنية ، والتي يعتمدها المنتدى الاقتصادي العالمي وطورها البروفيسور مايكل بورتر ، والتي تدعى بنموذج الماسة . الشكل (8–1) ، ويتكون تحليل الماسة من أربعة أبعاد رئيسية هي :

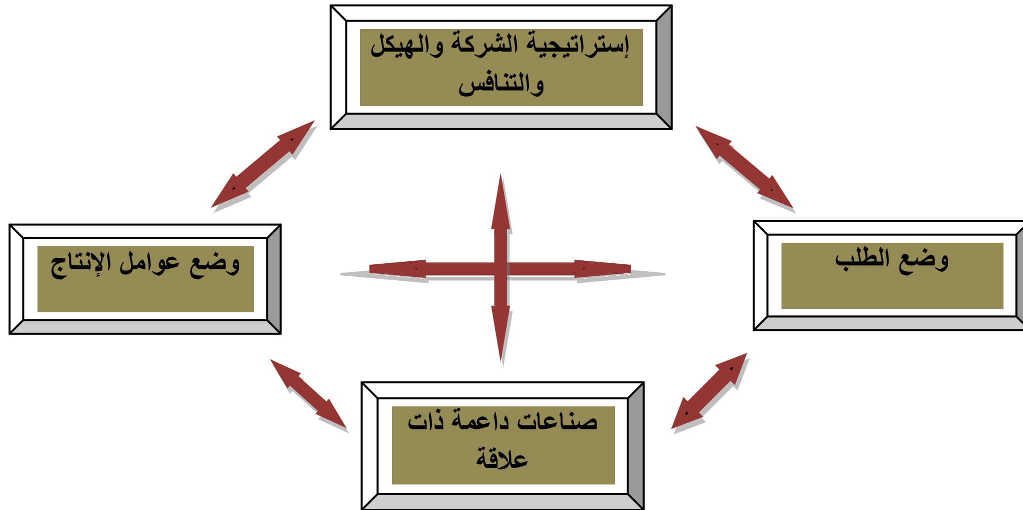
1 - إستراتيجية المنشأة وتنافسيتها : الأوضاع في الدولة التي تبين كيفية إنشاء وتنظيم وإدارة الشركات وطبيعة التنافس المحلي .

2 –وضع عوامل الإنتاج : وضع الدولة في مجال عوامل الإنتاج ، مثل مهارات العمال والبنية التحتية ، والمسائل الأخرى الضرورية للمنافسة في صناعة معينة مثلاً .

3 –وضع الطلب : طبيعة الطلب المحلي لمنتجات الصناعة أو الخدمات .

4 –الصناعات الداعمة ذات العلاقة : وجود أو غياب صناعات أو خدمات الموردين في الدولة وصناعات أخرى ذات علاقة تتسم بالتنافسية الدولية .

الشكل رقم (8–1) ميزة المنافسة النسبية للأمم.



Source: Michael Porter ,1996. On Competition. Harvard Business. School Publishing Boston , MA.P167 .

وهنا لا بد من إظهار واقع أبعاد ماسة الميزة التنافسية للاقتصاد السوري ، ومن ثم تطورها وبالتالي تحديد أولويات تطوير تنافسية الاقتصاد السوري .

أولاً: واقع أبعاد ماسة الميزة التنافسية للاقتصاد السوري :

تنبع أهمية تحليل واقع بيئة الأعمال الوطنية حسب نموذج الماسة لمايكل بورتر من تحديدها لمواقع الضعف والخلل في نشوء بيئة الأعمال الوطنية التي تسمح بالمنافسة الدولية ، بهدف العمل على تحسين موقع الاقتصاد السوري في هذه المجالات ، وخاصة المؤشرات الفرعية ذات الثقل الكبير في المؤشر الكلي لتنافسية الاقتصاد السوري على المستوى العالمي .

▪ إستراتيجية الشركة والهيكل والتنافس :

تنبع أهمية إستراتيجية الشركة وتنافسيتها من أنها تتيح التعبئة الكاملة لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجية هذه العوامل من جهة ، كما تمكن قطاع الأعمال من الإنتاج بشكل تنافسي على المستوى العالمي من جهة أخرى ، وكذلك تعتبر الخطوة الأولى في بناء العناقيد الصناعية التي تتيح تجمع الصناعات والمؤسسات الداعمة لها ، ويندرج ضمن هذا البعد من أبعاد ماسة بيئة الأعمال ستة عشر مؤشراً ، منها أربعة مؤشرات شكلت مزايا تنافسية للاقتصاد السوري وثلاثة مؤشرات ذات أولوية يجب العمل على تحسينها ، وهي التي شكلت أدنى ترتيب ، كما في الجدول رقم (8-1) .

الجدول رقم (8-1): المؤشرات المرتبطة بإستراتيجية المنشأة وتنافسيتها .

نوع المؤشرات	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	الثقل في المؤشر الكلي
مؤشرات ذات تنافسية	معدلات الضريبة الإجمالية	–	30	0.35
	شمولية وفعالية النظام الضريبي	78	42	1
	كثافة المنافسة المحلية	84	49	1
	حماية حقوق الأقليات في الشركات	92	49	0.7
مؤشرات ذات تنافسية متوسطة	درجة التحكم بالأسواق	–	61	0.27
	فعالية سياسة مكافحة الاحتكار	76	76	0.27
	المحسوبية في قرارات الموظفين الحكوميين	72	77	1.12
	عبء التشريعات الحكومية	86	78	0.5
	حماية حقوق الملكية الفكرية	91	79	1.12
	كفاءة مجالس إدارة الشركات	118	86	0.56
	عبء الإجراءات الجمركية	–	97	0.27
	الأجور والإنتاجية	68	97	0.74
مؤشرات ذات أولوية للتطوير	انتشار الملكية الأجنبية	127	128	0.27
	أثر تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر	–	112	0.27
	شفافية صناعة القرار الحكومي	–	112	0.56

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

ويمكن القول بأنه لا يوجد إستراتيجيات تنافسية واضحة في معظم منشآت الأعمال السورية سواء أكانت عامة أم خاصة ، مما يؤدي إلى إنتاج منتجات غير قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية ، عدا عن عدم قدرتها الكبيرة في النفاذ إلى الأسواق الدولية ، مما يتطلب العمل الجدي على تجاوز هذه المواقع المتأخرة من خلال العمل على تحسينها ، وبالتالي الرقي بمستوى بيئة التنافس لدى منشآت الاقتصاد السوري من مستوى التنافس المحلي إلى التنافس على المستوى العالمي [1].

- **أوضاع عوامل الإنتاج :**

يعتبر توفر عوامل الإنتاج أهم الأسس التي تبنى عليها إستراتيجيات الاستثمار المتدفق إلى الاقتصاد ، ويمكن تقسيم أوضاع عوامل الإنتاج إلى أربعة مجموعات رئيسية هي :

- البنى التحتية الفيزيائية .
- تكنولوجية المعلومات والاتصالات .
- الخدمات التمويلية .
- البنى التحتية الإدارية .

1. البنى التحتية الفيزيائية : يعتبر توفر البنى التحتية الفيزيائية من أهم العوامل المؤثرة في تنافسية بيئة الأعمال ، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال خدمات النقل والكهرباء والطاقة ، أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير في الإستراتيجيات التنافسية للشركات المحلية أو الأجنبية وتحديد قدرتها على الوصول إلى الأسواق من حيث الزمن والتكلفة وكذلك من حيث القدرة على توفير مدخلات الإنتاج من خلال مؤسسات التوريد الداعمة وتساهم مؤشرات البنى التحتية بـ 15% من قيمة إجمالي مؤشر التنافسية بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية .

2. تكنولوجية المعلومات والاتصالات : تنبع أهمية هذه العوامل من خلال أثرها في نوعية وهيكلية الإنتاج ، وبالتالي أثرها في الإنتاجية الكلية في سلسلة القيمة ، وتساهم مؤشرات

[1] ملاحظة : يعتبر المنتدى الاقتصادي العالمي ميزة تنافسية للبلدان المصنفة ضمن مجموعة الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية كل مؤشر حقق الترتيب من 1 إلى 50 إلى مجموع البلدان ، أما المؤشرات التي جاء ترتيب الدولة فيها أكثر من 50 فيعتبرها ميزة غير تنافسية .

هذه العوامل بـ 5% في المؤشر الإجمالي للتنافسية بالنسبة للاقتصاد السوري ، وتعتبر هذه العوامل من أهم العوامل التي يصنف على أساسها اقتصاد البلد ، وتساهم في أعلى نوع من الاقتصاديات (اقتصاد الإبداع و لابتكار) من حيث المؤشر الإجمالي للتنافسية بـ30% ، ويعاني الاقتصاد السوري بشكل عام من ضعف هذه المؤشرات ، وهذا ما نلحظه من خلال الضعف الشديد في نسبة الصادرات المصنعة إلى الصادرات من السلع الخام والنصف مصنعة .

إن تأخر ترتيب الاقتصاد السوري في مؤشرات قدرة الشركات المحلية (العامة والخاصة) على استيعاب التكنولوجيا ، وللإطار القانوني الذي تتم في إطاره عملية النفاذ التكنولوجي ومساهمة الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا عن الكثير من الدول المعتمدة على عوامل الإنتاج ، يعتبر من أهم المؤشرات سلباً على ظروف الطلب على التكنولوجيا كما يؤثر على قدرة الشركات في التواصل مع الأسواق والموردين .

3. الخدمات التمويلية : يعاني الاقتصاد السوري بشكل عام من ضعف الخدمات الت مويلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، سواء من قبل القطاع المالي و المصرفي العام أو الخاص وهو ما لاحظناه من خلال ضعف عمليات التمويل للعمليات الإنتاجية والتوجه نحو تمويل العمليات الاستهلاكية ذات الربحية الأعلى والأقل مخاطرة بشكل أكبر ، مما عكس تأخراً لترتيب الاقتصاد السوري في مؤشرات عوامل الخدمات المالية والمصرفية والوصول إلى رأس المال ، حيث تساهم مؤشرات هذه العوامل بـ5% من مؤشر التنافسية الإجمالي بالنسبة للاقتصاد السوري ، وذلك رغم الانفتاح الاقتصادي الذي شهده القطاع المصرفي السوري .

4. البنى التحتية الإدارية : تؤثر البنى التحتية الإدارية بشكل كبير في حجم المنافسة المحلية بالدرجة الأولى ، وكذلك في قدرة الشركات على دخول الأسواق سواء الم حلية أو الخارجية ، وخاصة أن الاقتصاد السوري ما زال يعاني من البيروقراطية الحكومية وذلك بحسب رأي رجال الأعمال رغم كل التسهيلات المقدمة خلال السنوات الماضية ، إلا أن تكاليف إنشاء المشاريع في سورية ما زال مرتفعاً ، وخاصة من حيث الزمن و عدد الإجراءات اللازمة لإنشاء المشروع ، وهو ما يعكسه تراجع ترتيب الاقتصاد السوري في

كل من مؤشري عدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشاريع والوقت الذي يتطلبه بدء المشروع .

ويندرج ضمن المؤشرات ذات العلاقة بتقييم أوضاع عوامل الإنتاج ستة وعشرون مؤشراً تشكل في مجموعها حوالي 26% من المؤشر الإجمالي للتنافسية ، ازداد عدد المزايا التنافسية للاقتصاد السوري في هذه المؤشرات من ميزتين للعام 2006 إلى أربع مزايا تنافسية للعام 2007 ، وعلى الرغم من أن ترتيب الاقتصاد السوري في هذه المؤشرات مازال متراجعاً بشكل كلي ، إلا أنه كان هناك تطور في الترتيب لـ11 مؤشر وتراجعاً في 10 مؤشرات ، كما في الجدول (8-2) ، كما نلاحظ من هذا الجدول بأنه يوجد 14 مؤشراً ذات أولوية للتطوير في مجالاتها ، وبالتالي فإن العمل على تحسين هذه المؤشرات سينعكس على تحسين ترتيب الاقتصاد السوري في سلم التنافسية العالمي على المدى القريب ، وهي من المؤشرات التي تقع في مقطع المتطلبات الأساسية .

الجدول رقم (8-2): المؤشرات التي تندرج ضمن ظروف عوامل الإنتاج .

نوع المؤشرات	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	الثقل في المؤشر الكلي
مؤشرات ذات تنافسية	مدى الحماية القانونية	–	47	1.01
	شدة المنافسة المحلية	84	49	0.27
مؤشرات ذات تنافسية متوسطة	مرونة تحديد الرواتب	70	55	0.357
	توافرالعلماء والمهندسين	43	56	0.3
	جودة البنى التحتية للسكك الحديدية	61	61	1.05
	جودة الطرق	61	70	1.05
	الخطوط الهاتفية	69	71	1.2
	نوعية التزويد بالكهرباء	80	72	1.05
	جودة البنى التحتية بشكل عام	74	75	7.5
	جودة البنى التحتية للنقل الجوي(مؤشرين)	89	77	2.1
	كفاءة الإطار القانوني	84	77	0.562
	مستخدمي الانترنت	89	93	0.714
	سهولة الحصول على القروض	106	93	0.5058
	جودة البنى التحتية للموانئ	84	96	1.05

تابع للجدول (8-2)

مؤشرات ذات أولوية للتطوير	مشتركي الهاتف الخلوي	98	102	0.714
	قدرة الشركات على استيعاب التكنولوجيا	85	104	0.714
	التعاون البحثي بين الصناعة والجامعة	113	105	0.3
	الملاءة المالية للمصارف	120	105	0.981
	توافر رأس المال المغامر	99	107	0.5058
	الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	122	108	0.714
	مشتركي حزم الانترنت العريضة	–	109	0.952
	اعتماد الإدارة المحترفة	115	110	0.49
	هجرة الكفاءات	86	112	0.74
	مقيدات تدفق رأس المال	–	116	0.5058
	التمويل من خلال الأسواق المالية	123	116	0.5058
	درجة تطور أسواق المال المحلية	124	125	0.5058

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

▫ أوضاع الطلب :

تؤثر ظروف الطلب لمنتجات الصناعة والخدمات المحلية بشكل كبير على عناصر ماسة بيئة الأعمال ، وذلك من حيث بناء الإستراتيجيات التنافسية للشركات على أساس توقعات الطلب كما أنها تعد أهم حلقات بناء العنقود الصناعي وتوسعها وتشكلها ، ويندرج ضمن هذه العوامل ستة مؤشرات ، حقق الاقتصاد السوري ترتيب جيد في ثلاثة منها وهي حجم السوق المحلية وحجم السوق الأجنبية وكذلك مؤشر درجة الاهتمام بالزبون ، بينما حقق ترتيب متراجع في كل من مؤشرات حصول الحكومة على التقانة المتقدمة والكفاءة التسويقية ودرجة تخصص المشترين ، وهو ما ينعكس في تعثر تشكل العناقيد الصناعية في الاقتصاد السوري ، الجدول رقم (8-3) .

الجدول رقم (8-3): المؤشرات التي تندرج ضمن ظروف الطلب .

نوع المؤشرات	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	الثقل في المؤشر الكلي
مؤشرا ذات تنافسية متوسطة	درجة الاهتمام بالزبون(محلي وأجنبي)	–	55	0.98
	حجم السوق المحلية	–	63	4.46
	حجم السوق الأجنبية	–	74	4.46
	حصول الحكومة على التقانة	113	94	0.3
مؤشرات ذات أولوية للتطوير	الكفاءة التسويقية	104	110	0.17
	درجة تخصص المشترين	–	116	0.98

- **Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .**

الصناعات الداعمة ذات العلاقة :

ترتبط إنتاجية المنشآت بالمؤسسات الداعمة لعملياتها الإنتا جية سواء من حيث المؤسسات البحثية أو من حيث الموردين ، والتي يمكن وصفها بمؤسسات توريد مدخلات الإنتاج وبما يشكل العنقود الصناعي في قطاع الصناعة بوصفه أهم القطاعات الإنتاجية في خلق القيمة المضافة الحقيقية ، وتزيد عملية تجمع هذه الصناعات أو المؤسسات الداعمة لعمليات المنشآت بشكل كبير من تنافسية قطاع الأعمال وخلق البيئة المناسبة للاستثمار ، وذلك باعتبارها أهم مراحل توريد مدخلات الإنتاج من خدمات أو مواد أولية وبحثية لعمليات الإنتاج الرئيسية وبما يشكل نموذجاً لتطور العمليات الإنتاجية واكتمال لسلسلة القيمة . ويحتل الاقتصاد السوري من حيث توافر هذه المؤسسات ترتيباً متأخراً في تنافسيته على المستوى العالمي ، ولكن هذا الموقع مرتبط بعملية الترابط بين هذه المؤسسات والمنشآت وليس بعددها وحجمها فقط إذ أن الاقتصاد السوري يحتل من حيث عدد الموردين المحليين ونوعيتهم ترتيب لا بأس به وتنافسي بشكل متوسط في بعض المؤشرات ، كما يعود الترتيب المتأخر في المؤشر الإجمالي لهذه المؤسسات والصناعات الداعمة إلى عدم فعالية قنوات التوريد وقنوات التسويق في العديد من سلاسل القيمة القائمة ، وهو ما يوضحه مؤشر الصناعات والمؤسسات الداعمة كما في الجدول رقم (8-4) ، مما يدعو إلى العمل على تحسين بيئة عمل هذه المؤسسات بحيث

تكون قادرة على الاندماج بشكل أكبر في مساهمتها في سلاسل القيمة ، وزيادة الارتباط ما بين المنشآت المختلفة .

الجدول رقم (3-8): المؤشرات التي تندرج ضمن ظروف الطلب .

نوع المؤشرات	المؤشر	ترتيب عام 2006	ترتيب عام 2007	الثقل في المؤشر الكلي
مؤشرات ذات تنافسية	عدد الموردين المحليين	52	32	0.41
	اكتمال سلسلة القيمة	73	50	0.17
مؤشرا ذات تنافسية متوسطة	نوعية الموردين المحليين	76	64	0.41
	تطور العملية الإنتاجية	93	70	0.17
	السلوك الأخلاقي للمؤسسات	58	79	1.8
	حالة التطور العنقودي	–	92	0.42
	توافر البحث والتدريب محلياً	100	99	1.1

Source: The Global Competitiveness Report 2007-2008, World Economic Forum, Geneva , Switzerland .

ثانياً: تطور أبعاد ماسة الميزة التنافسية للاقتصاد السوري :

لقد ذكرنا سابقاً بأن إنتاجية الاقتصاد تعتمد على الإنتاجية في منشآته ، وكذلك حسب توزع هذه المنشآت في قطاعاته الاقتصادية المختلفة ، ولكن إنتاجية المنشأة في أي قطاع ترتبط بشكل رئيسي بنوعية بيئة العمل التي تعمل ضمنها المنشأة ، وبالتالي فإن الاستراتيجيات لرفع كفاءة الإنتاجية في الشركات ترتبط بتوافر البنية التحتية المتقدمة والموردين ذوي الكفاءة والمؤسسات الداعمة وكذلك تطور الارتباط بالأسواق المحلية والخارجية سواء من حيث الحجم أو نوعية الطلب . ولكن ما يزال الاقتصاد السوري يعكس بطء شديد في استراتيجيات الشركات بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية والتوجه إلى إشباع الطلب سواء الخارجي أو المحلي وبما يعكس وجود نقاط ضعف كبيرة سواء في مجال تطور العمليات الإنتاجية أو في مجال الأسس التي تعتمد عليها في مراحل التطور ، وهو ما يعكس التأخر في ترتيب الاقتصاد السوري في بعض المؤشرات المرتبطة بتطور عمليات الشركات و استراتيجياتها رغم تحقيق ميزات تنافسية وميزات جيدة قابلة للتطور بشكل أكبر سواء في مجال تطور اكتمال سلاسل القيمة أو نوعية الطلب المحلي وحجم الأسواق ، مما يدعو يفرض ضرورة تكثيف العمل والمساهمة بشكل أكبر في تطوير عمليات الشركات واستراتيجياتها من خلال النفاذ بشكل أكبر على الاقتصاد العالمي سواء من حيث الارتباط التكنولوجي أو الاعتماد على الكفاءات الأجنبية في رفع إمكانات هذه الشركات ، والمساهمة في رفع كفاءة مدخلات البحث العلمي وتطوير منهجياته لتساهم بشكل أكبر في تطوير البيئة الإدارية والإنتاجية من خلال رفع القدرة على الإبداع وإيجاد البرامج التدريبية لتطوير مستوى اليد العاملة لتحقيق مستوى أعلى من الإمكانيات في التعامل مع التطورات التقنية والبحثية على المستوى العالمي ، وبما يهدف إلى إيجاد كفاءات قادرة على إدارة سلاسل القيمة التي تحقق ارتباطاً في عمليات تطوير المنشآت القائمة حالياً وبما يوفر من قوى بشرية ومدخلات عمل يمكن أن تكون جاذبة بشكل أكبر للاستثمارات في المجالات الإنتاجية الوسيطة التي تتطلب مستويات من المهارة في العمل غير موجودة مسبقاً .

أما بالنسبة لتطور عمليات الشركات واستراتيجياتها فيمكن القول بأنه ونتيجة لانفتاح الاقتصا د السوري بشكل أكبر على العالم ، وارتفاع درجة المنافسة في الأسواق المحلية ، فقد عمل الكثير من الشركات على تطوير الأداء من خلال استخدام التقانات الإنتاجية المتطورة والتعاقد مع الشركات العالمية ، وهو ما أدى إلى تحسن ترتيب الاقتصاد السوري في العديد من المؤشرات المرتبطة بتطور عمليات الشركات واستراتيجياتها .

ثالثاً: أولويات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري :

لقد وجدنا سابقاً بأن الهدف الأساسي من عملية رفع وتطوير القدرة التنافسية هو بالدرجة الأولى تحسين المستوى المعيشي للأفراد ، وقد استنتجنا في البحث السابق بأن معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد مرتبط بشكل أساسي بمعدلات نمو إنتاجية العمل ، ونمو شروط التبادل التجاري ، ونمو نسبة التوظيف ، ونمو نسبة المشاركة ، وكذلك وجدنا بأن مستوى نمو إنتاجية العمل مرتبط بشكل أساسي بهيكل الإنتاج التي تتم فيه العملية الإنتاجية ، وبالتالي فإن عملية تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد السوري تستهدف بالدرجة الأولى رفع معدل نمو كل من عوامل نمو الدخل الحقيقي للفرد من خلال توفير الظروف الملائمة والمناسبة لبيئة العمل في القطاعات الإنتاجية المستهدفة ، مما يعني أن آلية رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري يمكن أن تتم ضمن محورين أساسيين :

- **المحور الأول :** رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري ضمن المرحلة الح الية من مراحل التطور الاقتصادي .

- **المحور الثاني :** توفير أطر ومتطلبات انتقال الاقتصاد السوري إلى المرحلة الاقتصادية الانتقالية الثانية وهي مرحلة الاعتماد على الكفاءة والفعالية .

وفي إطار هذين المحورين لابد من الإشارة إلى أهم النقاط التي تفصل وتميز ما بين المرحلة التي يتوضعها الاقتصاد السوري وكذلك المرحلة المستهدف الانتقال إليها ، وهي كالتالي :

❖ يصنف الاقتصاد السوري في المرحلة الحالية ضمن مجموعة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج ، وبمجرد تطوير قدرته التنافسية على المستوى العالمي فإن عملية تقييم تنافسيته ستخضع آنذاك إلى تثقيلات ومعايير تنسجم ومميزات اقتصادية المرحلة الانتقالية وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية ، وبالتالي فإن عملية التقييم ستتم وفق معايير جديدة أهمها :

1. حصته أعلى من الدخل الفردي تتجاوز 2000 دولار (وهو ما يتطلب تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي بحدود 7% مع متوسط نمو سكاني لا يتجاوز 2.5% خلال الفترة الانتقالية) .
2. ارتفاع نسبة الصادرات من السلع المصنعة مقارنة بالصادرات من المواد الخام وبما يتجاوز 50% (وهو ما يعكسه تطور العمليات الإنتاجية في الاقتصاد ، وبما يحقق قيمة مضافة اقتصادية حقيقية أكبر للاقتصاد السوري ، والذي بدوره سيكون له الأثر الأكبر في رفع مستوى الدخل الفردي الحقيقي في الاقتصاد السوري) .
3. أن عملية انتقال الاقتصاد السوري إلى المرحلة الاقتصادية التالية تتطلب معالجة شاملة لمشاكل تطور بيئة العمليات الإنتاجية ، وذلك من خلال برنامج عمل يستهدف معالجة النقاط الأكثر ضعفاً في تقييم تنافسية الاقتصاد السوري بالدرجة الأولى ، لما تمثله هذه المؤشرات من أهمية نسبية في تطور بيئة الأعمال في الاقتصاد السوري ، وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات المتطلبات الأساسية .

وبالتالي فإن أهم متطلبات وأولويات تطوير تنافسية الاقتصاد السوري تتأتى من تحديد أهم المؤشرات ضعفاً في تنافسية الاقتصاد السوري ، وهي التي قمنا بتحديدها ضمن الفصل الثاني من هذه الدراسة ، وهو ما يعني بأن سياسة تطوير تنافسية الاقتصاد السوري يجب أن تنطلق من خلال مجموعة من الإصلاحات والسعي لتحقيق أهداف وبرامج اقتصادية حقيقية في بيئة تتسم بشفافية هذه العملية ، وبما يسمح بتجاوز نقاط الضعف في تنافسية الاقتصاد السوري بالدرجة الأولى ، وبما يخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار ، وكذلك من خلال تقوية النقاط ذات الضعف الأقل في تنافسية الاقتصاد السوري بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة سواء في القطاع العام أو الخاص وفي كل المجالات الاقتصادية ، وذلك اعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل تنافسية الاقتصاد السوري على المستوى الكلي والجزئي ، والتي يمكن طرحها كاقتراحات وسياسات هادفة لتحسين تنافسية الاقتصاد السوري بحسب المجموعات الرئيسية لمؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري الحالية .

➢ **مؤشرات المتطلبات الرئيسية :**

- أداء المؤسسات العامة والخاصة :

– إجراء مراجعة شاملة ومستمرة للأنظمة والقوانين المطبقة بحيث تتلاءم مع تطورات وحاجة المجتمع ، وخاصة فيما يتعلق بعبء التشريعات الحكومية التي يتولد عنها الكثير من العقبات ومشاكل الفساد ، وكذلك لابد من التركيز على أهمية استقلال القضاء وإصلاحه بهدف تحقيق قوة وسرعة تطبيق القوانين مما يحقق حماية الحقوق والتخلص من أهم عقبات تطور الاقتصاد وهي الفساد الإداري والمالي سواء في المؤسسات العامة أم الخاصة .

– إدخال أنظمة التكنولوجيات الحديثة في إتمام وتخليص المعاملات بما يحقق سرعة في الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشاريع ، وبما يحقق تجاوز لفجوات الفساد (الحكومة الالكترونية) .

– السعي للحد من الهدر في الأموال العامة من خلال برامج ومؤسسات عمل ومتابعة حقيقية وصحيحة لتنفيذ المشاريع العامة ، وذلك بتطبيق الأنظمة المتبعة في الدول المتقدمة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية .

– السعي لإدخال نظام إداري جديد في المؤسسات العامة ، وذلك بالاعتماد على الكفاءات الإدارية الحقيقية من خلال برامج توظيف تبتعد كلياً عن المحسوبيات ، وإنما تنطلق من خلال الكفاءة والخبرة العملية ، والاستفادة بشكل أكبر من منتجات التعليم العالي والتوجه إلى التوظيف حسب التخصص في قطاع الأعمال الحكومي .

- البنية التحتية :

– الارتقاء بنوعية وجودة خدمات البنية التحتية ، وخاصة فيما يتعلق بالطرق وا لموانئ وخدمات الكهرباء وشبكة المعلوماتية ، حيث يشكل توافر هذه الخدمات بجودة عالية أهم عوامل جذب الاستثمارات .

– التوجه إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والسريعة لتطوير عمل الم وانئ وخدماتها وخاصة فيما يتعلق بإجراءات تخليص البضائع وشحنها وتفريغها .

– الاعتماد على طرق تمويلية جديدة لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في مجال تنفيذ البنى التحتية ، وذلك اعتماداً على أنظمة الاستثمار العالمية (BOT) بهدف

الارتقاء بتنفيذ المشاريع بشكل يحسن البنية التحتية كماً ونوعاً ، وذلك لاستغلال الميزة النسبية للموقع الجغرافي لسوريا وربطها بالدول المحيطة ، ومما يحقق استغلالاً أكبر وأمثل سواء على مستوى عمل الموانئ أو خدمات النقل في سوريا مع الدول الأخرى .

- الاهتمام بشكل أكبر بخدمات التكنولوجيا ونقل المعلومات بما يحقق ترابط أفضل مع الأسواق العالمية ، وكذلك توفير خدمات الطاقة الكهربائية بشكل أفضل وعدم الاعتماد الكلي على موارد الطاقة المنتجة من قبل الدولة .

- الصحة و التعليم :

- تطوير النظام التعليمي ، وخاصة فيما يتعلق بنوعيته وذلك من خلال ربط منتجات التعليم بحاجات الاقتصاد التنموية وتطورها .
- توفير أسس التعليم الصحيحة انطلاقاً من نوعية المعلمين وطرق تأهيلهم ، وكذلك من خلال تطوير مناهج التعليم بما يتوافق وأسس التعليم في الدول المتقدمة بهدف الوصول إلى ناتج تعليمي قادر على التعامل مع الاختصاصات المتقدمة والمتطورة في التعليم العالي .
- يعتبر مؤشر الصحة في سوريا من المؤشرات ذات التنافسية على المستوى العالمي ولكن مع ذلك ما زال هذا المؤشر يحتاج إلى ارتقاء أعلى في النوعية وخاصة في مجال إيجاد مؤسسة تأمين صحي حقيقية وشاملة ورعاية طبية مماثلة لما هو موجود في الدول المتقدمة .

➢ **<u>مؤشرات معززات الكفاءة :</u>**

- التعليم العالي والتدريب :

- التطوير المستمر لمناهج التدريس في الجامعات والمعاهد العليا والتوجه إلى ربط مخرجات التعليم العالي بحاجة سوق العمل .
- زيادة الاهتمام بالتدريب والبحث العلمي وتفعيل التعاون ما بين عمل المؤسسات سواء في القطاع العام أو الخاص وما بين ناتج وضرورات البحث العلمي .

- استقطاب مؤسسات تعليمية خاصة أجنبية لافتتاح فروع لها في سوريا مما يحقق المنافسة بين الجامعات السورية والأجنبية بهدف تحسين نوعية المخرجات التعليمية في سوريا وكذلك الاستفادة بشكل أكبر من نوعية وتطور التعليم في الدول الأجنبية .
- التوجه إلى رفع سوية التعليم والتدريب سواء في الجامعات أو في مجال العمال القائمين على رأس عملهم بهدف تطوير نوعية العمال وإمكانية تكيفهم (وخاصة في المؤسسات العامة) مع إمكانيات تطوير الأعمال التي يقومون بها .

- كفاءة أسواق السلع :

- إنجاز التشريعات والقوانين الناظمة لعمل السواق المحلية بما ينسجم مع التطورات في المرحلة الحالية ، وخاصة مع الانتقال إلى مرحلة اقتصاد السوق الاجتماعي ، وكذلك فيما يتعلق بقوانين المنافسة ومنع الاحتكار والممارسات الضارة وقوانين إنشاء الشركات .
- العمل على تخفيض الإجراءات والزمن اللازم لإقامة المشاريع وإقلاعها .
- تخفيض القيود والتدخلات الحكومية وخاصة فيما يتعلق بنسب الملكية في المشاريع وتبسيط إجراءات الرسوم والتخليص الجمركي بما يحقق سرعة أكبر في عمل وإقلاع المشاريع وتواصل أفضل وأوسع مع الأسواق العالمية ، وبما يحقق مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين .
- التوجه إلى جذب حقيقي للاستثمارات وخاصة في المجال الإنتاجي ، إذ أن هذه الاستثمارات سواء أكانت ذات ملكية كاملة أو نسبية فهي تحقق في كافة أشكالها إنتاج وناتج محلي أعلى ، وبالتالي فإن عملها سيحقق قيمة مضافة للاقتصاد السوري .
- الانتقال بالاقتصاد السوري إلى مرحلة التنافس على المستوى العالمي ، وذلك من خلال تخفيض معدلات الرسوم الجمركية بهدف تحفيز المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني وكذلك وبنفس الوتيرة فتح أبواب الاقتصاد السوري أمام جميع أنواع الاستثمارات دون التوقف على نوعيات واتجاهات اقتصادية محددة بهدف تحقيق نسب تشغيل أكبر للعمالة في الاقتصاد .

- كفاءة أسواق العمل :

- إجراء دراسات تعكس حقيقة وواقع سوق العمل في سوريا ، بهدف إيجاد نظام عمل مرن ومتوازن يحقق ويعطي قطاع الأعمال الخاص هامشاً من الحرية في إجراءات الفصل

والتوظيف مع الحفاظ على حقوق العمال الأساسية ، وذلك بهدف تقليص حجم قطاع العمال غير المنظم في هذا المجال .

- تحقيق نوع من الترابط بين الأجور والإنتاجية في قطاع الأعمال الحكومي بهدف الرقي بمستوى الإنتاجية في هذا القطاع ، وعدم الاعتماد على قانون موحد للعاملين في القطاع العام .
- العمل على الاستفادة من الكفاءات والخبرات العلمية في سوريا ، ومحاولة عكس هجرة الأدمغة والاستفادة بشكل أكبر منها من خلال أسس توظيف صحيحة للرجل المناسب في المكان المناسب .
- الارتقاء بنوعية وكفاءة إدارات القطاع العام بما يحقق رفع سوية وإمكانات هذه المؤسسات وبما يهدف إلى الحد من الهدر والفساد في القطاع الحكومي .

- كفاءة الأسواق المالية :

- العمل على تنمية حجم سوق دمشق للأوراق المالية من خلال التشجيع بشكل أكبر في التوجه إلى إنشاء والتحول إلى الشركات المساهمة .
- العمل على تجاوز كافة المعوقات في وجه العمل المصرفي والمالي في الاقتصاد السوري وإيجاد سياسات ملائمة لتوجيه تمويل هذا القطاع إلى العمليات الإنتاجية في الاقتصاد لا تمركزها نحو عمليات التمويل الاستهلاكي من خلال إيجاد طرق ومؤسسات ضمان لعمل هذه المصارف وأنظمة تضمن حقوقها بشكل أفضل وأسرع .
- السعي إلى تخفيض تكاليف الحصول على القروض وخاصة فيما يتعلق بالقرو ض بالقطع الأجنبي لاستيراد معدات وآلات إنتاجية تساهم في بناء قدرات إنتاجية في الاقتصاد السوري .
- العمل على تطوير أنظمة العمل المصرفي بشكل كامل سواء القطاع المصرفي الخاص أم العام ، وذلك من خلال إدخال خدمات مصرفية جديدة تسهم في زيادة إمكانيات التمويل في السوق السورية ، وكذلك بما يسهم في جذب الاستثمارات بشكل أكبر ، وربط القطاع المصرفي السوري مع النظام المصرفي العالمي بشكل أكبر وهو الذي بدوره سيشكل عامل جذب وأمان وثقة أكبر بالنظام المصرفي السوري .
- العمل على تفعيل إجراءات تداول أدوات الدين ، واعتماد أدوات التمويل العام بعيداً عن أدوات الدين التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي والتي لها الأثر السلبي الكبير على مستويات المعيشة بالدرجة الأولى .

- توفير درجة أكبر من المعلومات عن الاستثمار في سوق دمشق للأوراق المالية والتركيز على توفير خدمات تمويلية ومصرفية جديدة في إطار عمل سوق الأوراق المالية والقطاع المصرفي السوري وتحقيق انتشار أوسع للعمل المصرفي في إطار الاقتصاد السوري .

➢ **<u>مؤشرات الإبداع والابتكار :</u>**

- تقدم وتطور بيئة العمال :
  - تأسيس هيئة لتوفير المعلومات الاقتصادية والتسويقية بهدف جذب الاستثمارات وتوفير أسس معلوماتية تمكن من إيجاد الأسواق الممكنة لترويج الصادرات وتقوية التواصل المعلوماتي مع الأسواق الدولية .
  - وضع إستراتيجية صناعية تستهدف تطوير الصناعات التي تمتلك مزايا نسبية في الاقتصاد السوري بعيداً عن احتكار الدولة لها وبهدف رفع القيمة المضافة الاقتصادية المحققة فيها والارتقاء بنسبة الصادرات المصنعة في الاقتصاد السوري .
  - تحسين نوعية الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال الجزئي وخاصة في المدن الصناعية وتطوير إمكانياتها نحو التصدير من خلال الاهتمام بالدعم اللوجستي والخدمات الداعمة والتسهيلات في إجراء المشاريع وتنفيذها وكذلك في عملياتها الإنتاجية والتسويقية .
  - الترويج للاستثمار في المشاريع الاقتصادية التي تشكل مدخلاتها مخرجات للمشاريع القائمة بهدف استكمال سلاسل القيمة ، وتكوين كم أكبر من العناقيد الصناعية ، وتحقيق قيم مضافة أعلى بعيداً عن الارتباط باتفاقيات دولية تعنى باستيراد المواد الأولية من إنتاج الاقتصاد السوري وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الصناعات النسيجية والجلود .
  - السعي نحو تحقيق الاستقلالية المالية والدعم المالي لمؤسسات القطاع العام الخاسرة بحيث تتمكن من النهوض مجدداً وتتمكن من تمويل عملياتها الاسثمارية والإنتاجية من جديد وبما يمكنها من المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الكلي وتحولها من شركات خاسرة وعبء على الدولة إلى شركات رابحة ومورد هام من موارد الدولة المالية .

- الإبداع والابتكار :
  - رفع نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير وخاصة في مجال الصناعات القائمة وتطويرها ، والتوجه إلى جعل قطاع البحث العلمي قطاع اقتصادي بحد ذاته وهدف استراتيجي يمكّن من نقل التطور التكنولوجي العالمي .

- وضع سياسات اقتصادية وقانونية ذات شفافية أكبر وتوفير عوامل جذب أكبر للاستفادة من الخبرات والبحث العلمي وإنجازاته ، والسعي إلى إيجاد نوع من التعاون ما بين قطاع الأعمال الخاص وبرامج البحث العلمي ، وبما يحقق نقلة تكنولوجية حقيقية لواقع الاقتصاد السوري وذلك من خلال تطوير قانون حماية الملكية الفكرية والعلمية ف ي سوريا مع مراعاة الاتفاقيات العالمية بهذا الخصوص . وخاصة أن الاقتصاد السوري لا يفتقر إلى توافر العلماء والمهندسين ، وإنما المشكلة تتعلق بالإمكانيات المادية المتوفرة والأ ط ر الناظمة لعمل العلماء والخبراء في مجالات تخصصاتهم .
- إعفاء مستوردات الآلات والتجهيزات الإلكترونية الحديثة من الرسوم والضرائب وذلك بهدف تشجيع أكبر لعمليات نقل التكنولوجيا وتطويرها .
- تشجيع البحث العلمي في سوريا م ن خلال إنشاء مؤسسة خاصة بهذا الموضوع ، والربط ما بين منتجات البحث العلمي والعوائد التي يمكن الحصول عليها في حال استثمارها سواء في الاقتصاد السوري أو على المستوى العالمي .
- العمل على رفع نوعية وسوية معاهد البحث العلمي ومراكز ها في سوريا والابتعاد عن بيروقراطية الإدارة الحكومية فيها .
- تفعيل برامج نشر المعلوماتية والعلم في سوريا بشكل أكبر ووضع إستراتيجية تعليمية تعتمد على التخصصات بشكل أكبر في الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة .

وبالتالي فإن خطوات أو سياسات تطوير تنافسية الاقتصاد السوري وخاصة في مجالات الإبداع والابتكار بالدرجة الأولى تمكن الاقتصاد السوري على الانتقال من اقتصاد معتمد بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد يعتمد على التنمية الفكرية وتطبيقات العلوم والتكنولوجية ، وهو التوجه الحالي لأكثر الدول المتقدمة وخاصة الدول الأوربية وأهمها الدولة التي يمكن القول بأن الاقتصاد السوري يستقي نموذجاً اقتصادياً مشابهاً لها وهي ألمانيا وهي الدولة التي تتوجه إلى إيجاد وتطوير بنية تعليمية أكبر على مستوى العالم بهدف نقل نوعية الإنتاج من الصناعة والمادة إلى مرحلة الإنتاج الفكري والعلمي ، والذي يشكل أهم عوامل تطور اقتصاديات الدول المتقدمة ، وخاصة أن اقتصاد اليوم أصبح الاقتصاد المعتمد على العلم والمعلومة وهو الاقتصاد المعرفي .

مبحث ثاني : تفعيل الدور الاقتصادي للقطاع الخاص :

لعب القطاع الخاص دوراً مركزياً في جميع الدول التي حققت نمواً اقتصادياً قوياً لفترات زمنية طويلة . فالتجارب الدولية تشير إلى أن الاعتماد على المشروعات المملوكة للدولة في خلق الوظائف والاستثمار لم تكن أبداً بديلاً مستداماً للاستثمار الذي تقوم به منشآت القطاع الخاص . وهذا يعود إلى عدم تمكن أي حكومة من الحكومات السائدة من تعر يض المؤسسات المملوكة لها للمنافسة الحقيقية ولقيود الميزانية المشددة . فكان هذا بعينه الوضع السائد في سوريا ، ويبدو أن الإدارة الاقتصادية الجديدة في سوريا قد أدركت أخيراً أن نموذج التنمية الذي تقوده الدولة والذي طبق في العقود الماضية لم يسفر إلا عن الركود الاقتصادي ، ولذلك رغبت في تبني نموذج جديد يسمح للقطاع الخاص بدور أكبر . ويواجه صانعو السياسات الاقتصادية التحدي الماثل في التنسيق بين الحوافز لرجال الأعمال الراغبين في تعظيم الأرباح وبين الأهداف الاجتماعية للنمو المشترك وخلق فرص العمل . ولكن ليس بإمكان القطاع الخاص القيام بكل شيء . فالنمو يتطلب كذلك الاستثمار العام في التعليم والمعرفة والبنية الأساسية وهو لا يزاحم الإنفاق الخاص بل يستقطبه ، مضافاً إليه عناصر أخرى مثل انفتاح السوق والاستقرار والحكم الرشيد والقيادات ذات الرؤية ، حيث أن هذه السياسات كانت عناصر مشتركة بين جميع الاقتصاديات التي نجحت في تحقيق النمو السريع على مدار العقود الأخيرة .

على الرغم من أن القطاع الخاص أصبح له دور أكبر من ذي قبل في الاقتصاد السوري إلا أنه ما زال غير قادر على القيام بدور محرك النمو القوي ، كما أن الاستثمارات الخاصة كانت غير كافية لخلق فرص العمل اللازمة وما زالت معدلات البطالة مرتفعة . وقد حال ضعف الإنتاجية وقلة الإبداع وعدم توافر البيئة الاقتصادية الحرة دون قيام المنافسة الحقيقية بين الشركات وتنوع الصادرات بالشكل المطلوب . ويمكن القول بأن هذا الواقع ما زال يعود إلى انعدام الثقة ما بين القطاع الخاص والحكومات ، حيث ينبع الشك وعدم الثقة من عدم سعي الحكومات نحو تحسين مناخ الاستثمار لجميع شركات الأعمال ، بل لصالح فئات معينة مرتبطة مصالحها ببعض المسؤولين وحلفائهم . وكذلك ينبع شك القطاع الحكومي من أن القطاع الخاص يسيطر عليه مجموعة صغيرة من المؤسسات التي تسعى إلى الربح غير المشروع ، والتي تمتعت بالحماية لفترات طويلة بواسطة كافة أنواع العوائق التي تحد من دخول مؤسسات واستثمارات جديدة اعتماداً على الحوكمة غير الشفافة للشركات .

وبالتالي فإن تمكين المستثمرين الجدد من الدخول والسماح للمزيد من الأصوات من القطاع الخاص بالتعبير عن إرادتها سوف يحول الميزان بشكل تدريجي من القطاع الخاص المسيطر والذي يسعى غالباً للتربح غير المشروع إلى القطاع الخاص التنموي ذي الاتجاهات التنافسية وهو ما يتطلب شراكة حقيقية ما بين صانعي السياسات الاقتصادية ودوائرهم الخاصة وبين القطاع الخاص بكافة فئاته وأصواته .

مما يعني أن عملية تفعيل الدور الاقتصادي للقطاع الخاص ودوره في عملية التنمية يجب أن تنطلق من أسس شفافة ومصداقية في دعم القطاع الخاص من خلال القضاء على التربح غير المشروع وتدعيم المنافسة وإصلاح المؤسسات بما يحد من التعسف وتوسيع نطاق عملية صنع السياسات والتقويم . وفي حال غياب ذلك التغيير الجوهري في طريقة صياغة سياسات القطاع الخاص وتطبيقها ستظل توقعات المستثمر حول التزام الحكومات بالإصلاح ضعيفة . فاستجابات الاستثمار سيتم تحييدها بسبب ضعف مصداقية التغيير والافتقار إلى التقدم المؤسسي الذي يشدد على أهمية إصلاح السياسات.

وهذا ما يرسم خارطة طريق لاستراتيجيات نمو موثوق بها يقودها القطاع الخاص في الاقتصاد السوري والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث خطوات رئيسية يمكن إيجازها كالتالي :

1. الحد من القنوات التقليدية الكبرى للتربح غير المشروع مع تعزيز التنافسية : ويتم ذلك من خلال بيئة رقابية ملائمة تشجع على الدخول في كافة قطاعات الاقتصاد ، وذلك عن طريق إزالة كافة المعوقات الرسمية التي تمنع المنافسة ، وهو الشرط المسبق للحد من التربح غير المشروع وتعزيز ظهور قطاع خاص أكثر تنوعاً .
2. تثبيت عناصر من إصلاح القطاع العام في كل مؤسسة تنفذ سياسات القطاع الخاص : وذلك من خلال إدخال سمات جيدة لإصلاح القطاع العام في المؤسسات التي تتعامل مع القطاع الخاص بهدف غرس الثقة في توفير الخدمة العامة العادلة والفاعلة للأعمال في منأى عن التقديرات الجزافية والتدخل ، وذلك بزيادة شفافية ومساءلة المؤسسات العامة التي تتعامل مع القطاع الخاص وتنظم الأسواق .
3. تعبئة كافة الأطراف المعنية حول إستراتيجية مكرسة للنمو طويل الأجل .

وهو ما يمثل شكل جديد من الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص ، شراكة أكثر انفتاحاً في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية الكلية .

وفي هذا الإطار كان لابد لنا من رصد دور القطاع الخاص في الاقتصاد السوري من حيث مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لهذا القطاع ، وكذلك الدور المتوقع له في الخطة الخمسية العاشرة ، والخطوات الإصلاحية فيها لتوفير البيئة التمكينية الملائمة لتحسين القدرة التنافسية لهذا القطاع .

- **<u>الخصائص الهيكلية للقطاع الخاص ومؤشرات أدائه :</u>**

☒ **في المجال الصناعي :**

- يتركز نشاط القطاع الخاص في المجال الصناعي على قطاع الصناعات التحويلية بالدرجة الأولى ، حيث تشكل مساهمته في الإنتاج الصناعي للصناعة التحويلية بما يقارب 46% لعام 2007 [1]، بينما شكلت مساهمته في صافي الناتج المحلي لهذه الصناعة ما يقارب 84.6% ، وتعبر هاتان النسبتان عن كفاءة القطاع الخاص في هذا المجال ، حيث يدل ذلك على ارتفاع إنتاجية القطاع الخاص في استخدام الموارد المتاحة أكثر من القطاع العام في مجال الصناعات التحويلية ، بينما لم تتعدى مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الاستخراجية 1% ، وما يقارب 0.3% من صافي الناتج الصناعي للصناعات الاستخراجية .
- يشكل عدد العاملين في القطاع الصناعي الخاص ما نسبته 79.5% من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي بشكل عام ، وهو ما يمثل الدور الكبير للقطاع الصناعي الخاص في تشغيل اليد العاملة الصناعية .
- بلغت قيمة صادرات الصناعات التحويلية للأعوام 2006-2007 ما مقداره 516762 مليون ليرة سورية . ساهم القطاع العام فيه بنسبة 17.4% بما في ذلك صادرات مصافي النفط ، بينما ساهم القطاع الخاص بنسبة 82.6% وبمعدل نمو سنوي قدره 19% ، ولكن مع ذلك بقي الميزان التجاري للصناعات التحويلية في القطاع الخاص سالب ، وذلك نتيجة ضخامة حجم وقيمة التقنيات والآلات والمعدات المستوردة التي يتم إدخالها ، حيث بلغ هذا العجز ما قيمته 132786 مليون ليرة سورية في العام 2007 .
- بلغت الاستثمارات الخاصة في القطاع الصناعي بما يقارب 22 مليار ليرة سورية خلال العام 2006 ، بينما كانت حوالي 20 مليار لعام 2007 .

---

[1] المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2008 ، الإحصاءات الصناعية .

- يندرج غالبية المشروعات الصناعية الخاصة في إطار المشروعات الصغيرة (أقل من 10 عمال) وهي تمثل نسبة 91% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية .
- يعاني القطاع الصناعي الخاص من ضعف التمويل سواء من المصارف العامة أو الخاصة حيث لم تتجاوز نسب تمويل هذا القطاع 6% ، إضافة إلى ارتفاع تكاليف هذا التمويل مما أدى إلى غلبة المشاريع الصغيرة وذات التمويل العائلي وذات المحتوى التكنولوجي الضعيف .
- يتسم القطاع الصناعي الخاص بضعف الكفاءة الإنتاجية في حال مقارنة إنتاجيته مع إنتاجية الصناعات التحويلية في الدول المجاورة ، وذلك لمجموعة كبيرة من الأسباب كضعف التمويل وصغر حجم المشاريع وضعف التكنولوجيا وعدم وجود استراتيجيات حقيقية على المستوى الاقتصادي الكلي لتطوير العمل الصناعي وضعف الإدارات .

☒ في المجال الزراعي :

- يتوزع نشاط القطاع الخاص في المجال الزراعي على أربعة أنشطة هي نشاط الإنتاج الزراعي والحيواني ونشاطات الري والخدمات الزراعية وإنتاج المستلزمات الزراعية ويعتبر القطاع الخاص هو صاحب الحصة الأكبر في الإنتاج الزراعي .
- يسيطر القطاع الخاص على تجارة المنتجات الزراعية عدا المنتجات والمحاصيل الإستراتيجية التي تتحكم بتجارتها الدولة .
- يعاني القطاع الخاص الزراعي من ضعف استخدام التكنولوجيا بأشكالها في الري والزراعة ، وكذلك ضعف التمويل الذي لم يتجاوز 14% ، عدا عن المشاكل الإدارية في أساليب الحصول على التمويل ، وخاصة إنه لا يوجد إلا مصرف واحد يقوم بعملية التمويل لهذا القطاع الهام في الاقتصاد السوري .

☒ في مجال الخدمات :

- يتركز نشاط القطاع الخاص في مجال الخدمات على الخدمات الإنتاجية المتمثلة بخدمات المطاعم والفنادق وخدمات النقل والمواصلات والتخزين وخدمات التمويل والمصارف وخدمات التشييد والبناء ، ويشكل عدد العاملين في قطاع الخدمات الخاص ما يقارب 60.25% من إجمالي عدد العاملين في قطاع الخدمات السوري ، وهو ما يعكس أهمية دور القطاع الخاص في تشغيل العمالة في هذا القطاع ، وما يعكس أيضاً الدور المتنامي لهذا القطاع في إطار التوجه لفتح أبواب الاستثمار للقطاع الخاص في المجال الخدمي

وخاصة بعد صدور قوانين السماح بدخول القطاع الخاص في مجال تأسيس المصارف ومؤسسات التمويل والتأمين .

- يعتبر القطاع الخاص هو صاحب الحصة الأكبر في تجارة الخدمات وهو ما يعكسه الدور الكبير لهذا القطاع في مجالات الخدمات المقدمة ، في حين يسيطر القطاع العام على أنشطة خدمية معينة تتعلق بالصحة والتعليم والخدمات العامة بينما توجه القطاع الخاص إلى الخدمات الإنتاجية ، وخاصة فيما يتعلق بخدمات النقل والسفر وخدمات التمويل والتأمين التي كانت حكراً على القطاع العام .

☒ في مجال الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي :

- بلغت مساهمة القطاع الخاص للعام 2007 في إجمالي الإنتاج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2007 بما يقارب 60.5% بينما كانت تشكل ما يقارب 52.3% للعام 2000 ، كما بلغت مساهمته ولعام 2007 في إجمالي الناتج المحلي وبالأسعار الثابتة لعام 2000 ما يقارب 65.5% ، وهو ما يعكس كفاءة هذا القطاع في العمليات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني والدور الكبير له من خلال مساهمته في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي.
- ساهم القطاع الخاص بنسبة 58% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية بينما بلغت نسبة مساهمته في هذا التكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة ما يعادل 54% خلال العام 2007 ، وهو ما يدل على ارتفاع نسبة استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني مقارنة بإجمالي التكوين الرأسمالي في الاقتصاد الوطني .

☒ في مجال الاستهلاك والاستثمارات المحلية :

- بلغت قيمة الاستهلاك في القطاع الخاص للعام 2007 ما يقارب 848719 مليون ليرة سورية وبالأسعار الثابتة لعام 2000 وبما يشكل 80.9% من إجمالي الاستهلاك (الإنفاق على الناتج المحلي) ، بينما شكلت الاستثمارات المحلية للقطاع الخاص في العام 2007 ما يقارب 53.7% من إجمالي الاستثمارات المحلية (الإنفاق على الناتج المحلي) وبالأسعار الثابتة لعام 2000 وبقيمة قدرت بـــ158532 مليون ليرة سورية .

- **الدور المتوقع للقطاع الخاص في الخطة الخمسية العاشرة والخطوات الإصلاحية فيها لتوفير البيئة المناسبة لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص :**

لم يعد وجود القطاع الخاص مجرد صيغة تكميلية في الاقتصاد السوري وخاصة مع تغير الظروف والاحتياجات الحالية للاقتصاد السوري وللتطورات الاقتصادية العالمية ، وإنما تحول الوضع إلى ضرورة اقتصادية كبيرة لوجود هذا القطاع بثقل أكبر ليحقق دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية ، وخاصة مع ضعف قدرة القطاع العام على القيام بالدور القيادي للاقتصاد السوري نتيجة لأسباب عديدة ، فكان نتيجة تلك الظروف التوجه لتفعيل الدور الاقتصادي للقطاع الخاص ، وهو ما نلمسه من خلال توجهات الإدارة الاقتصادية الجديدة في العمل على تطوير قدرات هذا القطاع وفتح أبواب الاستثمار له في العديد من المجالات الاقتصادية فكان هناك العديد من الإجراءات التي أقرت بها الخطة الخمسية العاشرة وذلك للعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وإصلاح الجوانب الإجرائية بهدف تحسين المناخ الاستثماري في وجه القطاع الخاص وكان أهمها [1] :

- ♦ إيجاد القواعد الشفافة للأعمال وتطبيق موحد لها ، إدارة عن طريق الإنترنت ، إجراءات سريعة لتنفيذ العقود ، تقليل الوقت والتكاليف والإجراءات الرسمية اللازمة لتسجيل الشركات .
- ♦ السعي لتأمين البنية التحتية وبنية الاتصالات والخدمات الإنتاجية والاقتصادية بمواصفات متطورة وبما يخفض من تكاليف الخدمات الإنتاجية .
- ♦ تطوير السوق الرأسمالية من خلال تحديث خدمات المصارف القائمة والسماح بتأسيس المصارف الخاصة ، وتسهيل الحصول على التمويل اللازم م ن خلال خطط فعالة لضمانات القروض .
- ♦ تحفيز المصارف الخاصة في إتاحة المجال للحصول على القروض المصرفية بضمانة المشروع ، وبخاصة المشاريع المتوسطة والصغيرة وتسهيل إجراءات الإقراض للقطاع الخاص .
- ♦ العمل على إصلاح الجوانب الإجرائية وسرعتها في تسوية المنازعات التجارية والتحكيم والعمل على تطويرها بما يتوافق وما هو مطبق في الدول المتقدمة .

[1] هيئة تخطيط الدولة ، التقرير الوطني الأول للتنافسية 2007 ، ص156 .

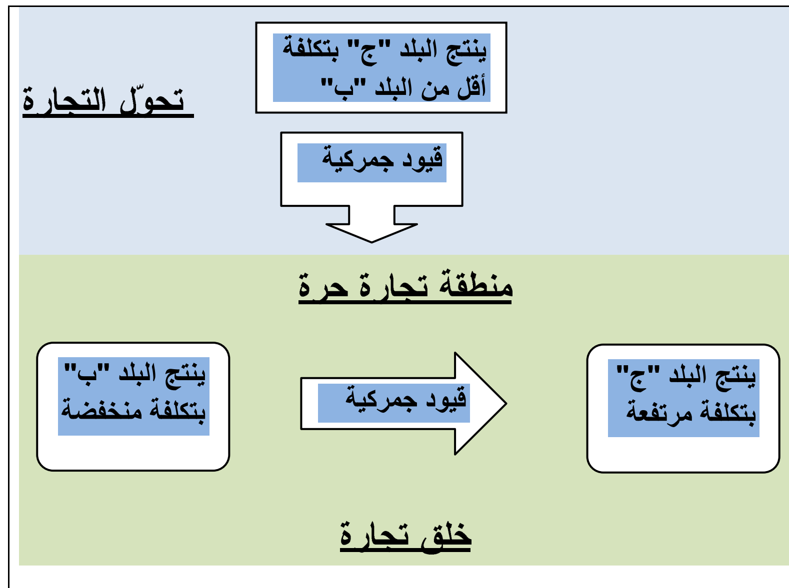
- إعادة النظر في التشريعات والنظم ذات العلاقة بأنشطة القطاع الخاص مثل الإفلاس حماية حقوق الدائنين ، والتشريع الجمركي ، وتفعيل التشريعات الخاصة بالمنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية .
- العمل على خلق أسواق مالية متطورة تشكل بورصة دمشق للأوراق المالية أحد ركائزها الأساسية .
- إعادة النظر في قانون التجارة بحيث يعمل على تطوير الأشكال القانونية للشركات وبما يتناسب مع تطورات السوق ، وتبسيط إجراءات التسجيل وإيجاد الحوافز اللازمة للتحول إلى شركات مساهمة .
- إعادة النظر بالقانون المالي الأساسي .
- إعادة النظر بالنظم المحاسبية ومعايير الرقابة والتدقيق المالي والقانوني بما يتوافق ومتطلبات المرحلة القادمة وتطور الأشكال القانونية للشركات ، وإيجاد بنية محاسبية تعمل وفق قواعد محاسبة ومعايير دولية تتفاسب مع إنشاء سوق الأوراق المالية وانتشار الشركات المساهمة .
- مساعدة القطاع الخاص في تحسين جودة الإنتاج عبر تطبيق أسس وأساليب الإدارة الحديثة واستقدام التكنولوجيا المتقدمة وتدريب اليد العاملة وتأهيلها .
- السعي لربط مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل بهدف رفع مستويات الإنتاجية والفعالية بشكل ينعكس على أداء الاقتصاد الوطني ويرفع من قدراته التنافسية .
- زيادة الاستثمارات في قطاعات تنمية الموارد البشرية .
- السعي لتحقيق تعاون وثيق مع القطاع الخاص لتطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة والتي يمكن أن تشكل مصدراً هاماً لتوليد الدخل القومي وفرص عمل أكثر من غيرها (الانتقال بالقطاعات الاقتصادية التي تمتلك ميزة نسبية إلى تحقيق ميزة تنافسية فيها) .

وبالتالي فإننا نجد بأن خطوات الخطة الخمسية العاشرة قد بدأت نتائجها تظهر على الساحة الاقتصادية من خلال نمو استثمارات القطاع الخاص وا رتفاع دوره الاقتصادي سواء في مجالات الإنتاج أو في التجارة الخارجية ، ولكن مع ذلك فإن الاقتصاد السوري ما زال بحاجة إلى استثمارات بشكل أكبر تحقق نوعاً ما قفزة اقتصادية حقيقية تنقله من مستوى الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد معتمد على الكفاءة و الفعالية ، وهو ما يستوجب توجيه الاستثمارات في المرحلة القادمة باتجاه إنشاء بنية تحتية أكثر تطوراً وبما يحقق بيئة أكثر جذباً وتنافسية لبيئة قطاع العمال وبما يحقق تكاملاً أكبر في السلاسل القيمة والعناقيد الصناعية .

مبحث ثالث : إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي :

يعتبر الاقتصادي الأمريكي جاكوب فاينر هو أول من وضع الأساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي وذلك من وجهة النظر التحليلية ، وذلك باقتراحه لمفهومين هما خلق التجارة Trade Creation ، وتحول التجارة Trade Deversion ، وذلك بفرض تقييم آثار التكامل الاقتصادي ، حيث أنه في حالة خلق التجارة يتم التحول من منتجين غير أكفاء إلى منتجين أكفاء بسبب التكامل (إحلال جزء من الإنتاج المحلي للبلد العضو في التكامل بإنتاج أقل تكلفة مستورد من الدول الأخرى الأعضاء بالتكامل) أما تحول التجارة فيعني العكس : التحول من منتجين أكفاء إلى غير أكفاء (إحلال واردات مرتفعة التكلفة المستوردة من أحد الدول الأعضاء بالتكامل بواردات كانت تستورد من بلد غير عضو) ، وبالتالي إذا ما كان الأثر الصافي هو لصالح خلق التجارة يقال بأن جهود التكامل هي لصالح الدولة محل التحليل والعكس صحيح في حالة كون الأثر الصافي لصالح تحول التجارة [1] .

الشكل رقم (9-1) : آلية خلق وتحويل التجارة .



المصدر : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، جسر التنمية ، العدد 81، 2008 .

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، جسر التنمية ، العدد 81، 2008 .

وتعد أهم مراحل التكامل الاقتصادي كما يلي :

1- منطقة تجارة حرة :

تعتبر المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي ، كما تعتبر ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها . والهدف من إنشاء منطقة التجارة الحرة هو تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر . ويتم ذلك على مستويين: تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على انتقال السلع عبر الحدود الوطنية للدول، وتحرير تقديم الخدمات التجارية من خلال السماح بالتواجد التجاري للأشخاص الاعتباريين (الشركات) والأشخاص الطبيعيين (الأفراد)، بغرض تقديم الخدمات في الدولة الأخرى.

2- الاتحاد جمركي :

تتبع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء. والخطوة الإضافية هنا، بعد إلغاء التعريفات الجمركية، هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين دول التكتل من جهة وبين العالم الخارجي . ويتم ذلك من خلال توحيد التعريفة الجمركية لواردات الدول الأعضاء في الإتحاد عند معدل معين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء بهدف تعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء للاتحاد.

3- السوق مشتركة :

وهي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي ، والتي تنطوي على حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمالة، ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء . فاستثمارات الدول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية ، وبالتالي تحصل على نفس الحقوق والامتيازات . فيستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي) وتستفيد الشركات من الدعم والإعفاءات الضريبية.

4 -الاتحاد نقدي :

تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في سلم التكامل الاقتصادي ، وتنطوي على توحيد السياسة النقدية من خلال خلق عملة موحدة و إنشاء سلطة نقدية مركزية . فتكون للدول الأعضاء عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة وأسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.

5 -السلطة الاقتصادية الموحدة :

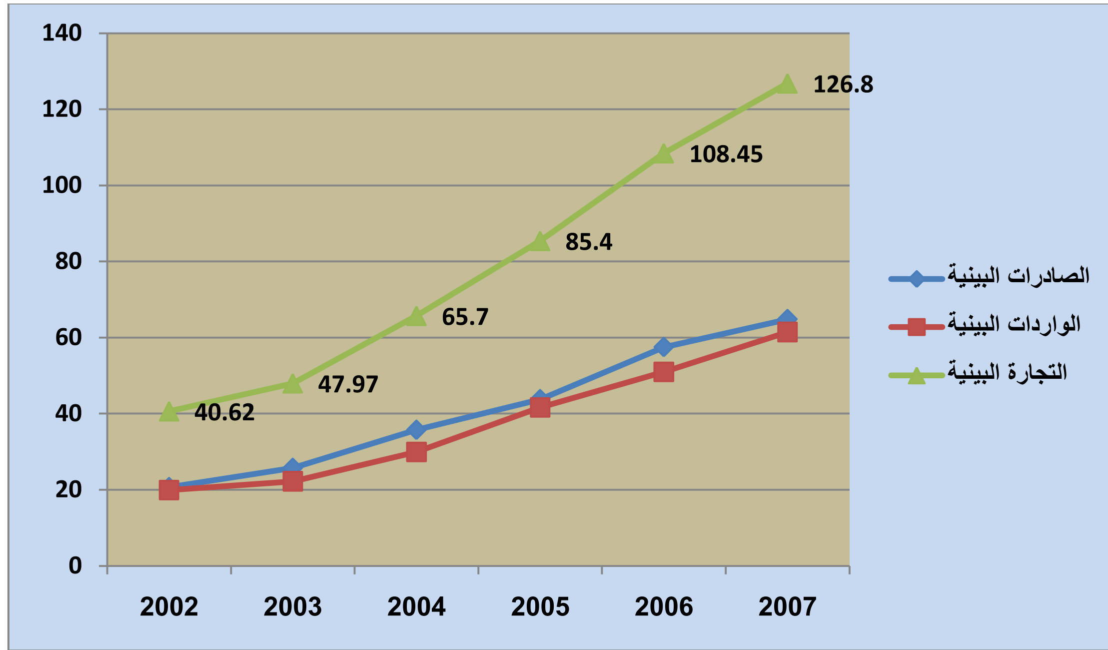
وهي آخر مراحل التكامل الاقتصادي ، وتتطلب إنشاء سلطة اقتصادية تهيمن على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء . فيتم تنسيق العمل الاقتصادي على كافة المستويات كالمالية العامة، والتجارة الدولية، وأسواق العمل.

لا تزال الدول العربية في المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي ، وفيما يلي نتناول أهم النقاط المتعلقة بها، وهي:

- دخلت منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ في عام 1998، وقد تم تطبيق الجزء الأول من الاتفاقية والمتعلق بتحرير تجارة السلع فقط .
- تم الاتفاق على تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية على السلع بدءً من عام 1998.
- حققت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة تحريرا كاملا للتعريفات الجمركية بحلول عام 2005.
- يبلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة وال تي التزمت بالتحرير الكامل للتعريفات الجمركية سبعة عشر دولة، فيما اعتذرت كل من اليمن والسودان عن الاستمرار في تخفيض التعريفات الجمركية نظرا للتأثير السلبي لها على إيراداتها الجمركية.

يبين الشكل رقم (9-2) نمو التجارة البينية العربية خلال الفترة 2002-2007، ويبين التطور الإيجابي في حجم التجارة البينية والتي يمكن إرجاع جزء منها إلى إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة والتي ساهمت في إلى حد ما في تقليل الحواجز التجارية وسهلت انتقال السلع ذات المنشأ الوطني في الدول العربية.

الشكل رقم (9-2): التجارة العربية البينية (2002-2007) (مليار دولار).



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 .

ولا يتوقف طموح الدول العربية بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، بل يتعداه إلى أبعد من ذلك. فالدول العربية كانت وما تزال تتفاوض لتحقيق درجة أكبر من التكامل الاقتصادي فيما بينها. ونتطرق أدناه للجهود الحالية والتطلعات المستقبلية وكذلك للتحديات ال.

1) **الجهود الحالية:**

- **مفاوضات تحرير تجارة الخدمات :**

بعد النجاح النسبي الذي حققته منطقة التجارة الحرة العربية في مجال السلع، بدأت المفاوضات في عام 2003 لتحرير قطاع الخدمات التجارية . وقد قطعت الدول العربية مراحل متقدمة من المفاوضات في هذا المجال، ومن المتوقع التوصل إلى اتفاق خلال السنوات القليلة القادمة.

- **وضع إطار عام لإنشاء الإتحاد الجمركي العربي :**

بموازاة العمل في منطقة التجارة الحرة، بدأت الدول العربية ف ي وضع إطار عام لإنشاء الاتحاد الجمركي العربي، والذي يمثل المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

2) **التطلعات المستقبلية:**

- **إنشاء السوق العربية المشتركة :**

تتطلع الشعوب العربية بشغف لرؤية قيام السوق العربية المشتركة والتي من المتوقع أن تحدث نقلة نوعية في العمل العربي المشترك . فالسوق المشتركة سوف تساهم بشكل كبير في تحقيق التقارب بين الدول العربية وتؤدي إلى استغلال أفضل للموارد الطبيعية والمالية والبشرية في الدول العربية بشكل يساهم في رفع المستوى المعيشي للمواطن العربي.

- **إنشاء الإتحاد النقدي العربي :**

لا يختلف اثنان على أن كل مواطن عربي يحلم في أن يرى عملة عربية موحدة يستخدمها جميع المواطنون العرب بما يشعرهم بالفخر ويجعلهم يستعيدوا جزء من الأمجاد العربية ويقلل من حالة الإحباط العربي. ومن ناحية اقتصادية لا شك أن وجود عملة عربية موحدة وسياسة نقدية موحدة سوف تساهم بشكل كبير في زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة ويقلل من الظواهر السلبية كالتضخم واختلال ميزان المدفوعات والتذبذب في أسعار صرف العملات.

3) **التحديات:**

1. عدم وجود روح الإقدام لدى معظم الدول العربية واستمرارها في التردد والتخو ف من الانفتاح والاندماج مع الدول العربية الأخرى .
2. استمرار سيطرة القطاع الحكومي على نسبة كبيرة من المواد الخام، وعناصر الإنتاج، وتوظيف العمالة الوطنية، والتدخل غير المبرر في معظم الأنشطة الاقتصادية .
3. عدم وجود قاعدة مؤسسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على مستوى المسؤولين العرب وخضوعها للاجتهادات الشخصية، مما ينتج عنه تعثر جهود التكامل في معظم الأحيان عند تغير قناعات القيادات السياسية في الدول الأعضاء.
4. معظم اقتصاديات الدول العربية لا تزال هشة وعرضة للأزمات كونها تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية والتي تتميز بتقلب كبير في أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة للتقلبات الاقتصادية في الدول المستهلكة.

5. تعاني البنى التحتية ووسائل النقل ومراكز التصدير والاستيراد من انخفاض واضح في الكفاءة نتيجة لوجود عيوب في البنى المادية لها نتيجة للتقادم وضعف الصيانة، بالإضا فة إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة فيها نتيجة للبيروقراطية وسوء الإدارة.

وتعد سوريا من الدول التي دخلت حيز اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، كما تعد من البلدان العربية الأكثر تنوعاً في مصادر الدخل ، حيث يتميز الاقتصاد السوري بتنوع قطاعاته الاقتصادية عدا عن امتلاكه لميزات نسبية في معظم مجالات الإنتاج سواء في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ، وهو ما يتطلب تركيز أفضل واستراتيجيات حقيقية للاستفادة من هذه الميزات الاقتصادية النسبية والسعي لتحويلها إلى ميزات تنافسية ليس على المستوى العربي فقط وإنما الانتقال بها إلى مستوى تنافسي على المستوى العالمي ، وخاصة فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي الذي يشكل الركيزة الأهم ومحرك النمو الاقتصادي الأكبر، وبما يحقق استفادة أكبر في تحقيق قيم مضافة اقتصادية أعلى ، وبما يدفع إلى تحويل التجارة الخارجية وخاصة مع الدول العربية إلى أداة رفع للقدرة التنافسية للاقتصاد السوري ، وموجّه أساسي لرسم خارطة تطوير بيئة الأعمال الخاصة والعامة في الاقتصاد الوطني ، إذ أن الانفتاح الاقتصادي بشكل أكبر يعد الأساس في تنمية الإنتاج والناتج في القطاعات الاقتصادية السورية التي ما زالت تعمل دون الكفاءة الاقتصادية ، وبالتالي يمكن الاعتماد على التكامل الاقتصادي العربي في إيجاد بيئة تنافسية أكبر من التنافس المحلي من خلال تعريض المنشآت المحلية للمنافسة الإقليمية العربية وذلك بهدف دفعها إلى رفع قدراتها التنافسية لتصبح أكثر قدرة على التنافس على المستوى العالمي .

الاستنتاجات

حاولنا تطبيق هذه الدراسة على حالة الاقتصاد السوري، وقد اخترنا لذلك معطيات إحصائية متعلقة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية في سوريا وبسلاسل زمنية متعددة تعكس التطور في أداء هذه القطاعات ، بالإضافة إلى دورها في التنمية الاقتصادية بشكل عام ، ومعطيات أخرى تتعلق بالتجارة الخارجية السورية والحالة الاقتصادية لسوريا ، وتوصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ إحصائيات إجمالي الناتج المحلي والذي لم يتعدى قيمة 20 مليار دولار ، ومعدلات النمو الاقتصادي الضعيفة المحققة في سوريا على مر السنوات السابقة ، والتي لم تؤدي بطبيعتها إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد في سوريا ، تعكس ضعف كبير في تنافسية الاقتصاد السوري ، عدا عن مشكلة سوء توزيع الدخل القومي والتي كان لها الأثر الأكبر في ارتفاع نسب الفقر والبطالة في الاقتصاد السوري ، رغم امتلاك الاقتصاد السوري لمؤهلات ومميزات تنافسية ونسبية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، ويعزى ذلك إلى سوء الإدارة الاقتصادية على مر العقود السابقة ، والتي كانت تعتبر القطاع العام هو الأساس في قيادة التنمية الاقتصادية الوطنية إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالأوضاع الإقليمية والدولية التي شهدتها سوريا من الحصار الاقتصادي الأمريكي ، والاحتلال الإسرائيلي لجزء هام من الأراضي السورية .

- ✓ رغم الأداء الاقتصادي الجيد بشكل عام في سوريا خلال الفترات السابقة (زيادة الناتج المحلي الخام – انخفاض المديونية الخارجية – استقرار أسعار الصرف) ، والجهود الحثيثة لتطوير بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري في سوريا ، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل كبير في تطوير تنافسية الاقتصاد السوري ، وذلك أنه لم يكن هناك خطوات متكاملة في تشجيع القطاع الخاص (رأس المال المحلي أو الأجنبي) على زيادة أو دخول باب الاستثمار في الاقتصاد السوري ، وهو ما يؤكد تموضع الاقتصاد السوري في مرتبة الدول النامية الهشة اقتصادياً والغير القادرة على الاستفادة أو تفعيل إمكانياتها الاقتصادية الكامنة سواء على المستوى المحلي أو الدولي **(تحقق الفرضية الثانية)** .

✓ نعتقد أن السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة من طرف مختلف الحكومات في تطوير وتنمية الاقتصاد السوري حتى بداية الخطة الخمسية العاشرة لم تنجح في وضع قاطرة نمو الاقتصاد السوري على السكة والدليل على ذلك الإحصائيات والنتائج المسجلة، مما يعني أن الشروع في تحديد مواضع ضعف الاقتصاد السوري والعمل على تجاوزها وتحسين بيئة قطاع الأعمال ، وهي التي شهدها الاقتصاد السوري خلال السنوات القليلة الماضية حيث انعكس ذلك على تحسين الوضع الاقتصادي السوري بشكل عام وكان له نتائج إيجابية كبيرة في جذب الاستثمارات الخاصة وتحقيق نوع من التنافسية المحلية قبل التنافسية الدولية للمؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني ، تعتبر من أهم الخطوات لدمج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي وجعله أكثر قدرةً على مواجهة التغيرات الاقتصادية ليكون اقتصاداً فاعلاً لا متأثراً في الاقتصاد العالمي ، وبما يحقق أكبر قدر من المكاسب في ظل هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وهو ما يؤكد فرضية أن تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد السوري هي أداة من أدوات تحديد ورصد التغيرات التي يشهدها الاقتصاد السوري في ظل خطوات إصلاح الاقتصاد السوري وتطوير إمكاناته الإنتاجية والخدمية ، عدا عن رصد الآثار المترتبة على الاقتصاد السوري في إطار التجارة الدولية **(تحقق الفرضية الأولى والثالثة والرابعة)** .

✓ إن نمو الناتج المحلي خلال السنوات السابقة والذي ترافق مع ضعف قدرة القطاع العام على قيادة دفة التنمية الاقتصادية ، وارتفاع الناتج المحلي للقطاع الخاص في الاقتصاد السوري عدا عن دوره المتقدم في الكفاءة الإنتاجية وتحقيق القيم المضافة الاقتصادية بدرجة أعلى مما في القطاع العام ، يرسم واقع الحاجة لتفعيل دور هذا القطاع بشكل أكبر وفتح أبواب الاستثمار أمامه في جميع المجالات الاقتصادية ، لما يملكه من قدر ة أكبر على مواجهة التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية ، وباعتباره أكثر قدرةً على تنمية إمكاناته التنافسية في إطار عملياته الإنتاجية والتسويقية ، وعدم ارتباط عمله بنوع من التخطيط المركزي ، و يتم ذلك من خلال إيجاد نوع من التشاركية الاقتصادية التي ت حقق تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته **(تحقق الفرضية الخامسة)** .

✓ إن دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة التنافس الاقتصادي الدولي (جزئياً) حتى ولو كان ذلك من خلال الاتفاقيات التجارية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف انعكس آثارها على الاقتصاد الوطني ، وباعتبار تحقيق الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي أهم خطوات رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري وصوره ، فقد كان لتلك الخطوة نتائج كبيرة على التجارة الخارجية ، وهو ما لاحظناه من خلال تغيرات البنية الهيكلية للتجارة الخارجية السورية خلال السنوات الماضية ، سواء على مستوى أنواع المنتجات أو وجهة التجارة الخارجية السورية في الصادرات والواردات (**تحقق الفرضية السادسة**) .

المقترحات

وبالتالي يمكننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي نراها ضرورية لتمكين الاقتصاد الوطني من مواكبة متطلبات التوجه نحو عولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية :

- الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من السلع والخدمات لتمكينها من الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية ، وذلك من خلال دراسة وتشخيص المعوقات والمشكلات التي تحد من قدرة هذه المنتجات على المنافسة والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها بما يؤدي إلى تعزيز الميزة التنافسية لتلك المنتجات وهو ما يعني ضرورة تحديد مواطن الضعف والقوة والخروج في تنافسية الاقتص اد السوري والخروج بتوصيات يتم العمل على تنفيذها لتعزيز القدرت التنافسية للاقتصاد الوطني .
- مواصلة العمل على تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تسهل عملية التبادل التجاري وفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية ، وفي هذا المجال لابد من استكمال السياسات والإجراءات الكفيلة للتعامل مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية بكفاءة .
- ضرورة مواصلة العمل على تحقيق الإصلاح والتطوير الإداري الشامل الذي يكفل إزالة الروتين وتحسين مستويات الإدارة بهدف تعزيز فرص النجاح أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على مواجهة متطلبات المرحلة القادمة .
- تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز شراكته مع القطاع العام من جهة ، واقتصار دور الحكومة على معالجة التشوهات التي تعيق عمل آلية السوق وحماية المنافع الاجتماعية من جهة أخرى .
- إن الوصول إلى تحقيق القدرة التنافسية والمحافظة عليها إنما يتطلب تناغما وتكاملا في الأداء بين الإنسان والمؤسسات الإنتاجية، و أجهزة الدولة ، وبين الأ نشط ة التعليمية والإطار التشريعي في الداخل ، والجهد التسويقي والوعي الكامل والدائم بكل المستجدات على الساحة العالمية في ذات الوقت ، ومن هنا فإنه لا يمكن القول بأن القدرة التنافسية لدولة ما يمكن أن ترتفع على سبيل المثال اعتماداً على نشاط اقتصادي بذاته يعمل

كجزيرة منعزلة أو بتراجع مطلق في دور الدول وإنما هو التناغم والتنافس والتكامل مع الاقتصاد العالمي .

- يمكن اعتبار هذا البحث عبارة عن دراسة كمية واقتصادية فنية للجوانب الخمسة التي تتناولها هذه الدراسة ، وبسبب تشعب الموضوع وانعدام الإحصائيات الكاملة لبعض المعطيات لم نستطع أن نولي الاهتمام اللازم والدقيق لمسببات وظروف بعض الجوانب، لذا فإننا نرى أن هذه الدراسة هي خطوة في سلسلة من الخطوات الضرورية لدراسة وتقييم تنافسية الاقتصاد السوري ، لذلك نقترح أن تُخصص دراسات قادمة في المواضيع التالية :

- محاولة دراسة الموضوع بطريقة أخرى ، حيث تتم دراسة أهم المجالات والفروع في القطاعات الاقتصادية السورية ، وبما يشكل دراسة شاملة ورصد حقيقي أكبر لواقع ومشاكل الاقتصاد السوري ، بهدف جعل هذه الدراسات أطر وأدوات لرسم خارطة تنمية الجاهزية التنافسية للاقتصاد السوري .
- تقييم سياسات رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري خلال الخطة الخمسية الحالية .
- إيجاد مراكز بحثية اقتصادية في كليات الاقتصاد بالجامعات الحكومية لتشكل مراكز بحث هامة تساهم في إنجاز دراسات اقتصادية يمكن الاستفادة منها في سبيل رصد وتطوير الواقع الاقتصادي السوري ، وليكون لها ودور أساسي في رسم السياسات الاقتصادية في سوريا.

الــــخاتمـــة

حاولنا ضمن هذه الدراسة التطرق إلى موضوع يستقطب اهتمام الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية ، بالإضافة إلى المؤسسات والدول ألا وهو القدرة التنافسية الاقتصادية على المستوى الدولي ، والتي أصبحت غاية يسعى إلى بلوغها معظم المؤسسات والدول، ففي ظل اقتصاد العولمة المتميز بفتح الحدود ورفع الحواجز الجمركية و غير الجمركية أمام حركة السلع والخدمات عبر مختلف دول العالم خاصة تلك المنضوية تحت راية منظمة التجارة العالمية (WTO) أصبح اهتمام المؤسسات منصب حول تحقيق تنافسية عالية تسمح لها بالنفاذ إلى الأسواق الدولية لتصريف منتجاتها وتحقيق أرباح إضافية ، أما بالنسبة للدول فالتنافسية العالية تسمح لها باستقطاب استثمارات أجنبية متمثلة في رؤوس الأموال الباحثة عن هوامش ربح أكبر وبيئة مساعدة ومشجعة على الاستثمار، وتسمح في نفس الوقت لمؤسساتها بالمنافسة في أسواقها الداخلية والنفاذ إلى الأسواق الدولية ، وكل هذه العوامل تساهم في زيادة الناتج المحلي الداخلي ، والذي بدوره يحسن مستوى المعيشة لأفراد الدولة.

ورغم أن الاقتصاديين يرون أن اتفاقية التجارة العالمية والاتفاقات الثنائية (مثل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) هي فرص سانحة لمؤسسات الدول الصغيرة للولوج إلى الأسواق العالمية وطريقة لدفعها إلى رفع قدراتها التنافسية المحلية والدولية ، إلا أن ذلك يتطلب من الإدارة الاقتصادية السورية الحالية الكثير من العمل الجدي والشفاف في تطوير البيئة المحلية لقطاع الأعمال الخاص وتحسين أداء القطاع العام الاقتصادي ، وهي أهم العوامل لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري على المستوى العالمي ، والتي تنعكس نتائجها المباشرة على قطاع التجارة الخارجية ، الذي يمثل نتاج تلك التغيرات الاقتصادية ، لذلك كان لزاما علينا التطرق

إلى موضوع رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري وأثرها على قطاع التجارة الخارجية السورية ، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وإبراز بعد جديد للمنافسة مغاير للفكرة التقليدية للمنافسة ، ولكن الإشكالية المطروحة في دراستنا هذه تتمثل في إمكانية رفع الجاهزية التنافسية للاقتصاد السوري في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ، وإبراز دور التنافسية كأداة جديدة لقياس التطور الاقتصادي في سوريا وتحديد مواضع الضعف والقوة فيه ، بهدف العمل على تقليل الآثار السلبية والاستفادة ما أمكن من عملية الاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي ، وبما يرسم تطوراً أفضل لمستويات المعيشة في سوريا .

تمت بعون الله وحمده

قائمة المصطلحات

OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
PTF	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
CID	مركز التنمية الإدارية
GCI	دليل نمو التنافسية
CCI	دليل التنافسية الحالي
CUMO	التكلفة الوحدوية لليد العاملة
WB	البنك الدولي
IMF	صندوق النقد الدولي
PIB	الدخل القومي الصافي
TQM	إدارة الجودة الشاملة
RCA_{ij}	الميزة النسبية الظاهرة

الوراقة

المراجع باللغة العربية:

أ الدوريات والأبحاث:

1 ـ د . محمد عدنان وديع ، " القدرة التنافسية وقياسها " ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، عدد 24 ، 2003 .

2 ـ طارق نوير ، دور الحكومة الداعم للتنافسية الدولية " حالة مصر " ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2002 .

3 ـالمعهد العربي للتخطيط بالكويت ، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول ، جسر التنمية ، العدد 75، 2008 .

4 ـالمعهد العربي للتخطيط بالكويت ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، جسر التنمية ، العدد 81، 2008 .

5 ـهيئة تخطيط الدولة : ما مستوى كفاءة الصناعة السورية ؟ . مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي ISMF ، كونستانتين زمان، بحث غير منشور ، شباط 2007 .

6 ـوزارة الصناعة السورية : الصناعة السورية في ضوء المستجدات والمتغيرات الدولية ، مديرية التحليل المالي والإحصاء ، دراسة غير منشورة ، 2008 .

7 ـ د . منير الحمش : التنمية الصناعية في سوريا وآفاق تجديدها ، دار الجليل، دمشق ، الطبعة الأولى 1992 .

8 ـد. عبد الله الدردري : الخطة الخمسية العاشرة (الحصيلة والتحديات) ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، الندوة 22، شباط 2009 .

9 ـالاتحاد العام لنقابات العمال : المؤتمر السنوي للاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج ، 2009 .

10 - دراسة مقدمة من اتحاد عمال دمشق إلى الاتحاد العام لنقابات العمال حول أوضاع القطاع العام الصناعي ، 2006 .

11 - دراسة مقدمة من اللجنة الفرعية لإصلاح القطاع العام الصناعي إلى اللجنة الوزارية ، برئاسة محمد غسان طيارة ، دمشق 2005 .

12 - الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الاسكوا ، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ، 2007 .

13 - تقرير أهم الإنجازات الإنتاجية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2006-1970 .

14 - مؤشرات التنمية الدولية ، البنك الدولي 2005 .

15 - اتحاد المصارف العربية ، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية ، 2007 .

16 - اتحاد المصارف العربية : مجلة اتحاد المصارف العربية ، كانون الأول 2007 .

17 - البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد 3 ، المجلد 55 ، القاهرة 2003 .

18 - اتحاد المصارف العربية ، مصارف الغد ، سقر ، أحمد : العولمة ومتطلبات التعاون الاقتصادي ، 2001 .

19 - مصطفى ، أحمد سيد : إدارة الجودة الشاملة كمدخل للتنافسية في الصناعة المصرفية ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد 97 .

20 - د . عصام الزعيم ، دور الدولة الاقتصادي في عصر العولمة ، المعهد الوطني للإدارة العامة ، دمشق 2004 .

21 - عماد الدين المصبح ،انعكاسات توقيع اتفاقية الشراكة السورية الأوربية على سوق العمل في سورية ، الاتحاد العام لنقابات العمال .

22 - د. نبيل سكر ، ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة 2003/9/2.

23 - أ.د.جيرارد دوشيين ، د .أسامة، نجو م نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري ، العدد الأول ، الإصدار الثالث ، كانون الأول 2008 .

24 - وزارة الصناعة السورية، دراسة معدة من قبل هيئة تنمية الصادرات السورية 2008.

ب -الكتب:

1 -هيئة تخطيط الدولة ، التقرير الوطني الأول للتنافسية ، سورية 2007 .

2 -المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، تقرير التنافسية العربية 2006 .

3 -بقاعي ، علي نايف ، مناهج المحدثين العامة والخاصة ، الصناعة الحديثة ، دار البشائر ، بيروت 2003 .

4 -التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2001 و 2008 .

5 -المركز الوطني للسياسات الزراعية ، واقع الغذاء والزراعة في سوريا 2007 .

6 -المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التجارة الزراعية السورية 2007 .

7 -جمعة محمد صالح : السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2000، دار الرضا للنشر 2005 .

8 -عبد الحميد ،عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك ،الدار الجامعة ، 2001 .

9 -د. علي كنعان : النظام النقدي والمصرفي السوري ، مشكلاته واتجاهات إصلاحه ، دار الرضا للنشر 2000 .

10 - جورج توفيق العبد، حميد رضا داودي ، تحديات العولمة والنمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، صندوق النقد الدولي، 2003 .

11 - جيرالد بوكسبرغر ، هارالد كليمنتا ، الكذبات العشر للعولمة ، ترجمة د.عدنان سليمان ، دار الرضا للنشر ، دمشق 1999 .

12 - مهند حميد مجيد ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، تحديات العولمة وفق منظور الاقتصاد المحلي، 2006 .

13 - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، المؤتمر الإقليمي الرابع والعشرون لأفريقيا ، تعزيز القدرة التنافسية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية في ظل العولمة والتحرير لتدعيم النمو الاقتصادي ، 2006 .

ج - التقارير الإحصائية:

1 -المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية للعام 2008 .

2 -هيئة الاستثمار السورية ، تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية لعام 2008 .

3 -هيئة الاستثمار السورية ، تقرير الاستثمار لعام 2007 .

4 -وزارة الصناعة ، تقرير حصر العاملين ، مديرية التحليل المالي والتخطيط الاستثماري ، 2008 .

5 -وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، إدارة ا لشؤون الاقتصادية الزراعية ، مديرية الإحصاء والتخطيط ، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2007 .

6 -بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات .

7 -بيانات مديرية التخطيط المالي والإحصاء في وزارة الصناعة لعدة سنوات .

8 ـبيانات اتحاد غرف الصناعة السورية ، 2007 .

9 ـبيانات المصرف السوري المركزي ، الإحصاءات النقدية والمصرفية لغاية 2007/12/31 .

10 - بيانات المصرف السوري المركزي ، النشرة الربعية المجلد 44 (1-2-3-4) لعام 2006 .

ح ـ القوانين والمراسيم التشريعية :

1 - المادة رقم (2) من المرسوم رقم 43 لعام 2005 .

2 - قانون هيئة الأسواق والأوراق المالية رقم 22 تاريخ 2005/6/13 .

3 - قانون سوق دمشق للأوراق المالية رقم 55 تاريخ 2006/9/28 .

4 - نظام الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية ، رقم 3942 تاريخ 2006/8/28 .

5 - القانون القاضي بالسماح بتأسيس المصارف الخاصة ، رقم 28 تاريخ 2001/4/16 .

6 - المرسوم رقم 35 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية لعام 2005 .

7 - القانون رقم 25 لعام 2006 القاضي باعتماد الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 2001- 2006 .

المراجع باللغات الأجنبية :

1- **The Global Competitiveness Report 2004-2005 , World Economic Forum , Geneva , Switzerland .**

2- **The Global Competitiveness Report 2007-2008 , World Economic Forum , Geneva , Switzerland .**

3- **OECD :** Organization **for Economic** Cooperation **and** Development, 2004 **.**

4- **Debonneuil Michele et Fontagne Lionel , " Competitive " , conseild analyse economique , paris , 2003 .**

5- **Oral and Chabchoub (1997) . An Estimation Model for Replicating the Ranking of the World Competitiveness report international . Yurna of Forecasting 13 (4) Dec.**

6- **World economic forum, " World competitiveness report ", Geneva , 1999.**

7- **Mirza (1998). Global Competitive Strategies in the New World Economy, Edward Elgar, Cheltenham .**

8- **Donald G . McFetridge ,1995 , Idem .**

9- International Institute Management Development (Several Years) . The World Competitiveness Yearbook. Lausanne, Switzerland: IMD.

10- Gregoir stephane et Maurel frncaise ," Les indices de competitive des pays : interpretation et '' , INSEE,October 2002 .

11- United Nation Conference on Trade and Development, World Investment Report 2008 .

12- Union of Arab Banks / September 2007 .

13- The Banker , july , 2004 .

14- International Monetary Fund , World Economic an Financial survey, Global Financial stability Report , April 2008 .

15- World Trade Organization International, trade Statistics 2008 .

16- United Nation Conference on Trade and Development, World Investment Report 2008 .

17- Bothan Ron and Downs - Industrial Clusters: Scotland's Route to Economic success .

18- Michael Porter ,1996. On Competition. Harvard Business. School Publishing Boston , MA .

19- Porter , M.(2000). The Competitive Advantage of Nation. Harvard Business Review , March – April .

20- COMPETITIVE ADVANTAGE: Creating and Sustaining Superior Performance by Michael Porter. Copyright 1985 by Michael E. Porter.

21- www.banquecentrale. Gov. sy./ban-sup/Syria-banks/htm .